مختارات اسرائيلية



Aug . 2007

السنة الثالثة عشرة - العدد ١٥٢ أغسطس ٢٠٠٧



ترجمات عبرية

- عام على حرب لبنان.. الصدمة لا تزال مستمرة
- استمرار الجدل حول "أشرف مروان"
- كندا: القدس ليست عاصمة إسرائيل
- يهود إيران يرفضون الهجرة إلى إسرائيل

رؤية عربية

- أبعاد الدور الإيراني في أحداث غزة

مختارات إسرائيلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١٥٢ ـ أغسطس ٢٠٠٧

مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

المحتويات

◆ مــقـدمـة ◆

اتفاق الإطار والجدول الزمني

دعا الرئيس الأمريكي "جورج بوش" إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في شهر سبتمبر القادم، وقد رحب وزراء الخارجية العرب بالدعوة وأكدوا على جوانب إيجابية عديدة لها، وأعطوا موافقتهم على حضور المؤتمر، آملين أن يقود إلى وضع آلية محددة للتسوية السياسية. وفي المقابل، أكدت مصادر إعلامية إسرائيلية أن الحكومة قدمت رؤيتها للإدارة الأمريكية، وتتمثل بالأساس في التوصل إلى اتفاق على مبادئ التسوية، ثم الشروع بعد ذلك في التنفيذ وفق جدول زمني متفق عليه.

وقد كشفت محتويات الرؤية الإسرائيلية، التي نشرتها وسائل الإعلام هناك، عن أنها قريبة للغاية مما طُرِّح في مفاوضات "كامب ديفيد الثانية"، التي جرت في شهر يوليو من عام ٢٠٠٠، وانتهت بالفشل. فالرؤية إجمالاً تتضمن موافقة إسرائيل على الانسحاب من نحو ٩٢٪ من أراضي الضفة الغربية، وإقامة دولة فلسطينية عليها مع قطاع غزة، وتعويض الفلسطينيين عن مساحة الأراضي التي ستقتطع من الضفة الغربية بأراض من صحراء النقب، مع حلول وسط تفاوضية بشأن القدس، وحل عملي لقضية اللاجئين يسير باتجاه التوطين والتعويض.

وبدا واضحاً أن الاتجاه العام لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير يعطي مؤشرات إيجابية بشأن التعامل مع هذه الرؤية، وأن الأوضاع السائدة في الأراضي الفلسطينية تفرض نفسها بقوة على مواقف السلطة ومنظمة التحرير.. ويرون أن الفترة المتبقية للرئيس الأمريكي جورج بوش في البيت الأبيض تمثل فرصة نموذجية سانحة للتوصل إلى تسوية سياسية. ويبدو أيضاً أن الاتجاه الغالب لدى الدول العربية الرئيسية - مصر والسعودية والأردن - تشير إلى موافقة هذه الدول على دخول التجربة والتجاوب مع الدعوة الأمريكية، وإلى حد كبير مع الرؤية الإسرائيلية إجمالاً، وإن ظل الخلاف حول التفاصيل قائماً، لاسيما فيما يخص موضوع القدس، وتحديداً البلدة القديمة.

وإذا كانت الأطراف العربية المختلفة قد حسمت أمرها بشأن التجاوب مع دعوة الرئيس الأمريكي، فإن المطلوب من الدول العربية بوضوح هو تسيق المواقف أولاً وتبني رؤية مشتركة والتمسك بها على نحو يدعم المفاوض الفلسطيني.. ومن المتصور أن تتمسك الرؤية العربية بجملة أفكار ورؤى واضحة، يمكن تحديدها في قضيتي مبادئ الاتفاق المزمع التوصل إليه، والمتمثلة بالأساس في قرارات الشرعية الدولية التي تنص على الانسحاب الإسرئيلي من الأراضي العربية التي احتلت بقوة السلاح في عدوان يونيو ١٩٦٧، ووضع جدول زمني محدد بدقة يدور حول تنفيذ الاتفاق في غضون عام واحد فقط على أكثر تقدير، حتى يمكن ضمان تنفيذ الاتفاق في فترة وجود الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش الابن، والذي سبق وقطع على نفسه عهداً أكثر من مرة بقيام الدولة الفلسطينية قبل مغاردته البيت الأبيض.. ومن ثم، لابد أن تتمسك الدول العربية بوضوح بالتزامات أمريكية، ومن باقي أطراف اللجنة الرباعية بضمان تنفيذ الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه في الفترة الزمنية المحددة له، لأن مشكلة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الرئيسية هي عدم احترام إسرائيل لما توقع عليه، وفي مقدمة ذلك الجداول الزمنية التي سبق تحديدها أكثر من مرة.

يمكن النظر إلى المؤتمر الدولي الذي سيعقد في سبتمبر ٢٠٠٧ على أنه فرصة سانحة للتوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، والأمر يتوقف على ما ستفعل الدول العربية المدعوة للمشاركة، من حيث التسيق المشترك واستخدام ما لها من صلات ومصالح بالإدراة الأمريكية في وضع إطار مبادئ للتسوية من ناحية، وجدول زمني محدد بدقة من ناحية ثانية، والتزامات من أعضاء اللجنة الرباعية، وفي مقدمتهم واشنطن، بضمان تنفيذ الاتفاق وفق الجدول الزمني المحدد.

د. عمــاد جــاد

◆ دراسات ◆



عرب طيبون
الاستخبارات الإسرائيلية وعرب إسرائيل: عملاء ونشطاء، متعاونون ومتمردون، أهداف ووسائل
الفصل الخامس (١): سنقطع رؤوس الخونة

تأليف: د.هليل كوهين

كما هو حال أقرانهم، لم يحظ العملاء في مجال الأراضي بتعاطف الجمهور وتراوحت العلاقة معهم بين الاحتقار والعداء. ويبدو أن العداء تجاه العملاء استخدم أحياناً كعنصر تماسك في صفوف الجماعة (ليس قطعياً بطبيعة الحال، لأن العملاء أيضاً كان لهم مؤيدون أو حلفاء)، وخاصة في أوقات الأزمات. هذا ما حدث أثناء الصراع الكبير ضد مصادرة أراضي ساجورا ووادي بيت نطوفه بهدف بناء كرميئيل ومشروع المياه القطري. والأغنية التي ترددت في حفل زفاف بقرية سخنين عام ١٩٦٢ تعبر جيداً عن علاقة الدوائر الوطنية بالخونة، تقول كلماتها:

الشعب قال كلمته.. الموت للخونة.
اللي يبيع أرضه.. يستاهل الذلة.
الموت للخونة.. الموت للخونة.
لا يمكن نوقع نبيع.. الأرض لو خربة.
سيأتي اليوم حتماً.. ونقطع رؤوس الخونة.
فياللى رضيتم وبعتم.. أنتم الخونة.

لقد اعتبرت الدوائر الوطنية نفسها، كما ورد في نص الأغنية، تمثل الموقف الشعبي الأصيل - والسلبي بوضوح - تجاه بائعي الأراضي والموقعين على صفقات تبادلية ("الشعب قال كلمته"). ورغم هذه البلاغة عالية النبرة التي لم تعدو كونها وسيلة للتعبير عن المشاعر، فلا يمكن تجاهل أنه في نهاية المطاف، وربما دونما مبرر مفهوم، اقتنع الكثيرون بالحصول على أرض بديلة، وساعد آخرون، أقل عدداً، الأجهزة الأمنية في تحييد مناهضة المصادرة. صحيح أن الغالبية العظمى من الجمهور، على الأقل سياسياً ومعنوياً، عارضت نقل ملكية الأراضي إلى الدولة، ولكن بحساب الاحتمالات المتاحة، فضّل الكثيرون الحصول على تعويضات أو أرض بديلة، على المصادرة التامة في ظل الترتيبات التي تطرحها الدولة.

على أية حال، كان العملاء الذين يحضرون حفلات الأفراح في قراهم يستمعون إلى مثل هذه الأغاني والأشعار. ولما لم يكن ذلك يعجبهم، كان البعض منهم يُدلي إلى القائمين على تشغيلهم بهوية المطربين ومن قاموا بالغناء معهم، وأحياناً، كما هو الحال في هذه الحالة، يقدمون تقريراً للشاباك أو للشرطة يتضمن كلمات الأغاني (وبالتالي ساعدوا في حفظها). والواقع أن حضور العملاء بين الجمهور، مع العلم بأنهم سيكتبون تقارير عما يحدث فيها، أدى في كثير من الأحيان إلى ترديد الأغنية الوطنية في الأفراح على ألسنة النساء (فالقليل جداً من العميلات كان يندس بين النساء).

والأغنية التالية رددها المشاركون في حفل زفاف أقيم في قرية دير الأسد، معقل مناهضة المصادرات، في خريف ١٩٦٢، في احتجاج موجّه للعملاء الذين حضروا بين المدعُوين:

حتى إذا هبطوا من سابع سما
لن نترك أرضنا
الموت لمن يخون الشعب
للإدارة العسكرية أذناب
لن نغادر ساجورا ووادي بيت نطوفه

كان الإعراب عن الاشمئزاز العلني من 'عملاء الأراضي' وشركائهم يُعد من أهم الوسائل للحفاظ على المعايير الاجتماعية والسياسية للمجتمع العربي وتوريثها للأجيال التالية. وقد قال أحمد سعدي في بحثه، وهو مُحق، إن ذلك شكل من أشكال المعارضة للمؤسسة الرسمية. وأهم خصائص هذا الأسلوب هو أنه في الغالب لا يقصد شخصاً بعينه بل ضد طريقة التعامل. من ذلك أيضاً أغان وقصص كثيرة (منها ما يعود إلى توفيق زياد، وحنا أبو حنا، ونور سلمان) التي نشرت في تلك الفترة وفيها هجوم عليّ سماسرة الأراضي. ومع ذلك، وفي حالات كثيرة، كان يوجه نقد مباشر للعملاء. وكان إرسال خطابات تهديد أو توبيخ وإهانة، طريقة معروفة أيضاً آنذاك.

وعندما أعلن عن خرائط مشروع المياه القطري في سهل بيت نطوفه، جرى تشكيل لجنة في القرى المتضررة - عربا، سخنين، دير حنا، عيلبون، ومجار - وعارضت اللجنة المصادرات واقترحت على السلطات حلاً بديلاً: حفر نفق بدلاً من نقل المياه عن طريق شق خط مياه نخبوي. ورفضت الدولة هذا الاقتراح وبدأت في إجراءات شراء الأراضي اللازمة للمشروع. هنا ظهر في الصورة حسن ع. من قرية دير حنا، الذي أخذ على عاتقه مساعدة شركة "مكوروت" في شراء الأراضي. في ربيع ١٩٦١ نجح حسن في إقناع القليل من أصحاب الأراضي بإجراء جولة من التشاور للتوصل إلى تسوية مع الشركة. واعتبره مُعارضو المصادرة خائناً. وقد أرسلوا له خطابات تهديد أكثر من مرة. كان أحدها مُوقعاً باسم منظمة إنقاذ فلسطين (١). وخطاب باسم لجنة الحفاظ على حقوق العرب، وجاء فيه:

السيد حسن، للأسف الشديد علينا أن نذكرك بنهجك المرفوض والأكاذيب التي ترددها وتناسى الماضي من جانبك... وللأسف الشديد فقد بعت نفسك لأناس أوغاد لا ماضي لهم، ولا أصل، ولا ضمير. وليس هذا ما يُناسبك. من الأفضل أن تترك هذا الطريق وأن تنضم لأبناء شعبك في نضالهم لنيل حقوقهم. (...) لا تتفاوض على أرضك ووطنيتك وشعبك (...) كم نتمنى أن تغير أفكارك وتصبح واحداً من أبناء الشعب المناضل.

هذا الخطاب معتدل نسبياً. لقد أرسل في نفس الأسبوع الذي نجح فيه حسن في إقناع اثنين من قادة النضال بالتوصل إلى تسوية مع الدولة، ومما قاله لهما: "لا معنى لخوض حرب خاسرة مع السلطات، لأن الحكومة التي أنفقت حتى الآن مئات الملايين في مشروع لن تتراجع عن تنفيذه". ويمكن النظر إلى الخطاب بوصفه محاولة أخيرة لتحييد حسن ليتوقف نشاطه في هذا المجال. لكن الصيغة كانت أشد حدة في أحيان أخرى، كان النصيب وافراً لعدد غير قليل من العملاء والمتعاونين من السباب غير المحدود وتهديدات بالقتل. ولكن يبدو أن نسب حسن الذي كان أبوه وجده من نشطاء النضال الوطني، هو ما جعل الدوائر الوطنية تأخذ بمشاعره في الحسبان ولا تهاجمه بصورة مباشرة.

كانت الطريقة الأخرى التي عبّر بها سكان القرى عن اشمئزازهم من بائعي الأراضي هي كتابات الحوائط. ويبدو أن غالبية الكتابات لم تكن تتضمن أسماء البائعين (وهو الفارق بينها وبين كتابات الحوائط في المناطق أثناء الانتفاضة الأولى، التي استهدفت غير مرة تحذير من أشخاص محددين لكونهم عملاء). الحالة الوحيدة التي جرى استخدام الشرطة فيها كانت في أم الفحم في أكتوبر ١٩٦٢، سعياً لإقامة مستعمرة مي - عامي للشباب الطليعي. وحسب تقديرات مندوب الصندوق القومي الإسرائيلي في المثلث، يعقوف برزاني، فمع قيام الدولة انتقل إلى ملكيتها حوالي ٤٠ ألف دونم من أراضي أم الفحم - ما يقرب من نصف إجمالي الأراضي. بالإضافة إلى ذلك نجح الصندوق القومي خلال العقد الأول لقيام الدولة في شراء عدة آلاف أخرى من أصحابها. في أواخر الخمسينات كانت القرية، على ضوء ذلك، تعيش أزمة أراضي حقيقية، واضطر قسم كبير من سكانها إلى العمل خارجها بنظام اليومية. على هذه الخلفية، يجب النظر إلى الغليان الذي صاحب إعلان الأنباء عن اقتطاع جديد من أراضي القرية في أكتوبر ١٩٦٢. ففي صباح أحد أيام ذلك الشهر بينما كان المصلون يشرعون في التوجه إلى المساجد في حي المحاجنة وفي حي محاميد في القرية، شاهدوا ملصقات على الحوائط تحمل العبارات التالية: "إلى أصحاب الأراضي، لا تبيعوا الأراضي. من يبيع لليهود أراض ويُسمسر فيها - سيُقتل. ومن سيُزيل هذا الملصق سيموت أيضاً". وكان الموقعون "أخوة مصطفى عيسو" (قتلة الملك عبدُ الله).

بعد ذلك بأيام قليلة، وفي صباح عيد الغفران الذي يمتنع فيه السكان عن الخروج إلى العمل في المدن اليهودية القريبة، ظهرت كتابات على أكثر من عشرة منازل في القرية. "لن نترك أرضنا". "تفدى أرضنا بالروح والدم". "الموت للسماسرة". "لتفرح يا عز الدين القسام، لن نترك أرضنا" وهكذا. كانت تلك أيضاً وسيلة لمحاربة بائعي الأرض علناً ولفضح العملاء بصفة عامة، ونشر القيم الوطنية القومية.

وأدت كتابات الحوائط في أم الفحم إلى إجراء تحقيق شُرطي عاجل أشرف عليه قائد المنطقة. جرى تنشيط الوشاة والمخبرين، وأرسلت نماذج من الكتابات اليدوية إلى قسم الأدلة الجنائية، وتمت مصادرة فُرش وأدوات تلوين من منازل بعض الأشخاص لفحصها، كما تم استدعاء سكان القرية للحصول على معلومات وأدلة وتم القبض على بعض المشتبه فيهم (أنكروا بدورهم أي علاقة لهم بالموضوع وأعلنوا إضرابهم عن الطعام).

كان هدف الشرطة هو كسر روح المعارضة للعمالة والتعاون مع السلطات ومنع اتساع دائرة الحوار الوطني. وقد حققت الشرطة النتائج المطلوبة ظاهرياً، إذ بسبب الخبرة السابقة، ومعلومة أن الشرطة ستستخدم كل الوسائل المتاحة لديها لمعاقبة المسئولين (البند الذي استخدم في القانون الجنائي ضد كتبة عبارات الحوائط كعقاب - خاصة ضد الوطنيين - هو تبوير أرضهم)، بدأت موجة تدافع شديد في القرية. فالشيوعيون الذين اعتبروا أن الشكوك ستحوم حولهم أولاً قبل غيرهم، عقدوا اجتماعاً خلال ساعات قليلة على ظهور الكتابات وأعلنوا عدم صلتهم بهذا العمل. كما سارع المجلس المحلى بالاجتماع، وأدان مرتكبي هذا الفعل ورصد مكافأة قدرها ٥٠٠ ليرة إسرائيلية لمن يُدلي بمعلومات تؤدى إلى الكشف عنهم. ولإضفاء المزيد من العلانية على هذا القرار، نشره المجلس في صحيفة 'اليوم' العمالية الرسمية.

كانت ردود أفعال بهذا الحجم لا تقل أهمية بالنسبة للشرطة عن ضبط المتهمين، لأن ممارساتها لم تنحصر فقط في إطار الصراع على الأراضي، بل أيضاً في إطار السعي إلى الحد من التعبير السياسي لعرب إسرائيل. وفي هذا السياق، فإن إدانة عامة لمن قاموا بكتابات الحوائط يُعتبر نجاحاً بحد ذاته. إنه مثال واحد وغيره كثير للطريقة التي نجحت بها أجهزة الأمن في التأثير على الحوار السياسي المعلن لعرب إسرائيل وفي توجيهه إلى حوار مأمون الجانب مهيض الجناح، وهى ظاهرة مهمة يتمحور حولها القسم التالي.

◆ تغييب الوعي:

في عام ١٩٩٤ صور المخرج نزار حسن فيلمه 'الاستقلال' في قرية مشهد التي وُلد فيها بالجليل. حكت أمه عن فترة الحكم العسكري: كيف أنها رقصت في عيد الاستقلال، وكيف قصّت على تلاميذها إنجازات الدولة. لم تكن استثناءً. لقد انتهج نفس السلوك غالبية المعلمين العرب، حتى هؤلاء الذين كانت مشاعرهم الشخصية مضادة. وعندما سُئلت عن السبب أوضحت أنه الخوف من فقدان وظائفهم، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت سائدة في تلك الآونة. الخوف والضغط جعلهم أيضاً يبلغون عن زملائهم الذين خرجوا عن الخط الحكومي الرسمي. وقالت... "كنا جميعاً وشاة آنذاك"!

لقد تغيرت أمور كثيرة منذ ذلك الحين، بما في ذلك استمرار الوشاية ومستوى تتبع أحاديث وتصريحات المواطنين العرب. علاوة على مراقبة المعلمين والتنظيمات السياسية (التي ما تزال قائمة، وقويت شوكتها على ما يبدو منذ أواخر عام ٢٠٠٠)، والملاحقة اللصيقة، التي تركت أثرها على المواطنين العرب في إسرائيل. فالتراجع عن البوح بحقيقة دواخلهم ما يزال هو الأبرز بين غالبية من يحاورهم حسن. وفي فيلم ابتسام مراعنه، "براديس: الجنة المفقودة" (٢٠٠٣) لم تترك مكاناً إلا وذهبت إليه: عندما بدأت بطلة الفيلم في تتبع تاريخ قريتها، براديس، حاول والدها أن يُثنيها عن ذلك. وما أن بدأت تتقصى حول أحداث عام ١٩٤٨، وسمعت أن والدها كان من بين الشبان الذين تم استدعاؤهم لدفن القتلى في قرية طنطورة المجاورة، أصابه الفزع.

أبى، أين كنت أثناء حرب ١٩٤٨ ..؟

كنت في المنزل، كان عمري ١٢ سنة.

والمذبحة التي وقعت في طنطورة..؟

ماذا عنها..؟ لا أعرف أي شيء عنها. فقط سمعت. لا أعرف شيئاً. لماذا تريدين الخوض في هذا الأمر..؟ هذا موضوع سياسي. ما الذي يعنيك من هذه القصص..؟ لا شأن لنا بها، انتبهي لما أقول يا ابنتي.

وعلى مدار الفيلم، تحاول مراعنة التنقيب في أصول ابنة القرية، سعاد، التي انضمت إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فاعتقلت، وعندما أطلق سراحها غادرت البلاد. صوّرت والدها جالساً على المقهى مع أحد معارفه. تحدث الرجلان عن المشروع الذي تقوم به ابنته. أوضح الأب لصديقه معارضته لما تقوم به، وهى تصور: "الناس هنا لا تحب المشاكل. وفي قريتنا بصفة خاصة لا يحبون المشاكل. لقد قلت لها لا تشتغلي بالسياسة. احترسي. احترسي".

كان الحوار كله يدور بالعربية. لكن كلمة 'مشاكل' قيلت بالعبرية. وفي لغة الفلسطينيين في إسرائيل، تعنى كلمة 'مشاكل' القيام بأعمال ضد رغبة السلطات، ومنها على سبيل المثال النبش في قضايا تاريخية من الأفضل السكوت عنها. والواقع أن السكوت يشمل مجالين. الأول - التاريخ والذاكرة: أحداث ووقائع عام ١٩٤٨ (والأحداث الحساسة التي وقعت في سنوات لاحقة)، والثاني - السياسة الراهنة: كيف يجب تفسير وفهم ممارسات الدولة وعلاقتها بالمواطنين العرب في الوقت الحالي.

وأشارت كلمات الأب إلى التفوق الظاهر للسياسة الإسرائيلية. وهذا بالضبط ما كانت الدولة تهدف إليه: ليس فقط منع انتشار المشروع الوطني الفلسطيني والتعاطي مع الشأن السياسي، بل أيضاً تحويل الجمهور ليصبح جهاز رقابة ذاتي على نفسه. إن إسكات ابتسام عن طريق والديها (في أحد الأيام رسمت بالقلم على كف يدها علم فلسطين، وعندما عادت إلى المنزل غسلت أمها يدها وضربتها) يتوازى مع تنكر الحزب الشيوعي لكتابات الحوائط في أم الفحم. وفي الخلفية يبرز خوف كبير من السلطات ومن قدرتها على معرفة كل ما يدور في المنزل وخارجه. كانت تلك هي مهمة الوُشاة. فعن طريقهم نجحت الأجهزة الأمنية في الحصول على معلومات عما يحدث وسط الجمهور وعما يُقال داخل الغرف المغلقة. وحتى إذا فشلوا في جمع المعلومات، فقد نجحوا في خلق الانطباع بأن المعلومات في حوزتهم. ويُحكى أن قائد شرطة باريس في عهد نابليون الثالث قال: ليس من الضروري أن يكون واحداً من بين كل ثلاثة باريسيين يتجاذبون أطراف الحديث مخبراً لحسابي. يكفيني أن كل ثلاثة باريسيين يعتقدون أن واحداً منهم يعمل مُخبراً لحسابي. وهو المبدأ الذي تبنته أيضاً أجهزة شرطة أخرى ذات طابع سياسي، بما في ذلك الشاباك (جهاز الأمن العام).

◆ آراء ممنوعة ورقابة ذاتية:

إحدى المهام الشائعة التي تم تكليف العملاء بها هي تقديم معلومات عن أناس تصدُر عنهم آراء ضد الدولة، ومؤسساتها وقادتها. وكان جمع الأحاديث والآراء قد بدأ منذ قيام الدولة، وتسارعت وتيرته مع نهاية الخمسينات. وُضعت الآراء والأقوال في الملفات الشخصية لقائليها - وكانت الشرطة تتطلع لفتح ملف شخصي لكل مواطن عربي بالغ، مع وضع الأولوية للعناصر الجنائية والسياسية - واستخدمت أجهزة الأمن هذه المادة عندما كانت تعتزم تحديد مصير هذا الشخص أو ذاك.

وكان لعملية الجمع ثلاثة أهداف: الأول - الوقوف على الحالة المعنوية في المجتمع العربي، وهو البديل لاستطلاعات الرأي، الأمر الذي يسمح بالتعرف على الطريقة التي يتلقى بها الجمهور العربي خطوة أو أخرى تتخذها الحكومة، وبالتالي أي ردود فعل سياسية. الهدف الثاني - تحديد الشخصيات التي لديها استعداد للعمل ضد الدولة، بناءً على افتراض أن هناك اتساقاً كبيراً ما بين الحديث السلبي عن الدولة وبين قابلية العمل السري ضدها. أما الهدف الثالث فهو الحد من حرية التعبير لدى عرب إسرائيل. وكانت رسالة الدولة للسكان العرب واضحة بما هو مسموح ومحظور من الكلام، عن طريق إيذاء من يتحدث ضدها وضد مؤسساتها. وفي عام ١٩٦٠ عندما تحولت فيه الآراء الوطنية المتشددة إلى أمر شائع، أمكن استخدام هذه الوسيلة علنياً ودون مواربة. وأعلن مستشار رئيس الوزراء لشئون العرب، أورى لوبراني، أن الحكومة ستتخذ إجراءً عقابياً إدارياً، مثل الإقالة والنفي وما إلى ذلك، تجاه العرب الذين يحقرون الدولة. وكان الهدف الثالث هو الأهم، لأنه يعنى آلية مكشوفة ومُهينة، فقد تم ترويض الجمهور العربي عن طريقها على التحدث بصورة معينة دون غيرها.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى إذا كانت الدولة قد نجحت في خلق جو من الخوف إزاء التعبير عن الرأي علناً، فليس معنى ذلك أنها نجحت في استيعاب الحوار الصهيوني. إذ لم يتبناه سوى القليلين. والأكثر من ذلك، فقد ولدت الرقابة الصارمة معارضة أيضاً. على أية حال، فتتبع الآراء والتصريحات كان قد بدأ مع قيام الدولة، وبمراجعة المخزون الضخم من الأحاديث والآراء الذي جمعته الشرطة يمكن الوقوف على علاقة عرب إسرائيل بالدولة (بطبيعة الحال لا يشكل ذلك نموذجاً، لأن ما تم جمعه هو في الواقع ما اعتبر تطرفاً). في الوقت نفسه، فإن مراجعة التقارير المتعلقة بهذه الآراء تسمح أيضاً بالتعرف على نوعية الآراء التي استحوذت على اهتمام أجهزة الأمن، وكما أشار الأرشيف التاريخي للشرطة السياسية البلشفية، فإن المادة الاستخبارية تعطى معلومات ليس فقط عن السكان الذين كانوا تحت المراقبة، بل أيضاً عن مندوبي الجمع، الذين استخدمتهم الدولة، للوقوف على مبادئهم ومواقفهم.

لقد جرى منذ البداية تخصيص مكان فخم لجمع الآراء ضد العملاء والمتعاونين مع الدولة. وهنا كانت المصلحة مزدوجة: سواء بالنسبة للجهات الأمنية التي استخدمت العملاء، أو بالنسبة للعملاء أنفسهم. الذين خافوا من تراجع مكانتهم أو من هجمات محتملة تستهدف قتلهم، وفي الوقت نفسه طمحوا إلى النيل من معارضيهم. في عام ١٩٥٠، على سبيل المثال، أبلغ العملاء عن آراء معادية ضدهم في قرية مكار بالجليل الغربي. وقد سُجلت كذلك في العام نفسه اعتداءات لفظية ضد عملاء في قرية أكسال عند سفوح جبل تابور، ووقتها كان رد الأجهزة الأمنية سريعاً وقامت بترحيل مُتزعم حملة التحريض إلى بلدة مجدل أشكلون (قبل إخلاء السكان العرب جميعاً منها)، بدعوى "أن المذكور لا يتوقف عن تحريض قريته ضد المتعاونين مع السلطات". وكان اسم "المحرض" هو عبد الرحمن حميدى. وقد قتل رمياً بالرصاص بعد ذلك بعامين أثناء وجوده في منزله. ولم تتضح هوية القتلة وما إذا كان للأمر علاقة بموقفه السلبي من العملاء. إذ كانت خلية مُتسللين مُسلحين قد وصلت من الأردن للثأر منه لكنها واجهت كمين للشرطة

فتراجعت. بعد ذلك بعام تم الإبلاغ عن خمسة من سكان قرية عين رافه في مرتفعات القدس دار بينهم الحوار التالي وقال أحدهم:

نحن سكان القرية، يجب أن نكون متحدين ضد هذه الحكومة الفاسدة. إن شغلها الشاغل هو بث الفرقة بين الأخ وأخيه وتعمل على تأجيج الخلافات عن طريق عملائها سواء في الشرطة أو في الجيش. إننا لن نقف مكتوفي الأيدي. سيأتي اليوم الذي نذبح فيه هؤلاء اليهود السفلة.

وأدرك العميل الذي قدّم تقريراً بهذه المعلومات أن سكان القرية يعلمون بنشاطه ونشاط بقية العملاء. وكما ذكر المتحدثون في الحوار السابق أدرك هو أيضاً أن أحد الأهداف الرئيسية لاستخدامه كان تقويض الترابطات الاجتماعية في القرية. لكنه اختار العمل مع الأجهزة الأمنية، لأسباب منها الحصول على التأييد أمام الرأي العام في القرية. وهنا تطابقت مصلحته مع مصلحة السلطات – فقد أرادوا هم أيضاً تقوية وضعه ومكانته، وقد ساعدتهم المعلومات عن مُعارضي العمالة للدولة في ذلك.

سارع مؤيدو السلطات، في ضوء ذلك، للإبلاغ عن آراء وأحاديث ضدهم وضد مُتعاونين آخرين. سافر أحد سكان طيبة في حافلة "وبدأ في التحدث بقوله متى يأتي أبو خالد إلى إسرائيل – يقصد جمال عبد الناصر – وأضاف أنه يتمنى أن يقضى أبو خالد على هؤلاء الخونة". قام أحد الركاب بنقل ما قيل. وتحدث أحد سكان قرية أعبلين بحدة ضد ابن قريته الذي وجه الدعوة للحاكم العسكري ليتناول الطعام عنده. فقال "إنني أجهز الخوازيق لهؤلاء الخونة" – ونقل كلامه إلى الشاباك. وكان شرطي في حرس الحدود من قبيلة الهيب قد داس على لغم في يناير ١٩٦٨ . فقاطع غير البدو في قريته جنازته. وقال أحدهم: "هذه نهاية العربي الذي يقاتل ضد الدول العربية"، وأبلغ أحد البدو عن ذلك.

لكن العملاء لم يُبلغوا فقط عن الأحاديث التي تنامت إليهم، بل عن الأحاديث المناهضة للدولة والحوارات السياسية بصفة عامة. فقد اعتاد مُخبرون تابعون للشرطة في قرية طيرة استرقاق السمع على اجتماعات كانت تلتئم في منزل المختار ويُبلغون القائمين على تشغيلهم بما قاله المجتمعون، فقد سمعوا في إحدى الجلسات جُملاً من قبيل: لو كنا قاتلنا بشكل أفضل ما كنا وصلنا إلى هذا الوضع الذي يحكمنا فيه اليهود، من غير المستحسن التقرب إلى السلطات لأنه من غير المؤكد أن تستمر إسرائيل تحكم إلى الأبد. وأبلغ وُشاة من قرية عاره بردود الأفعال في قريتهم تجاه تقارير بثتها إذاعة دمشق عن نتائج حرب سيناء، إذ قال بعض السكان: "إن شاء الله سيأتي السوريون، والعراقيون والأردنيون ويوجهون لإسرائيل ضربة قاصمة ونستريح من هذه الدولة الإجرامية". كما أبلغ وُشاة في الجليل الأعلى عن جيرانهم الذين آلمهم هزيمة عبد الناصر في حرب الأيام الست (يونيو ٦٧). فقال أحدهم "مصيبة أن عبد الناصر لم يتمكن من القضاء على اليهود"، ورد عليه آخر "بالفعل، إنها مصيبة".

وبطبيعة الحال، حظي النشطاء السياسيون بملاحقة خاصة. فأحاديث أعضاء حركة 'الأرض'، الذين لم يعترفوا بحق إسرائيل في الوجود وبالتالي وصفوها بأنها كيان غير شرعي، كان لهم ملف خاص في جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك). وبالإضافة إلى التصريحات والبيانات السياسية التي أطلقها منصور كردوش وأعضاء بارزون آخرون في الجماعة اقتبِّست كذلك أحاديث لمؤيدي الحركة، مثل قدر نصرت الذي قال: "إن اليهود تنتظرهم نهاية حالكة السواد، سنقطع فيها لحمهم إرباً وهم أحياء" أو في تعليقه على العرب الذين توجهوا إلى عكا للاحتفال بالذكرى السنوية لتحريرها: "يجب حصدهم بمدفع رشاش".

لم تكن الأذن لتخطئ الأقوال والأحاديث اللاذعة ضد الدولة، ولا يمكن اعتبارها فحسب مجرد تعبير عن طموحات سياسية حقيقية، بل أيضاً مجالاً للتنفيس عن الإحباط والتعبير عن الاحتجاج. ومنذ أواخر الخمسينات فصاعداً، مع اشتداد الجذوة الوطنية العروبية في كل الدول العربية، كانت الأحاديث تشي بأن عرب إسرائيل أيضاً شركاء في هذه المشاعر، بل وشركاء سياسيون في نفس التيار الوطني. وفي نفس الوقت دُشنت ملاحقة ورصد الأجهزة الأمنية للأحاديث والتعليقات، ومعها أيضاً تفعيل الرقابة الذاتية – أي كبح المتحدثين عن طريق أبناء جلدتهم. أمامنا ثلاثة نماذج منذ عام ١٩٥٨، العام العاشر على قيام دولة إسرائيل وعام الوحدة بين مصر وسوريا، حيث قوي التيار الوطني القومي بين عرب إسرائيل، بينما زاد مستوى الفزع بين العملاء والمتعاونين:

في ربيع ١٩٥٨ عُقد حفل زفاف توفيق أ. من قرية عيلبون، الذي يُعتبر من مؤيدي الحزب الشيوعي الإسرائيلي. كان من بين المدعوين شاب مسيحي من القرية، خدم في الجيش الإسرائيلي في وحدة الأقليات كمُتطوع. وصدحت أنغام موسيقى فرقة الحزب الشيوعي الموسيقية من الناصرة. وبناءً على طلب واحد من الجمهور غنى المطرب أغنية تكريماً لعبد الناصر وللوحدة المصرية السورية. واعتبر الإعراب عن تأييد عبد الناصر تعبيراً عن تأييد القضاء على إسرائيل. فقام الجندي ابن القرية باستدعاء العازف والمطرب وطلب منهما إبراز بطاقتي هويتهما عازماً إبلاغ السلطات عنهما. فقاما بسبه ورفضا إطلاعه على بطاقات الهوية. فترك الحفلة غاضباً.

في سبتمبر من نفس العام دُعي رئيس مجلس طمرا المحلي يوسف دياب إلى حفل زفاف مُعلم في قرية ياسيف. وعندما خرجت الزفة التي تصاحب العريس في شوارع القرية، هتف أحد الحضور "تحيا الجمهورية العربية المتحدة - تعيش الوحدة المصرية السورية" وردد الجمهور الهتاف. واستمر قائد الهُتاف: "تعيش الصداقة العربية السوفيتية" وردد جمهور الحاضرين "تعيش. تعيش. تعيش". وورد في تقرير الشاباك أن دياب، الذي كان مُقرباً من يجال ألون (وانتخب بعدها بعام عضواً بالكنيست عن قائمة "التعاون والإخاء") "اغتاظ ووجه لوماً إلى العريس وقال للحضور كيف لا يشعرون بالخجل أمام الضيوف. وقال لهم لو حدث مثل هذا الأمر في طمرا لقطعت رؤوس الحاضرين. ورفض الذهاب إلى منزل العريس".

بعد ذلك ببضعة أسابيع احتفلت أسرة من لاجئي الداخل من قرية بيروه بزفاف ابنها، أيضاً في قرية ياسيف. "حاول ابن عم العريس (...) البدء في غناء أغاني وطنية وشيوعية (...) فنشب شجار، وطلب العريس ووالده من أعضاء الحزب الشيوعي التوقف عن هذه الأغاني. وكان بين الحضور أيضاً بعض لاجئي قرية بيروه المسلمين القاطنين في قريتي جديدة ومكر (مسقط رأس أسرة العريس من بيروه) فهددوا بمغادرة الحفل بشكل جماعي. توترت الأجواء وفي النهاية اضطر أعضاء الحزب الشيوعي ومن رافقهم إلى الابتعاد عن مكان الزفة. وقفوا بعيداً ورددوا بعض الأغاني ثم انصرفوا".

لا يمكن أن نعرف بشكل مؤكد ماذا كانت دوافع والد العريس أو دوافع دياب ومن على شاكلته فيما فعلوا. من المحتمل أن تكون أفكارهم مُتفقة تماماً مع الدولة، التي اعتبرت عبد الناصر عدواً لدوداً، لكن من الصعب اعتبار أن ذلك كان هو الموقف. فهناك شخصيات عربية حاولت وقف صعود القومية العربية قدموا هذا التبرير: تشدد المجتمع العربي من شأنه أن يؤدي رد فعل مضاد عنيف من جانب الجمهور اليهودي والحكومة، أي، إلحاق الضرر بالعرب في نهاية الأمر. فدورهم كشخصيات عامة، بالتالي، التخفيف من أحاديث أبناء شعبهم. هناك مبرر منطقي آخر هو رغبتهم في الحفاظ على علاقات طيبة مع السلطات. فإذا عُرف أنهم سمعوا هتافات وطنية ولم يعترضوا، تقل أسهمهم لدى الجهات الرسمية. وكان لدى هذه الدوائر أيضاً مصلحة جماعية: فطبقة "الشخصيات الإيجابية" في القرى والمدن عارضت الصحوة الوطنية لأنها أدركت ما تعنيه من قطع الغصن الذي يجلسون فوقه. وفرضيتهم العملية - وفرضية الدولة أيضاً - منذ قيام الدولة أنه يمكن عزل عرب إسرائيل عن بقية الدول العربية. وجاءت الناصرية فوضعت علامة استفهام على هذه الفرضية.

كان موقف الكثيرين هو مكافحة مظاهر الوطنية والقومية جنباً إلى جنب مع الأجهزة الأمنية. بعضهم كان يُسلم التقارير سراً، بينما تعامل آخرون وجهاً لوجه مع النشطاء الوطنيين. صحيح أن أغلب الانتقاد كان يُوجه في أوقات معينة ضد المقربين من السلطة ("أذناب الحكومة") لكن ذلك كان يقوى استعدادهم وتمسكهم بإتمام المهمة. وكانوا أحياناً يضغطون على السلطات للعمل ويقترحون أفكاراً عملية بشكل أو بآخر، مثال ذلك عميل من مجد الكروم الذي أرسل بخط يده تقريراً إلى الشرطة عن مطربين شعبيين في حفلات زفاف:

سبق وذكرت مرات كثيرة الخطر من هذا السلوك في المحيط الاجتماعي وأثره في تنشئة مواطنين غير طيبين بل أكثر من ذلك - في اتساع النزاعات والخلافات في الرأي بين الشعب اليهودي وعرب إسرائيل. (...) ما الذي تفكر فيه عندما تسمع الشاعر قاسم (...) يتحدث في قصيدته عن "الصاروخ الحاسم والرادع" وعن "طائرات الميج وأليوشين" باعتبارهم سلاحاً عربياً، ولا يهتم بأن يذكر شيئاً عن إسرائيل، وعن سلاحها، وقوتها وعن الأمور الجيدة فيها...

لماذا لا يكون هناك توجيه جيد لهؤلاء الشعراء عن طريق إحدى المؤسسات الحكومية مثل إدارة الدعاية أو إحدى المؤسسات العامة مثل القسم الثقافي بالهستدروت، الذين يمكنهم إرشاد هؤلاء الشعراء إلى كيفية توجيه شعرهم إلى التآخي بين الشعبين، والإشارة إلى المواطن الصالح، والأماكن الجميلة في إسرائيل، وأعمالها المفيدة، وتقدمها وما إلى ذلك. والمادة متوفرة في هذه الموضوعات. وعن طريق ذلك يصبح هؤلاء الشعراء بُناة في دولة إسرائيل بدلاً من أن يكونوا عناصر هدامة، تزكى لهيب الوطنية المتشددة والعنصرية.

إنه نموذج للرقابة الذاتية غير المباشرة التي تتبنى السيناريو الصهيوني. أما الرقابة الذاتية المباشرة، في المقابل، فقد جعلت من حفلات الزفاف العربية ساحة صراع بين مؤيدي السلطة وبين التيار الوطني. ولم يكن هذا الصراع متكافئاً: ففي الأغلب الأعم، كما هو الحال في النماذج التي رأيناها، كان الوطنيون هم البادئين، ومؤيدي السلطة يحاولون الاعتراض. وفي حالات أخرى حاول مؤيدو السلطة أخذ زمام المبادرة، وعندئذ كان الوطنيون يقومون بالرد. ويمكن أن نجد نموذجاً صغيراً لمثل هذا الصدام في تقرير عن حفل زفاف في قرية طورعان عام ١٩٦٥ . عندما بدأ مراسم الحفل، حسب ما جاء في التقرير، بدأ بعض الشبان من أبناء القرية يهتفون: "يعيش رئيس وزراء إسرائيل،

يعيش الحاكم العسكري، يعيش موشيه ديان (...). أحد المدعوين واسمه جميل (...) من نفس القرية رد على هذه الهتافات وصرخ: "يعيش أبو خالد (جمال عبد الناصر)، يعيش بن بيلا (رئيس الجزائر)، يعيش أمين الحافظ (رئيس سوريا). (...) وتولت شرطة الناصرة التحقيق.

◆ هل نرقص فوق قبور شهدائنا..؟

يبقى السؤال مفتوحاً إلى أي مدى عبّرت أغاني المديح لعبد الناصر عن رغبة حقيقية في القضاء على دولة إسرائيل (مثل تساؤلات عما إذا كانت صيحات 'الموت للعرب' في استاد تيدى تعكس رغبة حقيقية في رؤية موت العرب، أو إلى أي مدى كانت قصائد الإطراء في الحاكم العسكري وموشيه ديان صادقة المشاعر). على أية حال، فقد اعتبرت الدولة أن التعبير عن القومية العربية أمر غير شرعي. كما أن الأحاديث عن القضاء على اليهود التي تتردد من وقت لآخر كانت تثير الغضب. وعن طريق الرقابة المشددة لم تحاول الدولة فقط اجتثاث هذا النوع من الأحاديث، بل جعلت أيضاً سكانها العرب يُظهرون قبولاً بالدولة وقيمها وميادئها. وكان أبلغ تعبير عن ذلك هو الضغط الذي مورس على المواطنين العرب للاحتفال بعيد الاستقلال وتجاهل ما يعنيه ذلك بالنسبة لهم (لقد عاش غالبيتهم تحت حكم عسكري، وتحول أقرباء الكثيرين منهم إلى لاجئين، وتحولوا هم أنفسهم من أغلبية في أرضهم إلى أقلية محدودة الحقوق، وصودرت مساحات كبيرة من أراضيهم). وأصبحت مشكلة العلاقة بهذا اليوم بؤرة صراع بين الدولة وبين عناصر الوطنيين العرب، وبين التيار المخلص لتيار النضال الوطني داخل القرى نفسها. لا عجب إذن أن يتلقى تلميذ في إحدى المدارس بقرية طمرا ألقى كلمة تهنئة للدولة وقادتها في عيد الاستقلال عام ١٩٥٤، خطاب تهديد بالقتل بتوقيع "الحركة السرية الفلسطينية" ولم يكن من العسير ملاحظة حوادث من هذا النوع.

وجاءت ذروة التوتر في الاحتفال بعيد الاستقلال العاشر لدولة إسرائيل، الذي حلّ عام ١٩٥٨، العام الذي حدثت فيه الوحدة بين مصر وسوريا في إطار الجمهورية العربية المتحدة. وبذل ممثلو المؤسسة الرسمية كل جهدهم لتعظيم مظاهر الاحتفالات وحشد مشاركة جماعية كبيرة من العرب. واعتمدوا في ذلك على مساعدة عملائهم. ودعت الدوائر الوطنية والقومية إلى مقاطعة الاحتفال. ويكشف البيان الذي أصدره الحزب الشيوعي في قرية طمرا أبعاد الصراع:

تقوم السلطات الإسرائيلية وأعوانها من المجلس المحلي المُعين في قريتنا وفي قرى أخرى بالاستعداد للاحتفال بيوم الاستقلال. (...)وهذا الأمر هو جزء من محاولات الحكومة لتزييف الحقيقة بالنسبة لمشاعر السكان العرب تجاه سياستها. إن السلطات تحاول بمختلف الوسائل أن تُظهر السكان العرب وكأنهم راضين عن وضعهم وظروف معيشتهم، وبالتالي، فهم راضون عن الحكم العسكري، والقمع ونهب الأراضي، وراضون عن إهدار حقوقهم الوطنية وإنكار كونهم جزء من الشعب العربي الفلسطيني (...).

فهل نرقص في يوم الحزن فوق خرائب قرانا..؟ هل نرقص فوق قبور شهدائنا الذين سقطوا في مذابح كثيرة مثل دير ياسين وكفر قاسم..؟ هل نحتفل وهناك مليون من أبناء شعبنا مُبعثرين في الشتات وممنوعين من العودة إلى ديارهم ووطنهم..؟ هل نحتفل ونحن مسلوبي الحقوق الوطنية ونعيش تحت حكم عسكري وقمع سافر..؟ لا. لن نحتفل. إننا جزء من شعب عظيم يرفع رأسه اليوم في كل مكان، في الجزائر، وعُمان، وعدن، ولبنان أمام الإمبرياليين وأعوانهم ونرد لهم الصاع صاعين.

وعمل ممثلو "التيار الاندماجي"، من جهة أخرى، على إقامة الاحتفال. وكانت المفاجأة في قرية ياسيف، التي تعتبر قرية وطنية بفضل رئيس مجلسها المحنك وأعضائه، الذين يؤيدون في معظمهم الحزب الشيوعي. ورغم أن المجلس المحلى نجح في مقاطعة الاحتفال، تشكلت في القرية لجنة خاصة أخذت على عاتقها تنظيم الفعاليات. نجحت اللجنة في مهمتها، وأقيمت المراسم وسط إقبال جماهيري كبير.

كانت المشاركة لافتة في قرية ياسيف. بينما في أماكن أخرى كانت المشاركة متواضعة للغاية. في قرية جيش امتنع لاجئو برعام عن المشاركة في الاحتفال، ومثلهم كثيرون من المسلمين المحليين. وكان المختار، فوزي سمعان، بين الغائبين عن الاحتفال. وكتب ضابط الشرطة يتسحاق كريبتس في ذلك "لقد هالني الأمر". وبقليل من التحري اتضح أن المختار من مُهجري برعام القاطنين في قرية جيش، وأن كيسر إبراهيم، هو الذي أقنع سمعان بعدم المشاركة، بحجة أن سكان جوش حالف هم أيضاً ضحايا نظام الحكم الحالي في إسرائيل، ومن بين ما ذكره به ألفي دونم أراضي سهل بوريا (منطقة على ساحل البحر المتوسط) صودرت من أبناء جوش حالف عام ١٩٤٩ وسُلمت لمستعمرات يهودية". ولم يمر غياب المختار دون رد: فمن يحظى بثقة السلطات، عليه أن يتبع أسلوب إدارة ينم عن 'إخلاص'، ولأنه لم يفعل ذلك فقد أعفي من عمله في وزارة الصحة، الذي كانت قد دبرته الشرطة له.

وأراد مسئولو الدولة أيضاً إقحام المؤسسات الدينية ورجال الدين المسلمين في الاحتفال بمرور عشر سنوات على

الاستقلال. ووجدوا ضالتهم في طريقة بسيطة: تم تجديد موعد الاحتفال بانتهاء ترميم مسجد الجزار في عكا، الذي تكلف أموال ضخمة، في نفس يوم عيد الاستقلال. وأرسلت الدعوات إلى رجال الدين الإسلامي في كل أرجاء البلاد، وذكر فيها أن الاحتفال سيكون على شرف العيد القومي للدولة. وثارت ثائرة إلياس كوسا المحامي، أحد أبرز النشطاء القوميين وصاحب أفكار استقلالية. فكتب إلى اللجنة المنظمة من قبل المسجد، "إنني على قناعة بأن السبب الثاني للاحتفال (يوم الاستقلال العاشر) الذي ذكر في بطاقة الدعوة قد جاء نتيجة ضغط مارسه ضدكم من يُلاحقونكم ويُنكلون بأبناء جلدتكم. إنه في اعتقادي أكبر استخفاف بالقومية العربية والكرامة الإنسانية التي يُناط بأي عاقل أن يتمسك بها". وأضاف: ها أنتم تستعدون لاحتفال لا يتفق مع رغبة العرب المسلمين في إسرائيل وخارجها. (... إنكم تنتهزون) الفرصة السانحة لترديد أغاني الشكر والثناء للحكومة ذاتها التي تكلت بكم وبقوميتكم، وخربت عدداً كبيراً من قراكم، وطردت سكانها الذين شُردوا في كل اتجاه واستولت على مساحات واسعة من أراضيكم، أراضي آبائكم وأجدادكم وأعطتها للقادمين المهاجرين اليهود لينعموا بالعيش فيها بينما أصحابها العرب يعيشون في مذلة وضنك وعوز. لقد فرضت عليهم الحكومة حكماً عسكرياً لا مثيل له في التاريخ، وقيدت حريتهم كالكلاب، وأذلتهم، وجعلت منهم قوم لا كرامة ولا قيمة لهم. نعم لقد ضيقت عليكم طرق التعلم والتقدم والنجاح وصادرت الأماكن الإسلامية المقدسة (...). فهل بعد كل ذلك تحتفلون بذكرى هذا اليوم الذي لا ناقة لنا فيه ولا بعير..؟

جاء رد الكثيرين على سؤال كوسا البليغ بالإيجاب. لقد شاركوا في الاحتفال العاشر وأعربوا عن رغبتهم في أن يكونوا جزءاً من الدولة (حتى لو اعتبرتهم الدولة مواطنين من الدرجة الثانية). وتلك هي بالضبط الحالة المعنوية التي أرادت محوها "الجبهة العربية" التي تشكلت في نفس العام (وأصبح اسمها بعد وقت قليل "الجبهة الشعبية" - وهي لا صلة ها بالمنظمة الفلسطينية التي تحمل نفس الاسم التي شكلها جورج حبش بعد ذلك بعشر سنوات) (٢). فقد آلت على نفسها ليس فقط العمل على مقاطعة الأحداث التي تمجد إنجازات الصهيونية والدولة، بل أيضاً تبني الحوار العربي القومي وتقديم روايتها لتاريخ العرب في إسرائيل. وكانت محاولة الجبهة لإقامة احتفال في ذكرى شهداء مذبحة كفر قاسم في مسجد الجزار بعد الترميم في عكا، ترمي إلى تحقيق هذا الهدف.

هوامش:

١- لم يكن استخدام اسم 'فلسطين' مهجوراً بين عرب إسرائيل في تلك الفترة، كما يخطئ البعض أحياناً. ويمكن أن نجد الاسم مُتداولاً لدى جهات وطنية سواء في الضفة الغربية الخاضعة لسلطة الأردن، أو في أراضي دولة إسرائيل. ليس فقط بين الجيل الأكبر سناً الذي يتذكر فلسطين أيام الانتداب، بل أيضاً بين طلاب المرحلة الثانوية الذين كانوا في الغالب يكتبون خطابات التهديد.

٢- تشكلت 'الجبهة الشعبية' بمبادرة من الحزب الشيوعي الإسرائيلي عام ١٩٥٨ في محاولة لتوحيد كل القوى القومية العربية، بل وكل الجمهور العربي في إسرائيل. عرقلت السلطات عمل الجبهة مما صعّب نشاطها، لكن الخلافات أيضاً بين الشيوعيين والأعضاء الوطنيين غير الشيوعيين (الذين شكلوا فيما بعد حركة الأرض) قوضت الجبهة حتى تم حلها بعد حوالي عام. انظر يعقوف لنداو / العرب في إسرائيل: دراسات سياسية.

◆ دراسات ◆



كتاب
"اليهود العرب.. الانتماء القومي والديني والعرقي"

المقدمة

بقلم: يهودا شنهاف - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوي

منذ وقت ليس ببعيد كنت جالساً في مقهى في تل أبيب. وفجأة تقدم نحوي رجل كبير السن، وخاطبني بلهجة لست أدري إن كانت لهجة سؤال أم تأكيد قائلا: "أنت ابن الياهو شهرباني رحمه الله". نظرت إلى الرجل الذي كان واقفاً أمامي، ولم أكن قد رأيته من قبل. كان بهي الطلعة، في حوالي السبعين، يتحدث العبرية بلكنة عراقية واضحة. وفكرت بيني وبين نفسي: "لو كان أبي على قيد الحياة لكان سيبدو على هذا النحو". قدم نفسه لي قائلاً: "إسمي أفنير يارون. أنا الذي جندت أباك في المخابرات في الخمسينات". كانت المسافة بين الموائد في المقهى صغيرة، وبدا لي أنه لفت أنظار جميع رواد المقهى. واستطرد الرجل كأنه يكشف عن سر: "لدي أدلة على ما أقوله، ولو وافقت سأقدمها لك". لم أحرك ساكناً. وعندما غادر الرجل المقهى شعرت بارتياح. وظللت أتابعه بنظراتي من خلال الزجاج الكبير إلى أن عبر الطريق وابتعد.

لم أشعر بالدهشة مما قاله الرجل. كنت أعرف قليلاً عن "تاريخ حياة أبي". وكنت أتوقع أن يحدث مثل هذا المشهد في أي لحظة. غير أني لم أفهم بالتحديد عن أي أدلة يتحدث. هل كان يريد أن يثبت لي أنه كان يعرف أبي، وأن أبي كان يعمل في المخابرات، أم يريد أن يثبت أنه الرجل الذي جند أبي للمخابرات..؟ لم أكن متأكداً أني قد أتلقى أي شيء آخر من هذا الرجل. ولم تكن لدي رغبة في أن أسمع منه المزيد. بعد ذلك بأسبوع كنت جالساً في المكتب، وإذا بورقة تخرج من جهاز الفاكس، كتب فيها ذلك العميل السري: "هناك مظروف بني اللون في انتظارك في المقهى". شعرت ببعض التوجس، ولكن الفضول غلبني. ووجدت في المظروف صورتين ومعهما شرح جاء فيه: "هذه صوري مع والدك رحمه الله في سنة ١٩٥٠". كان في إحدى الصورتين أربعة رجال وامرأة. كانوا جميعاً في أوائل العقد الثالث من عمرهم، وكان بعضهم يرتدي ثياباً شبه عسكرية والبعض الآخر يرتدي ثياباً بيضاء اللون. وكانوا جميعاً "شرقيين". وكانت الصورة الثانية لستة رجال وامرأتين على شاطئ البحر. وكانت إحدى النساء ترتدي مايوه قطعتين، ولا تبدو من المجموعة. وكتب الرجل في الملاحظة التي أرفقها بالصور: "كانت زوجة القائد معهم وتدعى حمدا". كان كأنه توقع مسبقاً أني سأشعر بالدهشة. كان أبي واقفاً خلفهم وعلى شفتيه ابتسامة. عرفته على الفور من شعره المرفوع لأعلى، الذي ذكرني بشخصية "كرامر" في المسلسل التليفزيوني الأمريكي "ساينفيلد". لابد أنه كان في الحادية والعشرين في هذه الصورة.

وُلد أبي في العراق. وكان أبوه يوسف بائعاً جائلاً من بغداد. وقد اعتاد أبوه أن يتحرك ببضاعته في المنطقة التي بها جيش الاستعمار وأن يبيع البلح والسمك والبيض. وكان يسافر مرة كل ثلاثة أشهر من بغداد إلى فلسطين. وفي إحدى رحلاته اشترى قطعة أرض في بلدة "بتاح تكفا". وفي عام ١٩٣٦ رحلت الأسرة من العراق، وحاولت الاستقرار في "بتاح تكفا"، ولكنها عادت إلى بغداد بعد تسعة أشهر فحسب. ولم يبق في فلسطين سوى شلومو شقيق أبي الأكبر.

واستمر جدي في القيام برحلاته التجارية، حتى أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي إحدى هذه الرحلات، في عام ١٩٤٢، رافقه أبي الذي كان قد قرر هو الآخر البقاء مع شقيقه الأكبر في فلسطين. وقد سمعت أن جدي كان يعارض في ذلك، ولكن أبي أصر على رأيه، وكانت له الغلبة في النهاية. كان في الثالثة عشرة من عمره في ذلك الوقت، وقد عمل في مجال البناء في بلدة "بتاح تكفا". في عام ١٩٤٦ ذهب إلى كيبوتس (١) آلونيم في الناصرة. وانضم إلى المجموعة التي أسست الكيبوتس الموحد، والتي سميت في ذلك الحين باسم "النواة البابلية". وقد جاء أغلب أعضاء هذه المجموعة وعددهم أربعين من وحدات الكيبوتس المختلفة (٢). وكان أبي قادماً من بلدة بتاح تكفا وليس من الكيبوتس. فكيف قفز من بلدة بتاح تكفا إلى كيبوتس آلونيم..؟ لم يكن في استطاعة أحد من زملائه أن يفسر لي ذلك.

تعرف أبي في كيبوتس ألونيم على أغلب من أصبحوا زملاءه في المخابرات. وعندما كان عمره لا يتجاوز السابعة عشرة، اشترك معهم في الاستيلاء على ما وصفوه في كيبوتس "باري" بأنه "مستعمرة"، غير أن هذه المستعمرة بنيت على أنقاض بلدة "تحبير" العربية. ولم يتمكن من الصمود هناك لفترة طويلة، واختفى بعد بضع شهور. كان المستعمرون واثقين أنه هرب لأنه عميل زرعته المنظمة العسكرية القومية "إتسل" (٣) وأن سبب هروبه هو أنه خاف أن تكون هويته قد انكشفت. وأدى اختفاء أبي إلى موجة من الشك في زملائه الشباب العراقيين. حيث قام أعضاء المستعمرة بتحقيقات مستفيضة مع بعضهم للتحقق من أنهم لم يكونوا جواسيس. ورغم أنهم لم يكونوا جواسيس لمنظمة إتسل، إلا أن بعضهم أصبح بعد بضع سنين جاسوساً لصالح الدولة. في ذلك العام وصل إلى كيبوتس باري السيد "أفشالوم شموئيلي" عضو حركة "كاديما" (٤) وقام بتجنيدهم للعمل في المخابرات الإسرائيلية. ولم يكن في ذلك أي شيء يدعو للدهشة. فقد كان في ذلك الكيبوتس مخزون لا ينفد من الشباب الطموح المخلص للدولة الذي يتحدث العربية بطلاقة. وكانوا يتمتعون بشكل عربي. وكان هذا الشكل هو أفضل غطاء لهم. وكما سبق القول فلم يكن أبي هناك في ذلك الوقت. فما الذي كان يفعله إلى أن جنده "أفنير يارون" عام ١٩٥٠ ..؟ لم يكن ذلك واضحاً. في وقت من الأوقات قال إنه انضم إلى سرايا الهاجاناه (٥)، وأمضى فترة معينة في معسكر اعتقال بريطاني في قبرص. لم يكن أبي يكثر من الكلام ولا من الحكايات. كان لا يتحدث سوى قليلاً جداً، ولا يتحدث عن نفسه سوى بالكاد. وعندما كان في المخابرات كان يبذل جهوداً مضنية في العمل. وفي بعض الأحيان كان يتغيب عن البيت لفترات طويلة. وقد تسبب طول فترات غيابه في شهرتي في الحي الذي كنت أقيم فيه في طفولتي. بهذه الطريقة كسب أبي حق الحصول على الهوية الإسرائيلية، وكنت أريد أن يشملني أنا أيضاً هذا الحق.

كان أبي وزملاؤه إسرائيليين من نوع "مختلف"، وهذه هي المشكلة. تعرفت على بعض زملائه. وكان هناك كثيرون آخرون غير جدعون الذي لاحظت وجوده في إحدى الصور الجماعية. وكان القاسم المشترك بينهم أنهم كانوا جميعاً يهوداً عراقيين. ذات مرة التقيت بهذه المجموعة كلها. كان ذلك في الخمسينات، أثناء العرض الأول للفيلم الإسرائيلي "التبة ٢٤ لا ترد". فقد كان بعضهم يمثل في الفيلم. ورغم أنهم كانوا يؤدون أدواراً تافهة إلا أنهم تحمسوا مثل الأطفال. وكانوا يتحدثون في إعجاب عن بطلة الفيلم "حايا هراريت" – التي حظيت بمكانة لا تتزعزع في قلوبهم – وهم يتبادلون الحديث عن تجربتهم في هذا الفيلم. ثم التقيت ببعضهم مرة أخرى في جنازة أبي وفي أيام الحداد السبعة. كان ذلك أثناء حرب الخليج. وفي بعض الأحيان كان الحديث يتوقف بيننا لاضطرارنا للنزول إلى المخابئ. كان مما يدعو للسخرية أن أبي الذي كان في الثانية والستين من عمره قد توفي من جراء أزمة قلبية بعد سقوط صاروخ عراقي. وتم احتسابه بين شهداء تلك الحرب الغريبة. وقد تحدث معي زملاؤه الذين قابلتهم بعد وفاته باللغة العربية بلهجة عراقية. وكانوا يريدون التحقق من أني أذكر مقابلتهم لي في الفترة التي كانت الأسرة فيها تقيم في مركز تدريب المخابرات في بئر سبع. وفي الآونة الأخيرة، تذكرني أفنير يارون مرة اخرى وأرسل لي مظروفاً آخر بني اللون. ووجدت في داخل المظروف صورة بالألوان للبيت الذي كنا نقيم فيه، وهو بيت عربي قديم داخل معسكر جيش.

كان زملاء أبي في العمل يعيشون في عزلة. كانوا يتحدثون بينهم باللغة العربية، ويقرأون الصحافة العربية، ويستمعون لبث إذاعي باللغة العربية. وكان بعضهم يقيم في دول أجنبية متظاهراً بأنه عربي. وكانوا يتفاخرون بأنهم هم الذين تنصتوا على الحديث الشهير بين عبد الناصر وحسين في عام ١٩٦٧، ويحكون باللغة العربية عن المعجزات التي شهدتها حرب ١٩٦٧ . وكان السعي إلى تبني الهوية اليهودية هو الذي تطلب منهم– من خلال تجنيدهم في المخابرات– البقاء في ذلك العالم الذي يتعارض مع الهوية الإسرائيلية. وعندما كانوا يعودون من العمل إلى منازلهم كانوا يواصلون الاستماع إلى البث التليفزيوني اللبناني وإلى الإذاعة المصرية. واعتادوا ارتياد الحفلات التي كانت لا تنتهي سوى قبيل طلوع النهار. وكان كبار المطربين الذين يغنون بالعربية في إسرائيل في ذلك الحين معتادين على زيارة منزلنا. كم كانت قيمة هذا الرصيد الثقافي في البيت مختلفة عن قيمته خارجه في العمل في المخابرات. كان هذا هو

المنطق الذي تعاملت به الدولة معهم. كان منطقاً مليئاً بالمتناقضات. كانت الدولة تسعى من ناحية إلى سلب مواطنيها الشرقيين "هويتهم العربية" (٦) ومن ناحية أخرى كانت تناشد بعضهم (ومن بينهم أبي وزملاؤه) أن يظلوا يعيشون حياتهم كأنهم عرب. وبذلك تكون الدولة قد أعطتهم ترخيصاً يسمح لهم بالبقاء كعرب.

اشتهر اليهود العرب الذين كانوا يعملون في أجهزة المخابرات الإسرائيلية بفضل إيلي كوهين، الجاسوس الإسرائيلي الذي أصبح جزءاً من قيادة حكومة البعث في سوريا، والذي ألقي القبض عليه وقدم للمحاكمة وأعدم في عام ١٩٦٥ . كانت المخابرات الإسرائيلية (الموساد) قد جندت إيلي كوهين لأنه كان يهودياً عربياً. كما حاولت على مدى سنين تجنيد صهر إيلي كوهين، شقيق زوجته نادية، الذي أصبح في وقت لاحق الأديب سامي ميخائيل. كان في استطاعة سامي ميخائيل- الذي كان من يهود العراق ويتمتع بمظهر عربي ويستطيع الحديث باللغة العربية الدارجة- أن يصبح الجاسوس الكامل، بدلاً من أن يصبح أديباً يؤلف روايات تحظى برواج. وبالطبع فقد كان الجاسوس الذي سقط هو بطل أحلام طفولتي وليس الأديب الكبير. كانت اللجنة الإدارية لشئون الطائفة اليهودية العراقية في بلدة بتاح تكفا قد قررت بعد حرب ١٩٦٧ تغيير اسم المعبد المجاور لسوق البلدة ليصبح "معبد إيلي كوهين". وطلب مني جدي سليم – وهو جدي لوالدتي وكان من قيادات الطائفة ومن المسئولين عن المعبد – أن أكتب له الخطاب الذي سيلقيه بهذه المناسبة. وقد ألهبت أهمية المناسبة خيالي. ووجدت على رف مكتبة البلدة كتاباً عنه، كان عنوانه "رجلنا في دمشق". ومنذ ذلك الحين كنت ألجأ لهذا الكتاب عاماً بعد عام في الاحتفال السنوي الذي كان يقام في ذكرى إيلي كوهين. وقد أعدت كتابة هذا الخطاب المتعب لجدي عدة مرات.

تضمنت مسودة الخطاب الأول الذي أعددته لجدي عدة عبارات منقولة من الكتاب. وعلى سبيل المثال فقد حكيت أن الضابط المسئول عن تشغيل العميل رقم ٠٨٨ كان "رجلاً رقيق الحاشية ذو عينين زرقاوين عميقتين"، وأن صوفي إبنة إيلي كوهين قد اعتادت أن تسأل "لماذا لا يعود أبي للبيت في المساء مثل كل الآباء الآخرين". وأكدت في الخطاب أن السوريين "معادون للسامية ويكرهون اليهود". وكتبت أن محاكمة كوهين كانت مثل "فيلم سينمائي" أو "مسرحية رخيصة" جرت كتابتها بما يتفق مع قواعد "الخيال الشرقي"، وأن "الجمهور في سوريا متعطش للدماء وحكومته تسقيه منها حتى الثمالة". ووصفت كيف صاحت والدة إيلي كوهين – التي شاهدت إعدامه على شاشات التلفاز – وهي تبكي قائلة: "لماذا أرسلت الحكومة ابني إيلي..؟" و"لماذا يذهب ابني بالذات ليموت لدى العرب..؟" كما وصفت زوجته نادية وهي تحمل طفليها الصغيرين. وأخيراً نقلت عن الكتاب في فخر ما نشره من أن "الدولة التي أرسلت كوهين لم تتردد في خوض صراع علني من أجل إنقاذ حياة عميلها".

كنت في السادسة عشرة. وكنت أشعر بالاستياء عندما يترك جدي الخطاب الذي كتبته له ويسرح بخياله بعيداً. كان الخطاب في حد ذاته حماسياً ويستحق الثناء. وكانت نادية كوهين وقت إلقاء الخطاب تجلس في غرفة السيدات بالمعبد، وانفجر كافة الحضور في البكاء معها. وطالبوا جدي بأن يستمر في الحديث. وقد تمكن جدي وزملاؤه في اللجنة التي تتولى إدارة المعبد من جمع تبرعات طائلة بواسطة هذه الخطب. وكنا نحن الأطفال نمضي الوقت في الساحة الموجودة بين قاعة المعبد والفناء الصغير المحيط بها. كنا في الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧ . وكانت هذه أول حرب شارك فيها اليهود الشرقيون، الذين لم يلحقوا بالحرب البطولية الأولى في عام ١٩٤٨ . وأدت المشاركة الكاملة في الأسطورة الوطنية في حرب ١٩٦٧ وقضية إيلي كوهين من قبلها إلى إعادة البسمة لوجوه الشرقيين. فقد تم رفع إيلي كوهين إلى مكانة عالية. فأصبح ضحية تعبر عن الرغبة في المصالحة، وتحول إلى مصدر فخر، يعبر عن المقابل الرمزي – والفعلي أيضاً – الذي كان على الشرقيين دفعه حتى يتسنى لهم أن يصبحوا جزءاً من المجتمع الإسرائيلي.

عندما أصبح "إيلي كوهين" – ابن بلدة "بت يم" – كمال أمين ثابت في دمشق، لم يشر أحد إلى أن المعيار الأساسي الذي دعا لتجنيده في الموساد كان هويته الشرقية. وفي الجدل الذي دار بين الجمهور حول هذا الموضوع تم نفي هذه الحقيقة. وفي وقت لاحق قررت وزارة التعليم أن تصبح قضية إيلي كوهين مادة إلزامية في المقرر الدراسي، وكانت تنوي أيضاً إصدار كتيب تكريماً له في ذكراه. وتوجهت وزارة التعليم في ذلك الوقت إلى الأديب "أمنون شاموش" ليكتب عن زميله السابق كوهين. وكتب شاموش قصة تحت عنوان "كمال أفندي يعود إلى بلدة بت يم". وأراد في هذه القصة أن يتناول بعض الجوانب التي لم يتطرق إليها الناس في جدلهم حول إيلي كوهين. كتب شاموش أن "الأسس الطائفية لهذه الحكاية تعبر عن تجارب كوهين الأكيدة". وأكد الدور الذي لعبه أصل كوهين الشرقي في تنفيذ المهمة التي أوفد إليها. وبعد قراءة هذه القصة اتصل به في غضب أفرايم حيرام- الذي كان رئيس جمعية تخليد ذكر إيلي كوهين- وقال "إن هذا بطل قومي لا أهمية لأصله العرقي، وقد يؤدي استخدام مصطلحات مثل شرقي وغربي في القصة لإثارة مشاكل". وقد حكى أمنون شاموش أنه رفض التنازل عما وصفته وزارة المعارف بأنه "الأجزاء الشائكة" في القصة. وقال: "كان من المستحيل من وجهة نظري التنازل عن السياق الطائفي لأن الهوية الشرقية هي جزء لا يتجزأ

من قصة كوهين، وكذلك النقد الذي وجهه إلى الضباط ذوي الأصول الغربية الذين كانوا مسئولين عن تشغيله، فلم يفهموه ولم يعرفوا شيئاً عن البيئة التي أرسل إليها... وبالطبع فقد كان المسئولون غربيين، وكانت كوادر العمل الميداني في الدول العربية من الشرقيين.. وكنت ملتزماً بشرح هذه الجوانب التي كان المسئولون يحاولون إخفاءها". وقد رد عليه حيرام من فوق صفحات صحيفة يديعوت أحرونوت قائلاً: "لقد كنت أصر بشدة على أن يقوم شاموش بالكتابة بطريقة قصصية وليس من خلال الوقائع الحقيقية، وما كان له أن يجعل عناصر الهوية الشرقية والغربية من العناصر المحركة للعمل القصصي... كان كل ما طلبناه منه كتابة قصة... لماذا يسعى المفكرون إلى زيادة الكراهية بين صفوف هذا الشعب بدلاً من السعي لتحقيق التقارب بين عناصره". وبالطبع فلم تنشر القصة في كتيب وزارة المعارف ونشرت بدلاً من ذلك في مجلة "موزنايم" الأدبية. كان الربط بين الهوية الشرقية والسياسة القومية يعتبر خطيراً، كأنه تلوث ثقافي ناتج عن المزج بين هويتين يحظر مزجهما، وهما الهوية القومية والهوية الطائفية. وكان الكتيب الذي صدر في ذكرى إيلي كوهين يسعى للحكم على هذا المزيج بأن يصبح في طي النسيان.

لم يكن هناك من واتته الجرأة للحديث عن هذا الكتيب الخطير سوى الجدة فرحة، جدتي لأمي. وأوضحت لي أن والد إيلي كوهين كان يدعى أمين وأن أمه كانت تدعى سعدية، وأن كوهين كان يهودياً مصرياً بينما ترجع أصولي ليهود العراق. وكانت تسعى لإضفاء الطابع المثالي على يهود العراق. كما تمسكت بحكاياتها حتى بعد عام ١٩٦٧، الذي شهد تحولاً سيئاً في التصوير التاريخي للعلاقات اليهودية العربية. وكانت جدتي التي جاءت من العراق عام ١٩٥٠ تقول إن نزوح أكثر من مائة ألف يهودي من العراق في الخمسينات - مع محو ماضيهم - كان همجية. لم تقرأ جدتي كتاب "نظريات في فلسفة التاريخ" الذي ألفه والتر بنيامين، ولكنها كانت ستتفق معه بالتأكيد في أن التاريخ من وجهة نظر الضحية هو كارثة متواصلة وليس تطوراً في اتجاه واحد، وأن كل وثيقة من وثائق الحضارة تعد أيضاً وثيقة من وثائق الهمجية. وبعكس ما جرى العرف عليه، لم تكن جدتي ترى تعارضاً بين الهوية اليهودية والهوية العربية. فقد ظلت تعيش في إسرائيل كيهودية متمسكة بدينها، ولكنها لم تتنكر أبداً لهويتها ولثقافتها العربية. أما أنا فقد كنت أرى تعارضاً بين اليهودية والعروبة. ففي طفولتي ناضلت ضد أبواي وثقافتهما، التي كنت أعتبرها ثقافة عربية معادية. واخترعت حلولاً خلاقة تمكنني من إغلاق المذياع عندما كانوا يستمعون إلى أم كلثوم أو فريد الأطرش أو عبد الوهاب في بيتنا. ورغم انشغالي الطويل بهويتي وهوية أسرتي الشرقية، فقد رفضت إظهارها. ولم تكن هذه الهوية بالنسبة لي بطاقة دخول موفقة للهوية الإسرائيلية.

يعد مصطلح الإنكار (٧) مصطلحاً أساسياً من مصطلحات التحليل النفسي، غير أن هذا المصطلح مستخدم في علم الاجتماع أيضاً. وقد كانت اللحظة التي أكتشفت فيها أن هذا الإنكار الذي كنت أعتبره تجربة شخصية كان ظاهرة جماعية لحظة وضوح رؤية بالنسبة لي (٨). حيث تبين لي أن تجربة الإنكار كان لها أثر في تشكيل وجدان كثيرين من أبناء جيلي. وقد تبين لي من هذا أن الإنكار الشخصي من الممكن أن يتجمع ليصبح تجربة جماعية، وتبين لي فضلاً عن ذلك أن الإنكار الجماعي قد يتسبب في إنكار شخصي. وقد كان من قبيل المفارقة أن كان علم الاجتماع الذي تسبب في لجوئي للإنكار في شبابي هو الذي تسبب في تغلبي على هذا الإنكار في وقت لاحق. في سنواتي الأولى في المجال الأكاديمي قادني اهتمامي بعلم الاجتماع إلى مجالات بعيدة لا علاقة لها بالمشكلة الشرقية. وقد استكملت دراستي في الولايات المتحدة. وخصصت بحوثي الأساسية في السنوات العشر الأولى من عملي بالجامعة لدراسة الإدارة الرأسمالية. وقمت بتجميع وثائق من أجل دراسة كيفية تطور اللغة الإدارية اعتباراً من القرن التاسع عشر، ولدراسة نشأة طبقة المديرين. وكنت أسعى لتوضيح أن سر ظهور هذه الطبقة لم يكن الحاجة إليها فحسب، وإنما تمكنها من أن تصبح طبقة وسطاء أحسنت استغلال النزاع العنيف بين طبقة العمال وبين أصحاب رأس المال لتثبت وجودها. وأشرت في بحثي إلى آلية المعرفة الإدارية. وسعيت لتوضيح الكيفية التي ازدهرت بها النظرية الإدارية ولا سيما في عصور التدهور السياسي، وكيف أضفت اللغة الإدارية الشرعية على السياق السياسي الذي ظهرت فيه. غير أنني بالإضافة إلى دراسة الإدارة ركزت في بحثي أيضاً على الطرق المختلفة التي تتطور بها المعرفة وتنتقل من مكان لآخر ليتم تفسيرها تفسيراً آخر أو إلغاء وجودها. ومن الناحية المنهجية فقد كان بحثي عن الإدارة يتناول مشكلات الوعي والقوة وإسقاط الطابع السياسي عن الأفكار وإضفاء الشرعية على الأفكار الشائكة وعلى الإنكار. وقطعت شوطاً بعيداً إلى ان وصلت إلى مشكلة الإنكار مرة أخرى. وقد أمدني الاهتمام النقدي بظاهرة الإدارة بأفكار عديدة بشأن إنكار الهوية الشرقية أيضاً.

في صيف ١٩٩٨ - بعد أن أصبحت باحثاً معروفاً في مجال الهوية الشرقية - وجدت نفسي ألقي محاضرة في ندوة عقدت بجامعة ميونيخ أمام جمهور ألماني، وكان موضوع محاضرتي هو الصور المختلفة التي يتخذها التعبير عن الهوية الشرقية في إسرائيل خلال خمسين عاماً هي عمر الدولة في ذلك الوقت. وتحدثت في محاضرتي عن العلاقة

بين المشروع الصهيوني والهوية الشرقية، وعن العلاقة بين الليبرالية والهوية الشرقية، وعن التغير الذي طرأ على أجيال الشرقيين المتتالية في طريقة الكلام وفي الإنكار والصمت. وتحدث بعدي محمود محرب وهو فلسطيني يحمل الجنسية الإسرائيلية، كان في ذلك الوقت عضو هيئة تدريس في جامعة بيرزيت. وقد تناول في محاضرته الفلسطينيين والتعصب القومي اليهودي، وهو أمر طبيعي. وفي ختام الندوة التي استغرقت يوماً كاملاً توجه إلى محرب واحد من كبار أعضاء السلك الدبلوماسي الإسرائيلي في ألمانيا وقال له في دهشة: "لقد كان ما تتحدث عنه واضحاً لي للغاية. ولكن بحق الجحيم، عن أي شيء كان شنهاف يتحدث..؟ لقد اختفت المشكلة الطائفية من إسرائيل منذ فترة طويلة". لم يكن هذا الرأي قاصراً على الدبلوماسي المذكور، ولكنه كان الرأي الشائع في الساحة العامة لدينا. الآن أصبحت أعرف كيف أرد على ذلك الدبلوماسي. وقد كتبت ردي عليه قبل ذلك في مقال تحليلي نشر تحت عنوان "مؤامرة الصمت".

نشر مقال "مؤامرة الصمت" في ملحق صحيفة هاآرتس، وتناول الإنكار الجماعي لوجود المشكلة الشرقية، ولا سيما لدى اليسار الصهيوني. (راجع ملحق هاآرتس بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٧) (٩). وحاولت أن أشرح استناداً إلى تجربتي الشخصية ومن خلال اللجوء إلى استخدام معايير سياسية كيف اتجه المجتمع الإسرائيلي إلى فرض طابو على أي محاولة لتصوير المشكلة الشرقية باستخدام مصطلحات سياسية (بينما كان من المباح وصفها باستخدام مصطلحات فولكلورية على سبيل المثال). وزعمت في المقال أن اعتراف اليسار بالمشكلة الفلسطينية لا يرجع إلى حبه للشرق، بل إلى أن المصلحة تقتضي حبس الفلسطينيين وراء جدار، في موضع لا يمثلون منه خطراً على الهيمنة الغربية. وزعمت أنه لا يمكن وضع الشرقيين في إسرائيل وراء جدار، وأن أقصى ما يمكن عمله هو شق طرق التفافية تدور حول المدن النامية (التي تقيم فيها أغلبية من الشرقيين). فالاعتراف بالشرقيين كجماعة قومية وليس كمجموعة من الأفراد فحسب يتطلب إعادة تنظيم المجتمع الإسرائيلي والافتراضات الأساسية فيه. وقد وصفت في المقال بمفاهيم كثيرة السياق الفكري للإنكار الشخصي عندي.

أثبتت لي ردود الفعل الصادرة على المقال إلى أي حد كان الحديث عن هذا الإنكار بمثابة انتهاك لطابو اجتماعي. استمرت الردود والخطابات والمقالات التي تتناول الموضوع نحو أربعة أشهر. ونقلت برامج الإذاعة والتليفزيون فقرات مطولة من المقال. كما نشر مضمون المقال على نطاق واسع في العديد من الصحف الصادرة باللغات الأجنبية (الإنجليزية والألمانية). وقد تعرضت أنا ومقالي لشتائم وسباب من جانب كثيرين، كان من بين ما زعموه أن المقال يزرع الكراهية والغضب والوقيعة بين الطوائف، ووصفوني بالفظاظة والتطرف وقالوا إني مريض من أنصار ما بعد الحداثة. ووبخني بعض زملائي من أساتذة الجامعة على استخدام المصطلحات بشكل يتنافى مع علم الاجتماع، وحذرني آخرون من أني أضع نفسي في خانة المتطرفين. لم يكن ما أثار غضب هؤلاء جميعاً هو مضمون المقال فحسب، وإنما عدم قدرة النجاح الاجتماعي والطبقي على ضمان الصمت والإنكار. وبالتالي فإن كل من احتضنني ودفع بي في مودة إلى قلب الهوية الإسرائيلية واعتبرني "قصة نجاح" أصبح لا يغفر لي في ذلك الوقت خيانتي، التي تمثلت في تحطيم الصمت. وزعم أحد أقراني- وهو نفسه من أصل عراقي- رداً على مقال "مؤامرة الصمت"، أنه لم يشعر أبداً بالتمييز العنصري بشكل شخصي، وأن هذه المشكلة تطرح مراراً وتكراراً بسبب وجود أمثالي من الشرقيين الناجحين الذين "لديهم نشاط زائد" والذين "يعانون من قلق دائم ومن عدم ارتياح مزمن". كانت أغلب ردود الفعل تعبر عن عمق ظاهرة الإنكار. فبدلاً من بحث ما إذا كانت لدينا ظاهرة إنكار حقاً، ومغزى هذه الظاهرة في حالة وجودها رفض من ردوا على المقال التعرض للمشكلة ذاتها، وبذلك استمروا في السير في طريق الإنكار. كان ذلك كأنهم يريدون إثبات وجهة النظر التي طرحتها في المقال. وكتب أحد الأساتذة أن استطلاعات الرأي تفيد بأن أغلب الشرقيين في إسرائيل (٨٨٪) يؤكدون أنهم لم يتعرضوا أبداً لأي تمميز عنصري لأسباب طائفية. واستند إلى هذه المعلومة ليؤكد ما زعمه من عدم وجود مشكلة طائفية. وبدلاً من التفكير في إمكانية تفسير ذلك على أنه نوع من الإنكار، استدل من ذلك على عدم وجود مشكلة عرقية في إسرائيل. كان ذلك موقفاً غريباً، ولا سيما في ضوء الحقيقة التي تفيد بأن التفاوت الاجتماعي بين "الغربيين" و"الشرقيين" في إسرائيل في الجيل الثاني (الذي ولد في إسرائيل) لم يقل في العقود الثلاثة الأخيرة، بل زاد في بعض الحالات. وعلى سبيل المثال فإن نسبة الطلبة ذوي الأصول الشرقية في الجامعات الإسرائيلية الآن تصل إلى ربع نسبة الطلبة ذوي الأصول الغربية، بينما لا تزال نسبة ذوي الأصول الشرقية من أعضاء هيئة التدريس والقضاة وكبار الإعلاميين والفنانين والأدباء أقل بكثير من نسبتهم بين السكان، وفي مقابل ذلك فإن نسبتهم في السجون كبيرة جداً.

في هذا الكتاب أود الانتقال من السيرة الذاتية إلى التاريخ الجماعي، ومن التحليل الفردي الشخصي إلى تحليل الثقافة، حتى أتمكن من تحليل آليات تمثيل المشكلة الشرقية على النحو الذي تعمل به هذه الآليات في البنية

المعلوماتية القائمة في المجتمع الإسرائيلي. لن أتناول في هذا الكتاب أجهزة المخابرات الإسرائيلية، ولن أتناول أبي ولا جدتي ولا إيلي كوهين. ولكني سأتناول فيه الطابو والإنكار اللذان يظهران في المواضع التي يحدث فيها لقاء بين الهوية الشرقية والهوية الإسرائيلية. وهذه المواضع موجودة بوفرة على الساحة العامة؛ في الجيش والمعبد وعلى خط الحدود، وفي الجامعات والسياسة وكتب التاريخ. تصور فصول الكتاب مجالات نظرية تلتقي فيها الهوية الشرقية بالهوية القومية على أربعة مستويات محددة؛ وهي مستوى الاحتلال العسكري (وسأعالجه في الفصل الأول وعنوانه "نقطة الصفر") والمستوى الديني (وسأعالجه في الفصل الثاني وعنوانه "الدين") والمستوى الاقتصادي (وسأعالجه في الفصل الثالث وعنوانه "الممتلكات") والمستوى السياسي (وسأعالجه في الفصل الرابع وعنوانه "الذاكرة").

من بين الغايات التي يصبو هذا الكتاب لتحقيقها محاولة تجاوز المسلمات الراسخة في البنية المعلوماتية الحالية للمجتمع الإسرائيلي. وعلى سبيل المثال فإن الحوار العام في إسرائيل يقوم على التمييز بين شكلين من أشكال الخطاب يبدو ظاهرياً أنهما لا يلتقيان، وهما الخطاب الطائفي والخطاب القومي. وقد جرى العرف على النظر إلى الخطاب الطائفي على أنه تقسيم يهودي داخلي يتلخص في تقسيم المجتمع المستهدف إلى شرقيين وغربيين أو إلى سفارديم وإشكناز. أما الخطاب القومي فقد جرى العرف على النظر إليه على أنه خطاب يهودي عام يتلخص في تقسيم المجتمع المستهدف إلى يهود وغير يهود. وقد كان هذا التقسيم الذي يفرق بين الخطاب الطائفي والخطاب القومي ويضع كلاً منهما في قائمة منفصلة سمة مميزة للحركة الصهيونية منذ بدايتها. فقد نشأت الصهيونية حسبما أوضح عالم الاجتماع جرشون شافير كنظرية ترتبط بالشرعية السياسية وتطالب بألا تتجاوز الحدود العرقية الحدود السياسية (Shafir1989). وقد شارك في تقسيم الأمور على هذا النحو كافة المؤرخين وعلماء الاجتماع، سواء الذين يوصفون منهم بأنهم تقليديون أو الذين يوصفون بأنهم جدد. وعلى سبيل المثال فعندما يحلل المؤرخ بيني موريس (١٠) نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فإنه لا يشير إلى العلاقة بينها وبين اليهود الذين ترجع أصولهم إلى الدول العربية رغم ما لهؤلاء من اهمية في فهم تلك المشكلة (موريس ١٩٩١). وعندما يقوم علماء الإنثروبولوجيا بتحليل تراث يهود الشرق كما فعل ديشين وشوكيد (١٩٨٤) وعندما يقوم المؤرخون بتحليل موجات هجرة اليهود من الدول العربية كما فعل عوفر (١٩٩٦) وهاكوهين (١٩٩٨) على سبيل المثال، فإنهم يناقشون هذه الأمور باعتبارها أمور عرقية منفصلة ظاهرياً عن المشكلة القومية أو عن المشكلة العربية. وعندما ناقش يوسف مئير هجرة يفنيئيلي(١١) إلى هذه البلاد لم يشر إلى ارتباط هذه الهجرة بالمشكلة الفلسطينية (يوسف مئير ١٩٨٣) على النحو الذي فعله شافير بعده ببضع سنين (1989/1996). Shafir

يقوم التأريخ الإسرائيلي إذاً على نظام للتصنيف الثقافي يقوم بتوجيه أشكال الخطاب الطائفي والقومي إلى مسارات منفصلة. ويؤدي هذا التقسيم إلى نزع الطابع السياسي عن مشكلة اليهود العرب لتصبح مشكلة طائفية (أي مشكلة عرقية داخلية لدى اليهود)، وهو ما يؤدي لإجهاض أي إمكانية لوصف التاريخ الشرقي في سياقه العام.

وعلى نفس النحو يجري الجدل بشأن الهوية الشرقية بين التحليليين وكينية تناولهم لهوية الشرقيين وعقليتهم وثقافتهم، وبين الماركسيين الجدد الذين ينظرون إلى الهوية الشرقية على أنها ظاهرة طبقية محلية أفرزها سوق العمل ومحل السكن وإمكانية تلقي التعليم. ولكل موقف من هذين الموقفين نقاط ضعف. فالطرف الأول يتجاهل في موقفه السياق السياسي والثقافي الذي أفرز الهوية الشرقية، ويتجاهل البيئة الإسرائيلية التي تنامت فيها. بينما يتجاهل الماركسيون الجدد التاريخ العربي لليهود العرب، بل ويعتبروه كأن لم يكن. والأدهى من ذلك أن كلا الطرفين يتناولان الهوية الشرقية باعتبارها عكس الهوية الغربية "الإشكنازية". وبذلك فإنهما يغضان الطرف عن حقيقة هامة، وهي أن الهوية اليهودية الشرقية فضفاضة وغير قاطعة – مثلها في ذلك مثل الهوية اليهودية الغربية – وأنها مثل الهوية اليهودية الغربية في افتقارها للاستمرارية وفي تعدد أشكالها. وسوف أحاول تجاوز هذه السقطات وغيرها في هذا الكتاب.

قبل أن أنتقل إلى وصف الافتراضات الأساسية للكتاب أود أن أشير إلى ملاحظة منهجية نظرية. فرغم أنني سأتناول التاريخ في هذا الكتاب، إلا أن تحليلي لن يكون مواكباً للخطاب التاريخي الذي يفترض وجود بداية معينة لمحاوره، تجعله يصل بين الماضي والحاضر بطريقة قائمة على التسلسل الزمني والترتيب، ويفترض أن الحاضر هو نتاج حتمي للماضي. وبدلاً من هذا الخطاب التاريخي سوف أطرح تحليلاً نقدياً يوضح أن الحاضر هو الذي ينظم ويرتب الماضي على النحو الذي يتناوله به علم التاريخ. إذ أن وجهة النظر النقدية تعترف بالخلط بين الماضي والحاضر وتسعى إلى تغيير الترتيب الذي أرساه التاريخ. وعلى سبيل المثال فإن من بين القصص المهيمنة في التحليل التاريخي المتعارف عليه للمجتمع الإسرائيلي، تلك القصة القومية التي تسعى إلى إيجاد علاقة بين تضامن الشرقيين مع الديانة اليهودية وبين كونهم عناصر تستخدم في الخطاب القومي. بينما يسعى التحليل النقدي إلى توضيح أن هذه

القصة ليست هي الصحيحة بالضرورة وإلى الإشارة إلى الملابسات الاجتماعية التي أفرزتها. وبدلاً من الإشارة إلى وجود علاقة استمرارية بين الهوية اليهودية والهوية الصهيونية فسيشير التحليل النقدي إلى أوجه الاختلاف بين الهويتين وإلى الطريقة التي استخدمت بها الهوية الدينية من أجل اختراع الهوية القومية والعكس بالعكس.

هناك قصة قومية أخرى سأسعى إلى مناقشتها من خلال التحليل النقدي، وهي قصة الاحتجاج الشرقي داخل المجتمع الإسرائيلي. حيث يبدأ التحليل القومي للاحتجاج الشرقي بأحداث وادي صليب (١٢) التي وقعت عام ١٩٥٩، ثم ينتقل إلى احتجاج الفهود السود، (١٣) فالانقلاب السياسي - الذي أتى بالليكود للحكم للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل - في عام ١٩٧٧، ثم ينتقل إلى إقامة حزب تامي (١٤) ونشأة حزب شاس (١٥). وسوف أوضح في موضع لاحق أن هذا الادعاء هو ادعاء جاء من جانب الطبقة المهيمنة وأن الوسيط في تسويقه كان الخطاب القومي. وقد كان هذا الادعاء قائماً على افتراضات شائكة، وهي أنه حتى عام ١٩٥٩ لم يكن هناك أي احتجاج شرقي، وأن الانقلاب السياسي الذي وقع عام ١٩٧٧ كان انقلاباً حقيقياً قام به الشرقيون، وأن شاس هو الصوت الشرقي الذي يعبر عن الاحتجاج. تعد كل هذه الافتراضات شائكة، كل لأسبابه الخاصة. وسوف تسعى القراءة النقدية إلى التحرر من المنطق القومي، وإلى البحث عن الاحتجاج اعتباراً من بداية الهجرة الشرقية للبلاد في أوائل القرن العشرين. ومن الممكن أن نرصد هذه الاحتجاجات في مجالات مختلفة من الحياة اليومية بعيداً عن توجيهات ورقابة الدولة. وستكون هذه القراءة النقدية للاحتجاج الشرقي ممكنة عن طريق النظر إلى الماضي بنظرة نقدية من منطلق الحاضر وليس العكس فحسب.

تمت كتابة كل من الفصول الأربعة التي يتضمنها الكتاب كمقالة مستقلة بذاتها تتناول إحدى قضايا التاريخ الاجتماعي لليهود العرب والحركة الصهيونية. ومع ذلك فهناك علاقات بين الفصول الأربعة على المستويات الزمني والمنهجي والنظري. فالمستوى الزمني يمتد داخل الفصول نفسها. حيث يتناول الفصل الأول "نقطة البداية" اللقاء بين الحركة الصهيونية واليهود العرب في السياق الاستعماري في أربعينات القرن العشرين. ويشير هذا الفصل إلى اللحظة التي تم فيها وضع يهود الدول العربية في قائمة واحدة أطلق عليها اسم "الشرقيين". أما الفصل الثاني وهو "الديانة" فيصف طرق عمل المبعوثين القوميين في المنطقة العربية في الفترة ١٩٤٢-١٩٤٥، ويعرض للتداخل بين الهوية القومية والدينية والعرقية، وهي العناصر الثلاثة المكونة لما يطلق عليه اسم "الصهيونية". ويركز الفصل الثالث وعنوانه "الممتلكات" على يهود العراق في الخمسينات قبل هجرتهم لإسرائيل ومع قدومهم إليها. فيما يتناول الفصل الأخير وعنوانه "الذاكرة" مشكلة "الشرقيين في إسرائيل" في فترة تتجاوز ربع قرن اعتباراً من منتصف العقد السابع من القرن العشرين وحتى اليوم.

على المستوى المنهجي يسعى الكتاب إلى سرد حكاية العلاقة بين الهوية القومية والهوية الشرقية في أربعة مباحث منفصلة تمتد في الفصول الأربعة. المبحث الأول هو "مبحث الاستعمار" والثاني "مبحث الديانة" والثالث هو "المبحث الاقتصادي السياسي" والرابع هو "مبحث الذاكرة". وعلى سبيل المثال فإن الفصل الثاني يحلل الديانة اليهودية لدى يهود الدول العربية ليس فقط كظاهرة إنسانية، وإنما كخلفية تفسر قضايا أخرى. وسوف أثبت أن الديانة التي يرد وصفها في تقارير مبعوثي الحركة الصهيونية ليست هي تلك الديانة التي تمثل موضوعاً تقليدياً للبحث لدى خبراء الفكر اليهودي، وخبراء الفكر الديني وخبراء علم الاجتماع الديني. فقد كانت الديانة التي يتحدث عنها مبعوثو الحركة الصهيونية نتاجاً لعملية ترجمة وتحريف لعناصر استعمارية وقومية وهو ما تجلى بشكل مركز ورمزي في المشكلة الدينية. وبنفس الطريقة، فإن بحث مشكلة الممتلكات في الفصل الثالث لا يركز على الأبعاد الاقتصادية والسياسية للموضوع فحسب، وإنما يركز بشكل أساسي على وجود مشكلات مماثلة تدور حول المسألة الاقتصادية لتفرز حدوداً ثقافية. وتتيح هذه المباحث الأربعة عرض البدائل والتعبير عن الأصوات المتعددة فيما يتعلق بالهوية الشرقية وعلاقتها بالهوية القومية والهوية الصهيونية والهوية الإسرائيلية. وهذه المباحث الأربعة ليست مجرد تصوير لأربعة مراحل تاريخية، وإنما هي تصوير لأربعة خيارات مبدئية للهوية تظهر وتبرز في ظل ظروف تاريخية معينة.

تتضح العلاقة النظرية بين فصول الكتاب من خلال حكاية الحركة الصهيونية التي تسعى إلى فرض وجودها وتخيل حدودها من خلال إظهار ورفض المجموعات العرقية المكونة لها في نفس الوقت. وسأوضح أن فهم النشاط الصهيوني الذي جرى بين يهود الدول العربية يتطلب أيضاً فهم الحركة الصهيونية كممارسة أيديولوجية تعتمد على ثلاثة قوائم (على الأقل) تظهر في نفس الوقت وتوجد بينها علاقات تداخل. وتظهر هذه القوائم لدى الحركة الصهيونية كقائمة واحدة غير قابلة للتقسيم. ويشبه الارتباط بين هذه القوائم الارتباط بين المعلومات والقوة عند ميشيل فوكو. فلا يمكن أن تقوم المعلومات على القوة، ولا يمكن للقوة أن تستند إلى المعلومات. وبالتالي تظهر المعلومات والقوة كوحدة واحدة تتكون من عنصرين منفصلين، ولكن بينهما علاقة لا يمكن أن تنفصم أواصرها

(١٩٨٠). وإذا أردنا أن نصيغ الأمر على غرار فوكو فيمكن القول بأن القومية والديانة والعرق في نظر الفكر الصهيوني على الأقل ليست مجرد ظواهر متشابهة يمكن أن يحل كل منها محل الآخر نظرياً، وإنما هي ثلاثة أسس مترابطة لا يمكن الفصل بينها. وكل منها هو شرط ضروري - وإن كان غير كاف - لوجود الاثنين الاخرين، وكل منها يحتاج للأساسين الآخرين من أجل خلق ما يمكن وصفه بـ"الكيان الصهيوني". فليس في استطاعة هذه العناصر أن تفرز هوية مقبولة سوى لو كان بينها ترابط. غير أن العلاقة بين هذه العناصر ليست علاقة بسيطة ولكنها علاقة مشروطة، فلكل منها الحق في الاعتراض على العناصر الباقية.

ومن الناحية النظرية فإن وجود الكيان الصهيوني يقوم على وجود علاقة متبادلة بين العناصر الثلاثة. وعلى سبيل المثال فإن وصف العنصر الديني بأنه صهيوني يتطلب منه أن يتبنى الطابع القومي، أما بالنسبة للعلماني فيتطلب منه ذلك الارتباط بالديانة اليهودية، وبالتالي فإن الإنسان الشرقي مطالب بأن يكون متديناً وقومياً حتى يتخلص من هويته العربية.

ورغم أن هذه العناصر الثلاثة تدخل تحت إطار أيديولوجي واحد، فإن الخطاب الصهيوني يصورها على أنها عناصر مستقلة، بل ومتناقضة في بعض الأحيان (وذلك في إطار ما يطلق عليه اسم "علم الاجتماع القومي" الذي يتقبل الخطاب الأساسي للحركة الصهيونية ويقوم بإخضاع أي مشاكل تواجهه الحركة له. ويدخل في هذا الإطار على سبيل المثال ما جرى العرف على الحديث عنه من وجود شقاق بين المتدينين والعلمانيين أو بين اليهود العرب أو بين اليهود الشرقيين والغربيين). ويجري تصوير هذه العناصر المشار إليها آنفاً على أنها عناصر مستقلة عن طريق ما يصفه عالم الاجتماع "برونو لاتور" بأنه ترجمة وتنقية لظواهر مركبة (١٩٩٣). فلا يمكن أن نفهم سر النجاح الهائل الذي حققه المشروع الصهيوني سوى إذا فهمنا كيف تبني الطبقة المهيمنة نفسها، ليس كطبقة تفرض نفسها على الطبقات الأخرى وإنما كطبقة تحظى بإجماع الطبقات الأخرى على قبول هيمنتها، عن طريق التداخل بين العناصر وعملية التنقية التي تصورها على أنها عناصر مستقلة.

في كل فصل من الفصول اخترت عنصرين مختلفين من العناصر الثلاثة من أجل تفكيك التداخل المزعوم بينها والإشارة إلى التعارض بين هذه العناصر وكذلك إلى التناقض بلين أساليب تصويرها.

يركز الفصل الأول على التعارض بين العناصر فى السياق الاستعماري الذي تشكلت هذه العناصر في ظله. ويشير الفصل إلى وجود علاقة متبادلة بين الوعي الاستعماري الذي فيه ومن داخله عملت الحركة الصهيونية وبين الوعي الصهيوني. لقد كان من نتائج الوعي الاستعماري أن أصبح اليهود العرب يمثلون الآخر المختلف بالنسبة لأوربا، وبالتالي يمثلونه بالنسبة للحركة الصهيونية، ومن هنا فقد تم اعتبارهم جماعة عرقية منفصلة. وفي مقابل ذلك فإن الوعي الصهيوني يصف اليهود "الشرقيين" بأنهم جزء من شعب متجانس، وبالتالي يسعى إلى إلغاء تمايزهم العرقي من أجل تعبئتهم للمشاركة في العمل الوطني. وقد ترتب على اللقاء بين الوعي الاستعماري وبين الوعي الصهيوني اعتبار الشرقي منتمياً إلى الجماعة ومختلفاً عنها في نفس الوقت. وقد صاحب هذا التقسيم الثقافي والسياسي عملية التنظير للمشكلة الشرقية في إسرائيل سواء في تناولها للجدل الجماهيري أو لهوية الشرقيين أنفسهم (حسبما سنرى في الفصل الرابع). وفي الفصل الثاني يتضح هذا الانقسام عندما يصف المبعوثون الصهاينة (الذين من المفترض أنهم علمانيون) الممارسات الدينية لليهود العرب، مرة من خلال وعيهم الصهيوني- أي على أنها ممارسات مؤكدة تشير إلى قدم واستقرار الديانة اليهودية- ومرة أخرى من خلال وعيهم الاستعماري، أي على أنها ممارسات دينية ليس هناك أساس مؤكد لها. وسأوضح من خلال هذا الفصل كيف تتداخل القومية مع الديانة وكيف يصبح الدين سمة شرقية استعمارية وقومية. وفي الفصل الثالث سأطبق هذا على العلاقة بين الهوية القومية والهوية العرقية. وسيصف الفصل هذا التقسيم من خلال معالجة الدولة لمشكلة الممتلكات. حيث تسعى الدولة من ناحية إلى تبني يهود العراق وإدخالهم البوتقة الإسرائيلية باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من الهوية القومية اليهودية التي يجري بلورتها. وفي نفس الوقت فإن الممارسات المحاسبية المتعلقة بالممتلكات تجعل من هؤلاء اليهود "مختلفين"، وتجعل منهم مجموعة عرقية منفصلة في مقابل الجماعة الفلسطينية. وبذلك تفرز الدولة أنماطاً متناقضة من المواطنة والهوية العرقية، تتمثل في احتواء "الشرقيين" داخل الجماعة ونبذهم بعيداً عنها في نفس الوقت. كما يتناول الفصل الأخير هو الآخر محور العلاقة بين الهوية القومية والهوية العرقية، ولكن في هذه المرة يجري تصوير الصوت الشرقي مع التأكيد على هوية الشرقيين المنقسمة. ويوضح الفصل كيف يسعى الشرقيون لأن يصبحوا جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الإسرائيلي المتجانس، غير أن محاولاتهم لوضع أولويات قومية على أساس تاريخهم في البلاد العربية تعيدهم رغم أنفهم إلى "الساحة الطائفية" وتكشف الانقسام السائد في المنطق القومي.

يؤكد كل فصل من الفصول على مرحلة مختلفة، غير أنه لا يوجد فصل واضح بين مواضيعها. ولكن المراحل

التحليلية المصاحبة تطرح قصة واضحة التناقض فيما يتعلق بالمنطق القومي (ولو شئنا تحري قدراً أكبر من الدقة لقلنا "فيما يتعلق بتعدد المنطق القومي"). من خلال هذه الفصول الأربعة سوف أوضح كيف تسعى الهوية القومية إلى خلق آليات لطمس أصولها العرقية والدينية. وسيكون التركيز في الفصل الثاني بوضوح على العلاقة بين الديانة والقومية، بينما في الفصلين الثالث والرابع سيكون التركيز على العلاقة بين الهوية العرقية والقومية. وسوف أوضح أن الخطاب القومي قد احتاج في البداية إلى الجماعات العرقية المختلفة لإرساء الهوية القومية كهوية أصلية وجوهرية. وقد رصد الخطاب القومي هذه الهويات وبحث عن الأصول التاريخية والدينية للجماعات العرقية المختلفة، وبذلك قام بنسخ صورة من التقسيم العرقي للهوية الجديدة. وفي المرحلة التالية وهي مرحلة البوتقة سعى الخطاب القومي إلى إزالة الشعور بالانتماء لدى هذه الجماعات كجزء من أيديولوجية تسعى لإدماج كافة الجماعات العرقية في مجموعة واحدة متجانسة تتكون من أفراد يتمتعون بهوية قومية قياسية. غير أن هذا السلوك نفسه أدى لانقسام الخطاب القومي وألحق ضرراً بمصداقيته نظراً للارتباط القوي بين الهويتين العرقية والقومية، اللتين لا يمكن الفصل بينهما. وسوف أوضح أنه رغم ظهور الهوية القومية جنباً إلى جنب مع الهوية العرقية في الفكر القومي وفي الممارسة القومية، إلا أن هذا الظهور ينطوي على خلق لهذه الهوية ورفض لها في الوقت نفسه. وهذا هو السبب في أن أي محاولة يقوم بها الشرقيون للحديث عن تاريخهم في إطار الخطاب القومي تؤدي إلى فرض "موقف طائفي" عليهم، وإلى تصدي عملاء الهوية القومية لإنكار "الموقف الطائفي". ومن قبيل المفارقة أن هذا الإنكار هو الذي يقسم الخطاب القومي إلى شرقيين وإشكناز. وسوف أستخدم في هذا الكتاب مصطلحات ما بعد الاستعمار لأخلق مساحة مستقلة للحوار بين الهوية القومية والهوية العرقية. وسوف أوضح أن هذه المساحة تنطوي على سلسلة كاملة من الآليات الثقافية التي تجعل العلاقة بين الهويتين طبيعية وبديهية، إلا أن هذه الآليات نفسها تشي بآثار هذا التصرف، لتفتح بذلك ثغرة للنقد والاعتراض.

تتجلى هذه الآليات الثقافية بأوضح الطرق في تحليل دور الدين باعتباره إحدى سمات الهوية القومية لدى الشرقيين. وسوف أسعى إلى توضيح كيفية احتياج الهوية القومية العلمانية إلى سمات دينية لتحديد ملامحها. وبشكل أكثر تحديداً فسوف أوضح أن وضع حدود للطائفة والتمييز بين "اليهود العرب" وبين "العرب" لا يمكن أن يجري بدون الأدوات التي استحدثتها الهوية القومية، وأنه يتطلب وجود البعد الديني. كان هذا أحد مقاصد أندرسون عندما أشار إلى التناقض بين "نظرة المؤرخ لحداثة الأمم وبين نظرة أنصار الهوية القومية لأصالتها". والنتيجة هي أن الديانة (التي تم إسباغ طابع قومي عليها بعد أن قامت الهوية القومية بخلقها خلقاً جديداً) لم تعد ما تبدو عليه، أي لم تعد مجرد ديانة، وإنما أصبحت "سمة عرقية" و"سمة إستعمارية" على حد سواء؛ ونتيجة لذلك فقد نقلت الديانة اليهودية الانقسام العرقي (الطائفي) إلى الهوية الإسرائيلية. والأدهى من ذلك أن الصهيونية جعلت الديانة وسيلة للإشارة إلى الآخر، وذلك نتيجة لأنها جعلتها تحتل مكانة متدنية في الخطاب الصهيوني (رغم أن الحركة الصهيونية نفسها قامت على الأساس الديني بل وعلى الأفكار الغيبية). فقد أصبحت الديانة هنا بمثابة سمة عرقية، ولذلك أصبحت أيضاً أحد جوانب السياسة المتعلقة بالهويات. ولا سبيل لأن تجد لنفسك مكاناً داخل الخطاب الصهيوني القومي الذي يتناول الشرقيين إلا بأن تكون يهودياً متديناً.

من الممكن لهذا التحليل أن يفسر الدور الذي قامت به الديانة لدى الشرقيين كبطاقة دخول إلى السياسة الإسرائيلية، وهي ظاهرة تجلت بشدة في بزوغ نجم حركة شاس. هناك تفسيرات كثيرة ومتعددة لظهور حركة شاس، حيث يفسرها شطريت (٢٠٠١) بأنها حركة شرقية للاحتجاج على النظام الإشكنازي؛ ويفسرها فيشر وبيكرمان (٢٠٠١) بأنها نتيجة لعودة الشرقيين إلى الدين وإلى التقاليد الدينية من أجل استعادة الأمجاد السابقة، ويصفها بأنها حركة تكسب الشرقيين رؤية شاملة وليس جزئية للعالم؛ فيما يرى ديان (١٩٩٩) أن نجاح شاس وقوتها يرجعان إلى ظهور قيادة تتمتع بالكفاءة؛ بينما أرجع ليون (١٩٩٩) ذلك إلى الثقافة التي تشجع على ظهور القدرات القيادية. ويرى هوروفيتس (٢٠٠٠) أن شاس هي تعبير مؤكد عن هوية الشرقيين المحافظة؛ ويرى بيليد (٢٠٠١) أن شاس تعبر عن توزيع العمل الثقافي داخل المجتمع الإسرائيلي. بينما ناقش شطريت ما أثير في الخطاب العام من أن شاس تقدم لجمهور ناخبيها حلولاً لمشاكله في مجال التعليم والعمل والشئون الاجتماعية. وبغض النظر عن هذه التفسيرات، ودون سعي للحسم بينها، فإنني أود - كما سبق القول - أن أطرح تفسيراً في سياق نظري آخر، يعتبر شرطاً أساسياً (وإن لم يكن كافياً) لسائر التفسيرات الأخرى. فعلى المستوى الاستعماري- الذي كانت الحركة الصهيونية تعمل فيه- كانت تلك الحركة ترى في الدين لدى الشرقيين أحد ملامح الانتماء القومي. وانطلاقاً من وجهة النظر المذكورة جعلت من الدين (كعنصر يميز بين اليهود والعرب) في تفسيراتها الاستعمارية وسيلة لضم الشرقيين إلى الهوية القومية اليهودية. وبهذه الطريقة فقد قامت الصهيونية بضم الشرقيين إلى الهوية القومية وفي نفس الوقت جعلت منهم

جماعة عرقية منفصلة. وقد تكررت هذه الطريقة التي تنطوي على ازدواجية مراراً وتكراراً؛ ولا يزال لها وجود اليوم كقناة مفيدة ومشروعة لدخول الشرقيين إلى الهوية القومية والهوية الإسرائيلية.

سأسعى في هذا الكتاب إذاً إلى فك الارتباط بين الهوية القومية والهوية العرقية، وإلى الإشارة إلى المنطق الموحد للآليات التي تفرز هذه التصنيفات. وفي مقابل كل هذا سأحاول الكشف عن المنطق المنفصل لكل من التصنيفين القومي والعرقي، والإشارة إلى التوتر والمواجهة السائدين بينهما. وسيجري التحليل عن طريق تفكيك كل من هذين التصنيفين إلى مجموعة من المصطلحات الأولية الشائعة لدى أصوات كثيرة ومتنوعة، والتي تخضع لأكثر من منطق لا يتماشى كل منها مع الآخر. وفي التحليل الذي سأطرحه لن تتحدث الهوية القومية بصوت واحد، كما لا تقتصر الهوية العرقية على تصنيف واحد، وإنما تتسم بالتعدد والانقسام. وفضلاً عن ذلك سوف أوضح أنه لا يمكن فهم بنية الهوية الشرقية ومكانة الشرقيين في إسرائيل دون متابعة دقيقة للجذور الاستعمارية لهذه التطورات الاجتماعية. فالمرحلة التي واكبت "اكتشاف" الحركة الصهيونية للشرقيين- ومحاولة تحويلهم إلى عناصر داعمة للهجرة- لها جذور عميقة في السياق الاستعماري. وعلى الرغم من إجراء بحوث رائدة في العقد الأخير أشارت إلى ارتباط هذا السياق بالمشكلة الشرقية وبتاريخ اليهود العرب (ولا سيما بحوث شوحاط المنشورة في أعوام ١٩٩٣، و١٩٩٧، و٢٠٠١) فلا يزال البحث الأكاديمي القانوني يقلل من أهمية هذا السياق، ويتحفظ على استخدام أساليب ما بعد الاستعمار لتحليل ما يجري في المجتمع الإسرائيلي. وستكون نقطة الانطلاق في هذا الكتاب هي الاعتراف بالحاجة إلى إعادة الجانب الاستعماري الذي تمت تنحيته إلى مكان الصدارة من البحث. ولتحقيق هذا سوف أطرح خلال الكتاب مبادئ للتحليل مشتقة من نظرية ما بعد الاستعمار، التي ترى في الاستعمار عنصراً نظرياً ضرورياً لفهم هوية اليهود العرب وفك شفرة العلاقات بينهم وبين العالم العربي والعالم اليهودي بمفهومه الأوسع، وليس العالم الصهيوني فحسب. ورغم الفوارق بين التجربة الوجدانية الاستعمارية ليهود العراق وبين تجربة يهود شمال إفريقيا، فسوف أوضح أن بحث مشكلة الشرقيين لابد أن يبدأ من نقطة الاستعمار. وحسبما تقترحه نظرية ما بعد الاستعمار فإن مخلفات الخطاب الاستعماري لا يزال لها وجود في الثقافة الإسرائيلية وفي السياسة الإسرائيلية حتى اليوم.

سوف أنهي هذه المقدمة بعرض مختصر للموقف الذي أمثله في الحوار حول وجهة النظر الشرقية. في هذا الكتاب سوف أستخدم وصف "اليهود العرب" و"يهود الشرق" و"الشرقيين" للتعبير عن يهود الدول الإسلامية بصفة عامة. ومن الجدير بنا أن ننتبه إلى أن استخدام هذه المصطلحات الاجتماعية الملزمة هو نتيجة للتلاعب بالمصطلحات التي أفرزتها الطبقة المهيمنة نفسها على مر السنين. وقد استخدمت المؤسسات الصهيونية ومن بعدها مؤسسات الدولة هذه المصطلحات وغيرها (ولا سيما مصطلح "الطوائف الشرقية" الذي لن أستخدمه) كمصطلحات عامة تصف الشرقيين كافة كمجموعة موحدة ومتجانسة الهوية مع طمس الاختلافات بينهم. ومن الناحية العملية فقد ترتب على التجربة الحياتية المشتركة للشرقيين في الجهاز التعليمي والجيش والمدن النامية والمصانع وعلى أدنى هامش الطبقة المتوسطة تحقق هذه التصنيفات المشتركة مما أدى إلى وجود تشابه وتداخل فعلي بين الفئات المختلفة التي يتكون منها اليهود القادمون من الدول الإسلامية.

وستكون نقطة الانطلاق للبحث هي القبول المؤقت للتصنيف الذي استخدمته الطبقة المهيمنة مع مواجهته بوجهة نظر معارضة وناقدة. وهذا القبول هو خطوة معتادة في السياسة التي تتناول الهويات. وعلى سبيل المثال فعندما نشأت حركة "القوس الديموقراطي الشرقي" (١٦) تبنت جدول أعمال سياسي مشترك بين كافة الشرقيين في إسرائيل دون تمييز بين البلاد التي ترجع اصولهم إليها. وقد كان القبول بتصنيف الطبقة المهيمنة رغم ما ينطوي عليه من إشكالية ناتجاً عن موقف إستراتيجي وصفه البعض بأنه "إستراتيجية جوهرية " . وكما هو الحال بالنسبة للجماعات العرقية الجديدة في كافة أنحاء العالم الغربي فإن الشرقيين في إسرائيل قبلوا بوصف الطبقة المهيمنة لهويتهم وللتشابه بينهم وحاولوا إعطاءه مغزى سياسي إيجابي وفعال. وفي استخدامي لمصطلح "اليهود العرب" سوف أقبل في المرحلة الأولى بالجانب التعميمي للمصطلح الذي تستخدمه الطبقة المهيمنة، غير أني سأسعى إلى مناقشة مغزاه السياسي.

جرت ظاهرة مماثلة في أمريكا الشمالية وأوروبا عندما تم استخدام تصنيف نمطي للسود كغطاء مشترك يجمع بين السود الذين ينتمون إلى جماعات عرقية مختلفة مما أفرز الهوية الجماعية التي يصفها جيلوري بأنها "الهوية الأطلنطية السوداء" -Atlantic blackness (جيلوري ١٩٩٣)، وأفرز معها إمكانية النضال المشترك بين السود الذين ينتمون إلى الجماعات المختلفة. وعلى نفس النحو تحول الاسم الذي أطلقه كواير من سباب للشواذ والشاذات إلى وصف ينطوي على مغزى يرفعون به من شأن انفسهم. وذلك على الرغم من أن نظرية كواير لا تؤمن بوجود هوية مفضلة على أساس النوع أو بإمكانية التنقل بين تصنيفات مختلفة كالذكورة والأنوثة (باتلر ٢٠٠١).

ستكون المرحلة الأولى من سياسة الهويات إذاً هي قبول وصف الطبقة المهيمنة وقلب المعنى الذي ينطوي عليه. وتثبت الممارسة البحثية أنه في المرحلة الثانية من سياسة الهويات يبدأ الباحثون في تفكيك التصنيف العام وإجراء تحليلات نقدية مشتركة ومنفصلة للجماعات التي تتشارك في هوية معينة (مثال ذلك ما فعله إيلميليخ ولفين إيبشتاين عام ١٩٩٨ وكارين عام ٢٠٠١). وفي هذه المرحلة تجري محاولة لخلق مجموعة من التصنيفات التي يمكن عن طريقها تفكيك التصنيف العام على أساس إدراك أن الهوية ليست تصنيفاً مغلقاً (شنهاف ٢٠٠١ و تبلر لكلاو وزيزيك ٢٠٠٠). وسوف يحدث شيء مماثل في هذا الكتاب. تتناول الكثير من المواد الأرشيفية التي يعتمد عليها الكتاب يهود العراق اعتباراً من عام ١٩٤١ فصاعداً. ولا شك أن التركيز على يهود العراق له علاقة وثيقة بحياتي الشخصية. ولكن نظراً لأن الخطاب السائد لدى الطبقة المهيمنة يدرج يهود العراق في التصنيف الذي يطلق عليه "يهود الشرق" ويميل إلى عدم التمييز بينهم وبين اليهود القادمين من المغرب أو من اليمن (وأيضاً على ضوء قبول هذا التوجه حتى في الخطاب الداخلي السائد بين اليهود العراقيين أنفسهم) فإنني أجد من المشروع النظر إلى حالة يهود العراق كحالة تصلح لتقييم العلاقة بين الحركة الصهيونية وبين سائر اليهود الشرقيين.

في مقابل هذا من الواضح أن هذا البحث لا يمكنه أن يمثل كافة الشرقيين، ولكنه يشير إلى الحاجة إلى القيام بتفكيك اليهود الشرقيين على الأساس العرقي (وليس على الأساس التاريخي) إلى تيارات مختلفة. وترجع الحاجة إلى وجهات النظر المختلفة إلى الطريقة التي يستخدم بها مصطلح "الهوية الشرقية". يعبر هذا المصطلح من ناحية عن تصنيف "حقيقي" نظراً لاستخدامه من جانب عناصر كثيرة منها العناصر الرسمية (مثل الدولة وأجهزتها والإعلام والدوائر الأكاديمية) ومنها العناصر النقدية (مثل الجماعات الاحتجاجية)، ولكن من ناحية أخرى من الواضح أن استخدام هذا المصطلح هو اختراع جاء نتيجة لملابسات تاريخية محددة. ويتطلب تحليل هذه الملابسات عرض وجهات النظر المختلفة. ومن المنطقي للغاية أن نفترض أن التحليل الذي سيعتمد على يهود اليمن أو المغرب بدلاً من يهود العراق سيسعى إلى البدء من نقطة اخرى، بل وقد يصل إلى نتيجة مختلفة عن النتيجة التي توصلت إليها، إذا كان قائماً على أساس عرقي وليس على أساس تاريخي، وكان يخضع لمنطق الخطاب القومي. ويتطلب مثل هذا الموقف طرح وجهات نظر أخرى شرقية بديلة. وقد توضح وجهات النظر المذكورة أن الهوية الشرقية ليست عكس الهوية الغربية الإشكنازية، وإنما هي هوية فضفاضة تتحدد حدودها حسب سياقات تارخية ومعرفية محددة. وسوف تمتد مناقشة هذه المشاكل النظرية على مدى فصول الكتاب كلها.

وأخيراً أود الإشارة إلى أن العلاقات المعقدة بين الهويات الدينية والقومية والعرقية حسبما تظهر في هذا الكتاب هي مجرد جانب أو وجه واحد من مجموعة من الجوانب والأوجه. ونظراً لتعقيد المشروع النقدي الذي يتناوله هذا الكتاب، وكذلك نظراً لنوعية اللقاءات التاريخية التي يركز عليها، فإنه لم يتضمن وجهة النظر المتعلقة باختلاف الجنسين وهي إحدى وجهات النظر الهامة في تناول التاريخ الصهيوني والشرقي. كان في استطاعة وجهة النظر المذكورة أن تحول المثلث (الذي يضم الهوية العرقية والهوية القومية والهوية الدينية) إلى مربع، وأن تتيح لنا نظرة اخرى متحدية إلى الخطاب الصهيوني، تكشف عما يضمه من علاقات أخرى بين مصطلحات الهوية الجنسية (ذكر أم انثى) والهوية القومية والهوية العرقية والهوية الدينية، وتطرح تساؤلات بشأن كل من هذه المصطلحات على حده. وعلى سبيل المثال فإن هناك قضايا هامة ومثيرة لم أتمكن من مناقشتها في هذا الكتاب مثل: العلاقة بين المصطلحات التي تتناول الجنس أو النوع في الخطاب الصهيوني وبين نظرة الحركة الصهيونية لليهود العرب، والطريقة التي تناولهم بها الخطاب الصهيوني، والعلاقة بين الاختلاف الجنسي (للنساء في المشروع الصهيوني) والاختلاف العرقي (للعرب في هذا المشروع)، وكذلك العلاقة بين المكانة القومية والعرقية والدينية المخصصة للنساء اليهوديات العربيات في المشروع الصهيوني وبين الطريقة التي كن ينظرن بها هن أنفسهن إلى هويتهن العرقية والقومية والدينية، مقارنة بالرجال من ناحية ومقارنة برؤية المشروع القومي من ناحية أخرى. ومن الممكن للبحث في هذه الأمور وغيرها أن يسهم في تحليل الخطاب القومي، وأن يفرز نقاط بداية جديدة، وأن يضيف وجهات نظر بديلة للخطاب الصهيوني وأن يتبنى آفاق جديدة للذاكرة.

يعتمد هذا الكتاب على مواد أولية جمعتها من دور محفوظات مختلفة، وقد ساعدني في البحث كثير من الأصدقاء والزملاء والطلبة في الهوامش وفي إعداد المادة المكتوبة بخط اليد للطباعة... ولا شك أن عملي كعضو في القوس الديموقراطي الشرقي كان له تأثير على تناولي للموضوع وعلى توجهاتي البحثية. ولهذا أود التوجه بالشكر إلى أعضاء الحركة كافة لأنني تعلمت منهم وتقاسمت معهم بعض أفكاري على مر السنين..

هناك أجزاء من هذا الكتاب نوقشت في معهد فان لير بالقدس في مؤتمر "وجهة نظر شرقية" الذي عقد عام ١٩٩٩، وفي مؤتمر "وجهة نظر غير علمانية" الذي عقد في ديسمبر ٢٠٠٠ بجامعة نيويورك، وفي مؤتمر هاوارد

جيلمان الذي عقد في ديسمبر ٢٠٠٠، وفي مؤتمر حول الهجرة عقد في الجامعة الأمريكية في واشنطن في مايو ٢٠٠٢ وفي ألمانيا في مؤتمرين الأول بعنوان "اليهود مواطني العالم" وعقد في يوليو ٢٠٠١ والثاني بعنوان "تحليل أنماط المواطنة والهوية العرقية القومية" وعقد في يوليو ٢٠٠٢ وفي مؤتمر جمعية الدراسات الإسرائيلية في سان دييجو في مايو ٢٠٠٣ .

◆ **الهوامش وتعليقات المترجم:**

١ - كيبوتس: مستعمرة تعاونية تضم جماعة من المستعمرين يعيشون ويعملون سوياً. وقد أريد للكيبوتس في البداية الاعتماد على الزراعة، وكانت ملكية وسائل الإعاشة من مبان وآلات وغيرها ملكية جماعية، حيث لا مكان للملكية الخاصة، ويتم تنظيم الشئون الحياتية- مثل المأكل والملبس والمأوى والتعليم- بشكل جماعي. وقد كان لكل عضو في الكيبوتس عمل يؤديه، غير أن الجميع كانوا ملزمين بالتدرب على حمل السلاح. لمزيد من المعلومات، راجع: د. عبد الوهاب محمد المسيري (١٩٧٤) "موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية" مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ص٣٢٠-٣٢٤ .

٢ - ذكر الكاتب أسماء وحدات كيبوتس "نعان" و"رامات هاكوفيش" و"معوز حاييم"، غير أني لم أشأ أن أثقل على القارئ العادي بهذه الأسماء الثقيلة.

٣ - إتسل: الأحرف الأولى من ثلاث كلمات تعني "المنظمة العسكرية القومية". تأسست هذه المنظمة عام ١٩٣١، وكان فلاديمير جابوتنسكي هو الزعيم الروحي لها. وكان للمنظمة دور كبير في تهجير اليهود إلى فلسطين، والتجسس على العرب وإرهابهم باستخدام ما أسمته "الفرقة السوداء"، وهي وحدة شبه مخابراتية مكونة من يهود مهاجرين من دول عربية. وبعد إدماج هذه المنظمة في الجيش أسس قائدها مناحم بيجين وآخرون حزب حيروت السياسي اليميني. لمزيد من المعلومات: المرجع السابق ص٦٥ .

٤ - من أوائل المنظمات التي أيدت الحركة الصهيونية وأسسها سمولنسكين عام ١٨٨٢، وقد أيدت المنظمة هرتسل وساعدته حينما بدأ دعوته الصهيونية. (المرجع السابق ص٢٩٣).

٥ - الهاجاناه: منظمة سرية يهودية تأسست عام ١٩٢٠ للعمل ضد العرب في فترة الانتداب البريطاني. وقد أطلقت عليها أسماء عديدة مثل "هاشوراه" وتعني "الصف" و"هاإرجون" وتعني "المنظمة". نشأت المنظمة في البداية كمنظمة منبثقة عن اتحاد العمال "الهستدروت" ثم أصبحت تعمل في مناطق الاستيطان اليهودي بالكامل بعد هبة البراق (١٩٢٩). وكانت خاضعة لإشراف المؤسسات اليهودية العليا مثل الوكالة اليهودية واللجنة القومية. وكانت الأساس الذي قام عليه الجيش الإسرائيلي عام ١٩٤٧, لمزيد من المعلومات راجع موسوعة من هاماساد لليهودية والصهيونية، إصدار دار كارتا، وزارة الدفاع الإسرائيلية ١٩٨٧ ص٧٢ .

٦ - المقصود بالهوية العربية هو الهوية الشرقية فاليهود الإيرانيين أيضاً يعتبرون عرباً في نظر المجتمع الإشكنازي في إسرائيل. (هامش للمؤلف).

٧ - يطلق مصطلح (الإنكار) في علم النفس علي " الآلية الدفاعية التي يقوم الإنسان من خلالها باستحضار عناصر مكبوته في اللاوعي، وبصياغتها وإعطائها شكلاً، وذلك ليرفضها أو لينفيها.. وثمة تعريف نفسي آخر يصف الإنكار بأنه آلية دفاعية يلجأ إليها الشخص الذي يبوح بإحدي رغباته أو أفكاره أو مشاعره التي كانت مكبوتة حتي تلك اللحظة، ولكنه يستمر، في الوقت نفسه، في الدفاع عن نفسه من خلال إنكار أنها تخصه. وقد خصّص فرويد مقالة عن "البعد اللاواعي للإنكار" (١٩٢٥) شرح فيها أن الوعي بالعنصر المكبوت يحدث "في أثناء العلاج، عندما يقول المحلل: لم أفكر هكذا... أو لم أفكر بهذا قط". راجع: http://www.azzaman.com/azz/articles/2005/05/05-18/679.htm.

8 - لا يريد المؤلف الزعم هنا بأن مصطلح الإنكار يعبر عن كافة أبعاد الهوية الشرقية. وقد أوضح ذلك في الهامش، وأكد أن سوف يقوم في موضع لاحق من الكتاب بمناقشة التفسيرات المختلفة لوسائل بناء الهوية، كما سيقوم بمناقشة الاستخدام النظري لمصطلح الإنكار. وسيوضح أن الهوية الشرقية يمكن أن تظهر في جانب معين وتختفي من جوانب أخرى عديدة في الخطاب السياسي في المجتمع.

٩ - هناك نوع من التناقض في التواريخ لدى الكاتب حيث من المفترض أن السؤال المذكور طرح بعد محاضرة ألقاها في ألمانيا عام ١٩٩٨، بينما يزعم أنه رد عليه في مقال نشر عام ١٩٩٦ .

١٠- بيني موريس: واحد من أبرز المؤرخين الجدد في إسرائيل، الذين يناقشون المشكلة الفلسطينية من وجهة النظر الفلسطينية وليس الإسرائيلية فحسب.

١١ – شموئيل يفنيئيلي: عضو في منظمة العامل الفتى، وهي منظمة يهودية كانت تعمل في فلسطين في فترة الاحتلال البريطاني. أرسل إلى اليمن عام ١٩١١ لتشجيع يهود اليمن على الهجرة إلى فلسطين. وكان الهدف هو استقدام عمالة يهودية رخيصة تحل محل العمالة العربية. وقد وفد إلى فلسطين في إطار هذه الهجرة نحو ٦٠٠ مهاجر استوطن أغلبهم في الخضيرة وبتاح تكفا ورحوفوت. راجع: http://www.rishonim.org.il/REHOVOT/info/hi_show.aspx?id=29197.

١٢– هي اضطرابات جرت بين العرب واليهود على خلفية قومية وعرقية في عام ١٩٤٨ . وقد استتبع هذه الاضطرابات إخلاء اليهود مؤقتاً من وادي صليب. وبعدها بدأت إسرائيل في تغيير معالم الحي الذي يقع في حيفا في هدوء عن طريق هدم المنازل بشكل تدريجي من بيت لآخر، وإحلال المهاجرين اليهود محل المواطنين العرب. راجع: http://www.pls48.net/default.php?name=Bank&artid=65.

١٣– الفهود السود: حركة سياسية إسرائيلية مؤلفة من مجموعة من الشباب اليهود الشرقيين، نشأت عام ١٩٧١ في القدس للاحتجاج على أوضاع اليهود الشرقيين. وتمت تسميتها "بالفهود السود" أسوة بحركة "الفهود السود" الأمريكية. راجع: .http://www.ebnmasr.net/forum/t31076.html

١٤– تامي: اختصار للأحرف العبرية الأولى من اسم حركة التقاليد الإسرائيلية. وهو حزب طائفي شرقي تأسس في بداية الثمانينيات من القرن العشرين وكان يدعو لتكافؤ الفرص بين الشرقيين والإشكناز. أسس الحزب أهارون أبو حصيرة الذي كان وزيراً للأديان في الحكومة الإسرائيلية. اندمج الحزب في الليكود عام ١٩٨٦ . وجدير بالذكر أن حزب تامي كان الباب الذي دخل منه بنيامين بن اليعازر– الذي أصبح زعيماً لحزب العمل في وقت لاحق– إلى السياسة الإسرائيلية. راجع: .http://he.wikipedia.org/wiki/%D7%AA%D7%9E%22%D7%99

١٥– شاس: اختصار لاسم "الاتحاد العالمي للشرقيين المحافظين على التوراة". وهو حزب شرقي تأسس عام ١٩٨٢ للدفاع عن حقوق اليهود الشرقيين المتدينين الذين تعرضوا للتمييز من جانب اليهود الإشكناز في المجالين الثقافي والاجتماعي. ولدى الحزب– الذي يشارك في الائتلاف الحاكم برئاسة إهود اولمرت– ١٢ مقعداً في الكنيست.

١٦– القوس الشرقي الديموقراطي: حركة تناضل ضد التمييز بحق الشرقيين ومن أجل "العدالة الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي".

تقرير فينوجراد (الفصل الرابع - ١): أحداث وتطورات وقعت (١) منذ انسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان حتى ١١ يوليو ٢٠٠٦

◆ **تمهيد:**

طولبت اللجنة فى خطاب التكليف ببحث استعداد وأداء القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية فى كافة الجوانب المتعلقة بالحرب التى بدأت فى الشمال بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٢ . وتقرر أن تتناول اللجنة - بالقدر الذى تراه - مدى تأهب واستعداد القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية لأحداث الحرب وسيناريوهات التهديد المحتمل منذ بدأ حزب الله فى تحصين مواقعه على امتداد الحدود.

ووفقاً لخطاب التكليف فسوف تتركز تحقيقاتنا على أحداث الحرب نفسها، غير أنه من غير الممكن فهم هذه الأحداث دون تناول الخلفيات التى تم فى ضوئها اتخاذ قرار الحرب وإدارتها. وتتضمن هذه الخلفيات حسبما ورد فى خطاب التكليف التطورات التى حدثت فى لبنان منذ انسحاب الجيش الإسرائيلى فى مايو ٢٠٠٠، كما تتضمن تغيرات أخرى جرت فى إسرائيل وفى المنطقة. وسوف نستعرض فى هذا الفصل باختصار بعض هذه التطورات والقرارات والأحداث التى لها علاقة مباشرة بفهم وتقييم حرب لبنان ٢٠٠٦ .

وليس الهدف هنا تقديم استعراض شامل وتفصيلى للأحداث المذكورة، وإنما التركيز على ما له علاقة منها بحرب لبنان. حيث تعد القرارات والسياسات التى تم تبنيها - من وجهة نظرنا - من الخلفيات التى تحتاج إلى أخذها فى الاعتبار عند اتخاذ القرارات المصيرية أو عند محاولة تقييمها. فقد كانت هذه الخلفيات هى التى أسهمت بقدر لا يستهان به فى تحديد التفاهمات والمسلمات والقيود التى فى ظلها تصرف صناع القرار فى حرب لبنان. لذلك فإن فهم هذه العناصر مهم لفهم وتقييم حرب لبنان.

وفى نهاية هذا الفصل سوف نورد مجموعة من النتائج التى تهدف إلى زيادة توضيح الصورة الناتجة عن وصف ما حدث.

سيتناول هذا الفصل الأحداث والقرارات السابقة لحرب لبنان، منذ عام ٢٠٠٠، مع التركيز على الأحداث والقرارات ذات الصلة بالجبهة اللبنانية. وسيتناول جزء من هذا التقرير بشكل مباشر النتائج والحقائق المتعلقة بالفترة الأولى التى سيتناولها التقرير المرحلى والتى تمتد من ١٢ إلى ١٧ يوليو. وينطبق نفس الشىء على المادة المتعلقة بتعقيد الجبهة السياسية فى لبنان وبمعنى سياسة الاحتواء، وكذلك جوانب التأهب العسكرى المترتب- أو الذى كان لابد أن يترتب- على قرار شن الحرب وعلى إدراك معنى هذا القرار. غير أن هناك أجزاء أخرى فى التقرير تتعلق أكثر بالقرارات التى تم اتخاذها بشأن إدارة الحرب فى وقت لاحق. وبالطبع فإننا سنعرض لهذه الأمور هنا بشكل إجمالي.

◆ **ملاحظة بشأن الجبهة الداخلية:**

كانت الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ فترة هدوء نسبى شهدت ازدهاراً فى بلدات خط المواجهة فى الشمال. وقد كان هذا فى صالح بعض البلدات التى كثيراً ما تعرضت للمعاناة وللقصف بصواريخ الكاتيوشا - من كريات أربع ومتولا شرقاً إلى نهاريا ورأس الناقورة غرباً. ولكن لم يكن عبثاً أن كان العسكريون يصفون المنطقة الشمالية طوال الوقت بأنها منطقة شائكة.

وفى مقابل هذا - وكما سبق أن أشرنا - لم يكن هناك من يخدع نفسه بالزعم بأن حزب الله سوف يتراجع مع انسحاب إسرائيل من لبنان. وكان من الواضح للجميع أن التصعيد فى الشمال هو مسألة وقت فحسب، وأن من الواضح بل ومن المؤكد أن هذه الجبهة سوف تشهد تصعيداً. وبما يتفق مع ذلك أكد رئيس الأركان الأسبق شاؤول موفاز فى مايو ٢٠٠٠- فى إطار مناقشة خطة العمل فى قيادة المنطقة الشمالية بعد الانسحاب- أنه "حتى بعد انسحاب الجيش الإسرائيلى من الحزام الأمني، ستظل مهمته الأساسية هى الدفاع عن بلدات الشمال وسكانها". ولذلك فقد أصدر رئيس الأركان فى حينه تعليمات "بالتعجيل باستكمال وسائل الحماية المطلوبة لبلدات

الشمال قدر الإمكان، حتى يمكنها مواجهة التهديدات والأخطار الناجمة عن القصف المكثف قصير المدى ونيران القناصة ومحاولات التسلل، مع استكمال سد الثغرات بين مستوى الحماية المكفول لجنود الجيش المنتشرين على امتداد خط الحدود وبين مستوى الحماية المكفول للبلدات المجاورة للجدار الحدودي" (التى لم يكن يركز سوى عليها).

وقد كنا ننوى منذ البداية أن يتضمن هذا الفصل من التقرير المرحلى الجزئى - الذى يناقش الأحداث التى وقعت فى الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) - مناقشة لمدى تأهب الجبهة الداخلية للحرب فى لبنان، بما فى ذلك ضمان الحماية الفعالة لها فى مواجهة القصف الصاروخي، وقد قمنا بفحص كمية كبيرة من المواد المتعلقة بهذا الموضوع، نظراً لأننا نولى أهمية رئيسية لمسألة الدفاع عن الجبهة الداخلية فى تحليلنا لأحداث الحرب، ولأداء الجهات المسئولة فيما يتعلق بشن الحرب وإدارتها. ولا شك أن استعداد سلطات الدولة والجيش للدفاع عن الجبهة الداخلية يستحق النقد. غير أن الحكومة الإسرائيلية قررت أن يتولى مراقب الدولة بحث كيفية التعامل مع الجبهة الداخلية أثناء حرب لبنان واستعداد الجبهة الداخلية قبيل اندلاع الحرب. وقد أوضح لنا مراقب الدولة أنه يفكر فى نشر تقريره فى هذا الشأن فى القريب العاجل. ولذلك فقد قررنا ترك الحقائق والنتائج المتعلقة بهذه الجزئية للتقرير النهائي، بعد أن يتبين لنا كيف يمكننا أن نستكمل الصورة الواردة فى تقريره.

❖ وصف عام للفترة منذ انسحاب الجيش من لبنان حتى ١١ يوليو ٢٠٠٦:

١ - انسحب الجيش الإسرائيلى من لبنان بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٠، بالتنسيق مع الأمم المتحدة التى اعترفت بأن إسرائيل بانسحابها إلى حدودها الدولية تكون قد نفذت القرار رقم ٤٢٥ الصادر عام ١٩٧٨ أثناء عملية ليطاني. كان الانسحاب بقرار من طرف واحد وبدون أى تنسيق مع الحكومة اللبنانية، التى أنكرت منذ البداية - مثلها فى ذلك مثل حزب الله - ما ورد فى بيانات إسرائيل والأمم المتحدة، وزعمت أن إسرائيل لم تنفذ القرار بالكامل لأنها لم تنسحب من مزارع شبعا - التى احتلتها إسرائيل من السوريين فى حرب الأيام الستة (يونيو ١٩٦٧) - والتى تزعم لبنان أنها أرض لبنانية، بعكس الموقف الإسرائيلى الذى يعتبرها أرضاً سورية.

٢ - كان الانسحاب الإسرائيلى مصحوباً بإعلان إسرائيلى واضح يفيد بأن إسرائيل سترد بقوة وحزم على أى انتهاك للسيادة الإسرائيلية على امتداد الحدود مع لبنان، وأنها سترد بقوة وبشكل فوري.

٣ - بعد الانسحاب تضمنت الاستعدادات العسكرية الإسرائيلية خطة لإقامة جدار إلكترونى جديد للإنذار بطول خط الحدود على الحدود الدولية (التى أقيم عندها خط جديد من المواقع العسكرية بلغت تكلفته الإجمالية نحو ١٢ مليار دولار لأن الجيش كان يتوقع انتهاك الخط الأزرق). وكان السبب فى ذلك هو إدراك قادة الجيش أن حزب الله لن يتخلى عن السلاح بعد الانسحاب. وقد تم بناء عدد من المواقع العسكرية بامتداد الحدود بطريقة تسمح لهذه المواقع بامتصاص وإجهاض الهجمات الموجهة إليها، وتسمح لها بالمراقبة والاستطلاع وتقديم المساعدة وقت الضرورة وجمع المعلومات المخابراتية. ولتقليل الاحتكاك مع حزب الله وتقليل الخطر الذى يواجهه جنود الجيش الإسرائيلى تم وضع جنود فى أقل عدد ممكن من المواقع الحدودية، وتم الحد من عدد الجنود المنتشرين عند الحدود. وكما سنوضح فى موضع لاحق فقد كان الدافع إلى ذلك هو الالتزام بضبط النفس وسياسة الاحتواء، حتى عندما يقوم حزب الله بشن هجوم ضد الجيش الإسرائيلى (٢).

٤ - كان من بين افتراضات رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك فى حينه أن انسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان سيؤدى إلى تناقص شرعية "الكفاح المسلح" لحزب الله ضد إسرائيل على الساحة اللبنانية. وفى نفس الوقت ظهرت فى الجيش الإسرائيلى نظرية ترى أنه سيكون من الممكن استخدام وسائل معينة للتأثير غير المباشر على حزب الله حتى يمكن احتواؤه. وكان من بين هذه الوسائل مهاجمة أهداف سورية فى لبنان ومهاجمة البنية الأساسية اللبنانية وغيرها. وكان من المفترض أن اللجوء إلى استخدام هذه الوسائل وقت الحاجة سيؤدى إلى احتواء حزب الله وتقليل هجماته ضد أهداف إسرائيلية.

٥ - منذ انسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان حدثت تطورات هامة فى المنطقة وفى لبنان نفسها. وسنشير هنا باختصار إلى التطورات الرئيسية التالية:

❖ أدى انتشار الجيش الإسرائيلى على امتداد الحدود الدولية واعتراف المجتمع الدولى بأن إسرائيل قد نفذت القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن إلى تناقص الشرعية التى كان حزب الله يحظى بها فى نضاله ضد إسرائيل. وبذلك بدأت الأصوات الناقدة التى تعارض استمرار العمليات العسكرية التى يقوم بها حزب الله تعلو داخل لبنان، ولاسيما فى الدوائر المعارضة لسوريا ولحزب الله. كما علت أصوات تدعو لنزع سلاح منظمة حزب الله.

❖ زادت ضغوط المجتمع الدولى على إيران وسوريا

(محور الشر)، من خلال التعاون الأمريكي الفرنسى فيما يتعلق بالمسألة اللبنانية. وقد تجلى هذا أيضاً فى تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق فى اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريرى (وفى الآونة الأخيرة تشكلت أيضاً محكمة دولية لمحاكمة القتلة). وفى شهر سبتمبر ٢٠٠٤ اتخذت الأمم المتحدة بناء على طلب الولايات المتحدة وفرنسا القرار رقم ١٥٥٩، الذى يدعو لاحترام السيادة اللبنانية ولانسحاب كافة القوات الأجنبية من لبنان (والمقصود هنا هو القوات السورية) وتفكيك كافة الميليشيات العسكرية فى لبنان بما فيها حزب الله.

❖ أدت وفاة الرئيس حافظ الأسد وتولى ابنه بشار الحكم فى سوريا (يونيو- يوليو ٢٠٠٠) إلى زعزعة السيطرة السورية فى لبنان، وتنامى قوة معارضى سوريا فى لبنان. وكان ضعف السيطرة السورية فى لبنان (الذى كان جزءاً من استمرار ضعف سوريا المتواصل اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً) هو الذى دفع الرئيس بشار الأسد إلى اتخاذ قراره الدرامى بسحب قواته من لبنان عام ٢٠٠٥, وقد حدث هذا نتيجة لموجة احتجاج شعبية فى لبنان صوحبت بضغوط من المجتمع الدولى فى أعقاب اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريرى (فى ١٤ فبراير ٢٠٠٥).

❖ تزايدت قوة النظام الإسلامى فى إيران وتزايد سعيه للسيطرة على المنطقة. وفى هذا الإطار واصلت إيران فى الفترة المشار إليها مساعيها لتعزيز قدراتها النووية. وتحملت الضغوط الواقعة عليها وناورت بين العناصر المختلفة على الساحة الدولية. وكانت إيران ترى فى حزب الله أداة لتعزيز نفوذها فى لبنان، وأداة فى صراعها ضد إسرائيل وضد القوى المعتدلة فى لبنان. وكان هذا هو السبب فى المساهمة الكبيرة التى أسهمت بها إيران - وسوريا أيضاً - فى بناء البنية العسكرية الأساسية لحزب الله، وفى تأييدها لانضمامه للحكومة اللبنانية ولزيادة مشاركته فى الحياة السياسية فى لبنان.

❖ كان فى استمرار الصراع بين العناصر المعتدلة الموالية للغرب فى لبنان برئاسة فؤاد السنيورة وبين حزب الله تعبيراً آخر عن هذا الصراع الإقليمي. حيث سعت منظمة حزب الله - رغم المصاعب التى واجهتها فى إرساء مكانتها بين الجمهور الشيعى فى جنوب لبنان - إلى استخدام وسائل مدنية بحتة لدعم مركزها فى لبنان، وكان الهدف من ذلك هو دعم قوتها السياسية على الساحة الداخلية فى لبنان حتى عن طريق المشاركة فى الائتلاف الحكومي، مع الحفاظ على تميزها كمنظمة جهادية مقاتلة جعلها النضال العسكرى المشروع ضد إسرائيل تبدو كأنها العنصر الوحيد القادر على مواجهة إسرائيل والدفاع عن لبنان.

❖ وصل الصراع الفلسطينى ضد إسرائيل فى الفترة المشار إليها إلى ذروته، ولاسيما فى فترة الانتفاضة الثانية التى بدأت بعد الانسحاب من لبنان بشهور قليلة. وليس هذا هو الموضع المناسب للاستفاضة فى الحديث عن الارتباط بين الجبهتين رغم أهميته الشديدة. وسنكتفى هنا بالإشارة إلى أن المواجهة الإسرائيلية للإرهاب الفلسطينى فى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ وخاصة فى العامين الأولين للانتفاضة اللذين شهدا دفع الشعب الإسرائيلى لثمن دموى باهظ- قد أثرت بالتأكيد على وعى الجمهور الإسرائيلى وعلى سياسة الحكومة فيما يتعلق بالرد على استفزازات حزب الله. ولابد من الإشارة هنا إلى أن تلك المنظمة اللبنانية لم تمتنع عن المشاركة فى الإرهاب الفلسطينى بشكل مباشر، ولاسيما من خلال تقديم التمويل والتدريب وتشجيع انطلاق العمليات الإرهابية من الضفة ضد أهداف إسرائيلية.

٦, لم يتسبب انسحاب الجيش الإسرائيلى من لبنان فى تغيير المفاهيم الأساسية لدى حزب الله. ورغم حدوث قدر معين من التدهور فى شرعية مواصلة القتال ضد إسرائيل، فقد رفضت المنظمة - لأسباب داخلية أيضاً- التخلى عن سلاحها ووقف النضال المسلح ضد إسرائيل. وبما يتفق مع ذلك واصلت المنظمة القيام بعمليات عسكرية ضد قوات الجيش الإسرائيلى بطول الحدود بذرائع مختلفة، كان منها تحرير مزارع شبعا وتحرير الأسرى اللبنانيين المحتجزين فى إسرائيل. وفى نفس الوقت حدثت زيادة كبيرة فى الدعم الذى تقدمه منظمة حزب الله للمنظمات الإرهابية الفلسطينية. واستغلت المنظمة الفترة التى تلت الانسحاب من لبنان فى تحقيق طفرة كبيرة فى بناء قوتها العسكرية بمساعدة ودعم كبيرين من إيران وسوريا. وقد قامت هذه القوة العسكرية على خمس تشكيلات، فيما يلى سماتها الرئيسية.

❖ **التشكيل الهجومي**: استند هذا التشكيل - حتى اندلاع الحرب- إلى وجود مخزون كبير من الصواريخ بعيدة المدى، يمكنها الوصول إلى كافة مناطق شمال ووسط إسرائيل. ويهدف هذا التشكيل إلى إكساب حزب الله القدرة الإستراتيجية على إدارة حرب طويلة ضد إسرائيل تتضمن هجوماً واسع النطاق على السكان المدنيين. وكان من المفترض فى هذا التشكيل أن يكون رادعاً لإسرائيل عن التصعيد والقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد المنظمة وضد لبنان، وأن يفيد فى المستقبل فى أهداف أخرى غير محددة مسبقاً بالضرورة، كأن يستخدم ضد الغرب لو شن حرباً ضد إيران.

◆ **التشكيل الدفاعي:** يعتمد هذا التشكيل على البنية الأساسية العسكرية التى تم بناؤها فى جنوب لبنان (فى منطقة جنوب الليطانى وهضبة النبطية). وهذا التشكيل هو نواة قوات عمليات المنظمة، ويهدف إلى حماية منظومة الصواريخ قصيرة المدى (الكاتيوشا) التى تم نشرها فى المنطقة، وذلك من خلال شن حرب عصابات ضد إسرائيل. وكانت النظرية الدفاعية للمنظمة تقوم على نشر قوات عسكرية يمكن الدفاع عنها فى القرى والبلدات الشيعية. واستكمالاً لهذا بنت منظمة حزب الله مواقع سرية حصينة، كانت بمثابة "محميات طبيعية" تهدف لتمكين مقاتليها من الصمود لفترات طويلة والقتال من داخلها.

◆ **الشئون الإدارية:** اعتمدت الشئون الإدارية على وجود مخازن للأسلحة والذخيرة منتشرة فى كافة أنحاء لبنان وخاصة فى الجنوب وفى سهل البقاع. وكان الهدف من وجود هذه المخازن أيضاً هو تمكين منظمة حزب الله من إدارة حرب طويلة ضد إسرائيل، دون أن تحتاج إلى إمدادات أو تعزيزات فورية.

◆ **القيادة والسيطرة:** وكانت تتضمن أجهزة اتصال متقدمة وأداء شبه عسكري.

◆ **المخابرات وأمن المعلومات:** فى هذا الإطار بذلت المنظمة جهوداً طائلة لجمع معلومات عن الجيش الإسرائيلى وعن إسرائيل، كما حرصت على تأمين المعلومات الخاصة بالمنظمة نفسها حتى لا تتسرب لإسرائيل.

٧ - جدير بالذكر أن الجمع بين جميع هذه العناصر، ولاسيما الجمع النظرى بين العنصرين الأولين هو الذى أعطى حزب الله القدرات الخاصة التى يتمتع بها من وجهة نظره فى مواجهته لإسرائيل. وقد تم نشر هذه المنظومات والتشكيلات كلها على نحو أكسب منظمة حزب الله القدرة على ردع إسرائيل عن شن هجمات فى العمق، وكان ذلك بناء على قدراتها المتواصلة على إطلاق الصواريخ على العمق الإسرائيلي. وقد أكسبتها طريقة نشر تشكيلاتها فى جنوب لبنان أيضاً قدرة على الدفاع عنها - بما فى ذلك الدفاع عن تشكيلات الصواريخ قصيرة المدى- ضد إمكانية قيام الجيش الإسرائيلى بهجوم بري. وكان افتراض حزب الله يرى أن حرية المناورة المكفولة للمنظمة فى العمليات على خط الحدود مع إسرائيل - والذى يتضمن اختطاف الجنود إذا حانت الفرصة لذلك- جاء نتيجة للغطاء الردعى الاستراتيجى الذى أعدته لنفسها.

٨ - قامت منظمة حزب الله بالاعتداء على السيادة الإسرائيلية بشكل واضح للمرة الأولى فى ٧ أكتوبر ٢٠٠٠، بعد خمسة أشهر فقط من الانسحاب. وقد تمثل ذلك فى اختطاف ثلاثة من جنود الجيش الإسرائيلى كانوا يقومون بدورية عند السلك الشائك فى قطاع مزارع شبعا. ورغم هذه الضربة القاصمة فقد قررت إسرائيل أن يكون الرد مركزاً ومحدوداً. ومن الناحية العملية كانت هذه بداية سياسة ضبط النفس والاحتواء. وفى ١٢ مارس ٢٠٠٢ تسلل مخربان من لبنان إلى إسرائيل وقتلا خمسة مدنيين وضابط قرب بلدة شلومى قبل أن تنجح قوات الجيش فى قتلهما. ولم تغير إسرائيل من سياسة الاحتواء التى التزمت بها، حتى فى هذا الحادث الذى تعرض فيه مدنيون إسرائيليون للاعتداء.

٩- وفى يناير ٢٠٠٤ تم تنفيذ صفقة لاستعادة جثث المختطفين الثلاثة الذين اختطفوا فى أكتوبر ٢٠٠٠ بعد موتهم (وكانت الصفقة تشمل الحنان تنباوم) (٣). وفى وقت لاحق تبين عدم تنفيذ المرحلة التالية من هذه الصفقة التى كان من المفترض أن تتضمن حدوث تقدم فعلى فيما يتعلق بالإفراج عن رون آراد كشرط لإطلاق سراح أسرى لبنانيين. وفى ظل هذه الظروف بدأ حزب الله يهدد باختطاف مزيد من الجنود. ووعد نصر الله بأن آخر أسير لبنانى لدى إسرائيل سيعود إلى لبنان قبل نهاية عام ٢٠٠٦ . وبالفعل فقد بدأ الاتجاه إلى التصعيد فى الجبهة الشمالية اعتباراً من شهر مايو ٢٠٠٥، وهو ما كانت إسرائيل تعتقد أنه يعبر عن اتجاه النية لاختطاف مزيد من الجنود.

١٠ - فى ٢١ نوفمبر ٢٠٠٥ وصلت عمليات حزب الله إلى ذروة جديدة، وذلك بمحاولة الاختطاف التى جرت فى منطقة الغجر. حيث حاولت قوة من حزب الله- تحت غطاء من قصف الهاون والقصف الصاروخى لمواقع الجيش الإسرائيلى ولمستعمرات كريات شمونة ومطولا ونهاريا - التسلل إلى موقع الغجر واختطاف جندى إسرائيلي. ورغم إصابة ١١ إسرائيلياً فى القصف إلا أن محاولة الاختطاف قد فشلت.

١١ - فى مارس ٢٠٠٦ تجمعت لدى الجيش الإسرائيلى معلومات مخابراتية حول اعتزام حزب الله القيام باختطاف جنود فى القطاع الأوسط من الحدود. وقد صدق رئيس الأركان على تعزيز المنطقة الشمالية بقوات كبيرة، وكذلك على قيام القوات فيها بعمليات خاصة.

١٢ - فى شهر مايو ٢٠٠٦ بدأت منظمة حزب الله فى القيام بنشاط مكثف تضمن إطلاق صواريخ على بعض قرى الجليل وعلى بعض مواقع الجيش الإسرائيلي.

١٣ - فى ٢٨ مايو ٢٠٠٦ قامت منظمة حزب الله-

فيما زُعم أنه رد على اغتيال أحد مسئولى المنظمة فى منطقة صيدا- بقصف قاعدة للجيش الإسرائيلى فى المنطقة الشمالية. ورداً على ذلك هاجم الجيش الإسرائيلى هدفين فى المنطقة الساحلية. وردت منظمة حزب الله بنيران قناص قتلت جندياً إسرائيلياً فى مستعمرة منرا. ورداً على ذلك شن الطيران الإسرائيلى هجوماً جوياً على خط مواقع حزب الله على امتداد الحدود وألحق به خسائر فادحة. وكانت أحداث مايو ٢٠٠٦ استمراراً لإطلاق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية وعلى مواقع الجيش الإسرائيلي. وقد تم فى غضون ذلك إجهاض محاولة لاختطاف جندي.

١٤- فى ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ جرت عملية اختطاف بجوار كرم أبو سالم فى المنطقة الجنوبية (على حدود غزة)، كانت نتيجتها اختطاف الجندى الإسرائيلى جلعاد شاليط. ونتيجة لحادث الاختطاف أعلنت حالة تأهب خاصة بين القوات الإسرائيلية فى المنطقة الشمالية أيضاً نظراً للخشية من وقوع حادث اختطاف آخر فى هذا القطاع.

مشكلات أساسية

أ. اختطاف الجنود الثلاثة فى شهر أكتوبر ٢٠٠٠

١٥ - اخترنا تخصيص فقرة خاصة لأول حادث اختطاف وقع بعد الانسحاب من لبنان، نظراً لأهميته على المستوى العملياتي، وكذلك لأن عدم الرد عليه عسكرياً على النحو المناسب عبر عن بداية سياسة الاحتواء. ففى ذلك الوقت تبين مدى سهولة اختطاف الجنود. ومن ناحية أخرى فإن استعراض حادث الاختطاف الذى وقع عام ٢٠٠٠، يعطينا الفرصة لمراجعة كيفية استفادة الجيش الإسرائيلى من الأخطاء.

حادث الاختطاف

١٦ -بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٠٠، بعد نحو خمسة أشهر من الانسحاب من لبنان قامت قوة من الكتيبة الهندسية بدورية بطول السلك الشائك فى منطقة مزارع شبعا. وعند وصول مركبة الدورية إلى نقطة معينة بجوار الحدود- وهى نقطة ضعف لا تستطيع مواقع القوات الإسرائيلية رصد ما يجرى فيها- فجر حزب الله شحنة ناسفة أصابت مركبة الدورية وجنودها. وتم تفجير السلك الشائك واقتحامه باستخدام شحنة أخرى. ودخلت مركبة بها مقاتلون من حزب الله إلى الأراضى الإسرائيلية. واختطفت جنود قوة الدورية تحت غطاء من القصف المدفعي، تم فى إطاره إطلاق مئات من قذائف المدفعية على مواقع الجيش الإسرائيلى بطول هذا القطاع.

سمات الرد العسكرى الإسرائيلي

١٧ - تضمن الرد العسكرى الفورى القصف بمدفعية الدبابات وبقذائف الهاون والقيام بتمشيط المنطقة بالاستعانة بالمروحيات. كما هاجم سلاح الطيران مواقع حزب الله المجاورة للحدود. وكان الهدف من كل ذلك هو المساعدة فى عرقلة انسحاب القوة التى قامت باختطاف الجنود على أمل التمكن من الوصول إليها. وبخلاف هذه المحاولات الفورية اكتفى الجيش الإسرائيلى بالقيام ببعض الهجمات الجوية وبقصف بعض مواقع الرادار السورية وفقاً لتوجيهات القيادة السياسية. وقرر رئيس الوزراء ووزير الدفاع إيهود باراك فى جلسة عقدت بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٠٠ ما يلي: "تحتفظ إسرائيل لنفسها بحق الرد فى التوقيت الذى تجده مناسباً".

التحقيق فى حادث الاختطاف

١٨ - بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٠٠ قام رئيس الأركان شاؤول موفاز بتعيين لجنة للتحقيق فى حادث الاختطاف برئاسة الفريق احتياط يوسى بيليد. وبتاريخ ٥ يناير ٢٠٠١ قدمت لجنة بيليد تقريرها، وفيما يلى ما ورد به:

❖ يمثل هذا الحادث إخفاقاً عملياتياً شديد الخطورة يمتد من المستوى القيادى إلى المستوى الميداني.

❖ ترجع نتائج هذا الحادث إلى عدم الرد المناسب على المستوى العملياتى على التهديد الذى كان قائماً ميدانياً. فقد كانت هناك معلومات كافية عن احتمال حدوث اعتداء فى هذا القطاع، غير أن القيادة لم تستوعب هذا وكذلك الحال بالنسبة للتسلسل القيادى إلى أدنى درجاته، بما فى ذلك الجنود فى الميدان.

❖ تم التأكيد فى كافة المستويات القيادية على ضرورة توقع حدوث عملية تخريبية فى منطقة مزارع شبعا، وعلى أن هذا يتضمن احتمال وقوع حادث اختطاف، ولكن التعليمات التى تم توزيعها على مستوى هيئة الأركان والقيادة العامة وقيادة الفرقة وقيادة اللواء لم تصل عملياً إلى المستوى الميداني.

❖ لم يكن فى إرسال كافة المعلومات المخابراتية الكفاية للتحذير من وقوع حادث اختطاف بعينه، ولكن كان ذلك كفيلا بلفت الأنظار إلى احتمال وقوع اعتداء فى هذا القطاع، وهو الأمر الذى كان واضحاً تماماً لقيادة المنطقة الشمالية، التى أصدرت تعليمات عملياتية فى هذا الصدد.

❖ لوحظ ميدانياً وجود شعور وهمى بالهدوء، جاء نتيجة لتقليل القوات فى ذلك القطاع.

❖ رغم وجود فيض من المعلومات- التى روجتها أجهزة المخابرات- فإن هذه المعلومات لم تكن تحمل أى إشارة أو تلفت الانتباه بالقدر الكافى إلى تهديدات محددة تتبلور فى هذا القطاع.

❖ قبل فترة بسيطة من الاختطاف قامت القوات الإسرائيلية بمناورة للتدريب على مواجهة حادث اختطاف، تم من خلالها الكشف عن نقاط ضعف كثيرة كانت سبباً في النجاح الذى حققه حزب الله فى اختطاف الجنود فى أكتوبر. ولم يتم تحليل أو استيعاب أو تطبيق الدروس المستفادة من المناورة.

❖ كانت هناك اخطاء تكتيكية فى أداء القوات ميدانياً.

❖ سوف نورد آخر بند أورده التقرير الموجز للجنة بيليد بنصه:

"أدى الواقع العملياتي- الذى نشأ اعتباراً من الانسحاب من لبنان (فى مايو ٢٠٠٠) وحتى وقوع حادث الاختطاف، والذى يتمثل فى وجود حزب الله على الحدود ومراقبته لتصرفات قواتنا مع دراسة طرق تصرفها العملياتية- إلى جعل الوضع شديد الصعوبة بالنسبة لقواتنا ومثالياً بالنسبة لحزب الله. وقد تسبب هذا الواقع فى اكتساب حزب الله قدرة مطلقة على مهاجمة قواتنا.

❖ فيما يتعلق بحزب الله- لم تكن المسألة متعلقة بإمكانية منع وقوع أى حوادث، وإنما بإمكانية التأثير على الحوادث التى تقع. وفى هذا الصدد كان رد قواتنا على الحادث المذكور غير مؤثر نظراً للتأخير فى اكتشاف اختطاف الجنود".

١٩ - كانت النتائج الأساسية المستفادة من تقرير لجنة بيليد هي:

❖ ضرورة وجود آليات للرقابة فى كافة المستويات للتحقق من وصول التوجيهات المتعلقة بالعمليات إلى كافة المستويات، ومن اختصار الفترة التى يتطلبها الأمر للاستفادة من نتائج العمليات والمناورات والحوادث، وترجمتها إلى لغة العمل الميدانية.

❖ لابد أن تقوم نقاط رصد مصادر إطلاق النار بالرد عليها بشكل فعال حتى فى ظل تعرضها لقصف مكثف.

❖ من المفترض أن يجرى التدريب على إجراءات الأمن الروتينية وأوامر القتال الدائمة، وأن تكون واضحة فى حالة التعامل مع حادث كالاختطاف.

وفقاً لتقرير بيليد فإن إخفاق الجيش فى منع اختطاف الجنود الثلاثة كان يرجع بشكل أساسى إلى الأسباب التالية: قدرة حزب الله على رصد القوات الإسرائيلية التى تعمل فى ظل ظروف خطيرة على الحدود ومتابعتها؛ "غفلة" القوات الموجودة فى الميدان بسبب الهدوء الوهمى بعد الانسحاب من لبنان؛ عدم التدريب على العمليات الأساسية والضرورية التى لابد من القيام بها فى حالة اختطاف جنود. ويضاف إلى ذلك إخفاق أجهزة المخابرات فى تعريف القوات بالأخطار التى قد تتعرض لها.

٢٠ -استخلاص الدروس المستفادة

❖ رغم تكرار التعليمات فيما يتعلق بحوادث الاختطاف، ورغم الوضوح الشديد فى التهديد الذى تتعرض له الوحدات العاملة لدى الحدود الشمالية لإسرائيل، لم نجد آليات منظمة لدراسة التقارير واستيعاب الدروس المستفادة من حادث الاختطاف الذى وقع عام ٢٠٠٠ .

❖ فى مقابل هذا كانت هناك إجراءات محددة لدى الوحدات الحدودية - ولاسيما فى الفرقة العاملة فى الجليل - تحدد نمط الاستعداد لمواجهة خطر الاختطاف. وسنعود لمناقشة هذا الموضوع عند بحث حادث الاختطاف الذى وقع بتاريخ ١٢يوليو فى التقرير النهائي. وقد قيل لنا إن الدروس المستفادة من حادث الاختطاف - الذى وقع فى أكتوبر٢٠٠٠- قد أدرجت فى الأوامر الجديدة التى صدرت بعد ذلك التاريخ.

❖ كانت الأوامر والتعليمات السارية عشية الحرب تتناول بصراحة بعض الأخطاء التى وقعت فى حادث الاختطاف الذى جرى فى أكتوبر٢٠٠٠، وأسهمت فى وقوع الحادث. ومع ذلك فإن قدراً كبيراً من الأخطاء التى شهدها حادث الاختطاف الذى وقع عام ٢٠٠٦ تشبه الأخطاء التى وصفها التحقيق فى حادث أكتوبر ٢٠٠٠ وسنعود إلى هذا الموضوع أيضاً عند مناقشة حادث يوليو ٢٠٠٦ .

ب- نظرية العمل الإستراتيجية فى الجبهة اللبنانية

التصريحات الإسرائيلية فى ضوء الانسحاب

٢١ - أوضحت إسرائيل بقيامها بالانسحاب من لبنان- من طرف واحد ودون اتفاقية- أن أى اعتداء على سيادتها سيؤدى إلى رد فعل قوى وفوري. وحذر إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلى فى حينه لبنان وسوريا من أنهما ستتحملان مسئولية أى عدوان أو إرهاب تتعرض له إسرائيل، وأن رد الفعل سيكون قوياً للغاية وسيمتد ليشمل عمق لبنان بالكامل، لأن كل من يحاول الاعتداء علينا بعد الانسحاب من لبنان لن يكون لديه سبب ولا مبرر ولا فرصة لذلك. وحذر رئيس الأركان فى ذلك الوقت الجنرال شاؤول موفاز من أن أى اعتداء على الجنود أو المدنيين سيؤدى لمهاجمة المسئولين عنه، بما فى ذلك سوريا، وأن الرد على أى اعتداء سيتضمن سوريا ولبنان وحزب الله.

٢٢ - كانت هذه التصريحات - التى تهدف أساساً إلى ردع حزب الله عن مهاجمة إسرائيل- تعكس نظرية العمل الإسرائيلية التى كانت فى ذلك الوقت تعتبر

الساحة السورية واللبنانية - من نواحي عديدة - ساحة عمل واحدة يتأثر كل طرف فيها بالآخر.

سياسة الاحتواء - الهدف والتطبيق

٢٣ - رغم التهديدات الصريحة فإن إسرائيل ظلت منذ الانسحاب ترد على اعتداءات حزب الله بشكل مركز ومحسوب، بهدف احتواء أي حادث يقع وإنهائه بأقصى سرعة. وقد اتسع نطاق الرد الإسرائيلي قليلاً بمضي السنين، ولكن كان هناك حرص بالغ على استمرار مبدأ الاحتواء.

٢٤- كان المثال الفوري الواضح على ذلك هو ما جرى في حادث أكتوبر ٢٠٠٠، حيث ردت إسرائيل على اختطاف الجنود الثلاثة بشكل محدود. وشهد الجنرال موفاز رئيس الأركان في ذلك الوقت أمام اللجنة بأنه اقترح الرد على الحادث- بشكل كان محسوباً هو الآخر- بما يتضمن مهاجمة أهداف معينة، غير أن مجلس الوزراء رفض التصديق على هذه الخطة. وكانت هذه هي البداية الفعلية لـ "عصر الاحتواء".

٢٥ - ذكر نائب وزير الدفاع إفرايم سينيه في شهادته أمام اللجنة أنه يعتقد أن الرد المحدود كان يرجع لسببين: الأول عدم الرغبة في بعث رسالة تفيد بأن الانسحاب الذي قامت به إسرائيل من طرف واحد أسفر عن تصعيد عسكري بعد فترة بسيطة من تنفيذه؛ والثاني عدم الرغبة في فتح جبهة ثانية نظراً لأن الجبهة الفلسطينية كانت تشهد أحداث عنف (الانتفاضة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠). ويمكن افتراض أنه إلى جانب هذين العنصرين كانت هناك رغبة في تمكين سكان الشمال من التعافي بعد سنوات طويلة قضوها في ظل القصف بصواريخ الكاتيوشا.

٢٦- استمر الالتزام بضبط النفس وبالردود المحدودة حتى بعد الحادث التالي، الذي وقع على طريق "شلومي- متسوفا" في مارس ٢٠٠٢ . وكانت تعليمات رئيس الوزراء آريئيل شارون تقضي بعدم فتح جبهة ثانية. وقد تم التأكيد على هذا التوجه مرة أخرى في تقييم وزير الدفاع لخطة العمليات التي طرحت في ٦ فبراير ٢٠٠٣ . حيث قرر وزير الدفاع شاؤول موفاز على "أهمية الاستعداد لإمكانية حدوث تصعيد". وتم التأكيد على ذلك مرة أخرى في عام ٢٠٠٤ عندما قرر وزير الدفاع موفاز مرة أخرى أن علينا مواصلة السياسة العقلانية التي التزمنا بها حتى الآن بهدف احتواء الجبهة الشمالية وإحداث صدع فيها، وأن علينا استكمال استعداداتنا لمواجهة محتملة على النحو الذي يتيح لنا تحييد شبكة الصواريخ التي أقامها حزب الله، بأكبر قدر ممكن من السرعة والفعالية. وفي مارس ٢٠٠٥- بمناسبة انسحاب القوات السورية من لبنان- أوصت الإدارة الأمنية السياسية في وزارة الدفاع بالالتزام بضبط النفس على امتداد الحدود الشمالية، مع إظهار الاستعداد قدر الإمكان، والامتناع عن تقديم ذرائع لحزب الله للإخلال بالأمن على الحدود الشمالية. ولم تتغير سياسة الاحتواء، حتى بعد محاولة الاختطاف التي أجهضها الجيش عند قرية الغجر في نوفمبر ٢٠٠٥ .

٢٧ - شهد الجنرال دان حالوتس رئيس الأركان أمام اللجنة بأنه كان يعارض سياسة الاحتواء؛ ولكنه كان في انتظار استقرار القيادة السياسية بعد انتخابات ٢٠٠٦ لكي يطرح الموضوع عليها. وبالفعل فقد تم طرح هذا الموضوع على إيهود أولمرت رئيس الوزراء بالوكالة في بداية عام ٢٠٠٦، غير أن ذلك لم يؤد إلى أي نتائج عملية. ويمكن في موضع لاحق من هذا الفصل الرجوع إلى تفاصيل بشأن السياسة الإسرائيلية والحوار بين القيادتين السياسية والعسكرية فيما يتعلق بسياسة الاحتواء أيضاً في الفترة من نوفمبر ٢٠٠٥ إلى يوليو ٢٠٠٦ .

٢٨ - من مراجعة محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٤ يناير ٢٠٠٦ - وهي آخر جلسة شارك فيها رئيس الوزراء الأسبق آريئيل شارون - يتضح أن شارون أيضاً كان يدرك أن قرية الغجر تمثل نقطة ضعف على الحدود الإسرائيلية اللبنانية، ولكنه لم يطالب بتغيير نظام العمل ولا بالتخلي عن سياسة الاحتواء. وانتهت الجلسة بقرار ورد فيه ما يلي: "سيجري في وقت لاحق عقد جلسة أخرى تتناول العلاقات مع لبنان وكيفية التوصل معها إلى تفاهمات عسكرية ومدنية".

٢٩ - وأخيراً يمكن القول بأن إسرائيل قد التزمت بسياسة الاحتواء منذ الانسحاب من لبنان حتى ١١ يوليو ٢٠٠٦. ويبدو أن استمرار الالتزام بهذه السياسة لفترة طويلة جاء نتيجة لعدة مبررات هامة منها:

❖ رغبة إسرائيل في منع حدوث تصعيد يؤدي إلى إشعال الموقف في الجبهة الشمالية في وقت تنشغل فيه إسرائيل بشكل مكثف بمكافحة الإرهاب الفلسطيني، الذي استمرت موجاته منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠ . وكان هذا الأمر أوضح في أول عامين للانتفاضة، بعد أن حصد فيهما الإرهاب والعنف الفلسطيني ثمنا باهظاً من إسرائيل، ولاسيما من خلال سلسلة الهجمات الانتحارية الفلسطينية التي تعرض لها المدنيون في الجبهة الداخلية. وقد شهد الجنرال جابي أشكنازي قائد المنطقة الشمالية ونائب رئيس الأركان الأسبق أمام اللجنة بأننا "كنا نلعق جراحنا في صمت لكي لا نفتح جبهة أخرى".

❖ كانت الحكومة والجيش مدركين للثمن الذى قد ندفعه نتيجة للتصعيد فى الجبهة الشمالية. وقد أدى تعاظم قوة حزب الله وتسلحه بالقذائف الصاروخية والصواريخ بعيدة المدى إلى أن أصبحت بلدات الشمال معرضة لهجوم شديد فى أى وقت، وكان هذا الموقف معروفاً للكافة. ولم يكن هذا الأمر قاصراً على بلدات خط الحدود. ولذلك فقد كانت الحكومة مهتمة للغاية بعدم تعريض مواطنى الشمال من المدنيين للقصف الصاروخي. وكان صناع القرار مدركين للأوضاع السائدة فيما يتعلق بالمخابئ والحماية، وكذلك لنقص استعدادات كافة الأجهزة المدنية - بدون مبالغة - لمواجهة إمكانية التصعيد والقصف. وفضلاً عن ذلك فقد كانت بلدات الشمال تشهد على الجانب الآخر ازدهاراً اقتصادياً تجلى بشكل رمزى فى أماكن الترفيه التى كان سكان الشمال يتنزهون فيها.

❖ كانت خلفية ذلك هى التجربة السابقة التى مرت بها إسرائيل فيما كان يوصف بأنه "المستنقع اللبناني"، الذى ربما يكون الدخول إليه سهلاً، إلا أن الخروج منه شديد الصعوبة. حيث كان ميراث حرب لبنان الأولى - التى استمرت فعلياً لمدة نحو عام ونصف وهى فترة كانت صعبة ومحبطة - وكذلك العمليات العسكرية فى جنوب لبنان التى لم تنسها إسرائيل بعد مثل عملية كشف الحساب (يوليو ١٩٩٣) وعملية عناقيد الغضب (أبريل ١٩٩٦) والتى لم تسفر عن أى إنجازات فعلية بعيدة المدى، بمثابة جزء لا يتجزأ من الوعى القومى ومن وعى صناع القرار بالتأكيد.

❖ كانت تقديرات الجيش- المعروفة للقيادة السياسية والمقبولة من جانبها- تفيد بأن سعى الجيش إلى تصعيد الموقف فى لبنان- حتى لو كان أمراً محبذاً نظراً للاستفزازات الشديدة من جانب حزب الله- من الممكن أن يؤدى إلى سلسلة طويلة من ردود الأفعال المتبادلة، سرعان ما ستصل إلى حد القصف المكثف للجبهة الداخلية، الذى لن يكون من الممكن وقفه أو الحد منه سوى عن طريق عملية عسكرية برية كبيرة تستغرق وقتاً طويلاً. وكانت القيادة تخشى أن تؤدى نتائج هذه العملية العسكرية إلى الانغماس لفترة طويلة فى المستنقع اللبناني، الذى نجت إسرائيل منه بعد انسحابها أحادى الجانب بدون اتفاقية بعد جهود كثيرة ومضنية من جانبها، مما زاد من تهيب إسرائيل من الرد بطريقة قد تؤدى إلى التصعيد.

❖ فى السنوات الأخيرة ولاسيما اعتباراً من عام ٢٠٠٥ بدأت فى الظهور فى لبنان تطورات داخلية كانت إسرائيل تنظر إليها على أنها من الممكن أن تبشر بتوجهات إيجابية بالنسبة لها، ولاسيما على مستوى المواجهة بين حزب الله وحلفائه السوريين والإيرانيين وبين القوى السياسية والاجتماعية المعتدلة فى لبنان. وكان الانسحاب السورى من لبنان وتقوية شوكة حكومة السنيورة البرجماتية والدعم الأمريكى الفرنسى للحكومة اللبنانية، وتزايد الضغوط العالمية على العناصر الراديكالية فى لبنان كجزء من مقاومة محور الشر بمثابة أسباب جيدة فى نظر إسرائيل للامتناع عن عرقلة هذه التطورات، والسماح لها بأن تكتمل دون أى تدخل فعال من جانب إسرائيل.

٣٠ - من البديهى أنه مع الالتزام بكل هذه الاعتبارات كان يؤخذ فى الحسبان أن ضبط النفس والالتزام بسياسة الاحتواء له ثمن لا يستهان به، يتمثل بشكل أساسى فى التزايد المستمر دون توقف فى قوة حزب الله. وقد أسهم تزايد قوة حزب الله على النحو المذكور إلى حد معين فى ردع إسرائيل عن مهاجمته. كما أسهم فى إدراك منظمة حزب الله لقدرتها على المناورة فى مواجهة إسرائيل والقيام بخطوات استفزازية عنيفة ضدها على خط الجبهة- تحقيقاً لما تحتاج إليه المنظمة- دون خشية من رد فعل إسرائيل.

٣١ - يبدو أنه رغم تفهم هذا وبالموازنة بين الاعتبارات المتناقضة، فقد تعجلت الحكومة الإسرائيلية فى إتباع سياسة ضبط النفس والاحتواء. وقد شاركت فى هذه السياسة سائر الحكومات الإسرائيلية التى فشلت فى الحفاظ على الهدوء على الحدود الشمالية بدءاً من حكومة باراك ومروراً بحكومة آريئيل شارون ونهاية بحكومة إيهود أولمرت. ولم نجد أى دليل على إجراء مناقشات جدية لهذه القضية من خلال النظر للمدى البعيد. وقد يشير هذا إلى وجود إخفاق فى آليات صناعة القرار على المستويات الإستراتيجية والسياسية والعسكرية فى تلك الفترة.

الجيش وسياسة الاحتواء

٣٢- تشهد شهادات بعض قادة الجيش الحاليين والسابقين أمام اللجنة وكذلك الوثائق التى قدموها لنا على انتقاد بعضهم لسياسة الاحتواء. كانت القيادة العليا للجيش تفهم سياسة الاحتواء على أنها توجيه من القيادة السياسية يلتزم به الجيش بحزم شديد، حتى عندما كان هناك خلاف بشأن هذه السياسة داخل قيادة الجيش (وسيتناول التقرير فى موضع لاحق التنفيذ الفعلى لهذه السياسة عند خط الحدود). كان بعض قادة الجيش مؤيدين للقيادة السياسية ومتفهمين للاعتبارات التى فكرت فيها عند اللجوء إلى سياسة الاحتواء، بينما لم يكن البعض الآخر يؤيدها. وعلى أى حال فإننا لم نجد محاولة فعلية من جانب قادة الجيش للاعتراض أمام القيادة السياسية على سياسة

الاحتواء. كما لم نجد وثيقة شاملة تقوم بتحليل منهجي لمزايا وعيوب سياسة الاحتواء في المدى القريب والبعيد، مقارنة ببدائل أخرى، وتقترح على القيادة السياسية إجراء حوار شامل حول هذه القضية.

مبادئ استخدام القوة لحفظ الأمن في ضوء سياسة الاحتواء

٣٣ - كما سبق القول كان الجيش يلتزم في عمله عند الحدود الشمالية بسياسة الاحتواء. وسوف نبحث هنا ترجمة هذه السياسة إلى نظرية عمل للجيش على خط الحدود الشمالية لدولة إسرائيل.

٣٤ - لم يكن حزب الله يعتزم التخلي عن سلاحه بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، وكان يستعد من الناحية الإستراتيجية لمواجهة طويلة معه. وفي ظل هذه الخلفية كانت هناك حاجة إلى التحقق من أن الجيش الإسرائيلي سيكون مستعداً بعد الانسحاب، وعلى ضوء تقدير الموقف بالشكل السليم، على المستوى التكتيكي أيضاً، حتى يحقق النجاح في مواجهة الظروف والمشكلات الناجمة عن الانسحاب وحتى يقوم بمهامه في الدفاع عن بلدات الشمال عن طريق الردع الفعال. وقد كانت المشكلات الأساسية التي واجهته في سعيه لتحقيق هذا هي عدم وجود أي عمق، ووجود نقاط احتكاك كثيرة مع حزب الله، ووجود خط تماس لا يتسم بأي قدر من المرونة، وجود أهداف إسرائيلية كثيرة وهامة عسكرية ومدنية على خط الحدود. وقد كانت كل هذه العناصر تحتاج إلى حلول عسكرية تتيح تنفيذ سياسة الاحتواء وتؤدي أيضاً إلى أدنى قدر ممكن من الضرر للمصالح الإسرائيلية.

٣٥ - قبل الانسحاب من لبنان أصدر رئيس الأركان موفاز تعليمات إلى قادة الأركان العامة ببحث انتشار الجيش بعد الانسحاب من لبنان. وتم تشكيل لجنة حكماء من القيادة الشمالية في شهر أغسطس ١٩٩٩ برئاسة قائد المنطقة العسكرية في ذلك الوقت جابي أشكنازي. وقام قائد المنطقة بعرض أفكار اللجنة في اجتماع لهيئة الأركان، وكانت هذه الأفكار هي الأساس لنظرية العمل التي بلورها الجيش في النهاية. وكان من المفترض أن يقوم الرد على التهديدات القادمة من لبنان بعد الانسحاب من أجل ردع حزب الله، والعمل على نقل الحرب إلى العمق اللبناني، بعد إيضاح أن دخول الجيش الإسرائيلي إلى لبنان لن يحدث سوى بعد وقوع عمليات تخريبية معادية في الأراضي الإسرائيلية أو ضد الجيش الإسرائيلي ومواقعه. وكان من المفترض وجود أجهزة إنذار ورصد على الجدار الحدودي نفسه.

٣٦ - في الشهور الأولى لتطبيق نظرية الأمن الجديدة بطول الحدود اتضح وجود مشكلات في تنفيذها. وقد تجلت هذه المشكلات في استفزازات حزب الله على الجدار الحدودي وعدم رد الجيش الإسرائيلي عليها. وقد حذر جابي أشكنازي قائد المنطقة المركزية في حينه من ذلك في أغسطس ٢٠٠٠ في خطاب لرئيس الأركان جاء فيه ما يلي "منذ انسحابنا من لبنان تتزايد ظاهرة الانتهاكات.. واستمرار هذه الظاهرة يلحق ضرراً بالأمن والردع. ومن الممكن أن يؤدي إلى تدهور شديد في الأوضاع... وقد كانت سياستنا قائمة على الامتناع عن الاحتكاك... ولم تؤدِ هذه السياسة إلى النتائج المطلوبة. حيث يتزايد خطر حدوث تدهور.. ويجب أن نعمل على إيقاع ضغط شديد على لبنان. أو كبديل لذلك لابد من حدوث تغيير في ردود أفعالنا، وإلا فإن هذه الظاهرة سوف تستقر وتتحول إلى واقع ليس في استطاعتنا التسليم به".

٣٧ - في السنوات الأخيرة كانت نظرية العمل توصف بأنها "احتواء" و"نهاية صحيحة"، وفي وقت لاحق اعتباراً من عام ٢٠٠٥ أصبحت في حالات معينة توصف باستخدام تعبير "لا توجد أهداف".

٣٨ - بهذه الطريقة قام الجيش الإسرائيلي بتقليل تواجده على خط الحدود عن قصد وإدراك. وقد تجلى هذا في عدة أشياء وهي: إعادة القواعد التي تتحرك منها القوات إلى الخطوط الخلفية، وتمهيد طرق خلفية للوصول إليها، والحد من التحركات العسكرية على امتداد الحدود، وسحب نقاط الرصد والمراقبة إلى مواقع خلفية، وقصر العمليات التي يقوم بها الجيش في لبنان على حالات تعرض إسرائيل أو جيشها لعمليات تخريبية معادية. في نفس الوقت تم اتخاذ إجراءات عديدة لتأمين البلدات المجاورة للحدود. وقد اعتمد تأمين هذه البلدات إلى حد كبير على وجود مواقع الرصد والمراقبة الخلفية، وعلى الوسائل الإلكترونية، وعلى وجود جدار حدودي إليكتروني بطول الحدود. ويضاف إلى ذلك بالطبع تعليمات إطلاق النار الجديدة التي تم تغييرها لتتناسب مع نظرية العمل الجديدة.

٣٩ - وقد وصف الجنرال أودي آدم قائد المنطقة الشمالية السابق - الذي كان مسئولاً عن القطاع الشمالي في عام ٢٠٠٦ - سياسة الاحتواء عملياً على النحو التالي: "كان التفسير الفعلي لذلك هو التنازل عن السيادة الإسرائيلية على الحدود الشمالية، وترك حرية العمل لحزب الله على امتداد خط الحدود". وعلى الجانب الآخر فإن مؤيدي وجهة النظر الدفاعية قد برروها بأنها أدت إلى تناقص الاعتداءات على الجنود والمدنيين على مدار ست سنوات، تناقص فيها عدد محاولات الاختطاف والتسلل التي تم إجهاضها.

٤٠ - كانت النتيجة غير الحتمية التى ترتبت على نظرية الأمن فى الظروف العادية هى تقليل القوات فى المنطقة الشمالية، وفى الفرقة العسكرية العاملة فى الشمال، وإغلاق مواقع أخرى على امتداد الحدود (منها موقع كان يشرف على المنطقة التى وقع فيها حادث الاختطاف فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦)، وتقليل كفاءة القوات المخصصة لتشكيلات الشمال. كانت القاعدة فى الماضى أن تكون الدوريات التى تجرى على الحدود الشمالية قاصرة على قوات الجيش العامل. وبمضى الوقت بدأ توجيه هذه القوات للعمل فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ووضعت مكانها كتائب احتياط يقل مستوى تدريبها ومهاراتها واحترافها عن القوات النظامية.

٤١ - وصل الأمر إلى أن أصبحت نظرية العمل الأمنية تعكس "الاحتواء الموسع"، الذى فى إطاره تم منع الجيش من الرد على حزب الله، حتى فى حالة رصد مقاتليه وهم يقومون علناً بتجهيزات للقيام بعملية معادية على امتداد الحدود. وعلى سبيل المثال ففى شهر نوفمبر ٢٠٠٥ – قبل ثلاثة أيام من الهجوم على قرية الغجر – طلب قائد المنطقة الشمالية فى ذلك الوقت تصديقاً للقيام بقصف مركز لتدمير مجموعات تمركزت على امتداد الحدود. ولكن رئيس الأركان منعه من ذلك بشكل صريح.

٤٢ - يعتقد بعض كبار القادة أن الرسالة التى بعثت بها هذه التصرفات كانت واضحة، وأن حادث الاختطاف التالى لم يكن سوى مسألة وقت، ولم يكن من المنتظر التمكن من منع حدوثه. وكانت التقديرات تفيد بأنه حتى لو نجح الجيش فى إجهاض بعض محاولات الاختطاف التى سيقوم بها حزب الله فإنه سينجح فى النهاية فى إحدى محاولاته. وقد حاول القادة فى المنطقة الشمالية مواجهة خطر الاختطاف– الذى كان يخيم على الأجواء– بوسائل مختلفة. وكانت طرق المواجهة كلها تركز على إبعاد الجنود والأهداف العسكرية عن المناطق التى قد يزيد فيها خطر وقوع محاولة اختطاف، والتى كان من الممكن لحزب الله التسلل إليها بسهولة نسبية. وقد حاول العميد جل هيرش قائد فرقة الجليل تغيير هذه النظرية عن طريق إعداد خطة دفاعية جديدة. ومن البديهى أن نجاح الخطة كان يرتبط بالتدريب والانضباط والرصد. وفى ضوء الشهادات التى سمعناها والوثائق التى عرضت علينا فلا يكاد يكون هناك شك فى عدم توفر هذه العناصر. ونظراً لانعدام الرصد والتدريب فقد كانت النتيجة هى التناقص فى مستوى يقظة القوات وفى معرفتها لمهامها وللإجراءات المطلوب إتباعها.

٤٣ - وأخيراً فقد تأثر النشاط الأمنى على الحدود الشمالية بأربعة عناصر رئيسية مترابطة، وهى: أولاً سياسة الاحتواء التى قررتها القيادة السياسية؛ ثانياً نظرية العمل عن طريق إبعاد القوات والقيام بالنشاط الأمنى بما يتفق مع ذلك؛ ثالثاً تناقص قدرات الجيش ولاسيما نتيجة للتخفيض فى القوة البشرية، وتكليف القوات الأقل مهارة بمهام حراسة الحدود نظراً لمنح أولوية للساحة الفلسطينية؛ رابعاً تدهور مستوى الانضباط والتدريب والرصد والرقابة مما ادى إلى تدنى مستوى استعداد القوات وإلمامها بالتدابير المتخذة والأوامر الصادرة.

ج. استعداد الجيش

نظرية عمل الجيش

تمهيد

٤٤ – فى منتصف التسعينات بدأ الجيش تدريجياً فى رسم ملامح ما يطلق عليه "نظرية عمل الجيش" الجديدة. جاء ذلك فى ظل إدراك أن التغييرات البالغة على الساحة الإستراتيجية تستلزم إعادة تقييم الأوضاع وتحديث الأساس النظرى لعمل الجيش. وقد تجلت التغييرات المذكورة فى أربعة عناصر رئيسية متداخلة: الأول هو الانتقال من نمط الحروب المتكافئة بين الجيوش والدول ذات السيادة إلى المواجهات غير المتكافئة مع عناصر مسلحة لا تشكل دولة؛ والثانى هو الثورة التى حدثت فى المجال العسكرى (والتى يطلق عليها فى دول العالم - Revolution in Military Affair) والتى تمثلت فى حدوث قفزة فى تطوير القدرات التكنولوجية المتنوعة والتطبيقات المتعلقة بها– وخاصة فى مجال عمل القوات الجوية وإن لم يكن التطور قاصراً عليها– والأسلحة دقيقة التوجيه القادرة على مهاجمة أهداف بعيدة. والثالث هو التطورات الجيوإستراتيجية الإقليمية التى شهدتها السنوات الأخيرة ومنها تطور الحرب ضد الإرهاب الفلسطينى وحرب العراق الثانية والخطر الإيرانى الذى يتمثل فى تزايد قدرات إيران النووية؛ والرابع هو إدراك أن المجتمع الإسرائيلى قد اجتاز تحولات بالغة بعضها له صلة بالجيش باعتباره جيش الشعب، ومن بين هذه التحولات ما يتعلق بالمهام الإعلامية فى المحيط الإستراتيجي، وتأثير الخلافات داخل الرأى العام الإسرائيلى على إمكانية استخدام القوة العسكرية.

٤٥ – كانت بداية بلورة نظرية العمل الجديدة التى التزمت بها قوات الجيش الإسرائيلى فى فترة ولاية الجنرال موفاز كرئيس للأركان. وقد تمت بلورتها ونشرها فى فترة ولايته فى كتاب عنوانه "إستراتيجية الجيش الإسرائيلي– التوجهات والأفكار الأساسية فى مجال بناء القوة واستخدامها". وقد صدر الكتاب عام

٢٠٠٢ . واستمر تطور وتغير هذه النظرية سواء في فترة رئاسة الجنرال موشيه يعلون للأركان (٢٠٠٢-٢٠٠٥) أو فترة رئاسة الجنرال دان حالوتس لها (٢٠٠٥-٢٠٠٧)؛ حيث أضاف كل واحد منهما إضافته في رسم ملامح هذه النظرية حسب فهمه لها. وفي فترة ولاية دان حالوتس نشرت أحدث نسخة من نظرية العمل التي تؤمن بها هيئة أركان الجيش الإسرائيلي. ولن يكون من قبيل المبالغة أن نقول إن هذه التطورات المتتالية في نظرية العمل بالإضافة إلى التطورات التنظيمية التي اجتازها الجيش في نفس الوقت (وسنتحدث عنها في موضع لاحق) قد أدت إلى ارتباك لا يستهان به في الجيش، وإلى سوء فهم لدى القيادات المتوسطة والميدانية فيما يتعلق بالتوجهات التي تروج لها قيادة الجيش وتأثيرها العملياتي. كما أكد البعض أن هذه التطورات في نظرية العمل قد أتت بمصطلحات من الصعب على الإنسان العادي فهمها واستيعابها فضلاً عن تجاهلها لبعض الحقائق الأساسية العسكرية الفنية.

مبادئ النظرية

٤٦ - كما سبق القول فقد كان من المفترض في نظرية العمل الجديدة في الجيش أن تقدم الحل المناسب، سواء فيما يتعلق بحالة الحرب الشاملة بكل ما يرتبط بها من عناصر تقليدية، أو لحالة الحرب المحدودة التي يطلق عليها وصف "حرب باستخدام مستوى منخفض من القوة"، والتي تجري ضد كافة العناصر المسلحة التي لا تصل إلى مستوى الدولة. ونظراً لتباعد خطر الحرب ضد الدول العربية الموجودة في دائرة الجوار وتصاعد المواجهة المسلحة مع الفلسطينيين، فقد تم التأكيد بشكل أساسي على تطوير وتطبيق نظرية العمل الجديدة في مجال الحرب المحدودة غير المتكافئة، مع محاولة البحث عن حلول جديدة للأخطار ذات الطابع الخاص التي طرحتها هذه الجبهة على الجيش وعلى دولة إسرائيل، وذلك في الجوانب المتعلقة ببناء القوة وباستخدامها على حد سواء. وفي هذا الإطار حدث ما يلي:

❖ تقرر أن يكون الهدف من المواجهة المحدودة (سواء صراحة أو ضمنياً فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية) إحداث تغيير "فكري" لدى صناع القرار في الجهة المعادية.

❖ تحددت خطوات العمل - على المستويات المختلفة - بحيث تدور حول فكرة التخطيط الشامل، الذي يتناول عمليات التأثير والتخطيط والتصميم والتوجيه، وتحددت لغة المصطلحات بما يتفق مع ذلك. وفي هذا الإطار تم وصف مصطلح "غاية إستراتيجية" بأنه مصطلح يعبر عن "الرؤية الشاملة للمحيط الإقليمي المطلوب أن يصبح موجوداً في نهاية المواجهات" فيما يعد وصفاً للغاية النهائية من استخدام القوة العسكرية.. على أن تتضمن هذه الرؤية وصف الوضع في نهاية استخدام القوة والقيود المفروضة على استخدامها (٤). كما تم وضع مصطلحات متعلقة بميدان القتال وساحة المعركة وساحة العمليات، وتتناول هذه المصطلحات توزيع العمل بين المستويات القيادية المختلفة في الجيش الإسرائيلي، سواء في قيادة الجيش أو في هيئة الأركان أو في قيادات التشكيلات العسكرية.

٤٧ - لم يكن هناك إجماع بين كافة عناصر الجيش على قبول نظرية العمل الجديدة. وعلى الرغم من ذلك ففي مقدمة الوثيقة التي تم نشرها في أبريل ٢٠٠٦، وصفها رئيس الأركان دان حالوتس بأنها "وثيقة عسكرية أساسية" على قادة الجيش نشرها وتطبيق ما ورد فيها عند استخدام القوات التي تحت قيادتهم وإعدادها لمهامها". وفي إطار تصنيف الوثائق العسكرية كانت هذه الوثيقة تعد وثيقة مهيمنة، تفوق بل وتشكل "نظرية العمل الشاملة لهيئة الأركان العامة والخطط الأساسية التي تضعها هيئة الأركان لكل مسار من مسارات المواجهة". ولكن من جانب آخر فمن الصعوبة بمكان أن نفترض من الناحية العملية أن الجيش قد اعتبر هذا الكتاب وما ورد فيه توجيهات صريحة يجب العمل على نشرها وتنفيذها. كان هذا الكتاب ظاهرياً يصف عالماً كاملاً، غير أنه كان مكتوباً بطريقة يصعب فهمها، حتى بالنسبة لكبار القادة الذين لا شك أن بعضهم فسروا ما ورد فيه بطرق مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب لم يقم بإلغاء الوثائق السابقة في هذا الصدد.

٤٨ - تعتقد اللجنة أن النظرية الجديدة قد تسببت في مشكلات في الجيش في الفترة السابقة على حرب لبنان الثانية، كان من أبرزها ما يلي:

❖ فيما يتعلق بـ"الدوافع" و"التأثيرات" - أثارت فكرة إمكانية تحقيق حسم للمعركة عن طريق "دوافع" غير مباشرة و"تأثيرات" كبديل لمصطلحات الحسم التقليدية مثل "الاحتلال" "والسيطرة على الأرض" و"تدمير القوة" أسئلة صعبة فيما يتعلق بمواجهة قوة شبه عسكرية مثل حزب الله.

❖ افترضت نظرية العمل الجديدة أن "توجيه ضربة نيرانية دقيقة- تجمع بين عناصر المناورة البرية والبحرية والجوية- ضد كافة منظومات العدو، سيضع العدو أمام ورطات ومشكلات خطيرة، تفوق بكثير ما كان سيتعرض له لو اتبعنا أسلوب العمل التدريجي

المتسلسل..". وكان هذا الافتراض يعكس الاعتقاد السائد فى الجيش والذى تجلى فى خطط العمليات الموضوعة لمواجهة حزب الله، وذلك فى الوقت الذى أعد حزب الله نفسه فيه لمواجهة هذا السيناريو بالتحديد، وقام مسبقاً بتقليل الأضرار التى كان من المفترض أن تلحقها به النيران القوية والدقيقة التى كان من المفترض أن تطلقها تشكيلات الجيش الإسرائيلي.

❖ بالنسبة للبحوث والعمل الجماعي- استحدثت النظرية الجديدة أيضاً مجموعة من الأدوات والمصطلحات الجديدة التى كان من المفترض أن تعيد رسم ملامح البحوث والعمل الجماعى التقليدى والمعروف فى الجيش منذ سنوات طويلة، ويبدو أن الضرر الذى سببه ذلك فاق الفائدة المرجوة منه.

❖ أدى استخدام مصطلحات وتعبيرات جديدة كانت غير واضحة لكثيرين فى الجيش إلى الإضرار باللغة المشتركة المفهومة وبالعمل الجماعي والبحثي فى هيئة الأركان، ولاسيما على مستوى صغار القادة وإن لم يكن ذلك قاصراً عليهم.

❖ التدريبات والمناورات: فى العامين السابقين على الحرب أجرت هيئة الأركان وقيادة المنطقة الشمالية مناورات تستهدف التحقق من كيفية قهر العدو عن طريق تطبيق النظرية الجديدة. وفى ختام المناورة التى جرت فى يونيو ٢٠٠٤ ورد فى التقييم الختامى للمناورة أن الجبهة الداخلية قد تعرضت لضرر بالغ فى المجالات التى تم التدريب عليها، وأنه لم يتم القيام بعمليات برية من أجل وقف القصف الذى تعرضت له الجبهة الداخلية، وأنه تم فى مقابل ذلك استخدام كم هائل من الذخيرة، وأن أغلب القوات التى شاركت فى المناورة لم تتدرب لفترة طويلة قبل ذلك.

١- روجع هذا الفصل قبل نشره لدى الرقابة العسكرية.

٢- ورد هذا فى شهادة رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك أمام اللجنة.

٣- قامت إسرائيل فى إطار هذه الصفقة بالإفراج عن نحو أربعمائة أسير فلسطينى ممن تصفهم بأنهم معتقلون أمنيون، ثم أفرجت لاحقاً عن ٣١ آخرين من بينهم ٢٣ لبنانياً. وكان من بين اللبنانيين المفرج عنهم مصطفى الديرانى والشيخ عبيد، اللذان أكدا بعد الإفراج عنهما تعرضهما لتعذيب شديد لمرات عديدة فى المعتقلات الإسرائيلية. غير أن العديد من الأسرى اللبنانيين ظلوا فى السجون الإسرائيلية حتى بعد هذه الصفقة، وهو ما دعا حزب الله للعمل على أسر جنود إسرائيليين يمكن المفاوضة بهم على إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين.

حملة لنسف المساجد

هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٦
بقلم: ميرون رابوبورت

محاولات محو القرى العربية التى أصبحت خاوية على عروشها بعد حرب يوم الاستقلال (١٩٤٨) لم تستثن الأماكن المقدسة والآثار. يتضح الآن أن قيادات الجيش الإسرائيلى كانت تنتهج سياسة موجهة لنسف المساجد... ثلاثة مساجد على الأقل تم تخريبها بتعليمات من موشيه ديان قائد المنطقة الجنوبية فى حينه. ورئيس الأركان يجآل يادين، عالم الآثار وابن عالم الآثار، لم يتأثر بالشكاوى التى قدمتها إدارة الآثار.

بلدة المجدل، أشكلون حالياً، كانت بلدة مختلطة فى يوليو ١٩٥٠. عاش فيها نحو ثلاثة آلاف فلسطينى فى جيتو مغلق ومحاط بالأسوار إلى جانب اليهود الوافدين الجدد. كانت بلدة المجدل قبل الحرب مركزاً تجارياً وإدارياً، يعيش بها ٢١ ألف نسمة، فضلاً عن الأهمية الدينية الكبيرة التى حظيت بها البلدة: فعلى مقربة منها وبين أطلال عسقلان القديمة، كان يوجد "المشهد الحسيني"، وهو مبنى قديم أقيم فى أواخر القرن الحادى عشر، ووفقاً للتراث فقد دُفنت فى هذا المكان رأس الحسين بن علي، حفيد النبى محمد، الذى أدى مصرعه فى معركة دارت رحاها فى كربلاء بالعراق إلى الشقاق بين الشيعة والسنة فى العالم الإسلامي. وقد اعتاد الحجاج المسلمون- وليس الشيعة فحسب- زيارة المكان. منذ يوليو ١٩٥٠ لم يعد هناك ما يزورونه، فقد نسف الجيش الإسرائيلى مزار "المشهد الحسيني".

لم يكن هذا هو الأثر الإسلامى المقدس الوحيد الذى هُدم بعد حرب الاستقلال (١٩٤٨). فقد جاء فى كتاب د. ميرون بنفنستى أنه من بين المساجد الـ ١٦٠ التى كانت

موجودة قبل الحرب فى القرى الفلسطينية التى تضمنتها اتفاقيات الهدنة فى أراضى إسرائيل، لا يوجد اليوم سوى أقل من ٤٠ مسجداً. والغريب فى حادثة هدم المشهد الحسينى هو أنه تم توثيق عملية الإزالة، وهناك تحمل للمسئولية المباشرة من قبل قائد المنطقة الجنوبية فى حينه، وهو ضابط يدعى موشيه ديان. ويشير التوثيق إلى أن نسف المكان المقدس فى غسقلان (أشكلون حالياً) كان عملاً متعمداً، جزء من حملة واسعة شملت على أقل تقدير مسجدين آخرين، أحدهما فى بلدة يفنة والآخر فى أشدود.

ويجب إرجاع الفضل فى هذا التوثيق تحديداً إلى شخصية شموئيل يافين، رئيس إدارة الآثار فى حينه (يقصد فى حكومة الانتداب البريطاني)، ويافين هو عالم آثار، لم يكن ناشطاً سياسياً، وكذلك لم يكن أحد المقاتلين من أجل حقوق العرب. يافين كان ببساطة عالم ينتمى للمدرسة البريطانية، رئيس إدارة الآثار فى حكومة الانتداب الذى كان يعتقد أنه يجب حماية المبانى الأثرية والأماكن المقدسة من الإزالة، بغض النظر عما إذا كان مقدساً لليهود أو المسيحيين أو المسلمين. ولذلك بعث يافين بخطابات احتجاج، مما جعل قادة الجيش الإسرائيلى يعتبرونه مصدراً للإزعاج.

" نما إلى علمى أن الجيش قام منذ وقت قصير بتفجير المبنى الكبير الموجود فى منطقة أطلال عسقلان المعروفة باسم المقام الحسيني، وهو مبنى مقدس بالنسبة للمسلمين" كتب يافين فى ٢٤ يوليو عام ١٩٥٠ إلى المقدم يعقوف فات، رئيس قسم المهام الخاصة فى وزارة الدفاع، وأرسل نسخة إلى رئيس الأركان فى حينه يجآل يادين، ولمسئولين كبار آخرين: "كان هذا المبنى فى حالة جيدة حتى آخر زيارة قمت بها للمكان فى يوم ١٠ يونيو، أى أن السلطات العسكرية لم تجد أى سبب لإزالته منذ الاحتلال حتى منتصف عام ١٩٥٠ . أجد صعوبة فى التفكير فى إيجاد علاقة بين مشكلة المتسللين وبين تفجير المكان، وذلك لأن المتسللين لم يتوقفوا عن التسلل إلى المنطقة طوال هذه الفترة".

وتجدر الإشارة إلى أن عملية التفجير كانت ناجحة للغاية، حيث لم يبق من هذا المبنى الأثرى والمقدس حجراً واحداً.

تتعلق شكوى يافين أيضاً بالإجراءات المتبعة. فقد كتب أنه يجب على الجيش أن يدرك أن هناك "مبانى مقدسة". ومع ذلك، إذا كان الجيش يريد القيام بأى عملية هناك، فإن قواعد "العدل والنزاهة والأدب" تحتم القيام أولاً بمخاطبة المؤسسات التى تتولى الإشراف على هذه المناطق والمباني، والتشاور معها للوصول إلى سبل تحول دون عملية الهدم". وأكد يافين أن هذا لا يحدث. وأضاف: "أخبرونى فى حينه أنه تم نسف مسجد آخر فى قرية أشدود المهجورة، وهذه ليست الحادثة الأولى. كانت هناك العديد من الفرص إلى لفت انتباهكم إلى مثل هذه الحالات فى أماكن أخرى، كما صدرت تعليمات صريحة من رئيس الأركان للحفاظ على هذه المبانى والأماكن، ولكن يبدو أن كل هذا لا يجدى بالنسبة لقادة من نوع معين.... أعتقد أنه يجب محاكمة القائد المسئول عن هذا التفجير ومعاقبته".

وقد اتضح من مطالعة أرشيف الجيش الإسرائيلى أن المقدم يعقوف فات رفع الشكوى التى تقدم بها يافين، إلى رئيس الأركان يادين. ولكن يبدو أن يادين لم يتأثر بفحوى الشكوى. وفى أسفل خطاب فات المرفق بالشكوى، كان هناك ملاحظة مكتوبة بخط اليد: "١- أرسل تأكيد بوصول الخطاب وأعلن أن الموضوع قيد التحقيق..٢. - أرفق الخطاب مع المادة الخاصة بديان فى اجتماعى مع بن جوريون".

ومن المنطقى جداً الافتراض بأن خط اليد كان خط يادين نفسه، حيث من الصعب تصديق أن شخصاً آخر كان قادراً على مقابلة بن جوريون ومعه مادة تخص "ديان". وقد اتضح من ملاحظة أخرى وردت فى الخطاب بخط اليد أيضاً أن يادين لم يبد اهتماماً أكثر من اللازم بالشكوى. وأضاف يادين بخط يده إن هذا "كبيع المياه فى حارة السقايين"، أى أن شكوى يافين ليس بها أى جديد، فهذا الأمر كان معروفاً.

لم يتأثر ديان أيضاً بهذا. وفى خطاب الرد الذى بعث به إلى مكتب رئيس الأركان، على ما يبدو فى ١٠ أغسطس (التاريخ ليس واضحاً)، تحت عنوان "إزالة مكان مقدس"، كتب ديان:١- أود الرد على هذا الخطاب شفاهية لرئيس الأركان. ٢- تم التفجير بمعرفة قضاء منطقة السهل الساحلي، وبناءً على تعليماتي". تم شطب الكلمات الأولى من بند رقم ٢ بوضع خط عليها، ولكن هناك خطاب مؤرخ فى ٣٠ أغسطس يزيل أى شكوك، فقد رد فيه ديان على الخطاب المتعلق "بالاعتداء على الآثار فى منطقة عسقلان" وجاء فيه: "لقد تحدث معى رئيس الأركان وقدمت له تفسيراتي، حيث جرت العملية بناء على تعليماتي".

كان هذا الرد محرجاً إلى درجة أن يعقوف برولوف، رئيس إدارة العمليات فى هيئة الأركان، توجه بهذا الخطاب إلى مكتب رئيس الأركان حتى يوضح له ما الذى يجب أن يقوله ليافين. وقد وجهه شخص ما برسالة مكتوبة بخط يد يبدو مماثلاً لخط يادين فى الخطاب السابق، جاء فيها ما يلي: "لقد حدث هنا خطأ ولا يجب أن يتكرر مرة أخرى".

◆ **المشهد الجديد:**

لم يكن من قبيل المفاجأة أن يتكرر هذا مرة أخرى. فى أواخر أكتوبر أرسل يافين خطاباً آخر، ولكن هذه المرة

إلى يادين مباشرة. وقد اشتكى فى هذا الخطاب من "تفجير المسجد الأثرى فى يفنة"، وهو مبنى عمره ألف عام مازالت مئذنته موجودة حتى اليوم على تلة تقع جنوبى يفنة بالقرب من محطة القطار. وقد ذكر يافين يادين بأنه تعهد له بأن المسئولين سيعُقابون هذه المرة، ولكن اتضح له الآن أن هناك فجوة لا تفسير لها بين التعليمات الصريحة التى تحظر المساس بالمساجد وبين السياسة المتبعة على الأرض.

وقد جاء فى الخطاب الذى بعث به يافين إلى يادين ما يلى: "تلقيت الآن رداً رسمياً من رئيس مكتبك (ميخائيل أفيتسور) وبعد قراءة هذا الكلام صرت حائراً جداً. "من ناحية، أمامى تعليماتك الصريحة المتعلقة بالحفاظ على الأماكن ذات القيمة الأثرية أو التاريخية، ومن ناحية أخرى أقرأ خطاب المقدم ميخائيل أفيتسور الذى ورد فيه أنه تم تفجير المسجد فى يفنة فى ٩ يوليو ١٩٥٠ قبل الموعد الذى أعلنوا فيه وقف نسف المساجد. كيف يمكن التوفيق بين الأمرين..؟".

ويوضح الاقتباس الذى اقتبسه يافين من خطاب أفيتسور أن تفجير المساجد كان ظاهرة واسعة بالقدر الذى كان كافياً لإصدار تعليمات خاصة بوقف هذه الظاهرة. وقد كتب يافين نفسه فى الخطاب أن "مباحثاته حول مسألة نسف المساجد التى جرت مع بعض الأشخاص المعنيين بالشئون السياسية فى هذا الشأن تقلقنى للغاية". ولم يشر إلى هوية من تحدث معهم، ولكنه نوه قائلاً: "لا أعتقد أن فى استطاعتى الكتابة عن كل شيء صراحة".

ويقول دافيد آيال (تروتنر)، القائد العسكرى لمجدل فى حينه: "إنه لا يريد العودة إلى تلك الفترة". ويقول المؤرخ موردخاى (مورلا) براون، رئيس مكتب ديان فى فترة رئاسته للأركان والذى ظل من المقربين إليه لفترة طويلة، إنه ذاته لم يخدم فى قيادة المنطقة الجنوبية فى تلك الفترة، ولذلك لا يعرف شيئاً عن تفجير المساجد فى عسقلان ويفنة وأشدود، وأنه على أى حال لم يسمع من ديان قط عن صدور مثل هذا التعليمات.

ويقول براون: "عندما كنت قائد سرية فى المنطقة الوسطى طردنا العرب من بلدة زكريا (مستعمرة زخاريا حالياً)، ولكننا لم نهدم المسجد الذى لازال قائماً حتى اليوم. أعلم أنه فى الجنوب فى قريتى برير وهوج (بجوار مستعمرة برور حيل حالياً) شهدت إزالة كاملة لتلك القرى وقد اختفى معها المسجد، ولكننى لا أعرف شيئاً عن صدور أمر بهدم مساجد فقط. هذا الكلام لا يبدو لى منطقياً".

من ناحية أخرى، لم يرد شيئاً عن قضية هدم المساجد فى الكتاب الذى أصدره كلتر فى بريطانيا منذ نحو عام تحت عنوان "Just Past? The Making of Israeli Archeology". كلتر، خبير الآثار الذى عمل فى هيئة الآثار فى االعشرين عاماً الأخيرة، لا يعتبر نفسه أحد "المؤرخين الجدد"، وليس هناك أى حساب لم يقوم بتصفيته مع الحركة الصهيونية أو مع الدولة، ومع ذلك فإن نشأة علم الآثار فى إسرائيل تبدو فى كتابه - إلى حد كبير - حكاية دمار: دمار شامل لقرى ومدن، دمار شامل لثقافة كاملة لم يقتصر على حاضرها بل امتد لماضيها أيضاً، دمار لنقوش حيثية يبلغ عمرها ٣ آلاف سنة، حتى المعابد اليهودية العتيقة التى كانت موجودة داخل الأحياء العربية المدمرة، وامتد إلى مسرح رومانى نادر (لم ينج من الدمار سوى فى اللحظة الأخيرة بعد أن لحق به ضرر) وحصون نسفت الواحد تلو الآخر. ولولا بعض من كانوا يعشقون هذه الآثار التاريخية، مثل يادين وآخرين، والذين توسلوا للإبقاء عليها، ربما كانت ستزال تماماً من فوق وجه الأرض.

ويبدو من الشهادات الواردة فى الكتاب أن جزءاً صغيراً فحسب من هذا الدمار حدث بسبب المعارك، وأن أغلبه حدث فى وقت لاحق، والسبب فى ذلك أن ما بقى من القرى العربية كان دخيلاً على المشهد الجديد، وكان يذكر الجميع بحقائق يريدون أن ينسوها. كتب أ. دوتان - المسئول بالإدارة الإعلامية بوزارة الخارجية فى أغسطس ١٩٥٧- فى خطاب وردت فقرات منه فى كتاب كلتر وأرسلت إدارة الآثار نسخة منه إلى يافين: "ينجم عن أطلال القرى والأحياء العربية وتكتلات المبانى الخاوية منذ عام ١٩٤٨ أفكار خطيرة تتسبب فى ضرر سياسى فادح لدولة إسرائيل. وخلال السنوات التسع الأخيرة تم رفع الأنقاض من خرائب كثيرة ليس من الممكن ترميمها أو ليس لها قيمة أثرية".

أكد دوتان أن الخطاب كتب "قبل صدور تعليمات وزيرة الخارجية". ولمن يهمه الأمر فقد كانت وزيرة الخارجية فى حينه هى جولدا مائير.

كشف كلتر فى كتابه أن يافين ومسئولى الآثار فى إدارته كانوا يحاولون من وقت لآخر وقف هذا الدمار. غير أن محاولاتهم لم تكن متواصلة ولم تكن صارمة، ولم ترجع إلى أسباب أخلاقية أو إلى احترام خاص للبشر (العرب) الذين عاشوا على مدار قرون فى تلك المدن والأحياء، إنما كانت مبرراتهم دائماً علمية، وقد عبر كلتر عن قناعته بأن هذا التوجه جاء نتيجة للخلفية التى جاءوا منها. فقبل عام ١٩٤٨ كان هؤلاء يعملون فى إدارة الآثار التابعة لسلطات الانتداب، تحت إدارة بريطانية مع عاملين عرب. ويحكى كلتر أنهم كانوا يناضلون داخل هذه الإدارة من أجل تهويد أسماء المواقع الأثرية. غير أنهم ظلوا مخلصين لها لدرجة أن يافين اقترح أن تبقى إدارة الآثار موحدة حتى بعد صدور قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧ وتقسيم البلاد إلى دولة يهودية وأخرى عربية. وقد ذهب

ســوكنيك، والد يادين (عــالم آثار وزمــيل يافين فى إدارة الآثار) إلى أبعـد من ذلك. وقــال فى جلســة عــقــدت فى ديسمبر ١٩٤٧: "لا أعتقد أن الدولة العربية ستحافظ على الآثار. علينا أن نجـعل الســيــادة العلمــيــة فــوق الســيــادة الســيــاســيــة. إننا مــهــتــمــون بالآثار فى كافــة أنحــاء البــلاد، والطريقـة الوحيدة للحفاظ عليها هى إقامة إدارة موحدة للآثار".

◆ **شهادة زور فى مجيدو:**

يقول كلتر: "لم يكن يافين أعظم أثرى فى العالم، ولكنه اتسم بالنزاهة الشخصية التى يعتبرها البريطانيون أهم شيء. غيـر أن هذه السمة لم تكن تتناسب مع ما شـهده عقد الخمسينيات من تعصب قومي، لأن بن جوريون كان يريد أن يمحو كل ما كان موجوداً هنا، وأن يمحو الماضى الإسلامي".

كان بن جوريون يرى أن البلاد قبل الاستيطان اليهودى كانت منطقة قفر. وقال فى مؤتمر عقدته جمعية أبحاث أرض إسـرائيل عـام ١٩٥٠: "لقـد حوّل المحـتلون الأجـانب أرضنـا إلى صحـراء جـرداء". هـذا هو الســر فى إخـفــاق يافين وأمـثـاله فى الحـفـاظ على شيء من هذا الماضي. والغـريب أنه تم إقصـاء العلمـاء عن المناصب الإدارية فى فترة الخمسينيات التى كانت الآثار أحدث صيحة فيها فى محـيط اهتـمـام البـاحـثين. ولذ، اضطر يافين إلى تقـديم استـقـالته، وتولى أشـخـاص لديهم قـدرات تنفـيـذية، مـثل تيدى كوليك، إدارة المواقع الأثرية الهامة فى إسرائيل.

أقيمت إدارة الآثار رسمياً فى يوليو ١٩٤٨ كجزء من إدارة الأشغال العامة بوزارة العمل. وقبل إقامة هذه الإدارة حـاول قــدامى العـاملين فى إدارة الآثار فى ظل الانتـداب البريطانى حماية الآثار القائمة. وكان همهم الأساسى هو منع سرقة الآثار، وهو ما لم يوفقوا فيه دائماً. فقد تمت سـرقة محتويات متحف قيسارية بالكامل، وكان هذا هو نفس المصيـر التى تعرضت له آثار ووثائق تل مجيدو التى تم تجميعها فى مكاتب بعثة جامعة شيكاغو للتنقيب عن الآثار، حيـث بدأ عـمل التنقيب هناك فى العشـرينيـات. واختفت تماماً مجموعات نادرة، مثل مجموعة دير نوتردام بالقدس، كما سرقت مجموعات خاصة من الآثار فى يافا، وحدث نفس الشيء فى القدس.

كـتب عــمــانوئيل بن دور – الذى عين فى وقت لاحق نائباً ليافين فى إدارة الآثار– عن زيارته إلى قيسارية: "لقد اخـتـفـت كــافــة القطع التى كــانت فى المتـحف الحكومى (وتضم أكثر من مائة قطعة من بقايا النقوش وأجزاء من صفـحـات). كمـا تعـرضت المجموعة التى كـانت فى مكتب الأسقف اليونانى للدمار". وكان الضرر الذى لحق بمجيدو أكثـر فـداحـة، وكـانت الحـفـريات التى تجـرى هنـاك تتم بمعـرفـة خبـراء آثار أمـريكيين. ولأن القنصليـة الأمـريكيـة طلبت معرفة المسئولين عن هذا التخريب، أجرى تحقيق برئاسة يافين زعم فيــه القـادة المحليـون أن العـرب هم الذين هدمـوا المكان، ولكن يـافين اكـتـشف أن هذا غـيـر صـحـيح، وأن جنوداً إسـرائيليين هم الذين سـرقـوا هذا الموقع ثم أحرقوا مكاتب بعثة التنقيب.

وأورد يافين فى التـقـرير السرى الذى قـدمه فـقـرات من خطاب داخلى فى الوحدة التى كانت تعمل فى الموقع جاء فيها ما يلي: "بعد مشاورات مع قائد الكتيبة وضابط عـمليـات اللواء اتفـقنا على أنه فى حـالة قـيـام القنصل الأمريكى بالتحقيق... سندلى بشهادة زور – يا له من أمر مخز – نقول فيها إن الموقع كان بهذه الحالة عند احتلاله، وأن العرب هم الذين ارتكبوا الجريمة قبل هروبهم".

كانت سرقة الآثار مجرد جزء بسيط من المشكلة، فقد كـان الدمار هـو المشكلة الأسـاسـيـة. فى أغـسطس ١٩٤٨ بدأ الجيش فى هدم طبرية القديمة، ويبدو أن هذا حدث بقـرار أصدره قـائد محلي. وفشلت كافـة المحـاولات التى جـرت لإنقــاذ جــزء من تراث هـذه المدينة ذات الطابع الخـاص. ففى شـهـر سـبـتـمـبـر قـام يعـقـوف بينكرفـيلد، مسئول "تأمين الآثار"، فى إدارة الآثار بزيارة المدينة، وكتب فى تقـريره مـا يلي: "فى طبـرية القـديمة بدأ الجـيش فى تفجـير قطاع عـريض من المنازل فى البلدة القـديمة. وقـد أكـدت فى مـحادثـاتى مع المسئولين هناك على الأهمـيـة الخاصة التى يتمتع بها الحجر العتيق الذى يكسوه نقش أسـود بـارز فـوق أحـد الجـدران. وتلقـيـت وعـداً بـوضع حـراسـة خـاصـة على هذا الأثر الذى يرجع تاريخـه إلى ثلاثة آلاف عـام. ولكن فى زيارتى الأخـيـرة وجـدت هذا الحجـر بالذات محطماً إلى فتات". كان الدمار الذى لحق بطبـرية هـائلاً إلى الحـد الذى أثار دهـشـة بن جـوريون نفسـه عندمـا رأى حجم الدمـار أثناء زيارته للمـدينة فى أوائل عام ١٩٤٩ .

وخـلال حملة الدمار لم تسلم بعض الأمـاكن المقدسة لليهود فى بعض الأحيان. وقد اكتشـف يافين أثناء زيارته لحيفـا فى أغسطس ١٩٤٨ أن الجيش يهـدم مسـاحـات كبيرة من المدينة العربية فى منطقة ميدان حمرة (ميدان باريس حـاليـاً) تحت إشـراف مهندس البلدية. وقـد عبـر يافين بلغتـه الملتزمة عن دهشتـه لهذا الدمار على النحو التالي: "رأينا بأعيننا أنقاض مبنى كان يستخدم معبداً فى الشـارع اليهودى (فى حيفـا). ويقـول اليهود الذين كانوا يقيمون هناك أن معبدين أو ثلاثة معـابد أخرى تعرضت للهـدم هناك... ويبـدو أن قليلاً من الاهتـمـام كـان كفـيـلاً بمنع الاعتداء على تلك المبانى المقدسة".

◆ **انطباع مؤسف:**

فور انتهـاء المعارك بدأ هدم القرى. وأثناء جـولة فى المنطقـة الشمـالية شـاهد يـافين الجيش وهو يفجـر بعض القرى المجاورة لطبرية ومرج ابن عامر. وطلب التشاور مع رجـال الآثار قبل تفجير هذه القرى "لأن بعض بيوت هذه

القرى بها أحجار أثرية". غير أنه تم تفجير البرج الصليبي في قرية زارعين (كيبوتس يزرعئيل حالياً) والقلعة الواقعة في قرية أم خالد المجاورة لنتانيا.

رغم ذلك الدماء الواسع النطاق، تم تسجيل نجاح في بعض الحالات. فحينما صدرت تعليمات بتفجير القلعة الموجودة في شفا عمرو، وصل مسئول هيئة الآثار وصل إلى هناك في اللحظة الأخيرة ومنع تفجيرها. أما في قرية المزيرع (وهي قرية صغيرة جنوبي روش هاعين) فقد حدثت معجزة حقيقية، حيث كان الجيش يستخدم بناية جميلة بها أعمدة وسط القرية كميدان رماية. ويبدو أنه لم يكن يعرف أن هذه هي المقبرة الوحيدة الباقية في هذه المنطقة من العصر الروماني، حسبما يقول يافين. ولكن عندما تقرر تفجير هذه المقبرة في يوليو ١٩٤٩ حضر مفتش الآثار ومنع التفجير. وأصبح هذا الموقع الآن معروفاً باسم "خربة مانور"، وهذا الموقع موصى بزيارته في كل برنامج سياحي في المنطقة.

حكى كثيرت أنه في فبراير ١٩٥٠، بناء على مبادرة يافين وآخرين، وبعد أن أدركوا أنه إذا لم تتدخل الحكومة سيختفي الماضي الحضاري لأرض إسرائيل من العالم بكل بساطة، وافق بن جوريون على تشكيل لجنة حكومية "للمواقع المقدسة والأثرية". وشارك في اللجنة مسئولون عسكريون وحكوميون رفيعو المستوى. وقدمت اللجنة تقريرها في أكتوبر ١٩٥١ . وجاء في التقرير أنه لابد من الحفاظ على "عكا وبعض أحياء صفد وأجزاء معينة من يافا وطبرية وأجزاء من الرملة واللد وبعض أجزاء ترشيحا، واعتبارها وحدات كاملة". بينما لم يكن هناك أي أمل في الفوز في المعركة التي جرت للحفاظ على باقي المدن ومئات القرى الأخرى.

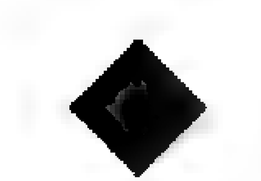
ولكن مؤسسات الدولة لم تف حتى بهذه الاتفاقات. يقول كلتر إن يافين كان أحد أوائل الذين ناضلوا ضد قرار هدم يافا بالكامل، الذي صدر في أغسطس ١٩٥٠ . ثم انضم لهذا النضال فناتون ممن استوطنوا هذه المدينة المهجورة، وكذلك مسئولو هيئة التطوير، وبذلك نجت بعض الأحياء من الهدم الكامل. إلا أن نجاحه في مدينة اللد كان أقل. ففي يونيو ١٩٥٤ كتب يافين خطاب احتجاج لوزير التعليم بعد قرار "هدم الحي القديم في مدينة اللد". المشكلة أن القانون الإسرائيلي كان يسير على خطى القانون البريطاني الذي كان يعتبر المباني التي تم بناؤها قبل عام ١٧٠٠ فقط هي الأثرية. ولكن يافين كتب يقول إنه لابد من الحفاظ على المباني التي تم بناؤها بعد ذلك أيضاً من أجل السياحة، فضلاً عن أنها "تراث ثقافي وتربوي ورصيد تاريخي حي تلتزم أي دولة متحضرة بالحفاظ عليه".

يمكننا أن نستنتج بوضوح من كتاب كلتر أن هذا الدمار لم يحدث بالصدفة، وأن القائمين بالهدم كانوا يعرفون معناه. وقد ورد البرنامج الفكري لهذا الهدم تفصيلياً في ذلك الخطاب الصادر من وزارة الخارجية في أغسطس ١٩٥٧ بناء على طلب جولدا مائير.

يقول كلتر إنه دهش عندما اكتشف حجم الدمار، ولكنه يتفهم إلى حد ما مشاعر القائمين بالهدم. ويعتقد كلتر أن قرار عدم السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم كان قراراً حتمياً لإقامة دولة يهودية هنا. كانت هذه قواعد اللعبة في العالم في ذلك الوقت. ولو كان الاستيطان اليهودي قد خسر في ذلك الوقت لكان من الطبيعي أن يتصرف المنتصرون العرب مع اليهود بنفس هذه الطريقة. ولأنه لم يكن من الممكن الاحتفاظ بمئات المدن والقرى الفلسطينية مهجورة، فلم يكن هناك خيار سوى هدم أغلبها حسب زعم كلتر. ولا يعترض كلتر على قيام رجال الآثار الإسرائيليين في السنوات الأولى من عمر الدولة بالاهتمام بالمواقع الأثرية اليهودية وحدها، أو في أفضل الأحوال بالمواقع المسيحية أو الرومانية، وتجاهلهم شبه التام للمواقع الأثرية الإسلامية. ويقول كلتر إن من الطبيعي أن يكون اهتمام الباحثين بثقافتهم في المقام الأول. وبخلاف، يجب أن نضع في الاعتبار الضغوط السياسية الواقعة عليهم من جانب شخصيات مثل بن جوريون، ممن كانوا يسعون بشكل معلن إلى محو ماضي هذا البلد العربي.

ورغم ذلك يقول كلتر إن كتابه هو كتاب عن الخسارة، عن الأشياء التي كان يمكن أن تصبح لدينا هنا وضاعت، عن ضياع معلومات تاريخية هائلة وضياع المشهد الطبيعي للقرى. وأعتقد أن هذا المشهد كان تراثاً، وأنه ينتمي لمن يقيمون هنا. ولكن رغم ذلك، هناك حنين للمشهد الذي ضاع. وإذا لم يكن في استطاعتنا أن نسترده، فإن علينا على الأقل ألا نخدع أنفسنا".

يقول كلتر إن من حسن حظ هذه البلاد أن لديها كل هذا الكم من الآثار، التي لم يكن من الممكن تدميرها جميعاً. غير أن الآثار التي تعرضت للدمار لا تزال حية في أماكن أخرى. صحيح أن المشهد الحسيني- ذلك المبنى المقدس في عسقلان (أشكلون) – قد أزيل تماماً عام ١٩٥٠، ولكن المسلمين المؤمنين لم يتنازلوا عنه. فمنذ بضع سنين أقامت الطائفة الإسماعيلية، وهي إحدى الطوائف الشيعية في وسط الهند، شاهد رخامي صغير في الموضع الذي كان فيه هذا المشهد العتيق. ومنذ ذلك الحين يأتي سنوياً آلاف المؤمنين لزيارة الموقع الواقع بجوار مستشفى برزيلي. وفي يفنة لم يبق سوى مئذنة من المسجد العتيق الذي أزيل، وإلى جانب المئذنة هناك كومة من الأنقاض وشجرة تين. ولكن عندما زرت الموقع منذ أسبوع شاهدت مجموعة من الإثيوبيين المسنين يصلون تحت هذه الشجرة، كأن هذا المكان مقدساً حتى لو تم تغيير سكانه.



شهادات

بعد ٣٤ عاما: هل هناك حل للغز مقتل الملحق العسكرى الإسرائيلى فى واشنطن..؟

معاريف ٢٠٠٧/٧/١ - بقلم: جاد شمرون

يتضح من وثائق سرية أفرجت عنها الاستخبارات الأمريكية مؤخرا أن العقيد يوسف (جو) آلون- الذى لقى حتفه فى واشنطن قبل ٣٤ عاما فى ظروف غامضة- قد تعرض للاغتيال على أيدى التنظيم الإرهابى الفلسطينى "أيلول الأسود". وعلى ضوء هذه المعلومات الجديدة، قالتا ياعيل وراحيل، ابنتا العقيد يوسف آلون: "نطلب من مكتب التحقيقات الفيدرالى (FBI) إعادة فتح ملف القضية أغلق منذ عام ١٩٧٦".

وكانت وكالة أنباء أسوشيتدبرس قد أفادت أمس بأنه يتضح من تقرير سرى لمكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) فى عام ١٩٧٧ - بعد أربع سنوات من حادث القتل - أن مصدر فلسطينى أبلغ مشغليه الأمريكيين بأن طالبين فلسطينيين ناشطين فى منظمة "أيلول الأسود"، جاءا من كندا، هما اللذين نفذا عملية الاغتيال.

وحسب المصدر الفلسطيني، فقد كان فى انتظار الطالبين فور وصولهما إلى الولايات المتحدة رجل اتصال محلي، أعطاهما سيارة وسلاح. وأضاف المصدر أن الطالبين فرا من الولايات المتحدة بعد ساعات معدودة من اغتيال آلون، الذى جاء انتقاما لاغتيال نشطاء المنظمة الذين ارتكبوا مذبحة الرياضيين الإسرائيليين فى دورة الألعاب الأوليمبية بميونيخ عام ١٩٧٢.

تجدر الإشارة إلى أن العقيد يوسف آلون تعرض لإطلاق نار عند مدخل منزله فى ولاية ميريلاند الأمريكية عشية يوم السبت، الأول من يوليو ١٩٧٣. وقد وقعت عملية الاغتيال قبل بضعة أسابيع من انتهاء ولايته كملحق للقوات الجوية الإسرائيلية ونائب الملحق العسكرى العام فى واشنطن. التحقيقات التى أجرتها الشرطة المحلية والمباحث الفيدرالية الأمريكية - فضلا عن التحقيق الذى أجرته الاستخبارات الإسرائيلية، التى كان لديها افتراض بأنها عملية إرهابية فلسطينية - لم تفلح فى حل لغز الحادث وتحديد هوية مرتكبيه.

وطوال السنوات التى أعقبت هذا الحادث، ترددت شائعات كثيرة جدا حول هذه القضية الغامضة، بعضها تحدث عن أن العملية جاءت على خلفية جنائية، بسبب تورط آلون فى قضايا جنائية، بينما تحدث البعض الآخر عن أن آلون لم يكن المستهدف، وأن الحادث وقع نتيجة خطأ فى تحديد الهوية.

◆ الأسرة تريد فتح التحقيق من جديد:

طوال سنوات، حاولت ديبورا آلون، أرملة يوسف، الحصول على تفسير مفصل للملابسات التى أدت إلى موت زوجها، ولكنها توفيت قبل ١٢ عاما بمرض السرطان. وقد واصلت بناتها النضال، والتقين بكل قيادات الأجهزة الأمنية فى محاولة للحصول على إجابات وافية. ولكنهن سمعن أيضا نفس الإجابة - دولة إسرائيل، بكل أجهزتها، ليس لديها إجابة لسؤال من الذى قتل والدهن ولماذا فعل ذلك..؟.

وبعد هذه المعلومات الجديدة، طلبت ياعيل وراحيل، ابنتا آلون، إعادة فتح ملف التحقيق، وقالتا: "دولة إسرائيل لم تكلف نفسها عناء الاهتمام بالحادث، ولم تطلب ملف التحقيقات الأولية". ولم تحصل الابنتان على ملف التحقيقات إلا بعد أن قدمتا التماسا لمحكمة العدل العليا فى عام ٢٠٠٤ .

وقد قالت راحيل: "لم يكتف الأمريكيون بأنهم لم يجروا تحقيقا معمقا، بل إنهم عرقلوا التحقيقات عندما أضاعوا الرصاصة التى أطلقت على والدي. من المؤسف أن دولة إسرائيل والسلطات تتعامل بهذه الطريقة".

رغم السنوات الطويلة التى مرت، مازالت ابنتا آلون على استعداد لفعل كل شيء من أجل الوصول إلى الحقيقة. تشعر راحيل بأن مؤسسات الدولة لا تعطى لهذه القضية الغامضة الأهمية المطلوبة، حيث تقول: "السلطات لا تعمل بالقدر المطلوب. الأسرة تستعين بالصحفيين والأشخاص المهتمين بالقضية. هؤلاء هم الذين يقومون بالتحقيق، بدلا من سلطات الدولة المفترض بها أن تقوم بذلك. كان يجب على الأسرة أن تتقدم بالتماس إلى محكمة العدل العليا للحصول على الوثائق التى تتعلق بمقتل الشخص الأكثر قربا من قلوبنا".

◆ الاستخبارات لم تحصل على معلومات:

ولد يوسف (جو) آلون عام ١٩٢٩ بمستعمرة عين حارود، وقد عاد والداه إلى أوروبا بسبب مشاكل صحية، ولقيا حتفهما هناك فى المحرقة النازية. وقبل الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة، أرسل يوسف إلى انجلترا، وبذلك نجا من المصير الذى لاقاه والداه. كان يوسف من خيرة قادة سلاح الجو الإسرائيلي، وقد أقام قاعدة حتساريم الجوية - والتى كانت، خلافا لباقى القواعد الأخرى التى بناها البريطانيون، القاعدة الأولى التى يبنيها سلاح الجو الإسرائيلى بنفسه. وقد تولى آلون قيادة هذه القاعدة. وبعد موته، أُقيم "مركز آلون" فى النقب لتخليد اسمه.

ولكن الخبراء يؤكدون أن هذه المعلومات الجديدة لا توفر حلا قاطعا للغز مقتل العقيد يوسف آلون، حيث توجد عدة نقاط إشكالية تطرح شكوكًا فى علاقة منظمة "أيلول الأسود" بهذه الحادثة، أولها أن هوية المصدر الفلسطينى البارز وانتمائه التنظيمى لم تتضح بعد، ولذا لا يمكن التأكد من صحة المعلومات التى كشف النقاب عنها.

وبطبيعة الحال، فإن منظمة "أيلول الأسود" كانت ستتباهى باغتيال عقيد فى الجيش الإسرائيلى وطيار كبير فى سلاح الجو. وحتى إذا قررت المنظمة لأسباب وقائية عدم تبنى المسئولية علنا، فيمكن الافتراض أن التقارير عن العملية الناجحة كانت ستتنقل عبر المستويات المختلفة فى المنظمة لتصل إلى المخابرات الإسرائيلية، حيث كانت إسرائيل فى تلك الفترة تغطى نشاط المنظمة الفلسطينية بشكل جيد، ولكنها لم تحصل على أى تقارير تشير إلى نشاط المنظمة فى واشنطن.

لم تنجح التنظيمات الإرهابية الفلسطينية فى إقامة خلايا لها داخل الأراضى الأمريكية فى تلك الفترة. وفضلا عن ذلك، لم تقع حوادث اغتيال أخرى، مخططة ومنظمة، ضد إسرائيليين فى الولايات المتحدة. الافتراض المقبول على معظم من لهم صلة بهذه القضية هو أن اغتيال آلون جاء ردا على تصفية محمد بديا، المسئول فى منظمة "أيلول الأسود". ومع ذلك، فإن اغتيال آلون حدث بعد ثلاثة أيام فقط من اغتيال بديا، ولذا يصعب الافتراض أن التخطيط لهذه العملية الانتقامية تم بهذه السرعة. وعلاوة على ذلك، فقد نفذت العملية بشكل نظيف واحترافي، وهو أسلوب لا يميز العمليات الإرهابية التى تقوم بها التنظيمات الإسلامية والفلسطينية فى تلك الفترة.

◆ افتتاحيات الصحف ◆



مرحباً توني

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٦/٢٨

قد لا يرى المرء شخص أنسب من "تونى بلير" كمبعوث "للرباعية" الدولية إلى الشرق الأوسط، ولا وقت أفضل من هذا الوقت لتعيينه فى هذا المنصب. فقد عبَّر "بلير" خلال السنوات العشر التى قضاها رئيساً للحكومة البريطانية، والتى انتهت هذا الأسبوع، عن التزام راسخ بحل النزاع الإسرائيلى - الفلسطيني، الذى رأى فيه خطراً متزايداً على سلام العالم كله.

والواقع أن امتثال "بلير" لقرار توليه هذا المنصب، ليكون على رأس الجهود الدولية لإحراز تسوية، فى وقت حرج لإنقاذ السلطة الفلسطينية من الانهيار، إنما يعبر عن تصميمه وإيمانه بوجود مخرج من المواجهة، حتى وإن كان الإسرائيليون والفلسطينيون يجدون صعوبة فى رؤية نهايتها. يأتى "بلير" إلى المهمة وبحوزته عدداً من الذخائر عظيمة القيمة منها: أولا، خبرته العريضة فى قيادة إحدى الدول "العظمى المهمة" فى العالم.. وأيضاً نجاحه فى تسوية النزاع الذى استمر مئات السنين بين البروتستانت والكاثوليك فى أيرلندا الشمالية، الذى كان يُنظر له فى الماضى باعتباره بلا مخرج مثل النزاع الإسرائيلى - الفلسطيني.. أضف إلى ذلك قربه الشخصى من الرئيس الأمريكي، "جورج بوش"، ومن زعماء كثيرين فى أوروبا والشرق الأوسط، كما يحمل "بلير" معه أيضاً صداقته الواضحة لإسرائيل، والتى ظلت على حالها حتى عندما دعت دوائر ذات تأثير كبير فى بلده إلى فرض مقاطعة عليها - كل هذا إلى جانب التزامه بإقامة دولة فلسطينية فى المناطق (الفلسطينية).

بوصفه إنساناً يفيض سحراً، وسياسياً رمَّم حزب "العمال" وقاده إلى ثلاثة انتصارات متوالية فى الانتخابات، ورئيساً للحكومة جدد الصورة المنهكة لدولته وجعلها مرة أخرى مركزاً ثقافياً واقتصادياً دولياً - فإن "بلير" سيُذكر بوصفه من قاد بريطانيا بفخر إلى القرن الحادى والعشرين.. صحيح أن اختياره الاستراتيجى بالتحالف مع الولايات المتحدة قد كلَّفه انتقادات واسعة فى بلده وخارجها، وتحديداً بسبب تأييده لحرب العراق ومشاركته فيها، إلا أن التفاهم العميق الذى أوجده مع الرئيسين الأمريكيين اللذين عاصراه خلال فترة ولايته - "بيل كلينتون" و"بوش" - كان حجر الأساس بالنسبة للمنظومة الدولية المعاصرة.

يدل تطوع "بلير" لمعالجة النزاع هنا، بدلاً من الاعتزال من أجل حياة خاصة قوامها الأشغال الخاصة والمحاضرات، على أنه يعنى ما يقوله: فقد تحدث فى عشرات الخطب، والمحاضرات واللقاءات الصحفية، عن الأهمية البالغة للحشد الدولى من أجل إنهاء النزاع. وقد سبق أن قال، مراراً وتكراراً، إن إسرائيل لن تختفي، وإن الفلسطينيين لن يرحلوا، وإنه لا بديل عن اقتسام الأرض. كما حذر من أن النزاع الدامى يفسد "علاقات الإسلام والغرب"، ويمثل ذريعة للإرهابيين وللدول المتطرفة لتهديد النظام العالمي. ولذا، دعا بلا كلل إلى حل النزاع، مع الحفاظ على أمن إسرائيل، وفى الوقت نفسه إنصاف الفلسطينيين.

من معرفته الجيدة بالقضايا المتعددة للنزاع وبالقيادة السياسية للجانبين وبالعالم العربي، يعرف "بلير" جيداً أن مهمته لن تكون سهلة، حيث من المتوقع أن يصطدم بتصلب، وبخوف، وبشك وبتشاؤم من كل جانب، لكن ما يعزز من قدرته على القيام بمهمته هى أنه مزود بخبرة الزعماء، وبوضع دولي، وبثقة الإسرائيليين والفلسطينيين، وقليلون فقط غيره هم من تمتعوا بها (يقصد بثقة الإسرائيليين والفلسطينيين).

كل هذا فى النهاية يبعث أملاً فى نجاحه فى هذا المنصب الذى سبق أن أسقط كثيراً من الوسطاء والدبلوماسيين والمبعوثين قبله.



وفتحت السماوات قليلاً

افتتاحية هاآرتس ٢٩/٦/٢٠٠٧

ستبدأ شركة الطيران البريطانية "طومسون فيلي" فى الطيران إلى إسرائيل فى نوفمبر القادم.. والأهم أن الأمر يتعلق بشركة طيران للرحلات المخفضة (Low Cost)، تعرض تذاكر بسعر ١٤٠ جنيهاً إسترلينياً من لندن إلى تل أبيب والعكس - أى نحو نصف الثمن الذى تتقاضاه شركات الطيران العادية مثل "العال" و"بريتش إيرويز".

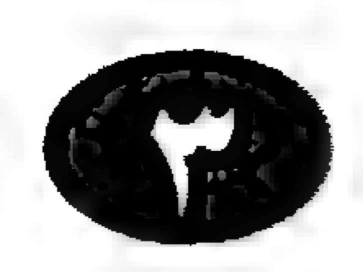
صحيح أن الأمر لا يتعلق بمنتج مثيل وإنما بمنتج أكثر "نحافة" (أى بدون وجبات)، إلا أن الفارق الكبير فى الأسعار يعوض كل شيء. والواقع أن "طومسون فيلي" ليست الوحيدة، حيث تريد شركة BMI، وهى أيضاً شركة للرحلات المخفضة (Low Cost)، الطيران من إنجلترا إلى إسرائيل، ولكن المشكلة أنها تريد الطيران من مطار "هيثرو"، فى حين أن شركتى "العال" و"بريتش إيرويز" لهما حصرياً حق الإقلاع من هذا المطار إلى "تل أبيب"، وهذا ما يمنع قيام الرحلات.

وهذه الحصرية، فى واقع الأمر، هى إحدى المشاكل التى تحول دون فتح السماوات أمام منافسة حرة، حيث يتعلق الأمر باتفاقيات قديمة، هى اتفاقيات كارتل (اتفاق بين مجموعة من المنتجين أو الشركات التجارية لاحتكار منتج على المستوى القطرى أو الدولى عن طريق تحديد الأسعار، وحصص الإنتاج وما شاكل ذلك، من أجل تحديد قواعد التنافس فيما بينها) تحول دون انخفاض الأسعار. وقد ظلت إسرائيل الدولة الغربية الوحيدة التى يواصل فيها قطاع الطيران العمل طبقاً لمعايير قديمة من الحماية والتدخل الحكومى العقيم.

لقد بدأ التحول فى العالم فى الثمانينيات، عندما انتهج "رونالد ريجان" سياسة السماوات المفتوحة فى الولايات المتحدة، ثم تبنى الاتحاد الأوروبى هذا النموذج فى الآونة الأخيرة، فكانت النتيجة تطور نموذج جديد من الطيران، يوفر رحلات بأسعار منخفضة - الأمر الذى أدى إلى ارتفاع هائل فى عدد السياح فى أنحاء العالم.. لقد حان الوقت لأن تستفيد إسرائيل أيضاً من هذه الزيادة فى حركة السياحة، حيث يستطيع قطاع السياحة أن يحل مشاكل التشغيل بين الطبقات الأقل تعلماً: فكل ١٠٠ ألف سائح جديد سيأتون إلى إسرائيل سيضيف ٤٠٠٠ فرصة عمل وسيساهم بـ٢٠٠ مليون دولار فى الناتج المحلى. وفى هذا الإطار، يعد تخفيض أسعار الرحلات أيضاً أمراً هاماً، لأن سعر الرحلات مكلف بالنسبة لأبناء الطبقة الوسطى فى الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا. فهم راغبون فى زيارة إسرائيل مرة، واثنتين وثلاث، ولكن الرحلات المكلفة تحول بينهم وبين ذلك.

تجرى إسرائيل هذه الأيام محادثات مع الاتحاد الأوروبى حول اتفاقية جديدة للطيران: يريد الأوروبيون أن يكون الاتفاق مماثلاً لذلك الذى تم توقيعه مع الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى اتفاق للسماوات المفتوحة، لكن وزارة المواصلات متخوفة، فهى تريد أن تضع قيوداً، كما تريد أن يكون التنافس متدرجاً.. كذلك شركات الطيران المحلية تناهض الفكرة، لأنها لا تريد المنافسة.

لذا، نقول إن الاتفاق مع الشركة البريطانية هو اتفاق فى الاتجاه الصحيح. ولكن هل يبشر بتغيير عام فى الاتجاه..؟! يجب فعل شيء ملموس من أجل ذلك. على ممثلى الحكومة فى المفاوضات مع الاتحاد الأوروبى أن يضعوا المصلحة العامة على رأس أولوياتهم وأن يوقعوا على اتفاق للسماوات المفتوحة، لأنه بذلك فقط ستنضم إسرائيل إلى الدول الغربية وتنخفض أسعار الرحلات لصالح الجمهور كله.



حصة سخية للاجئين

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٣

استُشِفّ من بيان نشره أول أمس مكتب رئيس الحكومة، وصيغ بشكل ملتو وغامض، أنه قد اتخذ قرار بإعادة طرد المواطنين الأفارقة الذين تسللوا إلى إسرائيل فى العام ونصف العام الماضى إلى مصر. واتضح أن رئيس الحكومة اتفق مع الرئيس المصرى "حسنى مبارك"، على أن يعيد جيش الدفاع الإسرائيلى المتسللين الذين يدخلون عبر سيناء إلى مصر - نحو ٧٠٠ أو ٨٠٠ بالغ ونحو ٢٥٠ طفلاً.. فى حين أبقى البيان على فرصة ضئيلة لإمكانية أن تستوعب إسرائيل فى المستقبل عدداً صغيراً من بين المتسللين الذين فروا من الإبادة الجماعية فى إقليم "دارفور".

طبقاً لبعض التقديرات، فإن نحو ربع أو ثلث المتسللين الموجودين حالياً فى إسرائيل هم من "دارفور"، أما الباقون فقد فروا من حروب أهلية، أو بسبب ضيقات اقتصادية فى بلدان أخرى بأفريقيا.

حتى الآن، تم إتباع الحيل الملتوية (يقصد التعاطى بشكل سرى غير معلن) مع طالبى اللجوء. ففى العام الماضي، عندما تسلل أفراد فقط، تم سجنهم سراً فى منشآت تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، ولكن اكتشفهم الصليب الأحمر. ورغم الألاعيب القضائية التى اتبعتها الدولة، فإنها اضطرت إلى إطلاق سراح عدد كبير منهم إلى "كيبوتسات" و"موشافات". وعندما نما إلى علم حشود اللاجئين المكدسين فى مصر إشاعة أنه من الممكن اجتياز الحدود إلى إسرائيل والعثور حتى على عمل ومسكن بها، ازداد التدفق.

وواجهت الدولة معضلة: إذا تصرفت بغلظة، فإنها ستتهم بانتهاك حقوق الإنسان، وإذا أبدت مرونة، فسيأتى مزيد من اللاجئين. ولأن الدولة لم تعرف كيف تتعامل مع المشكلة، فإنها احتارت تجاهلها. وهذه الطريقة كانت وبالاً على إسرائيل، فقد كانت الحدود مع مصر مستباحة فى تهريب السلاح، والمخدرات، النساء والعمال الأجانب، وكان هناك شبه اتفاق غير مكتوب مع البدو: هم يمنعوا تسلل المخربين، وفى المقابل سُمح لهم بالتعيش من عمليات التهريب.. والآن، تجنى إسرائيل ثمار ما زرعته.

لا تستطيع إسرائيل أن تقف متفرجة فيما يطرق لاجئون أبوابها: عليها أن تفرز، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، طالبى اللجوء الموجودين أصلاً بها حتى لا تعيد لمصر أى إنسان قد تتعرض حياته للخطر فى وطنه - لأنه ليس ثمة ضمانة ألا تعيده مصر إلى بلده.

وفى موازاة ذلك، يجب التوصل إلى تسوية سياسية، توفر لمصر حافزاً لمنع استمرار وصول اللاجئين من أراضيها.. وفى الوقت نفسه، تتصرف إسرائيل مثل الدول السوية الأخرى، بتحديد حصة سنوية سخية لاستيعاب مضطهدى أمم العالم، تستطيع إسرائيل المعاصرة أن تسمح لنفسها بقبولهم.

٤

علام يستحقون هذا..؟!

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٥

تتدحرج فى الكنيست منذ عامين بادرة طيبة تقضى بتقليص سلة الامتيازات المرتبطة باعتزال أصحاب الوظائف الرفيعة للخدمة فى الجهاز الحكومي.. والمقصود هنا هو سلة الامتيازات التى يحصل عليها رؤساء الدولة والكنيست والحكومات السابقون، هذا فضلاً عن مكافآت التقاعد.. إذ تكفى مثلاً "داليا إيتسيك" (رئيسة الكنيست) سنة ونصف السنة فى المنصب كى تضمن، مثل سابقيها، سيارة خاصة طوال الحياة، ومكتباً، وخدمات مكتبية ومصاريف هاتف. كما يستحق الرئيس السابق (يقصد رؤساء الدولة) بالإضافة إلى ذلك أيضاً، شقة فخمة ومكتباً مساحته ١٤٠ متراً مربعاً فى أى مدينة يختارها، طوال حياته.. والواقع أن هذه الامتيازات من الصعب إلغاؤها، لأن كل عضو كنيست كما يبدو يعتبر نفسه متضرراً محتملاً من هذه التقليصات فى المستقبل.

ينبغى وقف التدليل المبالغ فيه لأصحاب الوظائف السابقين على الفور، حتى وإن كانوا أنقياء كالثلج.. ولا ينبغى التأثر بالأجواء الدرامية والديماجوجية التى صاحبت نقل رئيس الكنيست السابق "دان تيخون" على عجل إلى المستشفي، وأعلن فيه رئيس كنيست سابق، "شيفح فايس"، أن أيامه معدودة.

لو أنه تم أخذ رأى الجمهور فى الملايين التى تم دفعها لأصحاب الوظائف السابقين، أمثال "أفراهام بورج"، "يتسحاق نافون"، "بنيامين نتنياهو" و"إيهود باراك"، وفى الأموال التى تم دفعها لأرامل مسئولين قضوا (توفوا)، بالإضافة إلى المعاش الذى تستحقه، طبقاً للقانون، لاحتجت أغلبية كبيرة - هكذا يجب الافتراض.

وفى الوقت الذى ينبغى فيه أن يعيش مدرسون، وأطباء، ومهندسون، وسائر الموظفين فى الجهاز الحكومي، من المعاش الذى يتم دفعه لهم فقط، فإن أولئك الذين كانوا دائماً يحصلون على مرتبات عالية (يقصد أصحاب الوظائف الرفيعة)، يحصلون على امتيازات مبالغ فيها طوال حياتهم. ومن ثم، يستطيع الرئيس المنتهية خدمته أن يمول بنفسه سيارته وإقامته من المعاش الذى يبلغ ٤٦٠٠٠ شيكل الذى سيحصل عليه. وسيتضح (يقصد لو جربنا)، لو لم يتم تمويل مكتبه من المال العام، سنجد أنه لن يكون فى حاجة إطلاقاً إلى مكتب.

يوجد فى العقد الأخير تبديل كثير عما فى الماضى فى الوظائف العليا، كما أن عمر المعتزلين للخدمة منخفض، ولذا، ربما كان الكنيست واعياً لذلك، حينما قرر تقييد الفترة الزمنية التى يحصل فيها رئيس دولة سابق على امتيازات بسبع سنوات، وبخمس سنوات فقط للفترة الزمنية التى يحصل فيها رئيس حكومة على امتيازات من يوم إنهاء المنصب.. ولكننا نقول هنا إن هذه الفترة من الإنعام (التى قررها الكنيست) أيضاً ليست مبررة.. ينبغى أن يكتفى المسئولون الكبار للغاية، الذين يحصلون على أجور عالية فى الجهاز الحكومي، بمعاشهم. كما أن تمويل كم امتيازات لرؤساء حكومة سابقين بمقدار مليونى شيكل فى السنة، مع احتفاظهم بمكاتب خاصة لهم - كل هذا يمكنهم من التخطيط للعودة.. إن هذا التميز عن الآخرين ليس عدلاً.

٥

ما الذى سيتبقى بعد أولمرت..؟

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٧/١١

مر على الكنيست أول أمس (للقراءة) قانون يقيد فترة ولاية رؤساء المحاكم بسبع سنوات، وينص على عدم انتخاب من بلغ سن الـ٦٧ فأكثر وبقيت له ثلاث سنوات، أو أقل، لحين اعتزاله فى سن السبعين.. هذا القانون (الذى لن يطبق على الرئيسة الحالية دوريت بينيش) هو حلقة جديدة فى سلسلة تنكيل وزير العدل الجديد "دانيئيل فريدمان" بالمحكمة العليا، حتى وإن تم تبريره بآلاف المبررات.. وحيث أنه يتم تعيين القاضى الأقدم فى المحكمة العليا فى منصب الرئيس (إلى أن ينجح فريدمان فى تدمير ذلك أيضاً)، وذلك من أجل الحيلولة دون حدوث محاولات تملق للهيئة السياسية من جانب مرشحين لمنصب قضائى - فإنه من الصعب أن نفهم المبرر من وراء القانون الذى يقيد فترة شغل المنصب.

لقد تغير الرؤساء حتى اليوم بالشكل الطبيعى. كان هناك رؤساء شغلوا المنصب لمدة عام ونصف العام فقط (مثل يتسحاق كوهين)، وهناك من شغلوه لمدة ١٢ عاماً (مثل ميئير شمجار)، وفى المجمل، أثبت هذا التراث أن من وصلوا إلى منصب قاض فى المحكمة العليا يمكن أيضاً أن يعينوا رؤساء حتى نهاية الخدمة، دون أن يسببوا للدولة لا ضرراً ولا عاراً. ومن ناحية أخرى، خلق التبديل الطبيعى والسلس هدوءاً فى الهيئة القضائية، التى يمثلها رئيس المحكمة العليا. ولكن من الواضح أن هذا الهدوء بدا لـ"فريدمان" وكأنه جمود.

يحدد القانون الجديد سبع سنوات ولاية سواء لرئيس المحكمة العليا أو لرؤساء المحاكم الجزئية ومحاكم الصلح.. والواقع أن توحيد فترة الولايات لا يخدم صالح الجمهور، ففى حين أن رئيس المحكمة العليا يشغل منصباً ذا قيمة تفويضية ورمزية، وليست فقط إدارية، فإن رؤساء المحاكم الجزئية ومحاكم الصلح هم جزء من الهيراركية الإدارية، ومن المستحب تبديلهم إذا اتضح أنهم غير ملائمين فى مناصبهم. ومن ثم، فإن تحديد مدة الولاية فى القانون يضر فى هذه الحالة بالقدرة على إدارة المحاكم بنجاعة.

سيتضح، بعد أن يخلى "إيهود أولمرت" كرسى رئاسة الحكومة، أنه "نجح" فقط فى مهمة واحدة: تشويه سمعة الهيئة القضائية والإضرار بوضع المحكمة العليا. لم يشرح بعد "أولمرت" للجمهور لماذا اختار "فريدمان" على وجه التحديد ليكون وزيراً للعدل. كما لم يشرح "فريدمان" لماذا اختار التركيز على تشريع ضد المحكمة العليا بدلاً من تحسين الخدمة للمواطن..؟!

أمر واحد واضح للعيان: إذا كان الوضع فى الماضى يقوم على اختيار من دافعوا عن الهيئة القضائية (يقصد وزراء للعدل فى الحكومات المتعاقبة) فى مواجهة كل المتربصين بها، فإنه قد تم هذه المرة اختيار من يرغب فى دس أصابعه فى أعين القضاة (يقصد وزير العدل فريدمان) ومن يثبت تفوق الساسة الذين يستطيعون تغيير أى قانون، على أولئك الذين من المفترض أن يطبقوه.

خلاصة القول إن هذا القانون (قانون الولاية) هو فقط بداية الطريق لتشريع يحد من صلاحيات المحكمة العليا.

٦

إسرائيل والإمارات رائدتان فى مكافحة الفساد بالشرق الأوسط

افتتاحية يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٧/١١

هذا ما أظهره تقرير الفساد العالمي، الصادر عن البنك الدولي، والذى تناول موضوع الإدارة والفساد فى ٢١٢ دولة وفقاً لـ٦ مؤشرات، فى الفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، ويظهر التقرير أن إسرائيل سجلت تراجعا فى معظم المجالات خلال العقد الذى يتناوله التقرير، رغم أنه أظهر أن إسرائيل والإمارات العربية المتحدة سجلتا أعلى الدرجات فى مجالات مكافحة الفساد والمناخ التجارى الإيجابى بين دول الشرق الأوسط.

وقد بحث التقرير ستة مؤشرات هي: الديموقراطية، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وجودة التنظيم، وسيادة القانون ومكافحة الفساد، فى ٢١٢ دولة فى الفترة ما بين ١٩٩٦- ٢٠٠٦ . ويتضح من التقرير أن إسرائيل سجلت فى معظم المؤشرات تراجعاً فى الفترة موضوع البحث، باستثناء مؤشر الديموقراطية الذى سجل استقراراً.

وفى مجال مكافحة الفساد، انخفضت درجة إسرائيل من ٩٠,٣ فى ١٩٩٦ إلى ٧٩,٦ فى ٢٠٠٦ . وفى مجال سيادة القانون، سجلت انخفاضاً من ٨٦,٢ فى عام ١٩٩٦ إلى ٧٠ فى عام ٢٠٠٦ . وفى جودة التنظيم أيضاً سجلت انخفاضاً من ٨٧,٨ فى عام ١٩٩٦ إلى ٧٨ فى ٢٠٠٦. وفى مجال استقرار نظام الحكم، حصلت إسرائيل على درجات منخفضة على مدى كل السنوات، حيث تم تصنيفها فى الترتيبات (من ١٠ إلى ٢٥). وقد شهدت تراجعاً من ٢٣,٦ فى ١٩٩٦ إلى ١٤,٤ فى ٢٠٠٦ .

باستثناء مجال استقرار الحكم، الذى صنفت فيه إسرائيل فى نفس ترتيب دول نامية مثل ليبيريا، فإن وضع إسرائيل أفضل من معظم الدول النامية، ولكنه الأسوأ مقارنة بدول الغرب المتقدمة.

◆ **"لا تحسن فى مكافحة الفساد فى العالم":**

بوجه عام، أظهر التقرير أنه خلال العقد الأخير تقريباً لم يحدث تحسناً فى مكافحة الفساد فى العالم، رغم تزايد الوعى والاهتمام بهذا الموضوع. ومع ذلك، قال معدو التقرير إن التحسن الذى طرأ خلال العقد الأخير فى بعض الدول الأفريقية، وفى شرق أوروبا يؤكد أنه يمكن تحقيق تحسن كبير فى مكافحة الفساد خلال فترة قصيرة نسبياً.

وقد حققت الدول الإسكندنافية أفضل الدرجات: فنلندا، أيسلندا، الدنمارك، النرويج ونيوزيلندا . وكانت الدول التى سجلت أدنى الدرجات فى السيطرة على الفساد: الصومال، ميانمار، غينيا، هاييتى وزيمبابوي.

وعلى حد قول أحد المشاركين فى إعداد التقرير، مدير البرامج الدولية فى البنك الدولي، دانيال كاوفمان، فإن معدلات الفساد فى أنحاء العالم تقدر بنحو تريليون دولار، وعبء الفساد يُلقى بشكل مجحف على كاهل مليار نسمة من البشر ممن يعيشون فى فقر مدقع (والذين يصفهم البنك الدولى بأنهم من يحصلون على أجر أقل من دولار يومياً).

٧

وانتصر العنف

افتتاحية هاآرتس ١٢/٧/٢٠٠٧

يذكرنا الصراع الدائر منذ سنوات بين المحامى "أمنون دى هرتوك"، والقطاع "الحريدي" (الأرثوذكسي)، الذى ينكل به وبأسرته فى شوارع القدس، وفى الكنيست وفى الكنس الذى يصلى فيه - يذكرنا بالقصة المحزنة لـ"يوناتان باسي"، الذى حاول تنفيذ سياسة الحكومة فى "جوش قطيف"، لكنه لاقى اضطهاداً من جانب رفاقه، إلى أن اضطر لترك الكيبوتس الدينى الذى كان يعيش فيه.

المحامى "دى هرتوك"، مسئول فى وزارة العدل عن أموال المساعدات "للحريديم".. هو لا يحدد السياسات، وإنما مسئول عن تنفيذها، ويؤدى ذلك بشفافية ونزاهة. ومن ثم، هو فى نظر الأحزاب "الحريدية" عدو لجمهورهم، وفى نظر نفسه، وفى نظر زملائه فى الوزارة، موظف حكومى متفان ومقاتل. القضية ليست نزاعاً داخل الأسرة الحريدية، كما يمكن أن نعتقد، على اعتبار أن "دى هرتوك" أيضاً يعتمر قبعة دينية - إنما هى مواجهة بين الإدارة السليمة، والسياسة التى لا تعرف حدوداً.

يشعر "الحريديم" بأنهم مغبونون فى توزيع الأموال المخصصة للتعليم، لأن الدولة تطلب منهم تدريس مواد أساسية، غير دينية، من أجل الحصول على ميزانية. هم فى نظر أنفسهم، المحافظون على جذوة بقاء الشعب اليهودى وعلى ديموجرافيته.. لذا، يخيل لهم أنه لا ينبغى للدولة أن تدقق معهم فى القوانين واللوائح. إلا أن إسرائيل دولة قانون، وليس من المفترض أن تدار كبلدة شرق أوروبية من القرن التاسع عشر، و"دى هرتوك" ليس الإقطاعي، وإنما يمثل المصلحة العامة، كما حددها القانون.. هو ليس خادماً للقطاع المسئول عنه. فعندما يريد الساسة "الحريديون" تليين المعايير التى تحدد كم من الأموال سيحصلون عليها لتعليم أولادهم، فإنهم بذلك يؤدون عملهم البرلماني، ثم يأتى بعد ذلك دور "دى هرتوك"، وهو الإشراف على تنفيذ هذه المعايير، وهو بذلك إنما يؤدى عمله المهني.

أحياناً تكون المعايير مؤلمة، وأحياناً تبدو صارمة للغاية. عندما ترفض الدولة التراجع أمام ضغوط سياسية، فإن هذا ينتهى بالقوة. أحياناً تكون هذه قوة الشرطة، كما حدث إبان إخلاء "جوش قطيف"، وأحياناً قوة التشهير، والغمز واللمز، والعار الذى يعانيه الموظف الذى يتم ملاحقته. وأحياناً تكون عبارة عن صفعة تأتى رداً على سلسلة طويلة من التنكيلات.

ترك "باسى" الكيبوتس الذى كان يعيش فيه، كما ترك "دى هرتوك" منصبه.. لقد انتصر العنف على قواعد اللعبة الديموقراطية. يجد موظفون حكوميون مقاتلون صعوبة فى الوقوف فى وجه قطاعات انتهازية، بدون دعم من الجمهور والوزير المسئول. يحدث هذا ليس فقط فيما يخص شئون "الحريديم" والمستعمرين، وإنما أيضاً عندما يتعلق الأمر بأصحاب مصالح خاصة يحاولون الضغط على الجهات الإدارية.

على أية حال، لا ينبغى أن تصل قضية "دى هرتوك" إلى قاعة المحكمة، إنما يمكن أن تنتهى باعتذار ومصالحة ووساطة. الأدوات الجنائية الصارمة ستظلم الموضوع فى هذه الحالة، وستتحول الصفعة إلى بؤرة القضية وليس إلى طرف جليدها.

ينعقد فى القدس هذه الأيام مؤتمر، يشارك فيه كثيرون، يناقش مستقبل الشعب اليهودي، وربما تنبثق عنه الشخصية التوفيقية التى تؤدى إلى إنهاء القضية بالطرق السلمية. نأمل أن يكون فى ذلك ما يضيف مضموناً جليلاً لمصطلح "دولة يهودية ديموقراطية".. فهاهو "دى هرتوك" قد اعتذر عن الصفعة، دون أن نسمع من "يهدوت هاتوراه" ولا حتى صوتاً واهياً من الندم على الملاحقة الشخصية والإهانات.

٨

ينبغى على الطلاب أن يدفعوا

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٧/١٤

لقد كانت مسألة رفع الرسوم الدراسية بشكل سافر، من ٨٦٠٠ شيكل فى السنة إلى ١٤٨٠٠ شيكل، فى بؤرة الجدل العام الذى دار فى الشهور الأخيرة فى ساحة التعليم العالي.. وقد أوصت لجنة "شوحاط"، التى تم تعيينها لفحص المسألة، بأن يدفع الطلاب نقداً نحو ٥٠٠٠ شيكل فقط، وأن يحصلوا على باقى المبلغ كقروض ومنح على أساس اجتماعي، حتى لا تكون الرسوم الدراسية عائقاً أمام من يرغب فى التعليم.

ولكن الطلاب، كما يبدو، سيعارضون هذه التوصية، فقد حصلوا فى واقع الأمر، بعد إضرابهم الطويل، على حق الفيتو على قرار اللجنة فى الموضوع. ولكن فى الوقت نفسه عليهم أن يدركوا أنهم يحصلون من الدولة على منتج مدعم بقدر كبير، فـ ١٦٪ من الرسوم الدراسية الحالية تموّل من ميزانية الجامعات، فى حين تمول الدولة ٧٠٪ منها، والباقى (١٤٪) من خلال التبرعات.. على الطلاب أن يعرفوا أيضاً أن الاتجاه العام فى الدول الغربية هو رفع الرسوم الدراسية: لقد رفع "تونى بلير" الاشتراكى - الديموقراطي، رئيس الحكومة البريطانية السابق، الرسوم الدراسية فى الجامعات من مستوى ١٠٠٠ حتى ٣٠٠٠ جنيه إسترلينى فى السنة. وفى أستراليا، الأغنى من إسرائيل أضعافاً مضاعفة، بدأوا مؤخراً فى تحصيل رسوم دراسية فى الجامعات. وكذلك أيضاً فى هولندا، وفى مناطق معينة فى ألمانيا، ونيوزيلندا، وحتى فى الصين الشيوعية.

من ناحية أخرى، توصى اللجنة، من أجل حل مشكلة هروب العقول، برصد ٥٠ مليون شيكل كل عام من أجل استيعاب ٣٠ باحثاً متميزاً، يحصل كل واحد منهم على "سلة استيعاب" بقيمة ٤٠٠ ألف دولار.. وفى هذا الصدد، اضطرت اللجنة إلى السير بحذر بالغ، لأن الحكومة خنعت لسلك المحاضرين (الأكاديميين) بعد إضراب قاموا به ليوم واحد، ووقعت فى أبريل من هذا العام على لائحة خنوع مطلقة، سيكون بمقتضاها للسلك الأكاديمى حق الفيتو على كل توصية للجنة "شوحاط" تتعلق بأجر المحاضرين.

والواقع أن لجنة "شوحاط"، التى تشكلت فى نوفمبر ٢٠٠٦، جاءت لتحل مشكلتين: مشكلة الاستقطاعات من ميزانيات الجامعات، بما فى ذلك ميزانيات البحث العلمي، ومشكلة هروب العقول.. ومن ثم، توصى اللجنة بحل المشكلة الأولى عن طريق زيادة ميزانية الجامعات بشكل ملموس بـ٢,٥ مليار شيكل، بشكل تدريجى خلال الخمس سنوات القادمة، على أن يتم زيادة ميزانية البحث العلمى بـ٨٠٠ مليون شيكل من هذا المبلغ، وكذلك زيادة ميزانية الصندوق القومى للعلوم بـ٢٥٠ مليون شيكل. وأن يتم زيادة الميزانية بالـ٢,٥ مليار شيكل على النحو التالي: نحو ١,٥ مليار شيكل من الميزانية الحكومية، ونحو مليار من مصادر داخلية للجامعات ومن رفع الرسوم الدراسية.

ربما يصفنا الكثيرون بالمغالاة، ولكننا نزيد فى هذا الصدد بأنه من اللائق فحص ما إذا كانت الجامعات تستطيع ترشيد ميزانياتها والتوفير، من خلال العمل على زيادة الحصة التى ستأتى من مصادر داخلية، على حساب تخفيض الحصة القادمة من ميزانية الدولة - لأن العين بصيرة واليد قصيرة.

◆ ترجمات عبرية ◆



عام على حرب لبنان الثانية

حرب لبنان الثانية ستظل في ذاكرتنا كحرب "عودة الوعي"

معاريف ٢/٧/٢٠٠٧
بقلم: إفرات زيمر

بمناسبة مرور عام على حرب لبنان الثانية، التي أوقعت ١٥٥ من جنودنا ومواطنينا، توافد أمس على جبل هرتسل بالقدس ذوي الأسر الثكلى لإحياء ذكرى أعزائهم. وقد شاركت داليا إيتسيك، القائمة بأعمال رئيس الدولة ورئيسة الكنيست، في المراسم، وألقت كلمة قالت خلالها للأسر الثكلى: "لقد أوضحت الحرب تبعات سياسة غض الطرف المستمرة". كما استغلت إيتسيك الفرصة لمهاجمة رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، الذي تغيب عن المراسم، قائلة: "لقد طلبت من رئيس الوزراء خلال الحرب إقامة حكومة وحدة وطنية، ولكنه للأسف الشديد فضّل تجاهل طلبي". كما شارك في المراسم أيضاً وزير الدفاع إيهود باراك، ورئيس الأركان الفريق جابي أشنكازي، ورئيس الأركان السابق دان حالوتس.

بدأت المراسم بصلاة "الرب الرحيم" التي أقامها الحاخام الرئيسي للجيش الإسرائيلي، وفور ذلك، اعتلت إيتسيك المنصة، وقالت: "صيف ٢٠٠٦ سيظل في ذاكرتنا كصيف دام وحزين. مواطنو دولة إسرائيل، سواء الذين تعرضوا لصواريخ الكاتيوشا في الشمال أو الذين تعرضوا للرعب والفزع في سائر أنحاء الدولة، عاشوا تجربة أليمة على أيدي منظمة إرهابية. حرب لبنان الثانية ستظل في ذاكرتنا كحرب عودة الوعي - الذي دفعنا نظيره ثمناً باهظاً".

وبالنسبة لقرار الخروج إلى الحرب، قالت إيتسيك: "ما من شك في أنه كان قراراً مطلوباً، فالإرهاب يهددنا جميعاً. والجيش الإسرائيلي لا يستطيع فعل ذلك بمفرده، فمسئولية دعم الجيش واقعة على عاتقنا جميعاً.. لقد تعرضت إسرائيل لهزة قوية في حرب لبنان الثانية، هزة لا نزال نشعر بها، ومن ثم، فإن استعدادية الجيش الإسرائيلي وجاهزية الجبهة الداخلية مسألة تستحق أن يدور حولها نقاش جدي ومتعمق، وأنا أعلم جيداً أننا نستخلص العبر بشكل ممتاز، وعلى كل المستويات - السياسي والعسكَري".

كما أشارت إيتسيك إلى أنها طلبت من أولمرت خلال الحرب إقامة حكومة وحدة وطنية، ولكنه تجاهل طلبها: "لديّ قناعة بأن القيادة الموحدة تناسب أكثر أوقات الطوارئ. لقد انتهى شعور الطوارئ، ولكن حالة الطوارئ لم تنته بعد، بل يمكن القول إنها ازدادت بمفاهيم معينة. ومن ثم، حان الوقت للترفع عن الاعتبارات الشخصية، والنظر إلى مصلحة الدولة في المقام الأول".

◆ نفس الدموع منذ ٦٠ عاماً:

بعد أن أنهت إيتسيك كلمتها، صعد وزير الدفاع إيهود باراك إلى المنصة، وقال: "دموع الأمهات في حرب الاستقلال (١٩٤٨) لم تكن مختلفة عن دموعهن في حرب لبنان الثانية. إنها نفس الدموع التي كانت قبل ٦٠ عاما، نفس الدموع التي كانت قبل أربعين عاما في حرب الأيام الستة (يونيو ١٩٦٧)، نفس الدموع التي كانت قبل ٢٥ عاما في حرب لبنان الأولى (١٩٨٢)...

"في مئات العمليات الإرهابية التي وقعت بين هذه الحروب، نهض الآباء والأمهات كل صباح على كابوس. هم أيضاً طرحوا أسئلة ثاقبة، ولكنهم حصلوا على إجابات لم ترحهم.. أسئلة من قبيل: هل كان الأمر (الذهاب للحرب) ضرورياً..؟ هل كانت هناك خيارات أخرى..؟ هل فعلوا كل ما بمقدورهم للحيلولة دون وقوع ضحايا..؟ هل كان الجيش مستعدا..؟ إن روحنا هي

روح مجتمع حر يميل إلى الاتساق مع الذات، ويطلب الحصول على إجابات لهذه الأسئلة".

كما تطرق رئيس الأركان جابي أشكنازي، في كلمته، إلى الجبهة الداخلية، التي تلقت ضربة قاسية، وقال: "صمود مواطني دولة إسرائيل منح الجيش في هذه الحرب روحاً معنوية عالية. إنني أقدر رباطة جأش الجمهور الإسرائيلي في هذه الحرب". كما وعد رئيس الأركان بأن يستمر الجيش الإسرائيلي في دعم أسر المصابين. وتطرق أيضاً إلى الجنود الثلاثة المختطفين – إيهود جولدفاسر، إلداد ريجيف وجلعاد شاليط – قائلا: "صفوفنا ينقصها جنود الجيش الإسرائيلي المختطفين. من واجبنا أن نواصل المهمة، وأن نعمل من أجل عودتهم إلى بيوتهم سريعا".

وأوضح رئيس الأركان قائلاً: "في العام الذي انقضى، منذ أن انتهت الحرب، أجرى الجيش الإسرائيلي تحقيقات متعمقة لاستخلاص العبر وتطبيقها. نحن نعمل بشكل يومي من أجل تطبيق الدروس المستفادة وتحسين جاهزية الجيش للرد على أي تهديد يواجهنا، وكل ذلك إلى جانب مكافحة الإرهاب اليومي".

◆ **"على رئيس الوزراء أن يتحمل مسئوليته":**

كان ١٥٠ من أولياء أمور الأسر الثكلى قد قرروا في وقت سابق أمس إحياء ذكرى حرب لبنان الثانية بمسيرة أطلقوا عليها "مسيرة الحياة"، حيث تجمع أولياء الأمور في مستعمرة كفار جلعادي – التي قتل فيها ١٢ جندياً من جنود الاحتياط إثر سقوط صاروخ كاتيوشا عليهم أثناء الحرب – وتوجهوا من هناك إلى مناطق مختلفة لها ذكريات أليمة تتعلق بالحرب، ثم تجمعوا ثانية في جبل هرتسل بالقدس لبدء مراسم الاحتفال الرسمية.

في حوالي الساعة العاشرة صباحا، تجمع أولياء الأمور الثكلى أمام النصب التذكاري الذي أقيم في كفار جلعادي لتخليد ذكرى الجنود الذي لقوا حتفهم في المكان. وأقاموا مراسم احتفالية، بدأت بقصيدة "النسيج البشري" للمطربة حافا ألبرشتاين. وبعد ذلك، نشد ألفيس بلوها، والد الجندي نداف، الذي قتل في معركة مارون الراس، قصيدة روعي ياعيش، الذي قتل في كفار جلعادي، والتي يقول فيها: "أمي.. عندما كنت صغيرا، كنت أريد دائما أن أصبح مقاتلا.. أن أصبح في الجيش.. أن أذهب إلى الحروب وأنتصر على الأشرار.. أن أقود الجنود.. أن أجتاز الحدود وأعود حياً". وبعد انتهاء المراسم، واصل أولياء الأمور طريقهم إلى منطقة زرعيت، حيث اختطف الجنديان إلداد ريجيف وإيهود جولدفاسر.

وقد صب أولياء الأمور الثكلى جام غضبهم على رئيس الوزراء إيهود أولمرت، الذي أعلن أنه لن يشارك في المراسم الرئيسية بجبل هرتسل. وهاجم بلوها رئيس الوزراء قائلا: "إنه لا يشارك في هذا الاحتفال الهام، ولكنه يشارك في مؤتمر قيساريا. إنه تصرف غير محترم ويُجمِّل كل تصرفاته خلال العام الماضي". يسرائيل كلاوزنر، الذي فقد ابنه أوهيد في معركة بنت جبيل، هاجم أيضاً أولمرت قائلا: "هذه المسيرة جزءاً من نضالنا لإجبار رئيس الوزراء على تحمل مسئولية أفعاله والاستقالة من منصبه".

وتعقيبا على ذلك، رد مكتب رئيس الوزراء بأن أحد الأسباب الرئيسية لعدم حضور أولمرت للمراسم – غير الرسمية – هي الإجراءات الأمنية المزعجة التي يضطر أقارب الضحايا لاجتيازها (يقصد في حالة حضور أولمرت الاحتفال).. وجاء في البيان الصادر عن ديوان أولمرت: "في السنوات الأخيرة، تزايدت الحالات التي اضطرت فيها الأسر الثكلى إلى البقاء خارج ساحة المراسم بسبب التفتيشات الأمنية".

نتائج غير مقصودة

هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٥
بقلم: عمانوئيل سيفان

في الوضع الحالي، عندما لا يسير كل شيء كما ينبغي، ماذا يحتاج المرء..؟ من الأحرى أن يتوقف لبرهة عن التفكير عما يدور في مكنونات صدره وينظر إلى بيئته الإقليمية، وإلى الساحة اللبنانية من جهة، وإلى الساحة الشرق أوسطية من جهة أخرى – ما الذى تغير على الساحتين فى العام الماضى منذ حرب لبنان الثانية..؟

على الساحة اللبنانية لوحظ تشدد المواقف بين مختلف الفرقاء، حيث أصبح السواد الأعظم من أبناء كل طائفة يؤيدون القيادة الطائفية فى كل موضوع تقريباً. وقد حدث التحول الحاسم للطائفة السُنية، مع اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، إلى أن تصاعدت حدته مع الحرب. هذه الطائفة، التى كان جزء كبير منها دائماً يتعامل بنفاق مع الدولة، ويطمح إلى الاتحاد مع سوريا، ها هى قد غيَّرت وجهها، حيث يؤيد كل السُنة اللبنانيين حالياً وجود الدولة، ويقفون

وراء جهود ابن الطائفة فؤاد السنيورة للنهوض بسلطة الدولة وقدرتها على فرض النظام. ويقوم السنيورة بذلك بدعم مكثف أيضاً من جانب المارونيين والدروز، المسئولين التقليديين عن استقلال لبنان.

لم يؤد إصلاح هذه الأنظمة إلى اندلاع "ثورة الأرز" (طرد جيش الاحتلال السورى فى مارس ٢٠٠٥) فقط، وإنما لدعم الجيش اللبنانى فى العام الماضي. وقد وصلت هذه العملية إلى ذروتها بعد الهجوم فى الشهر الماضى على مخيم اللاجئين الفلسطينى "نهر البارد" (منطقة غير خاضعة لسيادة الدولة منذ عام ١٩٦٩) والقضاء على جماعة "فتح الإسلام".

غير أنه لم يتم إصلاح أجهزة السلطة (الجيش، والشرطة، وجباية الضرائب) حتى وقتنا هذا، كما أن المخابرات السورية لازالت نشطة فى لبنان، الأمر الذى يتمثل فى اغتيال كبار الصحفيين والساسة المعارضين لسوريا. مع ذلك، فمن الواضح أن الدولة فى حالة تعاظم للقوة. والطائفة الشيعية، وعلى رأسها حزب الله، هى الوحيدة التى تؤيد سوريا، بينما انهار تفاخر المنظمة بأنها "درع لبنان" (فى مواجهة إسرائيل)، وهى الحجة التى تسوقها للاحتفاظ بأسلحتها، وذلك بسبب الحرب التى اندلعت فى صيف ٢٠٠٦ .

وعلى الساحة الإقليمية، تسبب كشف النقاب عن حجم منظومة الدفاع الأرضى فى جنوب لبنان وحجم التسلح الصاروخى لحزب الله فى إثارة الهلع الشديد لدى زعامات السعودية، ومصر، والأردن والإمارات. صحيح أن الجميع كان يعرف بأمر المساعدة الإيرانية فى بناء هذه المنظومة، إلا أن الجميع تفاجأ من حجم هذه المنظومة. وقد اتضح أن إيران تبنت وجود ملحوظ فى جنوب لبنان، عن طريق إنفاق مئات الملايين من الدولارات، من أجل توفير خيار فتح جبهة ثانية ضد الولايات المتحدة عندما تحين ساعة الصفر، وذلك فى حالة الدخول فى مواجهة عنيفة مع الدولة العظمى.

ومن حسن طالع تلك الدول العربية، أن حزب الله (العميل الإيراني) أدار المنظومة قبل الأوان بسبب مبادرته فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ بخطف وقتل جنود إسرائيليين. وهكذا تكشفت أمام السعودية وشركائها نوايا إيران، التى كانت خفية حتى هذه اللحظة، بفرض هيمنة إقليمية.

ومن هنا، نشأ "محور الخوف"، الذى يُسمى أيضاً "محور الدول المعتدلة"، الذى يهدف للاحتماء من خطر ثورة شيعية، ديناميكية وفاعلة، تخدم مصالح إيرانية وتزعزع الوضع الراهن داخل السعودية، ولبنان والبحرين، وتقضى على دور مصر كدولة عظمى فى المنطقة... "هلال شيعي" يلقى بظلاله، على حد قول عاهل الأردن الملك عبد الله.. وقد أدى الخوف من الوضع الراهن فى ظل النوايا الشيعية، عن طريق التعاون الاستخباراتى والعسكرى وبمبادرات دبلوماسية مناهضة لإيران، إلى عزل سوريا "حليفة إيران".

على أية حال، لم يحن وقت الخلاص بعد، حيث لا تزال مخاطر الحرب الأهلية تخيم على لبنان، كما أن "محور الخوف" تلقى هزيمة نكراء فى غزة على أيدى مطرقة حركة حماس.. ولكن ما نريد أن نؤكد عليه هنا، بمناسبة مرور عام على حرب لبنان الثانية، أن هذه الحرب، التى رغم أنها اندلعت سريعاً وأديرت بغباء، إلا أنها أسفرت عن نتائج إيجابية، لم تكن مقصودة، حسَّنت من المكانة الاستراتيجية لإسرائيل (يقصد أنها قربت بين إسرائيل ودول محور الخوف).

القليل من السير لمسافات طويلة والكثير من التدريب على حمل الأثقال

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٧/٩
بقلم: حانان جرينبرج

الدروس العسكرية لحرب لبنان الثانية يتم تطبيقها اليوم في مراكز تدريب المستجدين.. فبعد إجراء دراسة شاملة، في ضوء نتائج لجنة التحقيق في إدارة الحرب، أدخلت كثير من التعديلات على برنامج التدريب الأساسي لجنود سلاحه المشاه، تتمثل في تقليل السير لمسافات طويلة إلى جانب الاستعانة بالنقالات، والتدريب على حمل أثقال أثناء المشي في الأسابيع الأولى من الخدمة في الجيش الإسرائيلي، والتدريب على التسلق، والقفز من المروحيات المقاتلة، وغيرها.

وقد أوضح مصدر عسكري، للموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت ynet، أنه "في مجال التدريب لا توجد أمور ثابتة، ومن ثم يجب دائماً تحليل الجبهات وماهية التهديدات، وإيجاد ما هو أنسب وأفضل لهؤلاء الجنود وفقاً لقدراتهم، خاصة خلال فترات وجودهم الأولى في الجيش الإسرائيلي". ويعترفون في الجيش الإسرائيلي بأنه إلى جانب إدخال تعديلات على برنامج التدريبات الجسمانية، هناك أيضاً تعديلات في الفكر. وقد أضاف المصدر

العسكري: "الرسالة الموجهة للجنود هي أننا على وشك حرب، رغم أن هذا لا يستند إلى معلومات استخباراتية" (يقصد ضرورة الاستعداد الدائم).

وقد أدت التحقيقات الداخلية التي أجراها الجيش الإسرائيلي بعد الحرب التي اندلعت في الصيف الماضي إلى إدخال تعديلات ليس فقط على معدل ونوعية تدريبات الألوية النظامية، وإنما أيضاً على نشاط الجنود المستجدين في سلاح المشاه. وكان المقدم إيتسيك بار، قائد قاعدة التدريبات التابعة للواء المظليين، قد ترأس طاقماً قام ببحث الأمر ورفع التوصيات إلى كبير ضباط سلاح المشاه وكبير ضباط سلاح المظليين. وفي المقابل، تم دراسة بعض الأحداث التي وقعت خلال الحرب في مدرسة التأهيل الحربي التابعة للجيش الإسرائيلي (قاعدة تدريب ٨) في وينجيت (نتانيا)، وذلك حتى يتضمن التدريب كل هذه الجوانب المختلفة.

وأوضح المصدر العسكري أن الهدف هو أن تتواءم التدريبات التي نقوم بها مع ما استخلصناه من دروس الحروب. ومن أجل ذلك، أجرينا استفتاءً مصوراً بين عشرات الجنود والقادة الذي شاركوا في الحرب، وسألناهم: كيف ينبغي من وجهة نظرهم التدريب في ضوء ما حدث في ساحة القتال..؟ وفي المقابل، كانت هناك عينة من المقاتلين الذين أجابوا على نماذج الأسئلة، وعن طريقهم ظهرت الصورة الكاملة لما ينبغي فعله لتأهيل الجنود المستجدين في مراحلهم الأولى بالجيش للدخول في أي مواجهات مستقبلية".

إحدى النتائج التي تجلت في الدراسة هي المواءمة، إذا أمكن، بين ظروف التدريب وبين ظروف الحرب. ففي معظم قواعد التدريب اتبعوا هذا الأسلوب قبل الحرب وتدربوا على النوم في العراء دون خيام، وعلى المهام التي تتضمن البحث عن الطعام ومواجهة الظروف الجوية السيئة. ويوجز المصدر العسكري بأن "الفكرة ببساطة هي أنه عندما تكون في القاعدة، ستتهيأ لك جميع الظروف، من بينها الجلوس في غرفة مكيفة تخوض اختبارا أمام الحاسب، ولكن عندما تكون في ساحة القتال ستواجه الظروف الموجودة في ميدان المعركة".

ويقول المسئولون في الجيش الإسرائيلي إن التدريب الأساسي لجنود سلاح المشاه كان جيدا. وقد حدث كثيرا أن الجنود الذين أرسلوا إلى السرايا، بعد أن خاضوا هذا التدريب، أدوا مهامهم بشكل جيد: "فضلا عن ذلك، وجدنا أنه من الصواب إدخال بعض التغييرات على ضوء مستجدات الحرب".

◆ التركيز على حمل النقالات لمسافات قصيرة:

إضافة إلى التدريبات الحالية، قرر الجيش الإسرائيلي إدخال سلسلة من التغييرات الجوهرية:

أولاً، يمكن - بفضل قائد اللواء - إطالة مدة التدريب الأساسي أسبوعين في حالة ظهور فجوات في تنفيذ التدريبات.

ثانياً، ميدانياً تقرر إجراء تغييرات في كل ما يتعلق بالسير على الأقدام، حيث يوضح المصدر العسكري: "تعلمنا من الحرب أن المقاتلين غير مطالبين بالسير لأكثر من خمسة إلى سبعة كيلومترات، ولذلك لا ينبغي التركيز على الرحلات الطويلة".. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على حمل النقالات، لأننا رأينا إلى أي مدى يمثل الأمر أهمية في إنقاذ المصابين من الميدان.. لذلك، قللنا طول الرحلة، ودمجنا التحرك مع النقالات في لواء المظليين.. على سبيل المثال، قللنا من طول رحلة أفراد السلاح من ٩٠ كيلومتراً إلى ٥٠ كيلومترا فقط (من بينها ١٥ كيلومتراً في حمل المصابين على النقالات).

ثالثاً، هناك تغيير آخر يتمثل في التعجيل بتعويد المستجدين على العمل على الأسلحة الثقيلة. ففي الماضي، كان المستجد يخوض هذه التدريبات في مراحل متأخرة، ولكن بعد الحرب تقرر التدريب عليها في مراحل مبكرة، فبدأ المستجدون في التدريب على الدبابات مثلاً في ميادين التدريبات.

رابعاً، وفي ضوء التغييرات، سيكون المستجد على دراية بمجال الحماية، حيث ستتم نوبة الحراسة في القواعد العسكرية بارتداء زي مضاد للرصاص ووسائل وقاية أخرى، لكي يعتاد الجندي على ذلك في أقرب وقت ممكن. فضلا عن ذلك، سيجتاز كل مستجد تدريب على إطلاق صواريخ من طراز لاو، ومن خلال هذا التدريب يمكن إدراك أي من الجنود يمكنه حمل صواريخ شخصية في مثل هذه المعركة أو غيرها.

بقلم: شارون نوفيك
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٧/٧/١٢

سكان الشمال لم يفيقوا بعد من صدمة الحرب

لم تهدأ بعد أصداء الحرب التى عاشها سكان الشمال منذ عام، فمازال ٢٣٪ من سكان الشمال البالغين، وما يقرب من ثلث الأطفال، يعانون حتى اليوم من أعراض ما بعد الصدمة. وقد انتشرت هذه الظاهرة أيضاً بشكل أكثر اتساعاً بين الجمهور العربي، حيث يجد ما يقرب من ثلث البالغين و٤٠٪ من الأطفال صعوبة فى تجاوز الصدمة. هذا ما كشفه بحث جديد أجراه مركز "مشئفيم"، برئاسة البروفيسور مولى لهاد، من كلية تل- حاى الأكاديمية.

وتشير هذه البيانات المثيرة للقلق إلى أن تجربة الحرب مازالت تؤثر على السكان حتى اليوم.. فمازال الكثير من سكان الشمال يعيشون تجربة الحرب وأضرارها بشكل يومي، كما يعانون من الشعور بالخوف العميق والهلع والعجز وصعوبة أداء روتين حياتهم اليومي. وقد تفاجأ الباحثون عندما اكتشفوا أنه لم يطرأ أى تحسن فى ردود أفعال المجموعات التى أجرى عليها البحث تجاه مرحلة ما بعد الصدمة، بل والأكثر مفاجأة، أن ردود أفعال الأطفال ازدادت سوءاً.

وتتجلى ردود أفعال ما بعد الصدمة فى الشعور بالخوف والعجز ومطاردة الذكريات وتكرار الأحلام المزعجة حول الأحداث المأساوية التى شهدتها الحرب، فضلاً عن اضطرابات النوم ونوبات الغضب والصعوبة فى التركيز، وكذلك ظهور أعراض جسمانية مثل سرعة ضربات القلب، والعرق، وارتفاع الضغط الدم، والهذيان والكوابيس.

◆ **تجربة الشعور المتواصل بالخطر:**

يفسر الباحثون ردود الأفعال العنيفة بالخوف طوال الوقت من التعرض مرة أخرى لهذه الصدمة، خاصة أنه منذ انتهاء الحرب، تتوالى التقارير المكثفة فى وسائل الإعلام عن احتمال اندلاع حرب أخرى فى الصيف القادم، وأكثر تحديداً عن حرب مع إيران وسوريا، وأيضاً احتمال اندلاع قتال فى سديروت وغزة.

ولعل توصيات لجان التحقيق واستقالة رئيس الأركان "دان حالوتس"، ووزير الدفاع "عمير بيرتس"، كانت كلها بمثابة تأكيد آخر على الشعور بعدم الاستقرار وانعدام الأمن، الأمر الذى أثر سلباً على سكان الشمال. وقد قال الباحثون: "إن كل هذه العوامل تؤكد احتمالات الخطر الذى يهدد حياة سكان الشمال كحادث مستمر لم ينته. ويشعر السكان بالقلق من الخطر الحقيقى الذى يتمثل فى اندلاع حرب وشيكة، ولذلك لا يسمحون لأنفسهم بالاحتفاظ بهدوئهم والتماثل للشفاء من هذه التجربة".

وعدم القدرة على تجاوز الصدمة ليس نتيجة عوامل شخصية وأسرية فحسب، بل أيضاً نتيجة عدم ثقة السكان فى زعماء الدولة والمجتمع. ويقول الباحثون: "إن البيئة التى لم تنجح فى نشر الأمن، لن تنجح فى تقليل أعراض ما بعد الصدمة التى يعانى منها السكان".

ويوصى الباحثون، فى الاستنتاجات التى توصلوا إليها، بوجوب إقامة مراكز متخصصة تنسق بين قرارات المجالس المحلية ووزارات الحكومة والجهات المتخصصة، بهدف وضع خطط مدروسة تسعى لتحسين الاستعدادات اللازمة أثناء الطوارئ، ولتوفير الشعور بالأمن والاستقرار لدى سكان الشمال.

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٧/١٢
بقلم: يوسى بن آري

لنتغاضى عن مسألة الكرامة ونترك "شبعا"

أذاعت وسائل الإعلام الإسرائيلية، هذا الأسبوع، أنه من المتوقع أن يقرر خبير فى الخرائط، تابعاً للأمم المتحدة، قريباً، أن مزارع شبعا، الواقعة فى سفح جبل حرمون (جبل الشيخ)، هى أراضى تابعة للسيادة اللبنانية. لقد اقترحت الأمم المتحدة على إسرائيل الانسحاب من مزارع شبعا وجعلها منطقة دولية تكون خاضعة لسيطرة قوات اليونيفيل (على ما يبدو حتى يتم تسليمها للبنان).

إن الإقرار المتوقع للسيادة اللبنانية على مزارع شبعا مسألة تلقى قبولاً من جانب سوريا، إلا أن إسرائيل رفضت الاقتراح الذى تقدمت به الأمم المتحدة، وتنشغل فقط ببلورة صفقة شاملة من أجل تحديث القرار ١٧٠١

الذى أنهى حرب لبنان الثانية قبل عام. وكان من المفترض فى التقرير الدورى الأخير للأمم المتحدة التطرق إلى آخر المستجدات التى تفيد بأن مزارع شبعا أرض لبنانية، ولكن بسبب الضغوط الإسرائيلية، سيتم تأجيل الإعلان عن ذلك للتقرير القادم فى شهر سبتمبر.

ولو أن ما أعلنت عنه وسائل الإعلام الإسرائيلية يعكس بالفعل الواقع، فإنه لا يعنى إلا دليل آخر على الرؤية السياسية قصيرة المدى والسلوك العاجز للحكومة الإسرائيلية منذ تلك الفترة قبيل انتهاء الحرب، وكذلك خلال العام الماضي: فبدلاً من مبادرة إسرائيلية لإنهاء الأمر سياسياً، تصرف أصحاب القرار انطلاقاً من اعتبارات سياسية. لقد تجنبوا أية مخاطرة من شأنها الإضرار "بالنجاحات" الإسرائيلية عقب الحرب أو خلق انطباع بأن حزب الله حقق إنجازاً. وكانت النتيجة: لم يحدث أى تقدم فى موضوع أودى جولدفيسر وإلداد ريجيف، وتبددت فرصة النيل الحقيقى من مكانة حزب الله فى النسيج السياسى اللبناني، بل إن حزب الله تسلح من جديد بشتى أنواع الأسلحة وعاد إلى سابق عهده قبل نشوب الحرب (إن لم يكن طوَّر من نفسه) وأعاد تنظيم نفسه فى هذه المناطق.

وها نحن الآن على وشك "تلقى ضربة خاطفة فى الوجه من ناحية مزارع شبعا"، فبسبب النتائج المتوقعة للأمم المتحدة والضغوط الدولية التى بالطبع ستتزامن مع نشر هذه النتائج، ستكون إسرائيل ملزمة بالانسحاب من مزارع شبعا، دون أن يشعر أى طرف، أياً كان، بالتزامات تجاه تعويض إسرائيل عن ذلك.

ولكن لم يفت الأوان بعد، فلو أن الحكومة الإسرائيلية لم تنساق مرة أخرى وراء السلوك العنيف العقيم، يمكنها، على سبيل المثال، التلميح بالتهديد بأنه إذا ما تم نشر النتائج ستكون الأمم المتحدة مسئولة عن تجدد مخاطر اندلاع الحرب وليس تهدئة الأوضاع.. كما تستطيع الحكومة الإسرائيلية، خلال الأسابيع المتبقية حتى نشر نتائج الخبير فى الخرائط، أن تمسك بجميع الخيوط بيدها والخروج بمبادرة سياسية جديدة، تتضمن بنوداً هى ذاتها جاءت فى ثنايا القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن، وهي: تسلم إسرائيل طواعية أراضى مزارع شبعا على سبيل الأمانة للأمم المتحدة، وتعيد الأسرى اللبنانيين، فى مقابل ضمان لبنانى بإعادة جنودنا المختطفين فى يد حزب الله، وتبدأ على الفور فى نزع سلاح حزب الله.

إن الواقع اليوم يستلزم مثل هذا الإجراء لصالح دولة إسرائيل، فجعل مزارع شبعا مسألة إقليمية يعتبر ثروة مفقودة فى حد ذاتها، والأفضل منحها طواعية والحصول على المقابل السياسى لذلك، بدلاً من تلقى إملاء دولى مخجل ومشين للمغادرة أحادية الجانب لشبعا. فالانسحاب من مزارع شبعا يقضى على المزاعم التى يرددها حزب الله فيما يتعلق بضرورة وجود حزب الله والاستمرار فى حمل سلاحه حتى يتم تحريرها.

إن معقولية قيام قوات الأمن اللبنانية بالبدء فى نزع سلاح حزب الله أصبحت أكبر من أى وقت مضي، بالطبع فى ظل الوجود العملياتى للجيش فى الجنوب والإصرار الذى أظهره الجيش فى مواجهة العناصر الإرهابية (يقصد فتح الإسلام) فى شمال لبنان. إن تنفيذ هذه الصفقة السياسية سيسهم للغاية فى تقوية وضع الحكومة اللبنانية كمسيطرة على الأراضي، ومن الصعب أيضاً أن نفترض أن حسن نصر الله سيتراجع عن التزامه بتبادل الأسرى، بل قد يعتبرها نقطة انطلاق.

لقد مر عام على حرب لبنان الثانية، ولن يكون الأمر مجرد شيء رمزى بل إجراء إنسانى حقيقى من جانب الحكومة تجاه أسر الجنود المختطفين المشتاقين لعودة أقربائهم. كذلك، يجب على رئيس الوزراء أن يتغاضى عن المصلحة السياسية الشخصية التى يمكنه الخروج بها من مثل هذه التسوية. ربما بمقدوره أن يوفر لهذه التسوية انطلاقة ناجحة جديدة، الأمر الذى قد يسهل عليه الوضع الصعب الذى ينتظره بعد إعلان التقرير النهائى لفينوجراد قريباً.

عام على الحرب: مَنْ انتصر على الساحة الاقتصادية..؟

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٧/١٣
بقلم: تانى جولدشتاين

لازال السجال محتدماً حول مَنْ المنتصر فى حرب لبنان الثانية، ولكن شيئاً واحداً هو المؤكد: لقد خسرت لبنان فى المواجهة الاقتصادية، فبينما استمر الاقتصاد الإسرائيلى فى الازدهار، تدهور الاقتصاد اللبناني: البورصة فى إسرائيل تحقق طفرات، بينما تواصل البورصة اللبنانية تراجعها؛ تم ترميم كل المنازل فى إسرائيل، أما لبنان فلازال بها آلاف الأسر المشردة.

	إسرائيل	لبنان
حالة التنمية فى ٢٠٠٦	+٥٪	-٦,٤٪
حالة التنمية منذ الحرب	+٥٪	-٥٪
البورصة منذ ١٢ يوليو ٢٠٠٦	+٣٦٪	-٢٠٪
ميزان المدفوعات منذ ٢٠٠٦	+٧ مليار دولار	-٧,٥ مليار دولار
المنازل التى هدمت	27 ألف	125 ألف
المشردين بسبب الحرب	٠	200 ألف

أحد المصادر الموضوعية والموثوق بها للغاية، للمقارنة بين الدول، هو ("World Fact Book - كتاب الحقائق العالمي")، وهو مرشد لدول العالم كلها، تصدره وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA. ففى الجزء الخاص بـ"الاقتصاد الإسرائيلي" فى كتاب الحقائق، يوصف بأنه "اقتصاد سوق تكنولوجى متطور على طريق التنمية السريعة والمكثفة". وبالانتقال السريع للفقرة الختامية فى هذا الجزء، جاء أن "المواجهة مع لبنان فى صيف ٢٠٠٦ ألقت بظلالها قليلاً على نمو السوق الإسرائيلي، ولكن بفضل استمرار زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية، والإيرادات من الضرائب والاستهلاك الفردي، انتعش الاقتصاد الإسرائيلى بسرعة".. فى مقابل ذلك، يصف الكتاب اقتصاد لبنان بأنه "اقتصاد متضرر من الحرب"، مؤكداً أن "المواجهة مع إسرائيل ألحقت خسائر فادحة بالبنى التحتية، والتى لازالت آثارها ملموسة حتى الآن، إلى جانب الدور الذى تلعبه التوترات السياسية بالداخل اللبنانى فى الإضرار بالأنشطة الاقتصادية".

◆ نمو فى إسرائيل مقابل تراجع فى لبنان:

لقد أصابت الحرب معظم الأنشطة الاقتصادية فى كل الأماكن الموجودة فى مرمى الصواريخ بالشلل. فى حيفا وكرمئيل (على الجانب الإسرائيلي)، فى بيروت وصور (على الجانب اللبناني)، توقف الإنتاج فى عدد كبير من المصانع وأغلقت المحال حتى أصبحت المراكز التجارية خالية، كما هربت السياحة. ولكن الاقتصاد الإسرائيلي، ومركزه تل أبيب، استمر فى العمل أيضاً أثناء الحرب، وانتعش مع نهايتها. وفى مقابل ذلك، تسببت الحرب فى شلل تام للاقتصاد اللبناني، ومركزه بيروت.

حسب البيانات الصادرة عن المكتب المركزى للإحصاء، سجل الناتج المحلى الإجمالى الإسرائيلى فى عام ٢٠٠٦ تراجعاً بنسبة ٥٪. صحيح أن ركيزة التنمية كانت قبل الحرب، خلال النصف الأول من العام، حيث شهد الاقتصاد نمواً بنسبة ٥,٩٪ (بمعدلات سنوية). ولكن الاقتصاد شهد نمواً بنسبة ٢,٩٪ (بمعدلات سنوية) وهذا أيضاً فى النصف الثانى من العام، رغم الحرب.

لبنان، رغم ذلك، عانت فى العام الماضى من معدلات تنمية سلبية بنسبة ٦,٤٪. منذ بداية الحرب وحتى اليوم، تراجع الإنتاج اللبنانى بنسبة ٥٪، بينما ارتفع الإنتاج الإسرائيلى بنسبة مماثلة. ويقدر خبراء اقتصاد لبنانيون أن هذا العام سيشهد نسبة نمو مقدارها ٢٪، فى مقابل نسبة مقدارها نحو ٥٪ متوقعة فى إسرائيل.

من الصعب المقارنة بين إسرائيل ولبنان: فقد بلغ الناتج المحلى الإجمالى فى لبنان، وهى دولة متقدمة ترتكز على التجارة والسياحة والمعاملات المالية والزراعة، قبل الحرب، نحو ٦٠٠٠ دولار للفرد، بينما بلغ الناتج المحلى الإجمالى فى إسرائيل، فى الفترة نفسها، نحو ٢٢ ألف دولار للفرد. ولكن الاقتصاد الإسرائيلى شهد نمواً أسرع فى العام الماضى أيضاً مقارنة بدول متقدمة أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومعظم دول أوروبا، بينما تراجع الاقتصاد اللبنانى فى الفترة التى سجلت مصر فيها نسبة نمو بلغت ٦,٨٪، والأردن ٦,٣٪ وسوريا ٣,٥٪.

◆ إسرائيل رممت ولبنان تنتظر:

أطلقت منظمة حزب الله على شمال البلاد ٤٠٠٠ صاروخ، وأصابت منازل ٢٧ ألف أسرة. لم يحدث أبداً أن أصيب هذا العدد الكبير من المنازل فى إسرائيل من جراء ضربات معادية خلال فترة زمنية قصيرة كهذه، ولكن الخسائر المالية فى لبنان كانت فادحة بشكل لا يمكن تقديره: فحسب تقديرات الحكومة اللبنانية، أصابت عمليات القصف، التى قام بها الجيش الإسرائيلي، ١٢٥ ألف منزل ومرفق، وحوّلت ٩٧٤ ألف لبنانى إلى مشردين.

منذ ذلك الحين، دفعت مصلحة الضرائب الإسرائيلية لسكان الشمال تعويضات قيمتها ٩٦٦ مليون شيكل، وجرت أعمال الترميم بسرعة وبنجاعة، فكل المنازل التى هُدِّمت تقريباً، عادت مرة أخرى إلى حالتها الأولى، وتقريباً كل سكان الشمال الذين فروا من منازلهم، والبالغ عددهم ٣٠٠ ألف نسمة، عادوا إلى منازلهم.. أما فى لبنان، تجرى أعمال الترميم فى لبنان بتراخ شديد. فاللبنانيون، الذين فروا من ديارهم أثناء الحرب، والبالغ عددهم ٢٠٠ ألف، ليس لديهم حتى الآن منزل يعودون إليه، وذلك رغم أن الحكومة اللبنانية رصدت ٣١٨ مليون دولار (معظمها تبرعات من دول عربية) لإعادة بناء المنازل، و١٨١ مليون دولار لدفع تعويضات للسكان و٥٤ مليون دولار لترميم البنى التحتية. وتزعم منظمة حزب الله أنها رصدت ٣٠٠ مليون دولار أخرى من أموال التبرعات الإيرانية لصالح عملية الترميم. وقد كشفت مراسلة يديعوت أحرونوت، رينات ملكس، التى قامت مؤخراً بجولة فى جنوب لبنان، كشفت عن شوارع كاملة من المنازل التى لازالت متهدمة، وقرى كاملة منفصلة عن الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء.

◆ ديون لبنانية وقروض إسرائيلية:

نتيجة للحرب، اقترضت حكومة لبنان قروضاً ضخمة من جهات مالية دولية ودول أخرى، حتى وصلت ديون حكومة لبنان فى أواخر ٢٠٠٦ لأعلى معدلاتها (٤٦ مليار دولار)، أى ما يعادل ٢٠٩٪ من حجم الناتج المحلى الإجمالى اللبناني. هذا فى الوقت الذى واصلت حكومة إسرائيل سداد ديونها، التى تراجعت فى العام الماضى إلى أقل من ٩٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى الإسرائيلي.

لقد تسببت الحرب أيضاً فى توقف الإنتاج اللبناني تقريباً، حيث سجلت لبنان فى العام الماضى عجزاً تجارياً قيمته ٧,٥ مليار دولار، أى بما يفوق أربعة أضعاف حجم إنتاجها. وتضخمت الديون الخارجية اللبنانية إلى ٣١,١ مليار دولار، فى الوقت الذى قدم الاقتصاد الإسرائيلى قروضاً قيمتها ١١ مليار دولار لدول أجنبية ومشروعات فى الخارج.

◆ البورصة اللبنانية لازالت تتراجع:

خلال الأيام الأولى للحرب، حدثت هزة كبيرة فى البورصة بالدولتين. وقد وجد البعض صعوبة فى تصديق أن بورصة تل أبيب ستنتعش مرة أخرى: والمعروف أن رئيس الأركان السابق، دان حالوتس، سارع ببيع حقيبة أسهمه فى اليوم الأول للحرب، ولكن حالوتس، فى حقيقة الأمر، كان مخطئاً، فمنذ ١٢ يوليو ٢٠٠٧ سجل مؤشر تل أبيب ٢٥ ارتفاعاً نسبته ٤٠٪ وقفز مؤشر تل أبيب ١٠٠ بنسبة ٣٦٪. فى مقابل ذلك، لازالت البورصة اللبنانية تتراجع إلى الوراء: فمنذ أواخر يونيو ٢٠٠٦ وحتى اليوم، سجل مؤشر الأسهم فى بورصة بيروت انخفاضاً بنسبة ٢٠٪.

من ناحية أخرى، زادت، منذ اندلاع الحرب، الاستثمارات الأجنبية فى إسرائيل، وإيرادات الدولة من الضرائب، وحتى الاستهلاك العام. والقائمة طويلة: فقد سجل الاقتصاد الإسرائيلى تحسناً على كل المستويات تقريباً، فى حين تدهور الاقتصاد اللبناني.

◆ الثمن الاجتماعى فى لبنان أسوأ بكثير:

يزعم البعض أن الانتعاش الاقتصادى الصاعد فى إسرائيل جرى على حساب الطبقات الفقيرة. يمكن الزعم بأن سكان الشمال، الذين عانوا أثناء الحرب من سوء الخدمات الاجتماعية، دفعوا ثمن حصانة الاقتصاد. ولكن الفقر فى إسرائيل لم يكن أسوأ من الفقر اللبناني: ٧٠٠ ألف نسمة من سكان الشمال مكثوا أثناء الحرب فى ملاجئ وغرف محصنة وكثير منهم شكوا – عن حق – من إهمال الدولة لوضعهم. وفى مقابل ذلك، لم يكن هناك تقريباً ملاجئ وغرف محصنة فى لبنان، وقد هرب معظم سكان المناطق المنكوبة من جراء القصف.

من ناحية أخرى، أدت الحرب إلى زيادة نسبة البطالة فى لبنان، ووصلت حالياً إلى نحو ٢٠٪. وفى مقابل ذلك، سجلت إسرائيل فى ٢٠٠٦ انخفاضاً فى نسبة البطالة من ٩٪ إلى حوالى ٨٪. كما تفاقم الفقر اللبناني: ٢٨٪ من سكان لبنان يعيشون الآن تحت خط الفقر الدولي، ويعيشون على أقل من دولار يومياً، بينما طرأ على الفقر فى إسرائيل، على ما يبدو، انخفاضاً طفيفاً: ٢١,٦٪ من مواطنى إسرائيل لازالوا يعيشون تحت خط الفقر، وهذه النسبة أكثر من دول أخرى فى العالم الغربي، ولكن معظمهم ما كانوا سيعتبرون فقراء فى لبنان.

وقال زعيم حزب الله، حسن نصر الله، فى خطابه الشهير عام ٢٠٠٠ "إن المجتمع الإسرائيلى أضعف من خيوط العنكبوت، وسوف ينهار خلال السنوات المقبلة". ولكننا نقول له: "على الأقل، أثبت المجتمع الإسرائيلى جدارته وقوته على الصمود، على المستوى الاقتصادي. فماذا بشأن المجتمع اللبناني..؟". وهاهو مدير قيادة الجبهة الداخلية فى صور، عباس غريب، يصرح مؤخراً لمراسلة يديعوت أحرونوت: "ثمة شيء لم يتغير طوال العام الماضي.. لدينا حكومة غير قادرة على حمايتنا".

هل ستجدون ملجأً عندما تسقط الصواريخ على تل أبيب..؟

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٧/١٣
بقلم: إيلي سينور

هل من المتوقع أن تسقط خلال الحرب القادمة صواريخ على تل أبيب..؟ هل استعدت المدينة الكبرى وسط إسرائيل لمثل هذا السيناريو..؟ هل تم استخلاص الدروس المستفادة من حرب لبنان الثانية..؟.

في يوم ٢٥ يوليو من العام الماضي، في الوقت الذي هدد فيه حسن نصر الله للمرة الثانية بإطلاق صواريخ على وسط إسرائيل، سارع عمال بلدية تل أبيب بالخروج وفحص ٢٠٠ من الملاجئ العامة المنتشرة في أنحاء المدينة. وقد كانت النتائج التي تكشفت مثيرة للقلق، حيث تم استخدام بعض الملاجئ كمخازن وقاعات للعرض، وتم سد الفتحات الخرسانية التي تستخدم في الهروب عن آخرها، كما أن شبكات الكهرباء معطلة وعرضة للانفجار في أي وقت، وأكوام من المواد المشتعلة تنذر بتحويل هذه الملاجئ لقنابل مشتعلة.

وعقب عمليات الفحص هذه، تقرر بشكل قاطع أنه لا يمكن استخدام هذه الملاجئ قبل إصلاح الأعطال ومعالجة جميع أوجه القصور. وبدا الهدف من وراء ذلك واضحاً، وهو أنه إذا سقط صاروخ اليوم على جوش دان، لانفجرت الفقاعة التل أبيبية، ولسادت الفوضى الشديدة المكان. أما الهدف على المدى البعيد فقد كان واضحاً أيضاً، وهو أنه يجب فعل كل شيء، وفي أسرع وقت ممكن، من أجل تأهيل هذه الملاجئ. وفي نهاية الأمر – كما هو معروف – ومن حسن حظ تل أبيب، لم يحدث شيء، حيث اكتفى نصر الله بإلحاق أضرار بسيطة بمنطقة الخضيرة.. ولكي لا ندخل أنفسنا في دائرة الخطر، بدأ، على الفور بعد الحرب (يقصد حرب لبنان الثانية)، رجال شعبة الإمدادات العسكرية ورجال الأمن في بلدية تل أبيب في عملية مسح شامل لكل الملاجئ قبل البدء في أعمال الترميم.

من الممكن أن نستدل على مدى جدوى الاستعدادات وعمليات ترميم الملاجئ من خلال السيناريوهات الخمسة التي أعدها رجال قيادة الجبهة الداخلية، بالتعاون مع شعبة الأمن في البلدية، والتي ترسم لنا صورة لواقعة قد تسفر عن عدد كبير من الأضرار في تل أبيب من جراء إطلاق صاروخ قادم من الجبهة الشمالية (يقصد سيناريوهات التحرك بعد سقوط صواريخ على تل أبيب). وفي الماضي، أجريت في ضوء تلك السيناريوهات، مناورات بمشاركة كل الجهات الأمنية (رجال الإطفاء وهيئة الإسعاف الإسرائيلية وبلدية القدس).

السيناريو الأول: سقوط صاروخ على محطة قطار أورلوزوروف. نوع الصاروخ تقليدي. وفقاً لتقديرات رجال الأمن، من المتوقع أن يسفر هذا الحادث عن سقوط ٣٥ قتيلاً، و١٥٠ جريحاً، وإصابة نحو ١٨٠ آخرين بالصدمة. إضافة إلى حدوث أضرار لعشرات المباني من جراء إطلاق الصاروخ، وسيضطر ٢٥٠ مواطناً إلى التوجه لمركز الاستيعاب "بيت باربور"، ومركز أيالون للشباب والرياضة.

السيناريو الثاني: سقوط صاروخ على فرع مكتب البريد المقابل لسنتر ديزنجوف. نوع الصاروخ تقليدي. من المتوقع أن يسفر الحادث عن سقوط ٢٥ قتيلاً، و١٠٠ جريح، وإصابة ٢٠٠ آخرين بالصدمة. ونتيجة لسقوط الصاروخ سيتهدم فرع مكتب البريد عن آخره، وسيسود الدمار المنطقة، وسيتم إخلاء ٢٠٠ شخص إلى مركز استيعاب بأحد مراكز الشباب والرياضة وسط تل أبيب.

السيناريو الثالث: سقوط صاروخين على شارعي لاجارديا وشاكيد. نوع الصاروخ تقليدي. من المتوقع أن يسفر الحادث عن سقوط ٦٤ قتيلاً و٢٥٠ جريحاً. وستعم الفوضى والدمار هذه المنطقة المأهولة بالسكان. وسيضطر ٨٧٠ شخصاً إلى إخلاء منازلهم، والانتقال إلى مراكز الإقامة في مدارس عيروني. كما ستفتح مراكز الشباب والرياضة أبوابها لاستيعاب المتضررين ومن هذه المراكز: مركز مجيد، ومركز تل أبيب، ومركز بيت داني، ومركز بيخوري عيتيم.

السيناريو الرابع: سقوط صاروخين في شارعي ليفي أشكول وكيتسيس. نوع الصاروخ تقليدي. من المتوقع أن يسفر الحادث عن سقوط ٣٥ قتيلاً، و٢٨٠ جريحاً وإصابة ٣٠٠ شخص بالصدمة. وحدوث أضرار لعشرات المباني في المنطقة المجاورة. وسيتم إخلاء ٤٠٠ شخص من منازلهم، ونقلهم إلى مراكز الإقامة في مدرسة ليدي ديفيس، وبعد ذلك سيتم نقلهم إلى مركز الاستيعاب في مدرسة عيروني.

السيناريو الخامس: سقوط صاروخ كيماوي في شارع آنا فرانك. من المتوقع أن يسفر ذلك عن سقوط ١٢ قتيلاً، و٢٨ جريحاً وإصابة ١٠٠ بالصدمة. أما الصاروخ نفسه فلن يتسبب في دمار كبير، ولكن بسبب المادة الكيماوية التي ستتناثر في المكان، سيقتضي الأمر إخلاء الـ٣٠٠٠ ساكن الذين يقطنون المنطقة المحيطة بمكان الحادث ونقلهم إلى خارج المدينة.

◆ زيادة عدد الملاجئ العامة واختفاء الملاجئ الخاصة:

يوجد في أنحاء تل أبيب ٢٣٦ ملجأ عام، ونحو مائة ملجأ في المؤسسات التعليمية المختلفة في المدينة. وفي ضوء حقيقة أن خطر إطلاق صواريخ على تل أبيب ليس مستبعداً، وفي ضوء عدم الجاهزية التي ظهرت خلال الحرب الأخيرة، فقد عمل رجال بلدية تل أبيب، على مدى السنة الأخيرة،

ليلاً ونهاراً، من أجل تأهيل مئات الملاجئ. وقد أرسلت البلدية إخطاراً لجميع السكان، الذين استأجروا ملاجئ لغرض الاستخدام الشخصي، أخبرتهم فيه بضرورة إخلاء تجهيزاتهم، لأنها تشكل خطراً، ومن الممكن أن تكون بمثابة مواد مشتعلة في الملاجئ. في الوقت نفسه، تم فحص منافذ الطوارئ، وتجري هذه الأيام أعمال إصلاح أجهزة التكييف الموجودة بالملاجئ.

وقد جنى هذا العمل ثماره.. فقد كشفت عمليات الفحص التي قامت بها مؤخراً قيادة الجبهة الداخلية في الملاجئ العامة في تل أبيب عن ارتفاع مستوى الاستعداد في تلك الملاجئ ومنحتها درجة ٩٩ .

ولكن إلى جانب النجاح في إعادة إصلاح الملاجئ العامة، فقد بقيت مشكلة تل أبيب الكبرى تكمن في المباني الخاصة (يقصد المباني الخاصة التي يوجد بها ملاجئ خاصة)، فهناك ما خفى كان أعظم. فآلاف الملاجئ الخاصة لا تخضع لإشراف البلدية على الإطلاق، ومن المفترض أن يقوم سكان هذه المباني الخاصة بالاهتمام بها (يقصد ينفقون على إصلاحها من مالهم الخاص). والواقع يكشف عن أن الكثير من الملاجئ أصبحت مهجورة، ومزدحمة أو غير صالحة للاستخدام. فيما يحاول المسئولون في بلدية تل أبيب الآن الحد من الأضرار، ومن أجل ذلك بدأوا في تفقد كل الملاجئ الخاصة، من أجل تقدير مبدئي لحالتها.

وفضلاً عن الاهتمام بالملاجئ، قامت البلدية ببعض الإصلاحات في مجالين آخرين: تعزيز منظومة الإطفاء في أوقات الطوارئ، وإقامة غرفة عمليات بلدية مجهزة وآمنة. وقد أدرك المسئولون في البلدية أنه في حال سقوط صواريخ وحدوث أضرار للمباني، فإن إحدى المشكلات العويصة ستكون غياب القوى البشرية التي ستساعد أجهزة الإطفاء. وفي ضوء ذلك، تم تأهيل حوالي ٤٠٠ موظف في البلدية من مختلف الأفرع، ليتم إلحاقهم بعد ذلك بالأطقم المتخصصة في وحدة إطفاء الحرائق. هكذا سيتم مضاعفة قوة العمل إلى ثلاثة أمثال خلال الساعات الأولى التي تعتبر الأحرج بالنسبة لعملية إنقاذ وإخلاء الجرحى وإخماد الحرائق.

تنقسم تل أبيب إلى أربعة قطاعات، وفي حال سقوط صاروخ، سيتم إقامة غرفة قيادة أمامية في القطاع الذي يقع فيه الحي المتضرر. فضلاً عن ذلك، يوجد في الطابق الثالث تحت الأرض بمبني البلدية غرفة عمليات مجهزة بكافة التجهيزات الإلكترونية اللازمة، من أجهزة حاسب آلي، وخرائط، وأجهزة اتصال، وغيرها من التجهيزات. والهدف من إقامة هذا الملجأ هو تجميع كل العقول في البلدية وقوات الأمن في غرفة محصنة واحدة، يمكن من خلالها الحصول على صورة حقيقية للوضع، عن طريق كاميرات من أرض الواقع، ونقل رسائل لجهات الإنقاذ ومختلف السلطات.

وعلى عكس البلدية، فإن معظم سكان تل أبيب لا يفكرون كثيراً في الحرب القادمة وتداعياتها على المدينة، وإن كانت المسألة في النهاية نسبية تختلف من شخص لآخر.. يقول دافيد (٣١ عاماً)، وهو يقيم في شقة بالإيجار في حي "كوخاف هتسفون": "إنه في حالة سقوط صواريخ على تل أبيب، لا أرى أن هناك ما يدعو للقلق. فأنا لا أرى نفسي جالس في الملاجئ، ولكن عندما يكون هذا هو طلب الجيش فسأفعل. ولكن طالما أن الحرب لم تندلع، فمن الأفضل أن يظل الانشغال بها قاصراً على الجهات المسئولة فحسب".. في المقابل، يفكر يانيف يهود - متزوج وأب لطفل - في خيار آخر ويقول: "من المؤسف أن يحدثونا طيلة الوقت عن الحرب، وعن المخاطر التي تحدق بنا. فقد تتحقق هذه النبوءات في نهاية الأمر. فحتى اليوم لم تكن لديَّ أية مشاكل في البقاء في المدينة، ولكن الآن ولأن عندي طفل، بات من الواضح بالنسبة لي أنه مع تعرض تل أبيب للتهديد الأول، سأحزم أمتعتي تاركاً المدينة متوجهاً أنا والعائلة إلى إيلات. لا أريد أن أصبح فأر تجارب، في مقابل أن أوصف بالبطل. فالأهم لديَّ هو أن يكون طفلي في مكان آمن".

ما الذى يريده مراقب الدولة من قيادة الجبهة الداخلية..؟!

بقلم: أمير بوحبوط
معاريف ٢٠/٧/٢٠٠٧

بعد أشهر معدودة من توليه منصب قائد الجبهة الداخلية، قام يتسحاق (جيري) جرشون، "الضابط العَلامة"، أدرك أنه ينبغى إحداث تغيير كبير هنا. فقد أدرك وجود فجوات كبيرة جداً بين منظمات الإنقاذ والوزارات الحكومية والمجالس المحلية. ومن ثم، توصل إلى ضرورة وجود هيئة واحدة تكون مسئولة كهيئة عليا. وكان قد وضع فى رأسه، التى تشتعل بالأفكار، خطة مفصلة وعرضها على القيادة السياسية.

كان جرشون يبحث عن شركاء لفكرته بين السياسيين، لكنه لم يجد. وكانت أقواله دائماً (يقصد قبل اندلاع الحرب) حول وجود سيناريوهات متطرفة تبدو فى تلك الأيام خيالية للغاية وبعيدة عن الواقع. إلا أنه لم تمر إلا سنوات قليلة حتى تحققت نبوءات جرشون وانفجرت فى وجهنا خلال الصيف الماضي.

إن جيري، الذى تحمَّل المسئولية واجتهد من أجل

التوحيد بين القوات والهيئات، وحاول رغم البيروقراطية اتخاذ إجراءات دراماتيكية لتهدئة الجمهور، وجد نفسه فى قلب العاصفة رغماً عنه، عقب التقرير الذى نشره مراقب الدولة "ميخا ليندنشتراوس".

هل يعد اللواء جرشون مسئولاً عن العشرين عاماً التى أغفلت فيها الوزارات الحكومية وضع ميزانيات لهذه القضايا (يقصد مشاكل الجبهة الداخلية كما وردت فى تقرير مراقب الدولة) كما كان يجب..؟ هل كان جرشون مذنباً لأنه لم يقم بتغيير جميع رؤساء المجالس المحلية الذين لم يؤدوا دورهم خلال الحرب..؟!.

لقد أكد مراقب الدولة أن القيادة الداخلية ساعدت المجالس المحلية، ولكنها لم تقدم المساعدة الكافية.. ولكن مَنْ الذى يستطيع أن يحدد ما إذا كانت هذه المساعدة كافية أم لا..؟ مَنْ الذى طلب المساعدة ولم يحصل عليها..؟ ولماذا لا يوجد مركز للمراقبة..؟ هل كان المراقب يقصد أن تقوم قيادة الجبهة الداخلية بتجنيد ١٢ ألف جندى ليحلوا محل أولئك الذين فشلوا فى أداء أدوارهم..؟.

◆ جيرى سقط ضحية:

إن الجبهة الداخلية ليست مسئولة من قيادة الجبهة الداخلية وحدها، إنما هى مسئولية جماعية يشترك فيها رؤساء المجالس المحلية والهيئات الحكومية ورجال الأعمال ومن المدنيين أيضاً. كان ينبغى أن يتحملوا المزيد من المسئولية قبل الحرب وخلالها، لأنهم إذا لم يتحملوا مسئولية أنفسهم خلال الحروب القادمة، فإن أى قيادة، مهما تكن، لن يمكنها أن تحل محلهم، وإنما كل ما ستفعله أن تقدم لهم المساعدة فقط. لقد نسى الناس أنه خلال الحرب كان عدد كبير من مراكز إطفاء الحريق على حافة الانهيار بسبب العجز فى الميزانيات، وفى المعدات اللازمة.

فمَنْ الذى لم يخصص لهم الميزانيات..؟ قيادة الجبهة الداخلية..؟ بلى بالطبع، إنها الوزارات الحكومية. هذا مجرد جزء من إهمال الحكومة الإسرائيلية الذى استمر ما لا يقل عن عشرين عاماً.

لقد أذنب جيرى فى أمر واحد فقط، ألا وهو أنه تحمل مسئولية الآخرين الذين تهربوا من تحمُّل المسئولية عنها. مذنب لأنه كان قادراً على القيادة، ولكنه لم يعلم كيف تعمل المنظومة السلطوية، وإلا لما تورط فى صراعات القوى التى تدور بين مراقب الدولة ورئيس الوزراء.

لقد سقط جيرى ضحية ودفع ثمن المصادمات بين أولمرت وليندنشتراوس.. إن ما يؤلمنى شيء واحد، ألا وهو أن مراقب الدولة اختار طريق غير موضوعى ليوجه نقداً موضوعياً. فقد تحول نقده إلى نقد هدام بدلا من أن يكون نقداً بناءً. وإذا كانت هناك قيادة فى هذه الدولة أو فى جميع أنحاء العالم تستحق أن تكون رمزاً، فهى قيادة الجبهة الداخلية، ولكن ليندنشتراوس حط من قدرها.

◆ انتقاد داخلى جاد:

سيادة القاضى ليندنشتراوس: إن المسئولية فيما يتعلق بموضوع الجبهة الداخلية تقع على عاتق الدولة وليس على عاتق لواء واحد فى الجيش الإسرائيلي. وأنت تعلم ذلك جيداً. ولكن يبدو أنك مدرك جيداً أنه من الأفضل أن تصطدم الآن بلواء فى الجيش الإسرائيلى على أن تصطدم برئيس الوزراء.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن قيادة الجبهة الداخلية وجَّهت لنفسها انتقادات داخلية جادة، بدأت فى تنفيذها منذ فترة طويلة، بل وشكلت لجاناً من المراقبين لتطبيق استنتاجات هذا النقد. ولكن لا يوجد شيء من شأنه أن يحدث تقدماً دون الحصول على ميزانية حكومية، ودون أن تتحمل كل هذه الهيئات الحكومية المسئولية.

طَنين شر

معاريف ٢٠٠٧/٧/٢٢
بقلم: بن كسبيت

حزب الله فى أزمة داخلية، فقد تضررت قوته، والسنيورة يُبدى قدرة كبيرة على الصمود، وفى سبتمبر توجد انتخابات مصيرية للرئيس اللبناني.. وسوريا فى موقف دفاعي، حيث تخشى من هجوم إسرائيلي، وفى الوقت نفسه قلقة من صرامة أمريكية وجفاء عالمي.. أما إيران، فتحت العقوبات الدولية، تحاول التقاط أنفاسها، وتصارع من أجل شرعية دولية وتخشى من هجوم أمريكي، أو إسرائيلي، أو كليهما معاً.. "حماس" أيضاً فى مرحلة بناء قوة، بعد أن ابتلعت أكثر من قدرتها على الهضم، وفقدت ما تبقى من الاعتراف العالمي.

فى ظل وضع كهذا، يقول المسئولون فى الهيئة الأمنية، كل عناصر "محور الشر" فى حاجة إلى قليل من الهدوء، وهم فى مرحلة حاسمة من بناء القوة. لذا،

من الوجيه الافتراض بأن "أحمدى نجاد" لم يقل "للأسد"، فى نهاية الأسبوع، أشياء لا يعرفها (الكاتب يتحدث عن الزيارة التى قام بها أحمدى نجاد لسوريا)، ولم يطلب من "نصر الله" أشياء يعجز عن توفيرها.

لقد تم التخطيط لزيارة الرئيس الإيرانى لدمشق قبل نحو ثلاثة أشهر، كما تم التخطيط لانضمام "نصر الله" للمحادثات أيضاً (لقد اعتاد زعيم حزب الله على التوجه إلى "دمشق" من حين لآخر، سراً، وليست هذه على الأرجح المرة الأولى التى يفعل فيها ذلك منذ حرب لبنان فى الصيف الماضي).. لقد رغبت إيران بقوة فى أن تكون أول دولة تبارك لـ "بشار الأسد"، على الملأ، على "فوزه فى الانتخابات"، وإذا تيسر فى ذات المناسبة أن تربت على كتف نصر الله "لانتصاره" فى الحرب.

هكذا انعقدت قمة "محور الشر" التى شاهدناها سوياً على شاشات التليفزيون فى الأيام الماضية، وعرف "أحمدى نجاد" كيف يستخرج منها ما يجيد فعله على أكمل وجه: حشرجات من الكراهية ورياح حرب.

◆ الأسد لم يغلق بعد باب السلام:

من جانب ثان، لا ينبغى الارتكان إلى الهدوء: هناك محور شر، وهو حي، وموجود ويرفس. إيران تقيم مواقع أمامية بطول وعرض الجبهة فى مواجهتنا، مع أذرع أخطبوطية طويلة يصل مداها حتى غزة وسيناء. الإيرانيون يقرأون ويسمعون طنين السلام والاتصالات المترددة بين إسرائيل وسوريا، ويسارعون إلى دق إسفين.

إن إيران، وحتى اليوم، هى القوة العظمى التى تعول عليها سوريا. والتدخل الإيرانى فى سوريا عميق ويفوق كثيراً التدخل فى المجال الأمني. ففى الصناعات المدنية فى سوريا يوجد لإيران أيضاً نصيب وافر. فى ظل وضع كهذا، عندما يحتاج "الأسد" إلى دعم علني، فإن ما يحصل عليه هو "أحمدى نجاد". هذا هو الموجود، وسيضطر "الأسد" للانتصار بهذا، خاصة أن الأسد لا ينقصه صداع، فمن المتوقع أن يصدر فى الأسابيع القادمة تقرير لجنة التحقيق فى اغتيال الحريري، وفى سبتمبر هناك انتخابات الرئاسة اللبنانية، وحزب الله، فى المقابل، يكافح ضد جبهة داخلية لبنانية أكثر عناداً مما كان متوقعاً. وقد خاض الجيش اللبنانى فى الأسابيع الماضية معارك ضارية ضد فروع "القاعدة" فى الدولة. طبقاً لتقديرات غربية، قتل ما بين ١٠٠ - ٢٠٠ جندى لبنانى فى هذه المعارك، لكن قوة "القاعدة" فى الدولة انكسرت.. وبذلك، كما تقول مصادر استخباراتية فى الغرب، "تم منع عمليات تفجيرية قاسية، وربما حتى عمليات استعراضية غير تقليدية تم التخطيط لها لترويع المنطقة".. أما حكومة السنيورة، المعلقة بخيوط واهية منذ فترة كبيرة، تبدى إصراراً غير مسبوق، وهو ربما ما يجعل اللعبة فى لبنان أبعد ما تكون عن الانتهاء، وإن كان من الملاحظ أن نصر الله، بعد عام من الحرب، فى وضع أصعب بكثير مما خطط له.

السؤال الملح الآن: هل تؤدى قمة "محور الشر" فى دمشق إلى طلاق بائن بين الأسد وأولمرت، بمعنى نهاية لجهود استئناف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا..؟ كلا. ولكن بنفس القدر، فإن هذه القمة لا تضيف شيئاً إلى فرص السلام. لقد أقدم "الأسد" على خطوة واضحة تجاه إيران، لكنه فى الوقت ذاته لم يتجاوز الخط الأحمر ولم يغلق الباب.. إن الأسد رجل يفتقر إلى الخبرة العملية فى كل شيء، فى الحرب وفى السلام، ومن الصعب عليه أن يقرر أى الاحتمالات يختار، الأمر الذى لا يشجع مؤيدى التفاوض معهم.

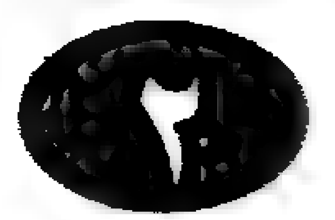
◆ الحرب بعيدة مثل السلام على الأقل:

هل تقرِّب قمة "محور الشر" الحرب..؟ ليس بالضرورة..!! الحرب ما تزال بعيدة مثل السلام تماماً، خاصة أن لجميع الأطراف المعنية مصلحة واضحة فى الحفاظ على الهدوء فى هذه المرحلة.

إن الشيء الذى نجح "أحمدى نجاد" فى إثارته فى دمشق، نهاية هذا الأسبوع، هو رياح الحرب.. وأحياناً تخلف رياح الحرب فى أعقابها حرباً فعلية. فى ظل وضع كهذا، كان من الممكن أن نتوقع من الكبير المسئول عن العالم، الولايات المتحدة، أن تشحذ قواها وأن تخلق صيغة، تكون أكثر إغراءً، من أجل إنقاذ "بشار الأسد" من الحضن الإيرانى وإعادته إلى الأسرة الدولية. مثل هذا الإجراء سيعزل إيران، وسيساعد الأمريكيين فى العراق، وسيجفف حزب الله، وسينقذ لبنان، وسيجعل الجبهة الشمالية هادئة، وسيطمئن إسرائيل، وسيسمح للولايات المتحدة وللعالم بأسره بالتركيز على السلاح النووى الإيرانى بلا معوقات.

المشكلة هى أن الولايات المتحدة، ومنذ فترة، لا تؤدى دورها كدولة كبيرة مسئولة عن أى شيء، وإنما كبلطجى حى متخلف، غير قادر على فهم شيء، ومستمر فى العربدة فى الحى، وهو يوزع اللكمات فى كل اتجاه.. من ناحية أخرى، ليس مضموناً أن الرئيس القادم بعد "جورج بوش" يستطيع إصلاح الضرر الذى تسببت فيه سياسته فى الشرق الأوسط بوجه خاص وفى العالم بوجه عام.. ولكى نعرف إن كان هذا سيحدث، ينبغى أن نحاول الوصول إلى يناير ٢٠٠٩ بسلام، أو الدعاء، عوضاً عن ذلك، بأن يصلح "جورج بوش" كل ما فعله بإجراء شجاع وسليم ضد القنبلة النووية الإيرانية.

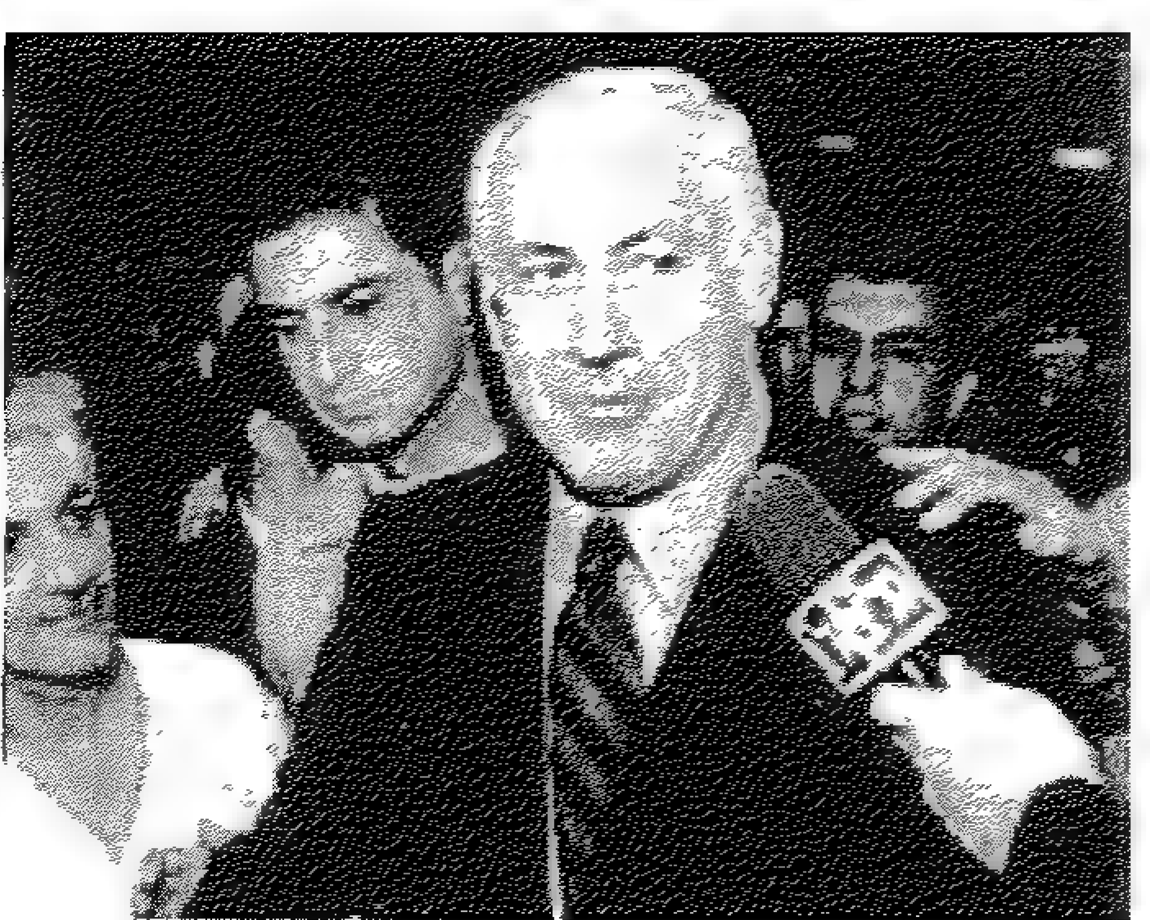
◆ ترجمات عبرية ◆



الشأن الفلسطيني

نتنياهو: "اقتراح إطلاق سراح السجناء خاطئ"

يديعوت أحرونوت ٢٦/٦/٢٠٠٧
بقلم: ياعيل برنوفيسكى
وأمنون مرندا





صرح اليوم، الثلاثاء (٢٦/٦/٢٠٠٧)، "بنيامين نتنياهو"، زعيم المعارضة، بأن اقتراح رئيس الوزراء أولمرت بإطلاق سراح ٢٥٠ سجينا فلسطينيا من حركة فتح، هو اقتراح خاطئ وينطوى على أضرار. وقال: "إنها رسالة خاطئة، لن تعزز السلطة الفلسطينية، بل ستضعفها فقط.. إن منحهم البنادق وإطلاق سراح سجنائهم يعد، بكل المعايير، قراراً خاطئاً".

وقد تطرق نتنياهو، فى مؤتمر عقدته الوكالة اليهودية فى القدس، إلى قضية إطلاق سراح الجندى المختطف جلعاد شاليط والجنديين المختطفين إيهود جولدفيسر وإلداد ريجيف على أيدى حزب الله، وقال إنه لا يستطيع التدخل فى قرارات الحكومة فى هذا الشأن أو المشاركة فى الجدل السياسى بسبب حساسية الأمر، وقال: "عندما كنت رئيسا للوزراء، أجريت مفاوضات فى قضية مشابهة، ولذلك أدرك مدى حساسية الأمر".

وأضاف زعيم المعارضة أنه يرى أن إطلاق سراح السجناء هو تجاوز للخطوط الحمراء، وينبغى التفكير جيداً فى أن هناك ثمناً يمكن دفعه، وهناك ثمناً لا يمكن دفعه. وأنا أقدر هذا الوضع ولا أعتزم التدخل".

كما علق نتنياهو على إطلاق صواريخ القسام على سديروت وغرب النقب، قائلاً: إنه ينبغى على الحكومة أن تلقن حماس درساً موجعاً رداً على إطلاق صواريخ القسام. وأضاف: "لابد أن نلقن حماس درساً، وليتهم لا يجبروننا على ذلك. المشكلة أن الحكومة الحالية لا تفعل ذلك، ولذلك حدث ما حدث".

ورغم الشائعات والتلميحات التى ترددت مؤخراً، ورغم بعض الدعوات فى المنظومة السياسية بشأن تشكيل حكومة وحدة، فقد أوضح نتنياهو أن حزبه لن ينضم إلى الحكومة المقترحة، حيث قال: "لن ننضم إلى الحكومة، لأنها تتبع أسلوباً يسبب أضراراً سياسية، بالإضافة إلى افتقارها للحنكة".

◆ هنجبي: "لنتجاهل الضغوط النفسية"

ويؤيد أنصار رئيس الوزراء الخطوات التى أعلن عنها أولمرت أمس (يقصد قرار الإفراج عن ٢٥٠ سجيناً فلسطينياً)، حيث قال عضو الكنيست تساحى هنجبى، رئيس لجنة الخارجية والأمن، للموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت، إنه طالما لا تضم هذه القائمة السجناء المتورطين فى قتل إسرائيليين، فإننا لا نرفض قرار رئيس الوزراء" وأضاف أنها خطوة تهدف لدعم مكانة المعسكر المعتدل فى الجانب الفلسطيني. وكلما دعمنا القيادة المعتدلة، كلما زاد احتمال اضمحلال المعسكر المتطرف.

كما هاجم رئيس لجنة الخارجية والأمن إذاعة شريط جلعاد شاليط ووصفها بأنها "خطوة انتهازية" تهدف إلى تصعيب مهمة حكومة إسرائيل فى إجراء مفاوضات دون أى ضغوط خارجية. وقال هانجبى إنه إذا تصرفت إسرائيل بشكل مماثل، كانت ستذيع شرائط

للسجناء الفلسطينيين الذين يشتكون من قادتهم الرافضين لإجراء مفاوضات مع إسرائيل.

وقال هنجبى، الذى دعا إلى العمل دون توقف لإطلاق سراح شاليط: "ينبغى على الحكومة أن تتجاهل الضغوط النفسية التى يمارسها الخاطفون، ولكن فى الوقت نفسه يجب الحذر من أن يؤدى إطلاق سراح عدد كبير من المخربين إلى التشجيع على ارتكاب المزيد من عمليات الاختطاف، ومن ثم المخاطرة بحياة الإسرائيليين نتيجة لعودة كبار المخربين لقيادة المنظمات الإرهابية، وهو ما يمثل أضراراً على المستوى القومي".

كما قال وزير الرفاه والخدمات الاجتماعية "يتسحاق هرتسوج"، للموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرنوت، "إنه لا ينبغى أن يتدخل الوزراء فى قضية جلعاد شاليط، حتى لا يتسببوا فى أى ضرر، فالمسألة متروكة لرئيس الحكومة". ومع ذلك، أعرب عن تأييده لاقتراح رئيس الوزراء بإطلاق سراح السجناء وقال: "ينبغى أن نعزز حكومة فتح ونبذل قصارى جهدنا للحيلولة دون تحويل غزة إلى قاعدة للإرهاب. ومن ثم، فإن قرار إطلاق سراح السجناء هو أمر جدير بالتنفيذ".

وأضاف الوزير هرتسوج إن دورنا الآن هو أن نقوم بكل ما يلزم لمساندة التيار الفلسطينى المعتدل وعزل التيار المتطرف، وهو ما يحدث بالفعل الآن، فحماس أصبحت فى حالة عزلة، وفى موقف الدفاع عن النفس.

الصراع بين حماس وفتح انتقل من الشارع إلى التليفزيون

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٧/٢
بقلم: على واكد

هدأت قليلاً المواجهات بين حركتى فتح وحماس، ولكن يبدو الآن أن التوترات بين الجانبين أخذت منحى آخر يتعلق بالتلفاز، إذ تسيطر المنظمتان على جميع وسائل الإعلام. ومن خلال هذه السيطرة، تديران حملة متبادلة لتشويه السمعة، حملة أهم ما يميزها إتباع سياسة "الضرب تحت الحزام".

وفى ظل عدم وجود أجهزة المراقبة التابعة لحركة فتح فى قطاع غزة، وعدم وجود حركة حماس فى الضفة الغربية، انتقلت المواجهات إلى الإعلام المحلى.. فقد استغلت حركة حماس البرامج التى تذيعها قناة "الأقصى" - القناة الرسمية للحركة - فى نشر وثائق وتسجيلات كانت لدى قيادة السلطة الفلسطينية. ويقول أبرز أعضاء حركة حماس إن هذه الوثائق والتسجيلات تثبت "مدى الفساد وعلاقات التعاون التى يقيمها كبار مسئولى فتح مع إسرائيل".. فى حين تستخدم حركة فتح قناة التليفزيون الفلسطينى الرسمى كبوق حزبى بكل معنى الكلمة، حيث تنتقد من خلالها "الانقلاب الأسود الذى قامت به حركة حماس فى غزة، والممارسات التى صاحبت ذلك الانقلاب من اغتيالات لقادة وأعضاء فى حركة فتح". وقد وصفت حركة فتح، فى البرامج التى تذيعها القناة، أعضاء حركة حماس بأنهم أتباع لإيران وسوريا وطامعين جاشعين يتخفون تحت ستار الدين.

وقد قررت شبكة "الأقصى"، التابعة لحركة حماس، أن تقحم أمس (الأحد) كاميرات داخل منشآت التحقيق التابعة لأجهزة الأمن التابعة للسلطة، على غرار البرامج التليفزيونية العراقية التى تم إذاعتها فى أعقاب سقوط صدام حسين، وبرامج شبكة المنار التابعة لحزب الله بعد الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان.

وقد وصف مقدم البرنامج، الذى زار منشآت التحقيق برفقة أحد ناشطى حركة حماس كان قد سبق له أن احتجز فى هذا المكان، "الظروف المجحفة التى يعيش فيها أسرى المقاومة الإسلامية". وبعد ذلك، واصل مقدم البرنامج إضافة تفاصيل مثيرة حول الموقع، وقال: "هنا احتجز إبراهيم المقادمة قائد الجناح العسكرى لحركة حماس..." ورد ناشط حماس: "وهنا قررنا الإضراب عن الطعام...".

وحكى مقدم البرنامج، بصوت يغلب عليه الحزن، عن غرف التعذيب، قائلاً: "هنا تم تعذيب خيرة الشعب الفلسطينى وخيرة أعضاء حركة حماس". وبلغت ذروة البرنامج عندما اقترب مقدم البرنامج من المشنقة التى كان من المقرر أن تستخدم فى إعدام اثنين من ناشطى حركة حماس من سكان رفح. وأوضح مقدم البرنامج "أنه تم وقف إعدامهما بعد أن ثار سكان رفح وحالوا دون ذلك".

وقد وصف تليفزيون حماس بتأثر بالغ طرق التعذيب والضغوط النفسية والجسدية والظروف المجحفة التى تم بها احتجاز "مجاهدى حماس". كما وصف كيف كان "رشيد أبو شباك"، النائب السابق لـ"محمد دحلان"، يشرف على قمع احتجاج الأسرى.

من يرغب في دولة كهذه..؟

هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٤
بقلم: موشيه آرنس

قد يكون تغيير أي قاعدة مهمة أمر لا يقل في صعوبته عن التخلي عن نظريات راسخة، لكن يجب فعل ذلك أحياناً. لقد حان الوقت لإعادة دراسة قاعدة "دولتين لشعبين" - دولة إسرائيل ودولة فلسطينية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة.

هذا المثال لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي طرحه للمرة الأولى اليسار المتطرف، وأنصار ياسر عرفات وحركة "السلام الآن"، تغلغل لوعي معظم الإسرائيليين، كما تبناه أشد المعارضين له في السابق من أمثال أريئيل شارون.

ينظر الإسرائيليون حالياً إلى هذا المثال على أنه أمر مسلم به، وكذلك معظم المراقبين الأجانب. وتعتبر خطة "خريطة الطريق" التي طرحها الرئيس الأمريكي جورج بوش، وتقبلتها بحماسة حكومة شارون، وتتبناها الآن بقوة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، أساساً للقاعدة السابقة. وتستند هذه القاعدة بالأساس إلى الفرضية القائلة بأنه في المنطقة التي كانت تخضع في الماضي للانتداب البريطاني من غرب نهر الأردن يعيش شعبان، لكل واحد منهما الحق في إقامة دولة قومية من أجل تقرير المصير في جزء من هذه المنطقة. وهذا أمر ليس بالمستحيل ولا يقبل المعارضة، بل على العكس، يجب بذل كل الجهود من أجل دفع هذه العملية. وعلى حد قول ليفني، فإن إقامة دولة فلسطينية من غرب نهر الأردن يعتبر أحد الأهداف القومية لإسرائيل.

لقد تخلى الحلفاء العرب عن الفلسطينيين، الذين طوّروا، بصورة تفوق شعوب عربية أخرى، هوية قومية منذ عام ١٩٤٨، عندما تم ترحيلهم من جزء كبير من بيئتهم الطبيعية، إثر إقامة دولة إسرائيل، واضطروا للاعتماد على أنفسهم لتحقيق أهدافهم. هل اعتبر الفلسطينيون الموجودون غرب نهر الأردن أنفسهم جزءاً من الشعب الأردني عندما تم ضم يهودا والسامرة (الضفة الغربية) للأردن وحصلوا على الجنسية الأردنية في الفترة ما بين ١٩٤٩-١٩٦٧ ..؟ هل إعادة السيادة الأردنية ليهودا والسامرة (الضفة الغربية) ستكون حلاً مناسباً للإحساس بالهوية القومية..؟.

في هذه المرحلة تعتبر هذه أسئلة افتراضية، لأن قادة الأردن لا يرغبون في هذا الصداع، وقد أوضحوا ذلك جيداً قبل عشرين عاماً. ومن الواضح أن المصريين، الذين غزوا غزة عام ١٩٤٨، وبقوا فيها حتى ١٩٥٦، وعادوا إليها بعد الانسحاب الإسرائيلي في ١٩٥٧، لا يرون أي داع لتحمل المسئولية عن غزة. كما لا توجد أي دولة عربية على استعداد لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين. أضف إلى ذلك، أن إسرائيل، التي استوعبت العرب كمواطنين متساوين في الحقوق، لا ترغب في استيعاب الفلسطينيين سكان يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة وتحويلهم لمواطنين إسرائيليين.. ومن ثم، يتمثل الواقع الكئيب في عدم رغبة أحد في استيعاب الفلسطينيين.

هل يعني ذلك أن إقامة دولة فلسطينية هو الحل الوحيد..؟ هل يجب على غزة أن تكون مرتبطة بيهودا والسامرة (الضفة الغربية)..؟ وما بدا حتى وقتنا هذا كأنه أمر مسلم به بات محل استفهام، إثر أعمال العنف الأخيرة التي شهدتها غزة. وإذا أثبت الفلسطينيون أنهم قادرون على إدارة شئونهم بأنفسهم، وعلى القضاء على الإرهاب، وهو عنصر حيوي للحكم القومي في الشرق الأوسط، وعلى احترام الاتفاقيات التي وقعها قادتهم، لاتضح أن قاعدة دولتين لشعبين هي حل مناسب. ولكن في حالة عدم حدوث ذلك، من ذا الذي يأمل في وجود دولة ينتشر بها العنف ويشجعون فيها على العمل الإرهابي..؟ من يرغب في دولة كهذه بجواره..؟!.

يمكن الحديث عن دعم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، على أمل أن يعمل على فرض الاستقرار في الأراضي الفلسطينية ويقمع الإرهاب.. ولكن هل هذه تكون توقعات واقعية..؟ هل يمكن حقاً أن نتوقع أن يفرض عباس سيادته في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) ويتصدى للتحدي الأصعب - انتزاع السيطرة على غزة من أيدي حركة حماس..؟؟.

كما تبدو الأمور حالياً، من الأفضل البدء في البحث عن قاعدة جديدة.

متى سيوجد شريك فلسطيني..؟

بقلم: جيورا فورمان (*)
يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٧/٦

حسبما تعلَّمنا من "الخبراء والمحللين"، فإن الفلسطينيين ليس لديهم ثقافة احترام الاتفاقيات. ووجهة النظر الراسخة فى أذهاننا، هى أنه ليس هناك احتمال لإجراء حوار، وبالتالى لن تكون هناك اتفاقيات، وعلى المدى القريب سيُحكم علينا بخوض حروب متواصلة يتعين على الحكومات المتعاقبة انتظارها.. وإقليمياً كل شيء سيتغير من حولنا، حيث ستملأ إيران - التى ستتمكن من تصنيع سلاح نووى - الفراغ الذي سيخلفه انسحاب الولايات المتحدة من العراق. ودولياً ستغير أوروبا خريطة مصالحها، وحتى التأييد الأمريكى لإسرائيلى لن يكون بلا شروط.

ومع مرور الوقت سيتغير الواقع ويصبح فى غير صالحنا. وما كان يمكن التوصل إليه أمس سيكلفنا اليوم الكثير، وربما لا يمكن تحقيقه فى المستقبل. كما ستقل، بل وتكاد تكون مستحيلة آنذاك، فرص التوصل إلى حل ينطوى على استخدام القوة.. إن النبوءات بالخراب قادمة.

لقد اعتدنا حتى حرب الأيام الستة (١٩٦٧) القول بأن العرب لم يضيعوا أى فرصة للخطأ (يقصد أن حساباتهم كانت دائماً خاطئة) وبدلاً من أن يوافقوا على تقديم تنازلات، كانوا يخوضون حروباً خسروها كلها، وبذلك زادوا وضعهم سوءاً.. ولكن منذ ذلك الحين، وبعد مرور أربعين عاماً من وصولنا إلى القمة، هانحن الذين نهبط فى منحدر وصلنا فيه إلى وضع أسوأ مما كنا عليه قبل ذلك، وذلك رغم الانتصارات العسكرية التى حققناها.. وهذا هو السبب فى أن الزعماء الفلسطينيين يخشون الاتفاقيات، لأن الاتفاقيات بالنسبة لهم تحدد الحاضر، فى حين قد يكون المستقبل أفضل لهم. يوافقون على التوقيع على الاتفاقيات لاعتبارات تكتيكية فقط، دون الالتزام بها طوال الوقت.

إن إسرائيل مسئولية مسئولية جزئية عن الفشل فى إيجاد شريك فلسطيني، واحتمالات تغيير هذا الفشل غير مضمونة، وإن كانت مازالت هناك فرصة. المشكلة تتلخص فى السؤال القائل: ماذا يتعين على الحكومة الإسرائيلية أن تفعله حتى تجد شريكاً فلسطينياً يرغب، بل يمكنه استئناف علمية السلام وعقد اتفاقات..؟.

◆ ينبغى أن نركز على:

حتى يكون هناك شريك فلسطيني، يجب أن ينشأ وضع يشبه الوضع الذى كانت عليه الدولة خلال العشرين عاماً الأولى من عمرها، فينبغى ألا يعمل الوقت فى صالح العنف الفلسطيني، وينبغى أن تبدو الفرص المستقبلية المتاحة أمام الفلسطينيين أسوأ من الفرص المتاحة اليوم حتى تكمن مصلحتهم فى إبرام اتفاقات طويلة المدى. ومثل هذه المصلحة هى شرط ضروري، وإن كان غير كافي، إذ إن هناك حاجة إلى إعادة تأهيل زعامتهم، حتى تستطيع إعادة بناء قوتها، من أجل السيطرة والقيادة. ولا تكفى رغبة الإسرائيليين حتى ينشأ هذا الوضع، على الرغم من أهميتها الكبيرة.

لقد نشأت فى الآونة الأخيرة مصلحة مشتركة بين إسرائيل والدول العربية التى لا توجد بها أغلبية شيعية (الدول السُنية)، وذلك نتيجة الخوف من السلاح النووى الذى تمتلكه إيران. وقد كان الكثيرون فى مصر والأردن والسعودية يُصلون من أجل أن تكسب إسرائيل الحرب، التى دارت رحاها الصيف الماضي، فى حين أننا لم نحاول حتى إجراء حوار مع أصحاب المبادرة السعودية، فقد كانت هناك فرصة هامة للتغيير.. ولكننى على أية حال مازلت أقول "الأوان لم يفُت بعد".

على مدى أربعين عاماً، ونحن نحول دون قيام صناعة فى المناطق (الفلسطينية)، فى حين أن بناء قلعة صناعية برأس مال أوروبى كان من شأنه خلق واقع مختلف يشعرون معه (يقصد الفلسطينيون) بأن هناك ما يخسرونه، وفى هذه الحالة كانت الديموقراطية ستطبق دون إكراه. ومن ثم، كان البناء الاجتماعى العشائرى - الذى أخذ الآن منحى دينياً - سيتغير فى ظل المجتمع الصناعي. وكان يمكن للدول الأوروبية، التى بدأ صبرها ينفد الآن، أن تقوم بدور فى هذه المسيرة، وإن كانت ما تزال قادرة على ذلك. وبدلاً من الربط بين العمليات العسكرية والحصار الاقتصادى (فى العامين الماضيين فى قطاع غزة) سيصبح من الممكن الفصل بين الاثنين.

ما الذى يجب أن يحدث أيضاً حتى نعى أن هذه السياسة تخلق يائسين وكارهين عديمى الأمل تسيطر عليهم الرغبة فى تدميرنا..؟ إن الحرب على الإرهاب مشروعة وممكنة، ولكن فى نفس الوقت يجب أن يكون هناك حرص على رفاهية السكان. لقد نجحت الأصولية فى الدول العربية عندما اهتمت بتوفير المأكل والتعليم والاحتياجات الأساسية للسكان فى مواجهة الحكام الفاسدين.

خلال الأشهر الأولى بعد حرب الأيام الستة (١٩٦٧)، قمنا ببث آمال عريضة فى نفوس

الفلسطينيين. والآن أيضاً، لو قمنا ببث الأمل فى نفوسهم كبديل للقتل المتواصل، يمكن أن نخلق ظروف مهيأة لوجود شريك. وسيكون من الصعب القيام بذلك دون إحداث تغيير فى وضع عرب إسرائيل كخطوة أولى.

نحن لسنا وحدنا، فالولايات المتحدة يمكنها أن تدرك أن موافقتها على الطريق الجديد الذى سنسلكه سيكلفها ثمنا أقل من الذى سيكلفها إذا استمر الوضع على ما هو عليه. كما أن أوروبا تنتظر منذ فترة طويلة حدوث تغيير فى توجهاتنا.

لا يوجد شريك الآن، ومن ثم، ينبغى العمل بسرعة من أجل إيجاد هذا الشريك، لأن إيجاده مازال ممكناً.

(*) كاتب المقال عميد (احتياط)، وهو أحد مؤسسى مجلس السلام والأمن.

المهم الخصام

هاآرتس ٢٠٠٧/٧/١١
بقلم: دانى روبنشتاين

وكأن الحكومة الفلسطينية فى الضفة الغربية لا تجد شيئاً تتخاصم حوله مع حكومة حماس المقالة فى غزة، ولذلك ابتدعوا الآن موضوعاً جديداً: ما هو اليوم الذى ستتحدد فيه العطلة الأسبوعية..؟ حماس فى غزة تطالب موظفى الحكومة بأخذ إجازة يومى الخميس والجمعة، أما رئيس الوزراء فى الضفة، سلام فياض، فصرح رسميا بأن عطلة نهاية الأسبوع ستكون يومى الجمعة والسبت.

فى المناطق (الفلسطينية)، هناك اختلاف بين القطاعات المختلفة فيما يتعلق بعطلة نهاية الأسبوع: موظفو الحكومة كانوا يأخذون إجازة فى العادة يومى الخميس والجمعة، أما القطاع الخاص فقد كان يأخذ إجازة يومى الجمعة والسبت. فياض أراد الملاءمة بين القطاعين، ولذلك أمر بالتغيير. لكن فى غزة رفضوا الامتثال، وفى حالات عديدة وصل الأمر إلى حد الشجار بين العاملين فى الجهات المختلفة.

خلاف أكثر جدية اندلع حول إطلاق سراح الصحفى البريطانى "آلان جونستون": حماس أبرزت ذلك كانتصار كبير تحقق فى إطار جهود حكومة إسماعيل هنية للحفاظ على القانون والنظام فى غزة. أما الناطقون بلسان فتح فقد سخروا وقالوا إن كل القضية كانت مثل "أفلام الأكشن الغربية مع نهاية ناجحة"، كما قال نبيل عمرو، أو "مسرحية مُسلية"، كما قال ياسر عبد ربه، الذى ادعى أيضاً أن الخاطف "ممتاز دغمش" ليس إلا أداة طيعة فى يد حماس. نشطاء حماس أرسلوه فى السابق لقتل رئيس الاستخبارات العسكرية، موسى عرفات، وهو بنفسه اعترف بأنه حاول قتل محمد دحلان خمس مرات، ومن شبه المؤكد أنه أيضاً من يقف وراء محاولة اغتيال رئيس السلطة أبو مازن بواسطة النفق المفخخ. المقربون من أبى مازن أوجزوا الموضوع بقولهم: "حماس اختطفت جونستون، وهاهى أطلقت سراحه الآن".

الفلسطينيون أيضاً يتنازعون فيما بينهم حول أداء برلمانهم، المشلول تماماً فى واقع الأمر، لأن ثلث أعضائه (ممثلو حماس من الضفة) يقبعون فى السجون الإسرائيلية. أمس، كان من المفترض أن ينعقد البرلمان بدعوة من أبى مازن، لكن حماس قاطعت الجلسة، فتم إلغاؤها.

هانى الحسن، عضو اللجنة المركزية فى فتح، تسبب فى فضيحة كبرى، عندما شرع فى خوض معركة لإقالة دحلان، ووجه انتقادات لأبى مازن، لأنه لا يتحاور مع حماس. أبو مازن وأتباعه اعتبروا ذلك خيانة، وتمت الإفادة فى بيان رسمى بأن الحسن قد أقيل من منصبه كمستشار رئيسى للرئيس. ولكن الحكاية ليست بهذه البساطة، فالحسن - مع أخيه الأكبر منه سنا خالد الذى توفى قبل عشر سنوات - كان من أوائل المنضمين للحركة. أصله العائلى من حيفا، حيث كانت عائلته تمتلك المكان الأكثر قدسية - مقام الخضر الذى يسمى اليوم مغارة إلياهو والواقع فى صخرة الكرمل. أخوهما الثالث، بلال، يعيش فى باريس وهو أحد الصحفيين الفلسطينيين الأكثر شُهرة. ولعائلة الحسن أنصار كثيرون، ولكن الجزء الأكبر منهم يتردد فى إبداء انحيازه لأى حركة أو تنظيم سياسى.

من ناحية أخرى، الصحف الفلسطينية اليومية الكبرى، "القدس"، "الأيام" و"الحياة الجديدة"، تتبع خطاً واضحاً لصالح فتح وتفرض رقابة على الأنباء التى تكون لصالح حماس. فتجدهم من غزة يقولون، عبر الهاتف، إن هناك شعورا بالهدوء والأمن فى المدينة بعد سنوات طويلة، ولكن ليس هناك أى ذكر أو تلميح لذلك فى تلك الصحف.

القضية التى دار حولها النزاع أيضاً هذه الأيام، كانت اتهام أبى مازن لحماس بأنها تسمح لخلايا القاعدة بالعمل فى القطاع.. وهنية، من جانبه، نفى ذلك بغضب.

من ناحية أخرى، يتشاجرون هذه الأيام حول توزيع الرواتب فى غزة. فمن المفترض أن تقوم حكومة فياض هذه الأيام بتوزيع الأموال التى حصلت عليها لدفع الرواتب لموظفى الدولة فى غزة، ولكنها تخشى من قيام نشطاء حماس بالسيطرة على الرواتب. الناطقون بلسان الحكومة فى الضفة طرحوا إمكانية اقتحام أتباع حماس لفروع البنوك فى غزة، والاستيلاء على أموال الرواتب على أساس أنهم هم أيضاً يُعتبرون موظفين فى الدولة منذ أن بدأوا يعملون كموظفين فى حكومة حماس.

حكومة إسرائيل لا تستطيع فعل الكثير فى هذه الفوضى. كل بيان إسرائيلى يؤيد أبا مازن، إنما يقلل، فى حقيقة الأمر، من قيمته (يقصد أبو مازن) فى نظر الجمهور الفلسطينى ويحوله إلى عميل.. وربما من أجل الخلاص من ذلك، يقوم أبو مازن بنشر بيانات حادة ضد إسرائيل (بواسطة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية)، حيث يصف عمليات الجيش الإسرائيلى فى المناطق (الفلسطينية) بأنها "جرائم حرب". ولكن هذا أيضاً لا يساعده كثيراً.. فموقع "القدس" على شبكة الإنترنت أجرى استطلاعا وسأل: مَنْ الذى كنت ترغب فى رؤيته رئيساً لفلسطين..؟ ٥٧٪ قالوا هنية، و١٣٪ فقط قالوا أبو مازن.

إذا كان هناك شك فى أن تنجح حماس فى السيطرة على الضفة أيضاً، فالذى لا شك فيه هو أن أى تسوية سياسية فى البلاد لن تتم بدون حماس.

فك ارتباط آخر

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٧/١٦
بقلم: يحيعام بريئور (❖)

رغم أن حركة حماس أحكمت سيطرتها على غزة، إلا أن الأصوات المنادية بمواصلة المفاوضات مع أبى مازن لازالت كما هي.. إننا نتساءل: ماذا يجب أن يحدث حتى ندرك جميعاً فى النهاية أنه ليس هناك من يمكن التوقيع على اتفاقات معه..؟ حتى لو أعلن أبو مازن أن لديه استعداداً للتوقيع على أى وثيقة، هل يجب على إسرائيل أيضاً أن توقع عليها..؟ هل هناك معنى أساساً لتوقيع كهذا..؟ ما هى فرصة تمكن أبى مازن من الوفاء بتعهداته، وما هى فرصته فى البقاء أساساً..؟!.

وفقاً لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، فإن الجهة الوحيدة اليوم القادرة على إبرام اتفاقات مع إسرائيل هى حماس، ولكن لا يوجد أى دليل على أن حماس فعلاً قررت أنها تريد الاتفاق. فى ظل هذه الظروف، لا يوجد أى معنى لإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، انطلاقاً من شعار "من يريد لا يستطيع، ومن يستطيع لا يريد".

إن قرار الشعوب بشأن مستقبلها هو الأكثر تعقيداً، وتأييد الفلسطينيين لحماس - بشكل جزئى فقط - يرجع إلى مقاومتها لإسرائيل عن طريق الإرهاب. إن حماس توفر الخدمات الطبية والدينية والتعليمية التى لا توفرها السلطة الفلسطينية، وتتصدى بشدة للفساد السلطوي، وبالطبع تتزعم المقاومة المسلحة ضد إسرائيل. ونظراً لكل هذه الأسباب، تحظى حماس بشعبية كبيرة.. ولو أجريت اليوم انتخابات جديدة، من المنطقى الافتراض بأن نتائجها ستكون مماثلة لنتائج الانتخابات السابقة.

وهكذا، علينا أن نستخلص بعض النتائج:

أولاً، ليست لدينا أى فرصة فى تحديد من سيحكم الشعب الفلسطيني، ومن الوهم أن نفكر فى أننا لو اتخذنا تلك الوسائل أو غيرها سنستطيع اختيار جيراننا. إن خطوات تدعيم قوة المعتدلين مطلوبة بالطبع، ولكن أيضاً يجب أن نعى أن تلك الامتيازات أو غيرها التى نقدمها لنظام ضعيف وفاسد لن تحوله إلى نظام قوى ومستقر.

ثانياً، طالما أننا موجودون ونوسع نطاق سيطرتنا فى الضفة الغربية، لا يوجد أى أمل لتطور نظام معتدل هناك، حيث إن أى اعتدال سيعتبر خيانة (يقصد أن المستعمرين سيعتبرون ذلك خيانة لهم من حكومتهم)، وقد يلقى ردود أفعال عنيفة تتماشى مع ذلك.

ثالثاً، هناك مخاوف مستقبلية جادة مفادها أن سيطرة حماس على الضفة الغربية مسألة وقت، وأن نظام أبى مازن المعتدل لن يصمد لأنه غير قادر على تحقيق طموح الفلسطينيين.

❖ مصيرنا فى أيدينا:

هل انتهت كل الوسائل وليس هناك ما نفعله..؟ لا إطلاقاً. إسرائيل لازالت العنصر المسيطر فى المنطقة، ونحن أقوياء دون أى مقارنة مع الفلسطينيين. ونظراً لأنه بات واضحاً اليوم، أكثر من أى وقت مضى، أنه لا يوجد شريك نتحدث معه، لم يبق أمامنا إلا تحديد مصيرنا بأيدينا، وتقرير ما هو المستقبل المنشود لدولة إسرائيل والعمل على تحقيقه.

الخطر الحقيقى على وجود دولة إسرائيل، كدولة

يهودية ديموقراطية، كان ولازال هو "الخطر الديموجرافي". وقد عبَّر قرار آريئيل شارون إخراج حفنة المستعمرين الإسرائيليين من بين مليون ونصف مليون فلسطيني (يقصد خطة فك الارتباط مع غزة) عن رؤية سليمة وجريئة للوضع، فالانفصال التام عن الفلسطينيين وحده سيمكننا من مواصلة العمل وتطوير دولة يهودية وديموقراطية هنا، والعودة للتركيز على المشكلات الداخلية.

إن الجدار الفاصل، الذى يوشك على الاكتمال، سيرسم الحدود المستقبلية لدولة إسرائيل. فيجب علينا جميعاً استيعاب حقيقة أنه فى إطار الحل النهائى لن يكون هناك إسرائيليون على الجانب الشرقى للجدار، وبالتالى سيعود الإسرائيليون المقيمون فى القرى المنعزلة - التى لا تعد جزءاً من الكتل الاستيطانية الكبرى - إلى الوطن.. ومن ثم، يجب على الدولة أن تساعدهم على بناء منازلهم من جديد فى حدود دولة إسرائيل، والسماح لهم بالتعبير عن ميولهم الطلائعية وتوجيههم، من خلال مساعدة سخية، إلى مناطق النقب والجليل. كما أن قانون "الإخلاء مع التعويض" يعد جزءاً هاماً فى هذه المسيرة، ولكن الأهم هو إحداث تغيير حقيقى فى حالة الحوار العام. هذا، ويتطلب الاستيعاب المكثف لعشرات الآلاف من الإسرائيليين، حتى يعودوا للوطن، عملية تخطيط طويلة ومعقدة، ولذا لا يجب ترك ذلك للحظة الأخيرة.

على المدى القريب، يجب علينا أن نستخلص من الأحداث الأمنية فى قطاع غزة درساً مهماً جداً: دولة إسرائيل تنتهج سياسة ضبط النفس فيما يتعلق بإطلاق الصواريخ على أراضيها، وهذا خطأ استراتيجى جسيم - لا يجب علينا الموافقة على انتهاك صارخ كهذا لسيادتنا. فبعد الانسحاب من غزة، كان يجب علينا الرد بشدة، ودون إبداء أى تسامح، على إطلاق أول صاروخ.. ولكن على أية حال، الأوان لم يفت بعد. يجب على إسرائيل من الآن أن تعلن، فوراً، أنها ستتوقف عن انتهاج سياسة ضبط النفس، فأى دولة أخرى فى العالم كانت سترد بقوة كبيرة على مصادر إطلاق صواريخ تهاجمها. فى المقابل، يتعين على إسرائيل إتباع سلسلة طويلة من الإجراءات الصارمة والمشددة ضد الزعامة الفلسطينية فى غزة (يقصد قادة حماس)، حتى يقتنعون بوقف إطلاق صواريخ القسام، وقد أثبتت فعلاً زعامة حماس أنها قادرة على منع إطلاق أى صاروخ، إذا أرادت.

غنى عن البيان أن هذه المسيرة لن تكون سهلة، وإذا لم تسرع الزعامة الفلسطينية فى إدراك أن عليها وقف إطلاق الصواريخ، سوف يدفع الكثير من الفلسطينيين حياتهم ثمناً لذلك.. ولكن يجب علينا الآن ألا نرتدع وألا نوقف سياسة الرد الشديد حتى يتوقف إطلاق الصواريخ على الأراضى الإسرائيلية. من حق سكان سديروت أيضاً مطالبة الحكومة بذلك، بل ويجب على سكان كفار سابا وبتاح تكفا والقدس ونتانيا - الذين سيعيشون فى المستقبل بجوار الحدود - مطالبة حكومة إسرائيل من الآن الاهتمام بمستقبلهم. ومن ثم، يجب على الإيهودين، أولمرت وباراك، اتخاذ هذا القرار الخطير، وإعلان أنهما سيتجاهلان، اعتباراً من الآن، الانتقادات الخارجية النفاقية (على سبيل المثال فى الصحافة الأوروبية) وكذلك النقد الداخلى التصنعى (على سبيل المثال، عضوة الكنيست زهافا جلئون)، ويواصلان تطبيق السياسة الجديدة بصرامة حتى يتوقف الفلسطينيون عن إطلاق الصواريخ.

وفى تلك الأثناء، أطالب الحكومة بتبنى الخطة التالية المكونة من أربع مراحل:

أولاً، الإعلان عن أن وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية هو هدفهم الاستراتيجي، وأن هذا الهدف لن يتحقق إلا عن طريق الانفصال التام عن الفلسطينيين (سواء بالاتفاق معهم أو بدونه).

ثانياً، الرد الصارم - دون تساهل - على أى انتهاك لسيادتنا، من خلال رد عسكرى مكثف على إطلاق صواريخ القسام وقذائف الهاون على الأراضى الإسرائيلية.. رد يشمل ضرب مصادر إطلاق النار، والضغط المكثف على الزعامة الفلسطينية (يقصد قادة حماس فى غزة)، حتى يدرك هؤلاء الأمر ويتوقفوا عن إطلاق النار على إسرائيل.

ثالثاً، إقامة هيئة حكومية لتخطيط استيعاب عشرات الآلاف من الأسر الإسرائيلية العائدة للوطن فوراً، وتوفير الأدوات القانونية اللازمة، التى تتيح للإسرائيليين، الذين يعيشون منعزلين على الجانب الشرقى للجدار الفاصل، العودة إلى إسرائيل الآن.. على أن سيواصل الجيش الإسرائيلى تحمله لمسئولية الأمن على الجانب الآخر للحدود.

رابعاً، إعلان أنه فى ظل غياب شريك جاد ومسئول ومفوض لدى الجانب الآخر، فإن إسرائيل ستقرر مصيرها بنفسها، من خلال استعداد للتعاون مع عناصر فلسطينية معتدلة، والعناصر الدولية التى لديها رغبة فى تقديم المساعدة لهذه المسيرة.

إذا انتظرنا حتى يظهر لدى الجانب الآخر شريك قوى معتدل ومستقر يمكن توقيع اتفاقات معه، سينشأ وضع ديموجرافى يصبح فيه المستقبل اليهودى الديموقراطى لدولة إسرائيل مجرد أمنية.. فقط العمل الجرئ والجاد من جانب إسرائيل يمكن أن يضمن مستقبلنا المستقل كدولة يهودية ديموقراطية.

(❖) كاتب المقال بروفيسور فى معهد فايتسمان، وعضو فى مجلس إدارة "مجلس السلام والأمن".

لفتات للمواطنين أيضاً

افتتاحية هاآرتس ٢٠٠٧/٧/١٦

يهدف لقاء رئيس الحكومة، "إيهود أولمرت"، ورئيس السلطة الفلسطينية، "محمود عباس"، اليوم فى القدس، إلى بدء صفحة جديدة فى علاقات الطرفين، وإلى تجسيد الفرصة السياسية التى نشأت مع سيطرة "حماس" على قطاع غزة. يريد "أولمرت" أن يوضح أن إسرائيل مستعدة للعمل مع "عباس" ومع حكومة "فتح" فى الضفة الغربية، برئاسة "سلام فياض". لذا، قرر الإقدام على سلسلة من الخطوات، التى استهدفت تعزيز وضع "عباس" بين الفلسطينيين: إطلاق سراح ٢٥٠ سجيناً، ينتمون إلى "فتح" والجبهتين اليساريتين (الشعبية والديموقراطية)، للمرة الأولى منذ صعود "أولمرت" إلى الحكم، والعفو عن ١٨٠ مطلوباً من "فتح"، فى مقابل تعهدهم بنبذ الإرهاب.

تشير اللفتات الإسرائيلية إلى أن "أولمرت" مستعد للقيام بمجازفة سياسية محسوبة فى مواجهة اليمين، لمحاولة إظهار التأييد لـ"عباس" ومشايعيه فى الضفة.. لكن هذا ليس كافياً، فإطلاق سراح السجناء والعفو عن المطلوبين يتعلقان فقط بفلسطينيين كانوا متورطين أو مشتبه بتورطهم فى الإرهاب - وليس بعموم السكان فى الضفة وقطاع غزة، الذى يعانى ضائقة اقتصادية صعبة بسبب القيود الأمنية التى تفرضها إسرائيل عليه. يجد "أولمرت" صعوبة فى تنفيذ تعهده بإزالة حواجز وإغلاقات طرق، وبتسهيل الانتقال والحركة بين المدن الفلسطينية فى الضفة. من جانبها، لم تنته الهيئة الأمنية، تحت قيادة "إيهود باراك"، بعد من "العمل الرئيسي" حول الحواجز التى سيتم إزالتها، بعد ثلاثة أسابيع من تلقيها توجيهاً من رئيس الحكومة. هذا فى الوقت الذى يعوق إغلاق المعابر الرئيسية المؤدية إلى غزة، "كارني" و"رفح"، حركة البضائع، ويؤدى إلى "تعلق" آلاف الفلسطينيين على الجانب المصرى من الحدود.

نتيجة هذه الخطوات هى أن سكان المناطق (الفلسطينية) لا يشعرون بأى تغيير فى حياتهم، حتى عندما اجتمع "أولمرت" مع رئيس السلطة. ومن ثم، ينبغي، لكى يتم دعم "أبو مازن"، أن نظهر للجمهور الفلسطيني، أن زعامة "عباس" تسهم فى تحسين حياته، وليس فقط خدمة مصالح "فتح" فى الضفة. لا ينبغى أيضاً أن تبدأ اللفتات وتنتهى بخطوات رمزية. ينبغى على "أولمرت" أن يكون عند كلمته، وأن يستأنف المفاوضات السياسية حول التسوية الدائمة وحول إقامة دولة فلسطينية.. فقط على هذا النحو، يستطيع دعم "عباس" والمعسكر الفلسطينى المعتدل بحق.

من ناحية أخرى، سيُعبِّر الحدث السياسى الثانى لهذا الأسبوع، وهو لقاء "الرباعية" فى لشبونة، يوم الخميس، عن الاعتراف الدولى بالفرصة التى نشأت على خلفية الأزمة فى السلطة الفلسطينية.. وتعتقد وزيرة الخارجية الأمريكية، "كونداليزا رايس"، أن الظروف مهيأة اليوم لإحراز تقدم سياسى أكثر من أى وقت مضى فى السنوات السبع الماضية.. وبالفعل، ربما تمنح الدفعة من جانب "الرباعية"، والتى ستتمثل فى إطلاق مهمة "تونى بلير" بالمنطقة، دعماً دولياً مهماً لجهود "أولمرت" و"عباس"، وربما تحدد الوعى بعدم وجوب تضييع الفرصة الحالية أيضاً.

الفرصة الأخيرة

معاريف ٢٠٠٧/٧/١٧
بقلم: بن كسبيت

هنا، فى الشرق الأوسط، من له سلطة التحدث هو الرفيق "كلاشينكوف" (يقصد قوة السلاح)، ومن شأن كل من يعتقد أنه يستطيع الفصل بين الضفة وغزة، ومن يحلم بوجود خطوة سلام فلسطينى بدون "حماس"، أن يكتشف مرة أخرى أنه أخطأ خطأ كبيراً.

ستنتهى "الرؤية الرئاسية (الفلسطينية) الجديدة - القديمة"، التى تم رسمها مرة أخرى أمس، مثلما انتهت سابقاتها. تصريحات صارمة، آمال كبيرة، خطط رائعة، وفى نهاية كل هذا خيبة أمل مثيرة للإحباط. لقد غادر القطار الفلسطينى المحطة فى طريقه إلى إيران. "حماس" موجودة هنا لتبقى. العبء كله ملقى الآن على شخصين هزيلين، ذوى شعر أبيض، هادئين ومعتدلين: "أبو مازن" و"سلام فياض".. هذان الاثنان سيجدان، مع كل الإرادة الطيبة - وهما يتمتعان بكثير من هذه الإرادة

- وأيضاً الكثير من الشجاعة، صعوبة بالغة فى إعادة عجلات التاريخ إلى الوراء.

◆ بوش ظلّ بوش:

من فترة غير بعيدة، اتخذ "أبو مازن" قراراً استراتيجياً "بالسير مع حماس"، وذهب إلى اتفاق مكة. وقرر ما قرر أيضاً لأنه كان يرغب بقوة فى أن يستمر على قيد الحياة السياسية. فقد خشى على مصيره ومصير شركائه إن استمر على نهجه. وعندئذ، بعد أن ذهب إلى اتفاق مكة، انكشفت محاولة اغتياله (يقصد محاولة التخلص منه). كان المخططون من أنصار "حماس"، وعندئذ اندلع الانقلاب فى غزة، الذى كان هدفه فى واقع الأمر الاستيلاء على منشآت "دحلان" والحيلولة بينه وبين احتلال غزة، لكن الانقلاب تطور إلى حرب وحشية خاطفة.

فى القدس تنفسوا الصعداء بالأمس، بعد أن استمعوا لخطاب الرئيس (بوش). كان "أولمرت" ورجاله يأملون ألا تكون هناك مفاجآت، وبالفعل لم تكن. أما بوش فقد ظل كما هو: ثاقب، واضح، يصبغ كل شيء بالأسود والبيض، مؤيد لإسرائيل وإن كان كلامه لم يخل من النقد لها. تحدث عن "حماس" بكلمات أصعب مما تحدث بها "أولمرت": "قتلة ملثمون يقذفون بالرجال ليموتوا من فوق أسطح المنازل".. لقد شطب بوش "حماس"، ووضع خطاً واضحاً بين الأشرار والأخيار، وأوضح "لأبو مازن" وللمجتمع الفلسطينى كله الخيار الذى يواجههم: السير مع المتطرفين والوصول إلى إيران، أو السير مع المعتدلين والوصول إلى دولة فلسطينية.

ولكن الأمر ليس بسيطاً كما يرى بوش.. فإذا كان الأمريكيون يريدون العمل على إجراء انتخابات جديدة فى السلطة، انتخابات يُقصم فيها ظهر "حماس" حتى تختفى من حياتنا كلنا، إلا أن ثمة شكاً فى أن يحدث هذا.

إسرائيل من جانبها تساعد وتدعم "أبو مازن" بقوة، حتى إن جانباً من الدعم ظل خفياً، حرصاً على سلامته.. ويا للأسف البالغ أننا لم ندعمه بهذا الشكل عندما كان ذلك مجدياً، قبل انتخابات البرلمان الفلسطيني.. ويا للأسف البالغ أننا لم ننجح فى تنفيذ تنازلات فى مواجهته، وفعلنا كل شيء بشكل أحادى، وبدلاً من أن نعطيه غزة، ألقينا بمفاتيحها مباشرة فى أحضان "هنية" ورفاقه. الآن نحن نندم على ما فعلنا، ولكن ها نحن نكرر نفس الخطأ، ونقول "لا لحكومة وحدة فلسطينية"، علماً بأنه من الجلى لكل من لا يخدع نفسه أن حكومة كهذه فقط هى التى تستطيع التوصل إلى اتفاق ما مع إسرائيل.

◆ ولايات كارثية وضائعة:

عندما لم نرغب فى "فتح"، حصلنا على "حماس".. الآن، ونحن نهمِّش "حماس" من المعادلة، سنحصل بعد قليل على "القاعدة"، وعندئذ، سنبدأ فى التفكير فى التقرب من "حماس". ولكن حينما نقرر التقرب، كما نفعل الآن مع "أبو مازن"، سيكون التقرب قد جاء متأخراً للغاية.

إننا، فى واقع الأمر، نعيش مرحلة الفرصة الأخيرة لإدارة "بوش"، التى فى أمس الحاجة للخروج بشيء ما فى يدها من الولايتين الكارثتين والضائعتين لها، كما أنها الفرصة الأخيرة لـ"أبو مازن"، وكذلك لـ"أولمرت". ولذا، ينبغى من أجل إتاحة فرصة لهذه الفرصة الأخيرة لتنضج، أن نفكر تفكيراً مختلفاً يخلق شيء مختلف، وليس إلقاء خطاب "يكرر نفس الأشياء القديمة"، مثلما فعل بوش أمس.. فبينما ألقى بمعظم العبء على الفلسطينيين، لم يرفع عصاه عنا، وخاصة فى موضوع البؤر الاستيطانية والمستعمرات.

علينا الآن أن نفكك بعض البؤر الاستيطانية، ونحول المزيد من الأموال لأبى مازن، على أن يحاول الأخير ومعه "فياض" ترتيب الفوضى لديهما بمساعدة جيش الدفاع الإسرائيلي، والتى لولاها لسيطرت "حماس" اليوم أيضاً على الضفة.

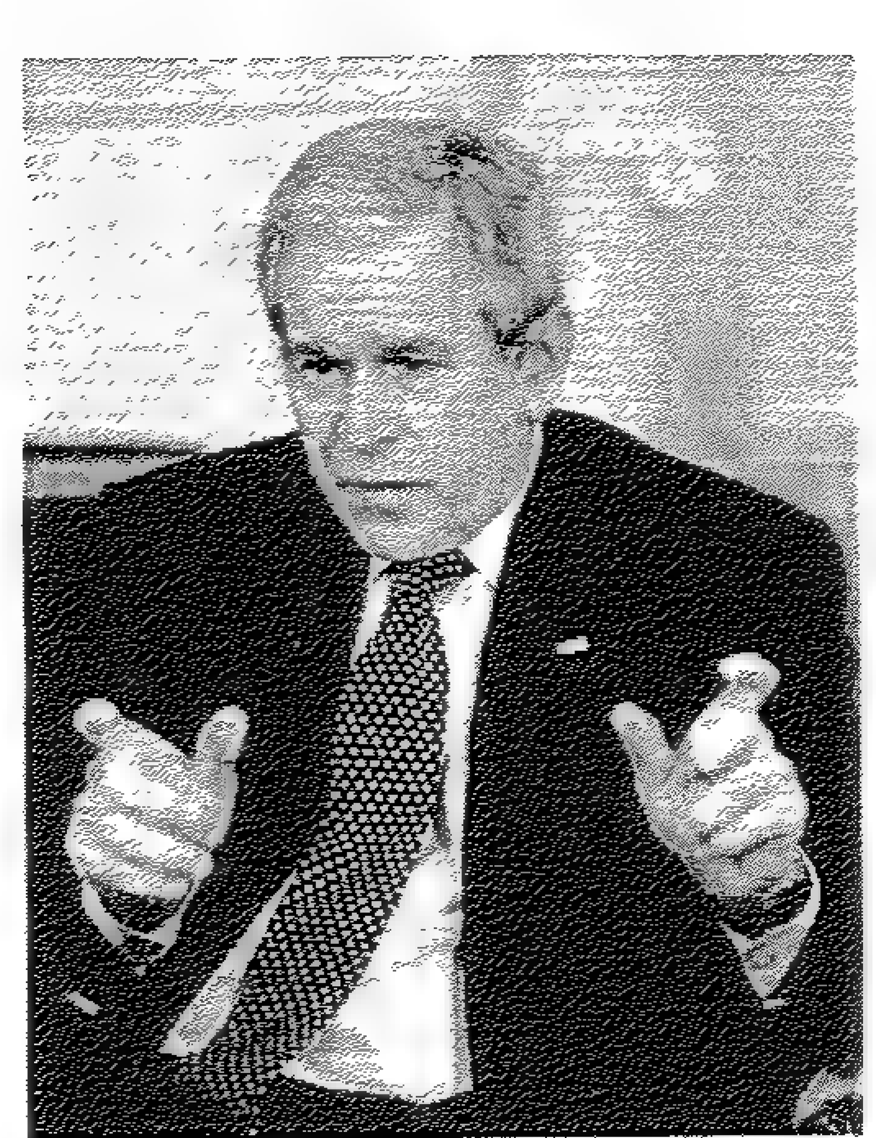
فى أكتوبر القادم، سنسافر جميعاً إلى "واشنطن"، وإذا كان الحظ معنا، فربما يأتى إلى هناك ممثلون أيضاً عن الخليج، سعوديين تحديداً، لكى يثبتوا لنا مرة أخرى أن شعب إسرائيل حى ولم يفقد أمنه، وليعطوا "جورج بوش" شيئاً ما ضئيلاً، ينهى به ولايته، وليذهب أخيراً إلى البيت.

رؤية بوش الكاذبة

هاآرتس ٢٠٠٧/٧/١٨
بقلم: يسرائيل هرئيل

تعتبر رؤية الرئيس الأمريكى "جورج بوش" لإقامة دولتين لشعبين، التى كررها خلال خطابه فى مطلع الأسبوع الجاري، رؤية مسيحانية ستتهار أمام أسوار المقاومة الإسلامية التى لا يعرفها، ولا تستطيع الولايات المتحدة بثقلها وتحت قيادته، رغم قوتها وثرائها، باختراقها. ويمكن التعرف على عدم إطلاعه على الواقع الذى تعيشه إسرائيل، من خلال تصريحاته الموالية لإسرائيل فى خطابه، حينما قال إنه يجب أن تكون "إسرائيل دولة يهودية ووطن قومى للشعب اليهودي".. وما لم يعرفه أن هذا الكيان الصهيونى لم يعد مقبولاً لدى الكثير من الإسرائيليين أنفسهم، ومن بينهم أعضاء كنيست..!!.

كان المخربون الانتحاريون وصواريخ القسام، الذين أشاعوا الدمار والقتل فى إسرائيل، هم رد الفعل الفلسطينى على الخطاب الشهير للرئيس بوش بشأن "رؤية الدولة الفلسطينية"، التى مر عليها خمس سنوات حتى الصيف الجاري. ولكن كل هذا، بما فى ذلك تزايد الإرهاب جراء إطلاق صواريخ القسام بعد تدمير الاستيطان اليهودى فى جوش قطيف - لم يُعلموا الرئيس الأمريكى ولا حتى القادة فى إسرائيل درساً. فهاهو وهم يواصلون دفع هذه "الرؤية" التى أثبتت عدم جدواها منذ الانسحاب والتنازلات فى إطار اتفاقية أوسلو وحتى وقتنا هذا، خاصة أن إسرائيل لم تمتلك حتى الآن حلاً للقضاء على الإرهاب الفلسطينى المستمر. وإذا انسحبت إسرائيل وأبدت مرونة فيما يتعلق بحق العودة، سيستمر الإرهاب.. إن هناك أدلة كثيرة أخرى على أن بوش لا يؤسس رؤيته على فرضيات عقلانية، فالدولة الفلسطينية ستكون قاعدة للإسلام المتطرف، وليست جارة تسعى للسلام.



وعندما تنسحب الولايات المتحدة من العراق، وسوف تنسحب، لن تكون هناك ديموقراطية، وإنما سينشأ نظام حكم أسوأ من نظام صدام حسين: سلطة إسلامية مطلقة متطرفة، شيعية فى القريب، ستشعل المنطقة بأسرها. وعندما يسعى المحور الشيعى - إيران والعراق - بحثاً عن فريسة، فلا يصعب تخمين مصير الأردن، والسعودية ودول الخليج وربما مصر. حتى فى أفغانستان، رغم الخسائر الأمريكية البشرية، والإنفاق فى قطاعات الاقتصاد، لن تقم هناك ديموقراطية. حتى طالبان، التى توعدها بوش بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، عادت لتطل برأسها العنيفة.

لقد أحدثت قرارات بوش نتائج عكسية تتناقض مع رغباته، وهاهى محاولات تطبيق رؤية الدولة الفلسطينية تؤدى لسيطرة حماس على غزة، التى تسعى أيضاً للسيطرة على يهودا والسامرة (الضفة الغربية). ورغم ذلك، مازال بوش يطلب، فى خطابه، من إسرائيل، التى حالت دون السماح لحماس بنشر الإسلام المتطرف فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، الانسحاب من هناك أيضاً.

ومن السذاجة أن يكون مؤمناً بنجاح مؤتمر إقليمى أو دولى (يقصد دعوة بوش لعقد مؤتمر دولي).. فلن تشارك سوريا، قبل استردادها لهضبة الجولان، فى مثل هذا المؤتمر.. وكذلك السعودية، لبنان وباقى الدول العربية التى لا تعترف بإسرائيل. إذن فمن سيشارك فى هذا المؤتمر "الإقليمي"..؟ مصر، والأردن والفلسطينيون وإسرائيل..؟! ولكن هؤلاء التقوا قبل أسابيع فى شرم الشيخ (يقصد أنهم يلتقون دائماً، ومن ثم ليسوا فى حاجة لمؤتمر إقليمي).

ارفضوا المؤتمر

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٧/٢٦
بقلم: زلمان شوفال

يتحدث الناطقون باسم الحكومة عن المؤتمر كأنه إنجاز، ولكن الحقيقة هى أن دعوة الرئيس بوش لعقد مؤتمر دولى هى بمثابة ضربة للدبلوماسية الإسرائيلية، وعلامة إنذار تهدد استقرار العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة.

لقد كان القرار بعقد المؤتمر، وفقا لكافة المؤشرات، بمثابة مفاجأة لحكومة أولمرت، الأمر الذى يُنبئ بموسم جديد من عدم التوافق السياسى المتزايد بين واشنطن والقدس. ومن الواضح أن الضعف الواضح لحكومة إسرائيل الحالية هو الذى يدفع إدارة بوش للبحث عن طرق جديدة لتقديم حلول للنزاع الإسرائيلى الفلسطيني، وذلك حتى لو لم تقبل إسرائيل هذه الحلول.

لقد حدثت مثل هذه الأمور من قبل، أى أنه كانت هناك محاولات لجر إسرائيل إلى مؤتمرات تجرى فيها مناقشات على المستوى الدولى بشكل أو بآخر، ولكن كافة حكومات إسرائيل السابقة وجدت طرقا لإحباط مبادرات من هذا النوع قبل أن تتحقق، حيث يداعب الذاكرة ما فعله بيجين وديان لإلغاء مؤتمر جنيف، الذى كان من المقرر عقده بمقتضى تصريح أمريكي- سوفيتى مشترك، لم يؤت بالفائدة على إسرائيل.

ويرجع سبب معارضة إسرائيل الدائمة، والتزامها بالاعتراض الآن على عقد مؤتمر من هذا النوع، إلى عدم وجود احتمال منطقى لأنها ستخرج منتصرة.. صحيح أن واشنطن ستكون هناك، ولكن المصلحة التى تحركها اليوم لا تتطابق مع المصالح التى تحرك إسرائيل.. وعلى أية حال، من الصعب توقع من الأمريكيين، فى ظل وضعهم الدولى الحالى والمهتز (يقصد تحديداً فى العراق)، أن يسعوا للدخول فى مواجهة لا طائل منها مع المشاركين الآخرين (يقصد الدول العربية)، لاسيما أنه فى بعض القضايا الأكثر حساسية، على غرار القدس والمستعمرات وحتى الحدود، لا تختلف مواقف الولايات المتحدة كثيراً عن مواقف الجهات الأخرى من الناحية الدبلوماسية.

موقف الولايات المتحدة من قضية اللاجئين فقط هو الذى يقترب من موقفنا، ولكن هذه القضية تستلزم الحنكة السياسية والإصرار من جانب إسرائيل، حتى لا يصدر عن المؤتمر قرار على غرار القرار الذى صدر فى طابا ولم يتم قبوله، فواشنطن لم تعترف فقط (يقصد فى طابا) من حيث المبدأ بحق اللاجئين فى دخول دولة إسرائيل، وإنما كانت تمهد لممارسة هذا الحق.

وقد أوضح المتحدث باسم أبى مازن، ما سيطلبه الجانب العربى فى المؤتمر المخطط له: وهو سرعة مناقشة التسوية الدائمة، وبالطبع وفقا لمطالبه. وقد ألمح خطاب بوش إلى أن الولايات المتحدة تؤيد جزئيا هذا المطلب، حتى لو بدون كافة التفاصيل.

وسيقولون: "ألم تشارك إسرائيل فى مؤتمر مدريد..؟!" ألم يكن ذلك المؤتمر دوليا..؟!. ولكننا يجب أن نرد بالنفي.. فمدريد لم تكن سوى مراسم دولية احتفالية لإجراء مفاوضات مباشرة ومنفصلة دون شروط مسبقة، بين إسرائيل وأعدائها: الأردن والفلسطينيون وسوريا ولبنان.. ليس ذلك فقط، بل إنه قبيل المفاوضات حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة على سلسلة من التعهدات والاتفاقيات التى كان من المقرر أن تكون ذات أهمية على المدى الطويل، إلا أنها تعرضت للفشل عن طريق اتفاقية أوسلو.

صحيح أن خطاب بوش كان يحتوى على نقاط إيجابية، منها، على سبيل المثال، مطالبته للدول العربية (والنية موجهة تحديدا للسعودية) بالاعتراف بدولة إسرائيل، ولكن لا يوجد فى ذلك ما يقلل من السلبية الموجودة فى البند الرئيسى الذى ينص على عقد المؤتمر الدولى فى نوفمبر القادم.



قضية أشرف مروان

زامير وزعيرا والعميل المصري

بقلم: ناعا نيفت

المصدر: موقع والا www.walla.co.il
٢٠٠٧/٦/٢٩

لقد أعادت وفاة أشرف مروان الغامضة - والتى ترددت حولها أقاويل حول ما إذا كان قد قفز أو تم إلقاؤه من شقته فى لندن يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٦/٢٨ - العداوة الشديدة بين إيلى زعيرا وتسفى زامير، حيث يكن كلا الجانبين ضغينة للآخر بعد الفشل الذريع فى حرب عيد الغفران (أكتوبر ١٩٧٣)، حتى إنهما دخلا منذ بضعة سنوات فى سجال قانونى تورط فيه أشرف مروان بشكل غير مباشر.

كان مروان، صهر الرئيس المصرى السابق جمال عبد الناصر، وكاتم أسرار الرئيس أنور السادات. وقد توجه إلى السفارة الإسرائيلية فى لندن عام ١٩٦٩ وتطوع لتقديم معلومات ذات قيمة كبيرة. وقبل نشوب الحرب بنحو ٤٠ ساعة، التقى مع تسفى زامير رئيس الموساد، وأخبره بأن مصر وسوريا توشكان على مهاجمة إسرائيل. فأسرع زامير بإخبار الحكومة بهذا الأمر، ولكنه تعرض لمعارضة من جانب إيلى زعيرا، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، الذى كان على قناعة بأنه لا توجد حرب وشيكة.

وقد أقرت لجنة أجرانات، التى حققت فى أخطاء الحرب، بأن إيلى زعيرا مسئول عن الفشل الاستخباراتي، نظراً لأنه لم يحذر من النوايا المصرية والسورية. وعقب تلك النتائج اللاذعة، تم إقصاء زعيرا من منصبه وقدم استقالته من الجيش الإسرائيلي. إلا أن زعيرا سعى على مدى سنوات طويلة إلى نفى المسئولية عنه، وقال إن مروان كان عميلاً مزدوجاً، ضلل إسرائيل عن عمد. ومع ذلك، اكتفى زعيرا بالتلميحات فقط، ولم يكشف النقاب عن هوية هذا العميل. غير أن اسم مروان قد تسرب وانتقل لجهات أخرى، حتى كشفت صحيفة هاآرتس فى عام ٢٠٠٣ أنه هو المقصود بذلك.

◆ زامير تراجع عن الاتهام بالخيانة:

فى سبتمبر ٢٠٠٤، أصدر زعيرا طبعة جيدة لكتابه "خرافة أمام واقع: حرب عيد الغفران.. أخطاء وعبر"، وأجرى حواراً مع برنامج "عيرف حداش"، الذى يذاع على القناة الأولى الإسرائيلية، كرر خلاله أن مروان كان عميلاً مزدوجاً.

وقد أثارت تلك التصريحات غضب زامير، الذى طالب بمحاكمته لأنه كشف النقاب عن مصادر. وقال زامير إنه "عندما يفعل ذلك رجل فى منصبه، كان رئيساً لشعبة الاستخبارات العسكرية، فإنه يكون قد كسر أولى الوصايا العشر لسلاح الاستخبارات".

ورداً على ذلك، رفع زعيرا دعوى تشهير ضد زامير بقيمة مليون شيكل. وبموافقة الجانبين، تمت إحالة الدعوى إلى التحكيم القضائى أمام القاضى (متقاعد) تيؤدور أور، الذى أصدر حكماً منذ أسبوعين بأن "زعيرا هو المسئول عن كشف هوية مروان". ومع ذلك، جاء فى حكم المحكمة أن زامير تراجع عن الأقوال التى وجهها لزعيرا، والتى يبدو منها كما لو أنه اتهمه بالخيانة.

وقد توفى مروان مساء يوم الأربعاء فى ظروف غامضة لم تتضح بعد. فهل هناك علاقة بين ذلك وبين حكم المحكمة، الذى أكد نهائياً أنه كان عميلاً لحساب إسرائيل..؟ هل قرر الانتحار بسبب العار الذى ارتبط بالكشف عن هويته علانية..؟ أم أن هناك من أراد أن يقتله حتى ينتقم منه لعلاقاته مع إسرائيل..؟!.

فى النهاية، قد لا نعلم أى شيء، وتظل وفاة مروان مثل حياته "يكتنفها الغموض".

الجاسوس المصري: الأسطورة والكذب ومسئولية الدولة

بقلم: د. أوري- بار يوسف (١)
المصدر: www.omedia.co.il
٢٠٠٧/٧/٢

أدت وفاة الجاسوس المصرى أشرف مروان فى ٢٨ من شهر يونيو الماضى بسقوطه (أو إلقائه أو إجباره على القفز) من شرفة منزله فى لندن، إلى إثارة الجدل من جديد حول قضية تجذب منذ سنوات عديدة كل من يولى أهمية بعالم المخابرات وملابسات نشوب حرب عيد الغفران (أكتوبر ١٩٧٣). إننا بصدد قضية يمكن أن تصبح سيناريو لفيلم هوليودى - ربما ليست فيلماً لجيمس بوند، ولكنها بالتأكيد قصة لـ John le Carré (جون لوكاريه) - (٢) حيث إن حجم الخرافات، والتلاعب الإعلامي، والجهل بهذا الموضوع يفوق العادة.

ونظراً لأننى أعرف هذه القضية عن قرب، بسبب أبحاثى التى أجريتها عن حرب عيد الغفران (أكتوبر ١٩٧٣)، فإننى اتهم أيضاً إيلى زعيرا بأنه من سرب هوية هذا المصدر لعدة أشخاص غير مفوضين. وسأحاول أن ألقى الضوء على الصورة التى أعتقد أنها الصحيحة، تجاه ثلاث مسائل محورية فى هذه القضية: هل كان مروان عميلاً مزدوجاً أم لا..؟ وكيف كشف زعيرا هوية مروان لجهات إعلامية..؟ وكيف امتنعت الجهات المسئولة عن العمل بشكل يمكن أن يقلل من الأضرار التى لحقت بأمن الدولة (يقصد بعد هوية مروان التى كشفها زعيرا) مما أدى، فى نهاية الأمر، إلى انتهاء القضية بهذا الشكل.

◆ أولاً: ازدواجية العميل

كان كثير من رجال المخابرات على دراية بسر تجنيد وتشغيل أشرف مروان والمعلومات التى نقلها. ولم يزعم إلا شخص واحد منهم، على حد علمي، أنه كان عميلاً مزدوجاً. لقد كان زعيرا من زعم ذلك. يدعى ثلاثة باحثين أجروا أبحاثاً عن مفاجأة عيد الغفران أن أشراف مروان كان عميلاً مزدوجاً. الثلاثة هم: الصحفى رونين برجمان "صحيفة يديعوت أحرونوت" (رؤيته فى القضية ضعيفة)، والدكتور أهارون برجمان الذى يدرس فى لندن، وهيوارد بلوم، صحفى أمريكى كتب عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وقد كان القاسم المشترك بينهم: هو أن الثلاثة تلقوا كافة المعلومات عن أشرف مروان من إيلى زعيرا. ونظراً لأنهم الوحيدون الذين كثفوا فى كتاباتهم عن هوية مروان (وكشفوا النقاب عنه فى هذا الإطار)، كانوا هم أيضاً الذين أظهروا مروان على أنه عميلاً مزدوجاً أمام الجمهور، بمساعدة قوية من إيلى زعيرا. وبعبارة أخرى، فإن المختصين الذين على علم بهذه القضية، على قناعة بأن مروان لم يكن عميلا مزدوجا، ولكنهم لم يكونوا على استعداد للحديث عن ذلك مع شخصيات غير مسئولة. فقد كان زعيرا هو الشخص الوحيد الذى زعم أن مروان كان عميلاً مزدوجاً وأنه تحدث عن ذلك بشكل حر (يقصد بشكل شخصي) مع الصحفيين. وكانت النتيجة التى ترتبت على ذلك هى أن النظرية القائلة بأن مروان كان عميلاً مزدوجاً سيطرت على الرأى العام، ولكنها لم تنتشر بين من يعرفون هذه القضية.

وفيما يلى ثلاث نقاط توضح لماذا لم يكن مروان محوراً رئيسياً فى خطة الخداع المصرية، حسبما زعم زعيرا وأتباعه فى وسائل الإعلام:

١- ظهر يوم الخميس الموافق الرابع من شهر أكتوبر ١٩٧٣، أدرك المصريون، من خلال متابعة أنشطة الجيش الإسرائيلى فى سيناء، أن إسرائيل مازالت لا تعلم أن الحرب على وشك النشوب. ويجب أن ندرك أن المصريين قد قدروا مسبقاً أن فرصتهم ضعيفة فى تحقيق أى إنجاز ملموس خلال الحرب، لمعرفتهم بتفوق الجيش الإسرائيلي، لكنهم قرروا خوضها لعدم وجود خيار آخر، نظراً لأنهم لم يستطيعوا الانسجام مع الوضع القائم الذى تحتل فيه إسرائيل سيناء. وكانت الفرصة الوحيدة من وجهة نظرهم لإحراز أى تفوق فى هذه الحرب هو عنصر المفاجأة. وفعلياً، بعدما أصبح واضحاً للمصريين، بعد مرور عدة ساعات أنهم سينقضون على إسرائيل وهى فى حالة عدم استعداد، نقل مروان كلمة السر "فجل" (وتحمل معنى كودياً واحداً وهو الحرب الطارئة) حول إمكانية نشوب الحرب لمستخدمه الإسرائيلى فى أوروبا. وبهذا الشكل أعطى لإسرائيل مؤشراً واضحاً للغاية بأنها يجب أن تبدأ فى الاستعداد. ولو كان مروان يعمل بالفعل لحساب المخابرات المصرية، حسبما يزعم أتباع نظرية "المزدوج"، فلماذا فعل ذلك..؟ فقد عمل بشكل واضح للغاية لإجهاض خطة التضليل.

٢- كان لدى المصريين خطتين للحرب: الأولى تلك التى عرضوها أمام شركائهم السوريين، ونصت على أن أدنى هدف للحرب هو احتلال ممرى الجدى ومتلا. ودون طرح هذه الأهداف، لم يكن السوريون ليشتركوا فى هذه الحرب. أما الخطة الثانية التى لم يعلمها السوريون، فقد انصبت على أن هدف الحرب الحقيقى هو احتلال مساحة تصل إلى عشرة كم شرقى قناة السويس والتمركز للدفاع عن هذه الأرض.. لماذا..؟ لأن

أى خروج عن ذلك كان سيبعد القوات المصرية عن مجال حماية منظومة المضادات الجوية (وهى فى معظمها ثابتة وغير متحركة) وكانت ستكشفهم وتعرضهم لهجوم سلاح الجو الإسرائيلي. وقد أخفى المصريون هذه الخطة عن السوريين، نظراً لأن أهداف هذه الحرب (يقصد الخطة الثانية) كانت ستجعل السوريين يدركون أن عبء الحرب تحديداً ومواجهة الجيش الإسرائيلى سيقع على عاتقهم، لذا لا يتعين عليهم خوضها. وقد وصلت تلك الخطة الحقيقية، التى حُجبت عن السوريين، إلى إسرائيل قبل بضعة ساعات من نشوب الحرب، حسبما ورد فى وثيقة شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، التى نشرت خطوطها العريضة قبل نشوب الحرب بأقل من ساعة. فمَنْ الذى نقلها لإسرائيل..؟ بالطبع العميل المزدوج الذى قال عنه زعيرا وآخرون أنه عمل لحساب مصر حتى يضللنا فى الوقت الأكثر حرجاً. معذرة، ليجيب زعيرا على ذلك: إذا كان حقاً عميلاً مزدوجاً، فلماذا نقل مروان الخطط المصرية الحقيقية إلى إسرائيل..؟ وفى هذه المناسبة، ربما يجب الرد على سؤال آخر: لماذا لم تستفد شعبة الاستخبارات العسكرية، تحت قيادته، من هذه الخطة، وظل على مدى أيام طويلة، تكبدت فيها إسرائيل خسائر فادحة، يمد قيادة الجيش بمعلومات وتقديرات تستند إلى الخطط المصرية القديمة (غير تلك التى نقلها لهم أشرف مروان) رغم أن شعبة الاستخبارات العسكرية كانت على علم بالخطط المصرية الحقيقية التى نقلها لهم مروان..؟!.

٣- يفتخر المصريون بشدة بالطريقة التى ضللوا بها إسرائيل. وقد أشار رئيس هيئة الأركان "الشاذلي"، ومصريون آخرون مراراً وتكراراً، إلى الروح الإبداعية التى وضعوا بها خطة الخداع التى أوقعت الإسرائيليين "الأذكياء" فى الفخ. فإذا كان مروان يمثل حقاً قمة عملية الخداع، فلماذا لم يفتخروا بهذا حتى الآن..؟! ربما يجدر على أحد المحاورين المتحمسين لإجراء حديث مع زعيرا، حول نظرية العميل المزدوج، أن يسأله أيضاً هذا السؤال.

فى الحقيقة، وفقاً للخطط التى نقلها مروان، كان الموعد المصرى لنشوب الحرب هو آخر شعاع للشمس، بينما نشبت الحرب فى الساعة الثانية ظهراً. ولكن تجدر الإشارة إلى أن توقيت الشعاع الأخير للشمس، حسبما نعلم اليوم، كان بالفعل الموعد الذى اعتزم فيه المصريون خوض الحرب. وقد تغير التوقيت فقط يوم الأربعاء (٣ أكتوبر)، خلال مقابلة سرية بين وزير الحربية المصرى والرئيس السوري. وحسبما أعلن، لم يكن مروان موجوداً فى هذا التوقيت فى مصر، ومن الواضح أنه لم يكن يعلم بهذا التغيير. إضافة إلى ذلك، يجب أن نأخذ فى الحسبان أن مروان لم يكن مقاتلاً فى الموساد (يقصد فى النهاية لم يكن إسرائيلياً)، بل كان مصرياً عمل من منطلق دوافع غير واضحة بالقدر الكافى حتى الآن، وربما هذا ما يفسر لماذا لم ينقل بشكل كامل كل ما كان يعلمه لمشغليه. ولكنه فى النهاية وبالتأكيد لم يعمل لخدمة خطة الخداع المصرية.

◆ **ثانياً: الكذب**

لقد سرب إيلى زعيرا هوية أشرف مروان لأربعة شخصيات غير مسموح لها بذلك الأمر. فقد قال زعيرا، خلال الحوار الذى أجراه معه الباحث الدكتور إفرايم كهانا، عام ١٩٩٩، أن عميل الموساد كان صهر عبد الناصر. وقال للصحفى الأمريكى هيوارد بلوم إنه إذا أراد معرفة من كان المصدر المصري، عليه أن يقرأ مذكرات رئيس هيئة الأركان المصرى الشاذلي، وهناك سيجد اسم العميل فى الصفحة ١٤٨ . وعندما عاد بلوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقرأ كتاب الشاذلي، اتضح له أنه يوجد اسمان محتملان. فاتصل هيوارد بزعيرا، الذى أعطى له رقم هاتف الدكتور أهارون برجمان فى لندن، والذى أخبره فى نهاية الأمر باسم العميل. إضافة إلى ذلك، حسبما قرر نائب محكمة العدل العليا (المتقاعد)، تيودور أور، خلال حكم تحكيم دعوى التشهير التى رفعها زعيرا ضد زامير، والصادر فى ١٤ يونيو ٢٠٠٧، فإن زعيرا قد كشف النقاب عن هوية المصدر لرونين برجمان وبشكل غير مباشر لأهارون برجمان.

لم يدع حكم القاضى "أور"، القاطع والواضح، مجالاً للشك بأن زعيرا كذب عندما زعم أنه ليس المسئول عن كشف هوية المصدر. ولكن القاضى المتقاعد لم يكتف بذلك، فمن خلال تحليله لشهادة رونين برجمان، أكد على أن هذا الأمر "يثير مخاوف شديدة وشكوكاً من وجود تنسيق فى الشهادات" مع زعيرا. كما تعرضت أجزاء أخرى فى تحليل شهادة رونين برجمان للنقد، عندما قال القاضى أور بصدد إحداها "إنه ليس السهو" هو الذى دفعه إلى قول ما قاله.

إن تشكيك القاضى أور، أحد القضاة المخضرمين والمهمين فى إسرائيل، فى تطابق شهادات الطرفين المحوريين فى تطور قضية مروان، يطرح علامات استفهام واضحة إزاء مصداقية أقوالهما خلال هذه القضية – وهى المسألة التى لم تحظ حتى الآن باهتمام الرأى العام بشكل مناسب. وعلى أية حال، فإن حقيقة إدراك القاضى بأن زعيرا لم يقل الحقيقة إزاء دوره فى تسريب هوية مروان تلقى بظلال شك ثقيلة إزاء مصداقية الأقوال التى قالها فى هذا الصدد على مدار السنين خلال أحاديث صحفية علنية، وخلال الحوارات الجانبية التى أجراها مع الباحثين فى هذه القضية، وفى كتابه عن حرب عيد الغفران (أكتوبر ١٩٧٣).

◆ **ثالثاً: مسئولية السلطة**

بعد صدور حكم أور، لا يوجد اليوم أى جدال فى أن الذى قام بتسريب هوية مروان للصحفيين هو "إيلى زعيرا". كما لا يوجد أدنى شك فى أن كشف النقاب عن هوية مروان يمكن أن يضر بقدرة جهاز المخابرات الإسرائيلية على تجنيد مصادر قيادية فى المستقبل. ففى دول متقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية – حيث حُكم على "لويس ليفي"، الذى تولى مكتب نائب الرئيس تشيني، بالسجن ثلاثين شهراً لتسريبه اسم موظفة فى الـ CIAلوسائل الإعلام – كان زعيرا سيُقدَّم للمحاكمة وينال ما يستحقه. أما فى دولة إسرائيل، فالأمور تسير بشكل مختلف، والنتيجة هى أن السلطات لم تمنع زعيرا فقط من أن يفعل ما فعله، بل لم تتم محاكمته حتى الآن، ولا يرجع ذلك بالطبع إلى قلة المعلومات المتاحة للجهات المسئولة على ما فعله زعيرا.

فى أكتوبر ٢٠٠٣، قبل عام من إصدار إيلى زعيرا طبعته الجديدة من كتابه عن الحرب والمقابلة التى أجراها مع دان مرجليت، والذى تطرق فيها بصراحة إلى أشرف مروان كعميل للموساد، ومنح بذلك تفويضاً للصحفيين بالنشر، تقدم اللواء (احتياط) عاموس جلبوع (رئيس قسم الأبحاث فى شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً) والعقيد يوسى لنجوتسكى (رئيس قسم جمع المعلومات فى شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً) بطلب إلى وزير الدفاع آنذاك شاؤول موفاز، للتحقيق مع إيلى زعيرا بتهمة الإفصاح أو الكشف عن أسرار الدولة. وقد ألحقا فى خطابهما تفاصيل المعلومة التى اعتمد عليها القاضى أور فى الحكم الذى أصدره بشأن مسئولية زعيرا عن تسريب هوية العميل. لكن وزير الدفاع لم يقتنع بذلك، وعلى ما يبدو لم يحرك ساكناً. وبعد مرور شهرين ونصف، بعث بخطاب قصير إلى جلبوع ولنجوتسكى اقترح عليهما فيه التوجه إلى الشرطة أو النيابة العامة بخصوص هذا الأمر، أى أن وزير الدفاع، المفترض به أن يعالج مثل هذا الموضوع الخطير بنفسه وبشكل سري، لم يشعر بمسئولية الحفاظ على أسرار الدولة، بل وقرر أن يكون الموضوع على المشاع ويكون مادة خصبة للإعلام وقضية مطروحة أمام الرأى العام. وكأن جلبوع ولنجوتسكي، وهما يشكوان لموفاز، يتهمان زعيرا بسرقة سياراتهما الخاصة. وبما أن هذه مشكلتهما (وليست مشكلة دولة) – فإنهما يستطيعان اللجوء إلى الشرطة.

تقدم الاثنان فى سبتمبر ٢٠٠٤، وانضم إليهما أيضاً تسفى زامير، بطلب إلى النائب العام للدولة من أجل التحقيق فى هذا الأمر. ولم يصدر رداً واضحاً حتى اليوم من النيابة العامة، حول ما إذا كانت تعتزم إجراء تحقيق أم لا.

يتضح من مجمل هذه الأحداث، أنه قبل عام من تطرق زعيرا لهوية المصدر بشكل علنى غير مسبوق، كان بين يدى وزير الدفاع خطاب شكوى طلب فيه مسئولان كبيران التحقق من شبهات تفيد بأن زعيرا سرب تفاصيل كشفت النقاب عن هوية مروان للصحفيين. لا يوجد شك فى أن جهاز الأمن كان لديه أسباباً وجيهة، وخاصة عدم الرغبة فى إثارة ضجة، لذا لم يشرع فى التحقيق مع زعيرا، لأن تحقيق كهذا كان سيحظى باهتمام كبير، ويدعم حقيقة أن مروان كان عميلاً للموساد، وكان سيؤدى إلى إلحاق الأضرار التى حدثت فى نهاية الأمر.

ولكن كما هو معروف، لم يقم أى مسئول كبير فى الجهاز باستدعاء زعيرا حتى يحذره بشكل غير مباشر من أن استمراره فى إصدار تصريحات فى هذا الشأن ستؤدى إلى محاكمته. وبسبب هذا التقصير، فقد تسبب المسئولون عن الحفاظ على أسرار دولة إسرائيل فى وقوع أضرار خطيرة.

والآن، بعدما وقع الضرر، لم يتبق إلا محاكمة من استخف بالتحذيرات التى تلقاها عشية حرب ١٩٧٣، وضلل رؤسائه.. وهاهو بعد مرور ثلاثين عاماً على ذلك، استمر فى إثبات الإهمال بشكل بشع، والتصرف فى أسرار الدولة السرية للغاية كما لو أنها ملكيته الخاصة، وألحق ضررا آخر بالدولة التى دفعت ثمناً باهظاً بسبب أفعاله.

١– كاتب المقال محاضر فى العلاقات الدولية بجامعة حيفا.

٢– أديب بريطانى مشهور كتب العديد من الكتب التى تدور حول قصص التجسس، وقد ترجمت معظم كتبه إلى العبرية، وتم تحويلها لأعمال سينمائية.

موت العميل

معاريف ٢٠٠٧/٧/٤
بقلم: شلومو جازيت (*)

لقى الدكتور "أشرف مروان" - أو كما سُمِّى فى الإعلام الإسرائيلى "بابل" - حتفه فى لندن فى ظروف غامضة. وقد دُفن هذا الأسبوع فى مراسم مهيبة بالقاهرة، حيث شارك عدد من كبار المسئولين المصريين فى الجنازة، وزعم الرئيس المصري، أول أمس فقط، بأن "مروان" لم يكن جاسوساً إسرائيلياً.

ورغم ذلك، اعتُبر "بابل" (يقصد إسرائيلياً) أحد المصادر البشرية الرفيعة والمهمة التى كانت للمخابرات الإسرائيلية فى مصر فى السنوات التى سبقت حرب يوم الغفران (أكتوبر ١٩٧٣).. كان "بابل" واحداً من كبار المسئولين المصريين، وتطوع لأن يكون عميلاً للموساد، بمبادرة منه، حيث أمدنا بمعلومات نوعية للغاية. نحن من جانبنا منحنا وضعه الرفيع الثقة فى أنه لو قرر المصريون القيام بإجراء عسكرى مؤثر، فإنه لا يعقل ألا يكون "بابل" على دراية به، ومن هنا نضمن أن يكون لدينا سابق إنذار.

فى الأسبوعين الحرجين، ما أن تراكمت المعلومات حول الاستعدادات العسكرية على الساحتين السورية والمصرية، انتظر المسئولون فى "الموساد" وفى شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) معلومة من "بابل"، سواء لتأكيد المخاوف أو لدحضها. وفى الرابع من أكتوبر، وصلت أخيراً المعلومة التى ألمحت إلى حرب، وطلب لقاءً عاجلاً فى "لندن"، مساء اليوم التالي، مع رئيس "الموساد"، "تسفى زامير"، حيث أبلغه ("بابل") فى هذا اللقاء عن بدء هجوم متزامن للقوات السورية والمصرية قبل مساء اليوم التالى (٦ أكتوبر). هذا البلاغ تم نقله إلى البلاد، وهو الذى أدى إلى التعبئة الفورية لجيش الدفاع الإسرائيلي.

لقد أثارت طريقة تطوع "بابل"، ثم بعد ذلك التأخير فى تقديم إنذار الحرب (رغم أنه من شبه المؤكد أنه عرف بالخطة قبل موعد اتصاله بكثير)، وإعطائه ساعة غير صحيحة لساعة الصفر - أثارت تشككاً كبيراً فى أنه كان عميلاً زرعته المخابرات المصرية استهدف خدمة خطة الخداع الخاصة بها.

مع تسلمى منصب رئاسة شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، فى أبريل ١٩٧٤، اطلعت على اختبارات سابقة تمت لمعرفة مدى مصداقية "بابل" - كلها انتهت بدون إجابة قاطعة. وعلى الرغم من ذلك، أصدرت توجيهات بعمل اختبار جديد، ولكن أيضاً هذا الاختبار لم يقدم إجابة قاطعة، ولم يسمح بتحديد ما إذا كان "بابل" مزروعاً بالفعل أم لا.

مر منذ ذلك الوقت أكثر من ثلاثين عاماً، والموضوع ما يزال مثيراً للجدل.. والواقع أن حقيقة أن اسم وهوية "بابل" قد كُشفا ونُشرا فى مصر أيضاً، وحقيقة أن الرجل لم يُصب بأى سوء، تبدوان كأنهما برهان على أنه كان مزروعاً بالفعل. وبالرغم من أن المبررات التى تؤكد رواية العميل المزروع قد تعززت، فإنه لا توجد حتى الآن فى ذلك إجابة قاطعة.

لا أدعى أننى أعرف الحقيقة، لكننى أريد طرح نقطتين من شأنهما تفسير ما جرى، وذلك على افتراض أن "بابل" لم يكن مزروعاً: النقطة الأولى تتعلق بعدم إعطاء الإنذار فى الموعد المبكر الممكن وساعة الصفر غير الدقيقة.. إن الافتراض بأن "بابل" كان عميلاً تطوع لخدمة "الموساد"، على ما يبدو بهدف "خدمة مصالحه الشخصية" (استفاد "بابل" بالفعل من دفعات كبيرة من الأموال لقاء خدماته) - رغم هذا الافتراض إلا أنه افتراض لا يسمح بتجاهل أنه كان مسئولاً مصرياً رفيعاً، لم يكن مستعداً لإفشال وطنه، بدون أى تحفظ. لقد انتهج ("بابل")، بإعطائه الإنذار فى التوقيت وبالشكل الذى قدمه به، الطريق الوسط الذى يريح ضميره - أى أن "بابل" أدى مهمته تجاه مستخدميه الإسرائيليين ونقل إليهم إنذاراً عن الهجوم المرتقب، إلا أنه فعل ذلك فى الموعد المتأخر، أما ضميره فقد أراحه بافتراضه أنه ليس من المعقول أن المخابرات الإسرائيلية لم تعرف بالهجوم المرتقب من مصادر أخرى.

النقطة الثانية تستهدف تفسير حقيقة أن السلطات المصرية تركت "بابل"، فهى لم تقدمه للمحاكمة ولم تقدمه كجاسوس وخائن، رغم أنه لم يكن مزروعاً من قبل المصريين.

مرة أخرى، أؤكد أن الأمر يتعلق بتكهن وحسب. إننا لا نعرف ما إذا كان "بابل" قد تم التحقيق معه من قبل أجهزة الأمن المصرية أم لا، وما إذا كان قد اعترف أثناء التحقيق معه وحكى ما حكى أم لا. من الجائز أن السلطات المصرية فضلت، بسبب وضعه الرفيع فى القيادة المصرية، ألا تعاقبه وألا تحرج بذلك الزعامة الوطنية.

الآن، عقد موته الغامض فى لندن القضية أكثر: أكانت حادثة..؟ هل ربما انتحر..؟ أم قام بتصفيته جهاز استخبارات ما..؟ فى هذه المرحلة نحن لا نعلم شيئاً. على أية حال، إذا كانت المخابرات المصرية هى المسئولة عن تصفيته، فإن فى هذا ما يؤكد الحجة القائلة بأن "بابل" لم يكن مزروعاً.

(*) كاتب المقال هو لواء احتياط ورئيس سابق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، ومؤسس كلية الأمن القومي، ورئيس سابق لجامعة بن جوريون، ومدير عام سابق للوكالة اليهودية. وهو يشغل اليوم منصب مدير مركز "يسرائيل جاليلي".

حوار مع المؤرخ الإسرائيلي "أهارون برجمان" حول أشرف مروان:

بقلم: يوسي ميلمان
هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٦

"لم يكن هذا أشرف مروان الذى عرفته"

يبدو أن المؤرخ أهارون برجمان كان آخر إسرائيلي تحدث مع أشرف مروان، أكبر عميل إسرائيلي في مصر سابقاً، والذى توفى فى الأسبوع الماضى، فى ظروف غامضة فى لندن. فى حديث لصحيفة "هاآرتس" يتساءل برجمان عما إذا كانت حقيقة قيامه منذ بضعة أشهر بكشف النقاب عن اسم أشرف مروان، الرجل الذى حذر إسرائيل من اعتزام مصر الهجوم عشية حرب يوم الغفران، هى التى أفضت إلى وفاته..؟

يقول برجمان إنه تُركت لى أول رسالة من ثلاث رسائل كانت على المجيب الصوتى فى الساعة ٥:١٣، وكانت تقول: "مرحباً، أتحدث إليك بشأن الكتاب. اتصل بى على هاتفى المحمول. شكراً".

"بشأن الكتاب"، كان هذا أحد الأكواد التى استخدمها عميل الموساد الدكتور أشرف مروان لتعريف نفسه فى المكالمات مع المحاضر الإسرائيلى الدكتور أهارون برجمان. وقد تركت رسالتان أخريان خلال الساعة والنصف التالية. وفور وصوله إلى المنزل فى أحد الضواحى اللندنية، وبعد وقت قليل، اتصل به برجمان، وحددا لقاء فى اليوم التالي، واتفقا على أن يتصل به مروان من أجل تحديد الميعاد والمكان الدقيقين. كانت هذه هى مكالمتهم الأخيرة، وبعد يوم واحد عُثر على جثة مروان تحت شرفة شقته الواقعة فى حى ماى فير فى لندن. أسباب الوفاة غير واضحة.

لم ينجح رجل الأعمال المصرى وعميل الموساد خلال السنوات الأربع السابقة لحرب يوم الغفران، الذى أعطى لإسرائيل تحذيراً استراتيجياً بشأن خطط مصر للهجوم - لم ينجح حتى يوم وفاته فى فهم سبب قيام إيلى زعيرا، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً، وبعض الصحفيين بالكشف عن هويته. وبشكل مفاجئ، تكونت صداقة بينه وبين برجمان، رغم أنه كان أول من أفصح عن اسمه علانية فى وسائل الإعلام.. وخلال السنوات الأخيرة توطدت العلاقة بين الاثنين، وإن كانت فى معظمها علاقة هاتفية.

يوم الثلاثاء من الأسبوع الجاري، أفادت شرطة لندن بعدم وجود أدلة جنائية فى ملابسات وفاة مروان، وحفظت ملف التحقيق فى القضية. إلا أنه لازالت هناك ثلاثة تفسيرات محتملة: الأول أنه تعثر وسقط من الشرفة (كل من رأى سور الشرفة العالى يجد صعوبة فى قبول هذا التفسير)، والثانى أنه أصيب باكتئاب شديد وانتحر لأن السلطات الأمنية والمخابرات والقانون الإسرائيليين لم يمنعوا نشر اسمه على الملأ، والثالث هو أن مسئولين كبار فى مصر ألمحوا له بأنهم يعرفون أمر خيانته للوطن ونصحوه بالانتحار. ولكن جنازته التى أقيمت فى مصر، وشارك فيها الكثيرون من النخبة الحاكمة فى مصر، أكدت المكانة المرموقة التى كان يحظى بها، متجاهلين الأنباء التى نشرت وتفيد بأنه تجسس لصالح إسرائيل.

◆ تسلمت المظروف:

فى حديث حصرى أدلى به لصحيفة "هاآرتس"، يتذكر برجمان الأحاديث التى دارت بينه ومروان قائلا: "إذا اتضح أن هذا الحادث المأساوى قد وقع بسبب الإفصاح عن اسمه سأضطر لمحاسبة نفسي".. برجمان يبلغ من العمر ٤٩ عاماً، محقق فى "البي. بي. سي"، ومؤلف كتب عن الشرق الأوسط ومحاضر فى قسم دراسات الحرب فى كلية "كينجز كوليدج" بجامعة لندن.

جرى الحوار معه فى لوجانو، التى اعتاد منذ بضع سنوات الذهاب إليها كل صيف لتدريس دورة فى تاريخ الصراع الإسرائيلى - العربي. على الطاولة شريط تسجيل المجيب الصوتي، وعليه الرسائل التى تركها مروان قبل يوم من وفاته. ويقول: "من واقع معرفتى به من الواضح أن اتصاله بى ثلاث مرات خلال ساعة ونصف تدل على وجود مشكلة. النغمة التى تحدث بها لم تكن مثل أمس الأول. لم يكن هذا أشرف مروان الذى عرفته".

قبل أسبوع من ذلك أرسل برجمان لمروان مظروفاً به مقالات (من بينها مقالات لصاحب هذا المقال) تتناول التحكيم القضائى الذى انتهى الشهر الماضى فى دعوى التشهير التى رفعها رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً إيلى زعيرا، ضد رئيس الموساد سابقاً تسفى زامير. وفى أحاديث أدلى بها لوسائل الإعلام، اتهم زامير زعيرا بتسريب اسم مروان للصحف والكتاب، وأن هذا يعد إفشاء لأسرار الدولة. من جانبه، نفى زعيرا هذا الاتهام.

رفض الحَكَم، القاضى السابق تيودور أور، دعوى زعيرا، وقرر أن الأخير كشف بالفعل عن اسم مروان. وبافتراض أن ثمة مصدر إسرائيلى رسمى لم يحافظ على الاتصال بالعميل المصري، كان برجمان الإسرائيلى الوحيد الذى تحدث إليه فى السنوات الأخيرة.

وقد دارت المحادثة الأخيرة بينهما على النحو التالي:

برجمان: "السلام عليكم، كيف حالك..؟".

مروان: "بخير..كيف حالك أنت..؟ لقد تسلمت مظروفك".

أشار برجمان لمروان بنتائج قضية التحكيم، ويقول إن مروان فى مرحلة معينة سأله: "ما خلاصة الكلام..؟".

برجمان: "خلاصة الكلام أن القاضى أيضاً أفصح عن اسمك. لدى نص قراره، ولكننى لا أستطيع أن أعطيه لك. لا أريد أن تتهمنى السلطات فى إسرائيل بأشياء ربما لا أكون قادراً على مواجهتها".

مروان: "أتفهم ذلك".

وعد برجمان بأنه سيحضر معه فى لقاءهم القادم نص قرار التحكيم، وسيسمح لمروان بالإطلاع عليه. وانتهت المكالمة بتبادل الكلمات التالية:

برجمان: "كيف حالك بوجه عام..؟"

مروان: "على ما يرام. باستثناء هذا الصداع (المقصود ما نشر عنه)".

بدأت العلاقات بين الاثنين بارتياب متبادل. ويقول برجمان: "بدأ كل شيء بينى وبينه بشجار صبياني. عندما أصدرت فى عام ٢٠٠٢ كتاباً وألمحت فيه إلى أن مروان عميل مزدوج ضلل إسرائيل ولم يبلغها بالتوقيت الدقيق الذى ستندلع فيه الحرب فى عام ١٩٧٣ . ولكننا تصالحنا منذ ذلك الحين".

من جانبه، كان زعيرا قد بدأ فى تطوير نظرية العميل المزدوج فى أعقاب توصيات لجنة أجرانات، التى حققت فى أوجه قصور حرب يوم الغفران، ووجدت اللجنة أنه مسئول عن الفشل المخابراتي، لأنه قال حتى ساعات معدودة قبل الحرب إن احتمالات تجرؤ مصر وسوريا على الهجوم ضئيلة. وجدير بالذكر أن زعيرا أراد إلقاء تهمة الفشل المخابراتى على الموساد، الذى كان مسئولاً عن تشغيل العملاء.

◆ الذراع الأيمن للسادات:

مروان، من مواليد مصر سنة ١٩٤٤، ابن ضابط فى الحرس الجمهورى للرئيس جمال عبد الناصر. بعد أداء الخدمة العسكرية، درس مروان الكيمياء بالجامعة، وتزوج فى سن صغيرة بمنى ابنة جمال عبد الناصر. وخلافاً لطموحه بأن يصبح الذراع الأيمن للرئيس، لم يأخذ ناصر صهره بمحمل الجدية، فاتجه مروان للعمل فى التجارة.

فى عام ١٩٦٩ دخل مروان السفارة الإسرائيلية فى لندن، وأعلن عن رغبته فى التطوع لحساب الموساد. عُقد له لقاء مع ضابط جمع المعلومات التابع للموساد، والذى أراد معرفة من يكون وما هى علاقاته، والمعلومات المتوفرة لديه، وكم من المال يريد، وما إلى ذلك. فى نهاية اللقاء، وبعد تبادل التفاصيل واستيفاء إجراءات الاتصال، قيل له كالمألوف، إنهم سيتصلون به إذا وجدوا أن الأمر ضرورياً.

بعد تحريات دقيقة تقرر عدم الاتصال بمروان. هذا أيضاً نظراً لأن المسئولين فى المخابرات يتحفظون على استخدام المتطوعين، ويخافون أن يكونوا موفدين من قبل منظمة معادية. ولكن سبب الرفض تحديداً كان لأنه لم يكن لديه معلومات ذات قيمة. وبعد تقصى الخلفية تبين أنه لن ينجح أيضاً فى الحصول على معلومات كهذه فى المستقبل. ولكن مروان كان مُصراً على رأيه. بعد مرور عدة أشهر ذهب إلى السفارة مرة أخرى، ولكن هذه المرة كان بحوزته معلومات هامة. وبعد التحريات للمرة الثانية تقرر تشغيله.

خلال سنوات تشغيله كان له عدة أسماء كودية، من بينها " بابل " و"الملاك" وغيرها. وقد جرت اللقاءات بينه وبين ضابط جمع المعلومات "د" فى لندن، وفى مدن أخرى فى أوروبا بمعدل مرة كل شهرين أو ثلاثة. وسرعان ما تمت ترقيته لدرجة "عميل إنذار"، وظيفته فى المقام الأول هى تحذير إسرائيل بشأن نوايا الحرب. وقد كانت جودة المعلومات التى يوفرها فائقة جداً لدرجة أن زامير قرر مقابلته شخصياً لمعرفة سره.

فى عام ١٩٧٠ توفى عبد الناصر، وخلفه فى المنصب أنور السادات. تقرب مروان بشدة من الرئيس الجديد ومساعديه، وتحسنت مكانته بشكل لا يمكن توقعه مقارنة بالعلاقة السابقة معه فى عهد صهره. وهكذا، إلى جانب أعماله الخاصة، عمل أيضاً كمستشار للسادات، وكان يرافقه فى سفرياته فى العالم العربي، وحضر لقاءاته واقترب بشدة من المواد الاستراتيجية – السياسية والعسكرية. وفى عام ١٩٧١، أعطى مشغليه معلومات استراتيجية تفيد بأن السادات ورجاله اتخذوا قراراً بشن حرب على إسرائيل.

فى مساء ٤ أكتوبر ١٩٧٣، قبل يومين من اندلاع الحرب، اتصل مروان بالشخص المسئول عن تشغيله مستخدماً إجراء طوارئ. وفى الرسالة التى نقلها طلب مقابلة زامير، وتحدد مكان وزمان اللقاء. كان واضحاً من طريقة الاتصال أن مروان لديه معلومة هامة جداً بشأن الحرب.

فى صباح اليوم التالى سافر زامير و"د" إلى لندن. وفى العاشرة مساء التقى ومروان. وقد ذكر مصدر رفيع المستوى على دراية كبيرة بالموضوع لصحيفة "هاآرتس"

أن اللقاء استمر حوالى ساعة ونصف، وأن مروان أفاد خلاله بأن الحرب توشك على الاندلاع بعد يوم واحد، أى يوم السبت.

ولكن، على حد قول المصدر ذاته، وخلافاً للأنباء السابقة التى نشرت فى هذا الشأن، لم يذكر مروان الساعة الدقيقة التى ستبدأ فيه الهجمة، ولم يذكر لا المساء ولا "عند حلول الليل" أو "الغروب" مثلما نسبوا إليه ذلك فى أنباء سابقة. وهذه الفجوة التى تقدر ببضع ساعات بين ساعة اندلاع الحرب (١٤:٠٠) وساعة المساء، هى التى تستند إليها الشبهات الرئيسية تجاه مروان بأنه كان عميلاً مزدوجاً.

فى نهاية اللقاء اتصل زامير عبر الهاتف الأرضى من مكان اللقاء، حسب الاتفاق المسبق، برئيس مكتبه وأخبره بواسطة شفرات متفق عليها مسبقاً عن الحديث الذى دار والمعلومات التى حصل عليها. وقد نقلت المعلومات من رئيس المكتب إلى السكرتير العسكري، ومنه إلى رئيسة الوزراء، جولدا مائير. وفى اليوم التالى اندلعت الحرب. عاد مروان بعد مرور بضعة أيام إلى مصر. واستمر الاتصال معه "بوتيرة بطيئة"، حتى انقطع تدريجياً. وحسب التقديرات، فقد تلقى من الموساد إجمالاً حوالى مليون دولار مقابل عمله لحسابه.

◆ أرينى جواز سفرك:

فى عام ١٩٩٣ أصدر زعيرا كتاباً عن الحرب، إصدار دار نشر "يديعوت أحرونوت" وإعداد رامى طل. صدرت نسخة منقحة من الكتاب فى عام ٢٠٠٤ . وقد طور زعيرا فى كتابه علانية نظرية "العميل المزدوج" فى حرب يوم الغفران. منذ أواخر التسعينيات، تعرض بعض الصحفيين فى إسرائيل والعالم، بما فيهم برجمان نفسه، استناداً لزعيرا ومصادر أخرى، لنظرية العميل المزدوج. وعلى حد قول برجمان، فقد اصطدم بهذه القصة بمحض الصدفة: "اهتمامى لم يكن موجهاً لبحث أجريته على كتاب معين. لقد كان هذا مجرد فضول". وينفى أنه تحدث مع زعيرا فى هذا الموضوع: "بعد ذلك الفضول تحول إلى اهتمام، فبحثت وربطت الأجزاء بعضها ببعض، وفكرت حتى توصلت إلى الاسم".

خلال شهادته فى جلسة التحكيم أمام القاضى أور، حاول برجمان عدم الإفصاح عن مصادره، ولكنه اضطر فى النهاية إلى الاعتراف بأنه التقى ومعد الكتاب طل، وقال خلال شهادته: "احتسينا قدحاً من القهوة. قلت له: أشرف مروان..؟ وفهمت من حركة جسده". وقد قرر أور أن "الشاهد فهم من رد فعل رامى طل أن مروان هو الرجل المقصود".

كان برجمان أول من بدأ بنشر تلميحات علنية بشأن هوية العميل. وفى كتابه "ISRAEL'S WARS" الصادر سنة ١٩٩٩ وصفه "بالذراع الأيمن للرئيس السادات"، وفى كتاب آخر نشره فى عام ٢٠٠٢ وفى مقال نشر بصحيفة يديعوت أحرونوت فى نفس العام، أطلق عليه "الصهر". ويحكى برجمان أن: "هذا الوصف كان من ابتكاري. لقد ابتكرته لاستخدامه كخط دفاع. فكرت أنه إذا قام مروان بمقاضاتى بتهمة التشهير، سأقول إن اسم العميل المقصود بالموساد كان الصهر، وهو ليس الصهر".

فى ديسمبر ٢٠٠٢ قال مروان لصحيفة مصرية إن كتاب برجمان هو "قصة بوليسية غبية". وقد سارع برجمان بالرد فى صحيفة "الأهرام" قائلاً: "لقد قابلت صحفى لديهم بمقهى فى الحى الذى أقيم فيه، وهناك كشفت أن الصهر الذى ألمحت إليه هو مروان، وأنه كان عميلاً مزدوجاً. وقد وجهت الكلام إليه مباشرة خلال الحوار وقلت: "إذا لم تكن الجاسوس، أرنى جواز سفرك، وأين كنت فى الخامس من أكتوبر..؟". بعد مرور حوالى ثلاثة أسابيع اضطرت الرقابة العسكرية فى إسرائيل للسماح لصحيفة هاآرتس بنشر مقال يتناول هذا الموضوع، مع الاقتباس من الصحيفة المصرية. وهكذا نشر اسم مروان للمرة الأولى فى إسرائيل.

◆ كيف تكونت العلاقة بينك وبين مروان..؟

برجمان: "أرسلت له كل مقالاتى وكتبي. وأرسلت له أول كتبى مع إهداء: إلى أشرف مروان بطل مصر. بعد الحديث الذى أدليت به للأهرام اتصل بي. وقال معك الشخص الذى كتبت عنه. لم يكن يعرف نفسه باسمه قط. تحدثنا قليلاً ثم قال: أريد أن أقول لك ثلاثة أشياء: أولاً، أنا لا أتجادل معك (بشأن الزعم بأنه عميل مزدوج – الكاتب). ثانياً، لديك أعدائك ولدى أعدائي، فلا تصغى لأعدائي. ثالثاً، يجب أن نتقابل".

فى مكالمة هاتفية أخرى، بعد مرور حوالى ستة أشهر، سأل مروان برجمان سؤال تكرر لأكثر من مرة بعد ذلك: "لماذا يفعلون هذا معي..؟". وعلى حد قول برجمان، فقد كان يقصد "إسرائيل بوجه عام والموساد بصفة خاصة. وقد أجاب بأن الموساد هو الذى سرب اسمه ويروج لرواية العميل المزدوج. وقد سأل مراراً وتكراراً: لماذا يريدون الانتقام مني..؟ وكاد أن يبكي".

◆ "لماذا كان عميلاً مزدوجاً"..؟

فى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣ التقى برجمان ومروان للمرة الأولى والأخيرة. ويحكى برجمان أنه عندما وصل إلى قاعة استقبال الفندق التى جرى فيها اللقاء: "رأيته يسير ذهاباً وإياباً. طويل القامة جداً، نحيف وذو هيبة. كان يرتدى بزة بها منديل أحمر. أحضرت له بعض المقالات التى كتبت عنه باللغة العبرية، والتى ترجمتها من أجله. قال لى إنه يعد كتاباً، ولكن هذا سيستغرق بعض الوقت.

وقال إنه سيتشاور معى بين الحين والآخر، وطلب منى إبلاغه بآخر مستجدات القضية فى إسرائيل".

◆ **ما النية..؟**

- "يبدو لى أنه أراد معرفة ماذا يكتبون، وماذا يقولون عنه فى إسرائيل. وعندما سألته عن مصر، وكيف كانت ردود الفعل هناك على هذه القصة، فأجاب قائلاً: نحن (المصريون) لا نتحدث عن ذلك".

ويستعيد برجمان تذكر هذا اللقاء قائلاً: "كان حذراً جداً فى كلماته، وعصبياً إلى حد ما. عندما لمست رابطة عنقى أبدى عصبيته، يبدو أنه خاف من أن أكون أصوره أو أسجل له سراً".

◆ **هل سألته صراحة ما إذا عميلاً للموساد أم عميلاً مزدوجاً..؟**

- "لا. لم أضغط عليه لأننى أدركت أن هذا الأمر حساس. ولكننى سألته ما إذا كان قد أعطى تحذيراً قبل الحرب بأنها ستندلع فى المساء أم لا".

المعروف حالياً أن تلك الفرضية ليست سليمة. لقد كتب عن ذلك صراحة الدكتور أورى بار يوسف فى كتابه "المراقب الذى نام"، ومسئولى الموساد دافيد أربيل وأورى نئمان فى كتابهما "خطأ لا يغتفر".

- "لا أعرف ما إذا كان هذا صحيحاً أم لا. ولكن مروان أجابني: بضع ساعات..؟ ما أهمية ذلك".

ويقول برجمان إن مروان اختتم الحديث بقوله إنه كان يتمنى "أن يموت هذا الموضوع بأكمله".

ويحكى برجمان عن مكالمة هاتفية أخرى فى أكتوبر ٢٠٠٦: "اتصل أشرف هذه المرة من تلقاء ذاته، دون أن أرسل له شيئاً. كان يتلقى العلاج الطبى فى الولايات المتحدة. وكان ذلك حديثاً مدته ٤٠ دقيقة، استخدم فيه خدعته القديمة - اتصل ثم صمت. بعد أن سمع صوتى قطع الاتصال، ثم اتصل مرة أخرى، وطلب اسم الكتاب الجديد لآرييه شيلو (رئيس قسم الأبحاث بشعبة الاستخبارات العسكرية بالجيش الإسرائيلى إبان حرب عيد الغفران، ونائبه زعيرا، الذى اعتبروه مسئولاً أيضاً عن الفشل الاستخباراتى خلال الحرب). قال: ليقولوا ما يريدون، النتيجة تتحدث عن نفسها. لقد حاولت جولدا مائير الانتحار والإسرائيليون فقدوا مئات الدبابات فى الأيام الأولى للحرب. أنا لست سوبرمان. وحكى لى أنه كان يكتب كل خطب السادات، وأنه كان يقوم بنقل معناها للإسرائيليين".

◆ **أى معنى..؟**

- "إعادة الشعور للإسرائيليين بأن مصر ليست قادرة على شن حرب. عندئذ قال لى الجملة التى لن أنساها أبداً: لم يكن هناك عميل مزدوج، وإنما كل مصر كانت كذلك".

◆ **أليس هذا إثبات، حيث أنه قال بنفسه أنه لم يكن عميلا مزدوجاً، ألا يقنعك ذلك..؟**

- "يمكن فهم ذلك بعدة أشكال، بما فى ذلك العكس. عند التعرض لمسألة موته المأساوي، كل مرة أحاول فيها التفكير فيما إذا كان عميلاً مزدوجاً أم لا، أقول لنفسى إن هذا ليس مهماً فعلاً. دائماً عندما كان يطرح على السؤال: لماذا كشفت عن اسمه..؟ كنت أقول إن كل واحد يجب أن يؤدى دوره: الجواسيس دورهم التجسس والصحفيين دورهم كشفهم. لقد تجسس مروان، وأنا كشفته. كل واحد قام بعمله. ولكن فى النهاية تبدو لى المسألة أكبر من الكشف عن اسمه، حتى أننى أشعر أحيانا بأن كل شيء خرج عن نطاق السيطرة تماماً".

◆ **هل تشعر بأنك مسئول عن وفاته..؟**

- "لا.. إطلاقاً. توزع كعكة المسئولية على عدة أشخاص. إذا كانت وفاته مرتبطة أساساً بالكشف عن اسمه، لأنه لازال وارداً أن ذلك كان مجرد حادث، فكلنا مسئولون، كل من نشر. ولكننى لن أصرح بأسماء، كل واحد يحاسب نفسه. وآخر كلامي: لقد أنهيت انشغالى بالجاسوسية. لن أشغل نفسى مرة أخرى بهذه الموضوعات. لقد كان أشرف بالنسبة لى جاسوساً كبيراً (يقصد صيدا كبيرا يستحق البحث عنه)".

◆ ترجمات عبرية ◆

٤

صراعات المحاكم الشرعية فى إسرائيل

سيدتى الموقرة، أنت غير يهودية ■

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٥/١٤

بقلم: رفكا لوفيتس

فى حكم يمتد تسع صفحات، بت قاضى المحكمة الحاخامية (الشرعية) الإقليمية فى مصير سيدة تهودت منذ ١٥ عاما، وقرر أنها غير يهودية، هى وأولادها أيضا، ونظرا لأنهم وُلدوا بعد تهودها، فهم ليسوا يهوداً. وهو يعتقد أن زواجها - لم يكن بمثابة زواج - وأنها ليست فى حاجة إلى وثيقة طلاق. وقال فى حكمه: "وثيقة الطلاق التى كتبت وسُلمت لا حاجة لها". كل ذلك أقره القاضى بعد أن كتب للسيدة وثيقة طلاق من زوجها وفقا للشريعة. وقد أوصى القاضى بتسجيل السيدة وأبنائها فى قائمة مرفوضى الزواج، ولمزيد من الاحتياط- تم تسجيل الزواج فى هذه القائمة. اتخذ القاضى قراره بعد حديث أجراه مع السيدة. هكذا يهينون أشخاص وعائلات فى المحكمة الحاخامية (الشرعية). هكذا فقط وبشكل علني.

كانت راحيل (اسم وهمي) قد تهودت منذ ١٥ عاما فى إسرائيل فى محكمة خاصة بالتهويد برئاسة الحاخام حاييم دروكمان. بعد التهويد تزوجت راحيل ممن اختاره قلبها، بوعاز (اسم وهمي)، ويعيشون منذ ذلك الوقت فى إسرائيل. أنجبت راحيل وبوعاز أبناء، وقد تربوا باعتبارهم يهوداً وإسرائيليين. ومثلما هو الحال فى العديد من العائلات، تعرض الزوجان إلى أزمة، وصلت إلى حد الطلاق. والحق يقال أنهما قد توصلا إلى اتفاقية طلاق محترمة دون نزاعات أو صراعات لا حاجة لها، كما جهزا أوراق للطلاق بالاتفاق، وظهرا معا فى المحكمة باتفاقية موقعة صدقت عليها المحكمة. أقام الطرفان مراسم الطلاق كما هو مطلوب، وكل منهما مضى فى طريقه. إلا أنه أثناء إتمام إجراءات الطلاق قرر أحد القضاة أن يتدخل قليلا فى موضوع تهود راحيل، حيث سألها عدة أسئلة عن تأديتها للشرائع. وعندما لم يرض عن الإجابات حكم القاضى بعدم سريان تهويد راحيل مما يجعل أبناءها غير يهود.

هل غاب عن ذهن القاضى التشريع الذى يؤكد أن من تهود هو يهودى بكل معنى الكلمة "حتى لو ارتد وعبد الأوثان فيجوز له الزواج"..؟ "أين محبة الغريب" التى توصى بها اليهودية..؟ أين الإنسانية والأخلاق..؟ ووفقا للأقوال القيمة للحاخام ديخوفسكى من المحكمة العليا فى قضية أخرى من قضايا التهود: "هل تتمتع أى محكمة بحرية البحث عن الأنساب، وتحديد من هو غير يهودي..؟ وإذا احتاج الأبناء والأحفاد إلى المحكمة الحاخامية (الشرعية) - هل ينبغى على المحاكم أن تتحقق من شجرة نسبهم حتى ألف جيل مضى..؟ هل يحق لنا أن نهين الغريب، فى أى وقت يلجأ هو أو أحد من نسله إلى محكمة الحاخامية (الشرعية)، لأى غرض ما..؟ أعتقد أن التنقيب مرات لا تحصى فى موضوع شديد الحساسية، ثم التحقق من الأجيال التالية، ينطوى على قدر من التعذيب والإهانة.

وهذه البداية فقط. فى الواقع يحدد القاضى المذكور أن أى عملية تهويد تتم فى المحكمة الخاصة بالتهويد غير سارية! وذلك بسبب رأيه بأن هؤلاء القضاة هم كفار ومجرمين، وبالتأكيد لا يجوز لهم إصدار أحكام. ووفقا لأقواله: "مادام أنه لا يوجد فى هذه المحاكم قاض من المحكمة الحاخامية (الشرعية)، فإن أى تهويد يقومون به ينقصه الشرط اللازم توافره، وهو المحكمة الحاخامية (الشرعية)".

وقد كتب القاضى المذكور عن قضاة المحاكم

الحاخامية (الشرعية) الخاصة بالتهويد، وعن الحاخام حاييم دروكمان، رئيس إدارة التهويد، ما يلي: "نظرا لأن من يقومون بالتهويد فى هذه الحالة يعملون برئاسة شخص آثم، لذا لا يسرى تهويدهم". هل يتضح من ذلك أن مئات أو آلاف حالات التهود التى تمت فى المحاكم الخاصة بالتهويد غير سارية..؟ وما يثير الدهشة هو أن المحاكم الخاصة بالتهويد تخضع أيضا لصلاحيات جهاز المحاكم الشرعية فى إسرائيل.

يخوض راحيل وبعاز حربا شخصية من أجلهما ومن أجل أبنائهما، ولكنهما يمثلان فى الواقع عشرات الآلاف من الأسر وعديد من الأسر، التى وفقا للقواعد الجديدة لهذا القاضي، سيجدوا أنفسهم بمثابة أغيار ولن يستطيعوا الزواج على شريعة موسى وإسرائيل وسيضطرون للعيش منبوذين.

الحاخام دوركمان يشن هجوماً

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٥/٢٨
بقلم: كوبى نحشون

يقول الحاخام حاييم دوركمان، رئيس إدارة التهويد فى ديوان رئيس الوزراء، فى حديث أذاعته أمس إذاعة "كول حي"، فى أول تعليق له على ما كشفه الموقع الإلكترونى لصحيفة يديعوت أحرونوت، بشأن قرار قاضى المحكمة الشرعية فى أشدود بعدم الاعتراف بعمليات التهويد الذى تمت فى الماضى فى المحكمة التى كان يرأسها: "إن قضاة التهويد على علم جيد بالشرائع، ويخشون الرب بدرجة لا تقل عن الشخص الذى أساء إلى عشرات المتدينين الشرفاء" وأضاف دوركمان أن أقوال الحاخام أفراهام عطية التى تسيء إلى محكمة التهويد مثيرة للاشمئزاز، كما هاجم "الشرذمة الحريدية المنغلقة".

جدير بالذكر أن المحكمة الشرعية فى أشدود كانت قد قررت مؤخرا عدم الاعتراف بتهويد سيدة منذ ١٥ عاما فى محكمة خاصة بالتهويد، برئاسة الحاخام حاييم دوركمان. ومنذ أن أنهت إجراءات التهويد تمكنت المرأة من الزواج، ثم أصبحت أم ثم تطلقت، ولكن القاضى عطية قرر أنها هى وأبناؤها غير يهود لأنها اعترفت بأنها لم تحافظ أبدا على أداء الفرائض. وفى إطار هذه الجلسة هاجم القاضى بشدة المحكمة الخاصة بالتهويد وقضاتها. وقال إنهم كفار ومجرمون يدمرون شعب إسرائيل ويتسببون فى ذوبانه".

◆ حساب حروف (◆) أم شريعة..؟

وردا على هذه المزاعم يقول الحاخام حاييم دوركمان إن من لا يسمع الطرفين قبل أن يصدر حكما غير جدير بأن يكون قاضياً فى إسرائيل. "كيف يتحدث قاض بهذا الشكل عن العشرات من المتدينين الشرفاء..؟ هل يمكن أن يكون مثل هذا الشخص قاضياً..؟ إنه أمر مروع! ثم أراد رئيس إدارة التهويد قراءة بعض تفسيرات عطية لتبين جديتها: حيث جاء فيها أنه قد ورد فى (الخروج ٢٢ :٢٤) فيحمى غضبى وأقتلكم بالسيف. وبحساب كلمة "فيحمي" بحساب الحروف نجد أنها تقدر بـ ٢١٩ وكلمة تهويد تقدر بـ ٢١٩ . هل تدركون لماذا حل الخراب على إسرائيل..؟ بسبب التهويد! لا توجد شرائع كافية عن التهويد فى إسرائيل، ولا توجد إشارة إلى ذلك فى الجمارا. التهويد هو الذى أدى إلى عبارة "وأقتلكم بالسيف".

وبشأن الادعاء بأن السيدة المتهودة اعترفت بأنها لم تحافظ على الفرائض قال الحاخام دوركمان: "أنا لا أثق فى هذا الشخص (القاضي) الذى قال إنها اعترفت بذلك" كما أوضح دوركمان أن كل مرشح للتهويد يلتزم بأن يتبع السلوك الديني، ولكن الشريعة تحدد أيضا أنه أيضا إذا لم يف المتهود بأقواله، يعتبر يهوديا، ومن ثم يُعاقب على أفعاله. لم يحدث أن جاء فى الشريعة أن هناك حاجة لوجود شرطة تعمل على ملاحقة المتهودين لمعرفة ما إذا كانوا يطبقون الفرائض أم لا. إنهم يخضعون قبل التهويد لدراسة تستغرق عشرة شهور، ويعرفهم المدرسون جيدا، وبعد ذلك يحظون بأسرة متدينة بديلة، وكذلك يتحقق ويتحرى القضاة عنهم. هل ذلك القاضى المبجل كان مع المتهودين أثناء التطهر فى المغطس الديني..؟ كيف علم إذا ما كانوا يؤدون الفرائض أم لا..؟

◆ ياتيد نئمان ليست محل ثقة:

كما هاجم الحاخام دوركمان الصحيفة الحريدية اليومية "ياتيد نئمان" التى نقلت فى نهاية الأسبوع بتوسع أقوال قاضى أشدود.

وقال: "هذه الصحيفة أبعد ما تكون عن الثقة"، كما هاجم الشرذمة الحريدية المغلقة"، حيث أضاف: "كل حريدي يبحث عن مصلحته فقط يتحول فجأة إلى حاخام حتى لو لم يقرأ أو يصدر تشريعا. وإذا تم اختياره للكنيست سيصبح حاخاما بشكل تلقائي. هل تعرف عضو كنيست حريدياً ليس حاخاما..؟ جميعهم

حاخامات. ولكن كل من لا ينتمي لهذه الشرذمة لا يستطيع أن يكون حاخاما. إنه فساد وعدم إنسانية يتعارضان كلية مع مخافة الرب الحقيقية". ويذكر الحاخام دوركمان أنه يعلم تلاميذه احترام أي متدين، حتى لو كان محل خلاف، ولكن الحريديم "ينفون وجود الآخر، ويستهينون به ويقومون بإذلاله". للأسف ذلك هو ما يحدث. قلبي يعتصره الألم، أنا واثق أن العظماء الحقيقيين لا يتصرفون هكذا".

◆ وماذا يقول القاضي..؟

في نهاية الأسبوع شنت صحيفة "ياتيد نئمان" حملة شرسة ضد الحاخام دوركمان، من خلال تجميع اقتباسات مختارة من تصريحات قاضي المحكمة الشرعية في أشدود، الحاخام أفراهام عطية، حيث تدين هذه الاقتباسات رئيس إدارة التهويد الحكومي والمحاكم الخاضعة لصلاحياته. فالحاخام حاييم دوركمان - وفقا لما ورد - هو عضو كنيست سابق عن حزب المفدال تعد حالات التهويد التي تمت على يديه باطلة، فقط ٥٪ من حالات التهويد التي قامت بها إدارة التهويد هي حالات تهويد حقيقية، إلا أن تهويدهم يسري فقط بعد حصولهم على تصديق من المحكمة الحريدية.

وفقا لما جاء في الصحيفة، أكد عطية في قراره أنه لا سريان لحالات التهويد التي تتم على أيدي هؤلاء القضاة، وأن هذه المحاكم تتسبب بأفعالها في ذوبان شعب إسرائيل". ويزعم أنها ليست كبوة تحدث مرة واحدة، فمحاكم الكفرة والمجرمين تتصرف بتهور، لقد أصبح ذلك يمثل تدميرا لقداسة وأصالة الشعب الإسرائيلي. إنه دمار بلا حدود. لا تنزع المحاكم الخاصة بالتهويد الألغام، وإنما تزرع الدمار وتتسبب في ذوبان شعب إسرائيل". وما هي النتائج..؟ مآسي مخيفة في الأمور الدنيوية والروحانية، للفرد وللأمة جمعاء".

وقد دعا الحاخام عطية، أحد أبرز أعضاء "اللجنة الحاخامية الدولية لشئون التهود" كافة القضاة الحريديم إلى التوجه لكبار حاخامات إسرائيل مطالبين بإلغاء محاكم المضللين، وإعادة صلاحيات التهويد إلى المحكمة الشرعية القطرية.

ويقولون في اللجنة الحاخامية إن المحاكم الخاصة بالتهويد تدخل بيننا الرعاع. وتتفق أحكام القاضي عطية، الذي رفض الاعتراف بالتهويد، مع موقف المشرع اللتواني الحاخام يوسف شالوم إليشيف. فضلا عن ذلك، يزعمون في اللجنة أن ٥٪ من ٢٠٠٠ حالة تهويد تتم سنويا، هي حالات تهويد حقيقية تخضع بعد ذلك لإعادة تهويد في المحاكم المهمة والثابتة. وقد دعت اللجنة الحاخامية العالمية لشئون التهويد كافة الحاخامات إلى التقصي ورفض المتهود ذي الوضع الغامض، لعدم وجود قانون في العالم يلزم الحاخامات بعقد قران غير اليهود".

(◆) لكل حرف من الحروف الأبجدية العبرية مقابل رقمي.

انقسامنا سيؤدي إلى سقوطنا (١-٢)

بقلم: هافيف ريتيج
جيروزاليم بوست (العدد الأسبوعي - الطبعة الدولية) ١٣-٢٠٠٧/٧/١٩

في فبراير من هذا العام أصدرت المحكمة "الربانية" في أشدود برئاسة القاضي رابي: إفرايم عطية حكما أحدث صدمة خارج دوائر المؤسسة الحاخامية. أسس الحاخام عطية فتواه على قضية أن المرأة التي تأتي إلى المحكمة وتطلب الطلاق من زوجها ولم تكن هذه المرأة تلتزم بالشاباط وقوانين الطهارة فإن الحكم الواجب في هذه الحالة هو إبطال "تهودها" بأثر رجعي - كانت هناك حالة فعلية أمام المحكمة التي أبطلت زواجاً عمره ١٥ عاما - بما في ذلك اعتبار أبنائها غير يهود لأن الزواج نفسه يعتبر باطلا.

في سياق حكمه السابق هاجم عطية أيضا المؤسسات الدينية والمحاكم الخاضعة للدولة والمكلفة بشئون "التهويد"، وهي المحاكم والمؤسسات التي يرأسها أو يقودها أحد الحاخامات الذين يحظون باحترام واسع بين الجمهور، وهو الحاخام حاييم دوركمان.

يقول عطية: هذه المحاكم تقر زواج الأغيار، وتسقط العديد من الناس في إثم شديد. لقد حولوا "التهويد" إلى نكتة. أنهم "مجدفون" blasphemers وشياطين. وحيث أن هؤلاء القضاة يعتبروا مجرمين في نظر عطية فإن كل أحكام التحول أو التهود التي أجازوها يجب اعتبارها باطلة أساسا.

الصراع حول قضية التهود، ومن هو اليهودي ازداد تأججا خلال الأشهر الأخيرة. فمنذ أسبوع واحد دعا رئيس الوكالة اليهودية زيف بلاسكى الحكومة الإسرائيلية للاعتراف بطقوس التهويد غير القائمة على التصور الأرثوذكسي، وادعى أن الفشل في إقرار ذلك سيؤثر سلبا أو ربما يعوق هجرة اليهود من دول الغرب إلى إسرائيل. الانتقادات القاسية التي وجهها "عطية" إلى المؤسسات الدينية الرسمية والتي نشرها "متتياهو فاجنر" في مايو الماضي في الجيروزاليم بوست سلطت الأضواء مجددا على الصراع الضاري والكامن

بين المؤسسات الحاخامية الرسمية ونظام التهويد، حيث أضحى نظام التهويد هو الميدان للمعركة الدائرة بين مختلف التيارات الفكرية والتي تتنافس حول إشكالية من هو اليهودي..؟ مثل تيار الصهيونية الدينية والحريديم (ألترا أرثوذكسي) والتيار العلماني وجميعها تتبارى في محاولة احتكار تعريف الروح اليهودية وهوية الدولة.

أحد أكثر الشخصيات أهمية في الجدل الدائر حول هذه القضية – قضية تعريف الشخصية اليهودية الإسرائيلية– هو البروفسور بنجامين إيش – شالوم مدير معهد الدراسات اليهودية التابع للدولة، والذي يتلقى من خلاله المهاجرين غير اليهود دراسات تستمر عشرة شهور قبل قيامهم بطقوس التهود.

شالوم الباحث الأرثوذكسي الذي كرس نفسه لدراسة الفكر اليهودي المعاصر، والذي أسس معهد موراشا morshal للبحث في القضايا المعاصرة من خلال إعادة تفسير التراث اليهودي التقليدي، تحدث إلى الجيروزاليم بوست عن التوجه الكارثي الذي يعتقد أن اليهودية الإسرائيلية تسير فيه بسبب "العمى" والجهل بقوانين الهالاخاه لرجل مثل الحاخام "عطية".

مركز الكارثة كما يحدده إيش شالوم يتمحور في اعتقاد المجتمع اليهودي في إسرائيل أن أفكار وسلوك الحاخامات يؤدي ولو بطريق غير مقصود إلى هدم المجتمع.

لا يحب شالوم الحديث إلى الصحف والإعلام... يجلس عادة مع الباحثين المعتدلين في مكتبه بالقدس المليء بالكتب القديمة التي تعود تواريخها لقرون طويلة مضت وتدور حول الدين والفلسفة والتاريخ. استحوذ إيش شالوم على اهتمام الجمهور مؤخرا عندما قرر في مارس الماضي – بعد سنوات من الإحباط بسبب عدم قدرة محاكم التهويد على جعل عملية التهود سهلة ومشجعة لمن يريد الإقبال عليها – أن ينأى بمعهده وبإمكانياته عن عملية التهود المهينة التي تمارسها المحاكم الحالية. وذهب إيش شالوم بعيدا في نفس الاتجاه بدعوته إلى تأسيس محاكم تهود موازية، والتي يتعين عليها القيام بطقوس وعملية هذا التحول وفقا لأحكام الهالاخاه، وليس وفقا لأهواء وتحكمات القضاة الذين لا يفهمون ولا يدركون حجم مسئوليتهم وبالتبعية يتسببون في الإساءة إلى الله باسم الله.

كذلك قدم إيش – شالوم – قائمة بأربعين اسم لربانية أو حاخامات أرثوذكس لديهم الاستعداد والكفاءة للتطوع كقضاة في محاكم مستقلة، ويمكن أن يشكلوا بديلا لكل نظام التهود القائم. سألت الجيروزاليم بوست الحاخام إيش شالوم في كل القضايا السالف الحديث عنها، وبدأ الحاخام في شرح أفكاره. يقول: جذور المشكلة معروفة وواضحة، "دولة إسرائيل استوعبت في عقد التسعينيات من القرن الماضي قرابة مليون مهاجر أتوا من الاتحاد السوفيتي السابق. وبكل المقاييس كانت "عاليا" (هجرة) مباركة.

لقد شكلت هذه الموجة من الهجرة تحقيقا حيا للرؤية الصهيونية، والتي كانت بدورها حلما لأجيال وراء أجيال من اليهود. لقد أسهمت هذه الهجرة في دعم دولة إسرائيل على كافة الأصعدة الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية، كما ندرك أيضا مدى أهمية هذه الهجرة وتأثيرها على الوضع الديموجرافي في البلاد لأن استيعاب المهاجرين كانت وما تزال أهم قضية لإسرائيل.

ولكن – يضيف إيش شالوم – هذه الموجة من الهجرة تضمنت قرابة ٣٠٠ ألف شخص غير يهودي – وفقا للمكتب المركزي للإحصاء – أغلبيتهم أبناء عائلات مختلطة (زواج يهود من غير يهود) أو اليهود الذين تم استيعابهم في إطار ثقافة المجتمعات العلمانية والشمولية في ذلك الوقت (قبل سقوط الاتحاد السوفيتي).

في الوقت الراهن يقوم ٢٠٠٠ شخص من هؤلاء بإجراء طقوس التهود كل عام، وهو ما يعني أن عملية التهود وفقا لهذه المعدلات تبدو بطيئة، وتقتضي أجيال من أجل إنجاز عملية تهويد الباقين، والسؤال الجوهري والهام هنا: ماذا سيحدث إذا بقي هؤلاء الذين صاروا يتكلمون العبرية ولا نعتبرهم يهوداً على حالهم لسنوات طويلة قادمة..؟

يقول إيش شالوم شارحا "هناك احتمالان يمكن أن ينتجا من هذا الوضع. الأول: أن يسقط هؤلاء فريسة للاغتراب Alienation والمرارة وربما حتى الشعور بالنقمة والغضب تجاه الأغلبية من المجتمع، والتي رفضتهم، وتجاه دولة إسرائيل. والذين يبدو – مع كل ذلك – أهون السيناريوهين شرا، أما خلافا لذلك فيحذر إيش شالوم من السيناريو الآخر، والذي بمقتضاه يتم قبول هؤلاء غير المتهودين داخل المجتمع باعتبارهم يهوداً – حتى ولو لم يجروا عملية التهود – بسبب أنهم يتكلمون العبرية، ويخدمون في الجيش، ويدرسون مع اليهود في نفس المدارس والجامعات. إنهم يفعلون ما نفعله في كل شيء باختصار. ولكن كل ذلك سيتقوض سريعا في لحظة إقدام هؤلاء على التفكير في الزواج. العديد من العائلات في إسرائيل ما تزال تحرص على إجراء طقوس الزواج لأبنائها وفقا للشريعة اليهودية (الهالاخاه) وهنا تكمن التراجيديا فليس ثمة حل لمن لم يتهودوا سواء الانفصال أو العيش معا بدون زواج، وهو وضع يعيش فيه مئات الآلاف الآن في إسرائيل. هذا الوضع سيؤدي إلى تكريس الانقسام بين اليهود وفقا للتعريف الهالاخي واليهود غير الهلاخيين مما سيضطر العديد من هؤلاء إلى إجراء زواج خارج الحدود (الذهاب إلى بلد آخر لإجراء الزواج فيه). فجأة – لأول مرة في دولة إسرائيل بعد عقود من دعوة يهود الدياسبورا للقدوم إلى إسرائيل، إذا ما كانوا يرغبون في تزويج أحفادهم ليهود – سنجد أنفسنا أمام نوعين من أو طائفتين: اليهود الأولى يهود هلاخيين (أي تم تهويدهم على الطريقة الأرثوذكسية) والثانية طائفة اليهود باللغة والهوية والعرق والمواطنة والجنسية ولكنهم يهود غير هلاخيين (غير معترف بهم لعدم تهودهم على الطريقة الأرثوذكسية).

اليوم نرى في المجتمع الإسرائيلي زيجات تتم بين المتدين

أو المتدينة والعلمانية والعلماني وبين الأرثوذكسيين والإصلاحيين والمحافظين بدون أن يُقدم أحد الزوجين على تغيير طريقة تهويده.

إن هذا الاختلاف حول تحديد معنى اليهودي في ظل الظروف السابقة سيؤدي إلى انقسام المجتمع وتفكك العائلة اليهودية.

هذه المشكلة - يؤكد إيش شالوم - قابلة للحل: ليس كل الـ ٣٠٠,٠٠٠ المصنفين على أنهم غير يهود حاليا مستهدفين في إطار عملية التهويد التي ادعوا إلى تسهيلها، فهناك البعض الذي لا يرغب في إجراء هذا التحول، وهناك آخرون كبار في السن وهؤلاء لا يشكلون مشكلة مستقبليا، ولكن القطاع المهم والمستهدف هو قطاع الشباب أو الآباء والأمهات صغار السن والموجودين في فئة الطلاب والجنود وهؤلاء يبلغ عددهم قرابة ١٠٠,٠٠٠ شخص، لو أننا سهلنا عملية التهود لهؤلاء يمكن أن نضاعف بمقدار أربع مرات العدد الذي يتم تهويده حاليا أو ربما أكثر في كل عام، وبهذا المعنى يمكن أن يتم تهويد هؤلاء في غضون ١٠ - ١٥ عاما.

المشكلة ليست الهالاخاه (القوانين اليهودية) هذا ما يعتقده إيش شالوم - بل جمود المحاكم الهالاخاية أو محاكم التهويد، وعدم قدرة قضاة هذه المحاكم على فهم المعاني الكلية لقوانين الشريعة اليهودية. فهناك مصادر هامة ومعروفة في التراث اليهودي يمكن الاستناد إليها عند مناقشة هذه القضايا، "هناك التلمود البابلي، وكتب موسى بن ميمون، خاصة فصل الزواج، وأيضا كتاب "شولحان هعاروخ".

وعلى الرغم من ثراء الأدبيات اليهودية في الموضوعات التي نتحدث عنها إلا أن هذه المصادر الثلاثة التي ذكرناها تعتبر الأكثر أهمية، وفي الكتب الثلاثة نجد حالات مثلما هو الحكم في شخص أتي إلى المحكمة الهالاخية وطلب إجراء طقوس التحول لليهودية..؟

على المحكمة في هذه الحالة أن تسأل هذا الرجل لماذا تريد أن تتهود..؟ ألا تعلم أن اليهود عانوا من الأسر (السبي) والاضطهاد، ألا تعلم شيئا عن البوجرومز (Pogroms) ومحاكم التفتيش Inquisitions، ومعادة السامية..؟ لماذا تريد الانضمام إلى قوم هذا هو حالهم..؟

إذا ما أجاب هذا الرجل بأنه يعلم كل تلك الأمور ومع ذلك يريد أن يتهود فيجب على المحكمة أن تقبله، وأن توضح له بعض تعاليم اليهودية وسبل الثواب والعقاب في الشريعة اليهودية،وينصح موسى بن ميمون بتعليم هذا الشخص القواعد الأساسية في العقيدة اليهودية، وبعد ذلك يعلن عن قبوله كيهودي على الفور. هذه هي الهالاخاه الحقيقية.

القضية الهامة في الهالاخاه هي عمق التحول أو التهود وليس كما تفعل المحاكم الهالاخية الحالية والتي تعتد فقط بمستوى الطقوس أو درجة أداء الشعائر.

يقول إيش شالوم: إذا ما آمنت المحكمة أن هذا الشخص الذي يريد أن يتهود مخلصاً حقا في طلبه يجب أن تحقق له رغبته. وفي السياق الإسرائيلي، حيث يحصل المهاجرون - وفقا لقانون العودة - على مزايا اقتصادية ومالية تلقائيا فور وصولهم إلى إسرائيل، لا يمكن اتهام من يطلب منهم التحول أو التهود بأن دوافعه اقتصادية وليست عقائدية إذ إنه سيحصل على مزايا قانون العودة بغض النظر عن تهوده على الطريقة الأرثوذكسية من عدمه. ولكن هل يعني ذلك أن ننكر أهمية الطقوس في عملية التهود..؟ الإجابة تأتي: ليس الأمر على هذه الشاكلة بالضبط.

يقول شالوم: التهود يحتاج أن يعرف الشخص أن العضوية في مجتمع ما لها خصائص محددة، والانتماء للمجتمع اليهودي يعني أن يعرف الشخص ضرورة الالتزام بتعاليم التوراة، وأن يلتزم بالقانون اليهودي أو الشريعة اليهودية. فعندما أقول أنا يهودي وأريد أن أكون ضمن الشعب اليهودي من خلال التهود وفقا للشريعة اليهودية بما في ذلك إجراء عملية الختان Circumcision والتعميد في المياه الطاهرة في الحمام الشرعي، فإن ذلك يعني أنني أقبل سلطة القوانين الشرعية اليهودية. ولكن بشكل قاطع، بعد إجراء عملية التهود، يصبح هذا الشخص يهودي مثل سائر اليهود الآخرين. فالقوانين اليهودية الشرعية لم تحدد شكل معين للتهود، إصلاحي أو محافظ أو علماني، ولم يكن هناك نقاش حول هذه النقطة في الهالاخاه. أنها تحدد فقط معنى التهود جنبا إلى جنب مع قواعد الالتزام المعروفة في القوانين الشرعية، والأمر المؤكد أن الشخص الذي يتهود سوف يحافظ على بعض الطقوس وليس كلها مثله مثل يهود كثيرين في إسرائيل.

هناك بالفعل من يكون حريصا بشدة على نوع الطعام الذي يتناوله بحيث يكون طعاماً شرعياً، ولكن ليس بالضرورة أن يكون نفس الشخص حريصا بالقدر نفسه على ما يخرج من فمه من كلمات.

كيف يمكن للمحاكم الشرعية - والتي تهدف إلى الحث على أن يكون اليهودي ملتزما بالتعاليم والشرائع والشعار - أن تضمن أو تعتقد في أن عملية التهود التي أجرتها كانت عملية صحيحة ومشروعة إذا لم يلتزم اليهودي الذي تهود بعد ذلك بالتعاليم اليهودية..؟

يقول إيش شالوم: يجب أن نطلب من الذين يتهودون أن يسعوا للالتزام بعد ذلك بتعاليم الدين، ولكن لا يجب أن نجعل من الالتزام في حد ذاته شرطا للاعتراف بصحة التهود. يمكن أن نعلم الناس، ولكن يجب أن نعترف أولا بأن هؤلاء الناس (الذين يأتون لإجراء طقوس التهود) أتوا من خلفيات ثقافية مغايرة، ومن ثم لا يمكنك أن تتوقع أن كل شخص سوف يصبح متدينا في سلوكه وأسلوب ملبسه وعلاقاته الاجتماعية، أنت لا يمكنك مثلا أن تشترط لإجراء عملية التهود لفتاة ألا تكون هذه الفتاه ترتدي البنطلون.

الهالاخاه ليست معادلة رياضية بسيطة تقابلها إجابات على نفس مستوى البساطة، ولكنها شبكة قديمة عمرها آلاف السنين، مكونة من حصيلة نقاشات وأطروحات واجتهادات.

٥

مؤتمر مستقبل الشعب اليهودي

الحاخام سيرات: "لماذا لم يناقشوا موضوع السلام..؟"

هاآرتس ٢٠٠٧/٧/١٢
بقلم: عميرام بركت

لم تتضمن قائمة الموضوعات التى ناقشها مؤتمر "مستقبل الشعب اليهودي" فى القدس مسألة السعى نحو إحلال السلام بين اليهود والمسلمين، وهى الحقيقة التى أثارت دهشة بعض المشاركين بالمؤتمر. وفى حديث لصحيفة "هاآرتس"، قال الحاخام السابق لفرنسا، شموئيل سيرات، محتجاً على ذلك: "للأسف أن كلمة سلام أصبحت كلمة مستهجنة لدى الجمهور اليهودي". وعلى حد قوله فإنه "لا يُعقل ألا تتضمن مخططات مستقبل الشعب اليهودى كلمة السلام. فبلا سلام، لا مستقبل للشعب اليهودي".

فى مؤتمر "مستقبل الشعب اليهودي"، الذى يتم تنظيمه فى القدس، تناقش شخصيات عامة، ناشطون، أكاديميون وصحفيون، ما أسماه المنظمون "بلورة سياسة للتصدى للتهديدات على مستقبل الشعب اليهودى واستغلال الفرص المتاحة". ويعتبر الحاخام سيرات، الحاخام الأكبر ليهود فرنسا فى الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٧، الحاخام الأرثوذكسى الوحيد المشارك فى فعاليات المؤتمر.

كما يعتبر سيرات، الذى كان أيضاً أستاذاً فى العهد القديم واللغة العبرية فى جامعة باريس، ليبرالياً ومعتدلاً فى آرائه. ولكنه لم يتورع عن توجيه الانتقادات لهذا الحدث ومضمونه. ومن بين الانتقادات التى وجهها، أن المؤتمر لم يتم تنظيمه باللغة العبرية وإنما "بلغة شكسبير" إرضاءً للضيوف المحترمين من الولايات المتحدة.

وقد تناولت المناقشات التى أُجريت بالأمس مسألة بلورة آليات عمل لقضايا مثل مكافحة معاداة السامية، والنضال ضد الانصهار ومواجهة التهديد الديموجرافى المتمثل فى فقدان الأغلبية اليهودية داخل حدود أرض إسرائيل. وكما سبق القول، فإن "دفع السلام" لم يظهر فى قائمة القضايا التى يتضمنها جدول أعمال المؤتمر. كما لم تظهر كلمة "سلام" فى خطاب رئيس الحكومة إيهود أولمرت فى افتتاح المؤتمر أول أمس، حيث فضّل أولمرت أن يقول أمام المشاركين فى المؤتمر إنه يشعر بأنه أكثر يهودية من كونه إسرائيلي، واعترف بأنه لا يحمل أى بشارة يخبرهم بها.

وقد اضطر سيرات، المشارك فى مناقشات مجموعة عمل تحت عنوان "الهوية والديموجرافية"، للاستعانة بترجمة فورية. وخلال إحدى المناقشات، تساءل بحدة عن عدم تضمن هذه المناقشات لموضوع محورى فى الوجود اليهودى وهو موضوع التطلع نحو السلام. وفى حديث مع صحيفة "هاآرتس"، قال سيرات: "ظننت أننى سأنفجر (من الغضب)". وعلى حد قوله، فإن الإجابات التى تلقاها من مشاركين آخرين على أسئلته عبّرت عن يأس ولامبالاة. ويقول سيرات إنه ليس أحمقاً، وإنه يدرك أن فرص التوصل لسلام فى عام ٢٠٠٧ ضئيلة مقارنة بأى وقت مضى.

ويقول سيرات: "إننى أدرك حجم التهديدات وتداعيات الإرهاب. فقد قتل شقيقى فى الجزائر فى عملية إرهابية عام ١٩٦٢ أثناء خروجه من معبد بعد الانتهاء من صلاة عشية السبت. وقد شاهدت مدى الحزن الذى سببه موته لوالدي. ولكنى أعتقد أننا نسينا أن التطلع للسلام هو قيمة أساسية فى الديانة اليهودية، وفريضة ليست مرهونة بقدرة أبو مازن أو بحجم فرصة التوصل لاتفاق".

ويعتقد الحاخام سيرات أنه لازال هناك مجال

للتفاؤل فيما يتعلق بعملية السلام رغم الفرص الضئيلة. وبصفته ناشطاً منذ سنوات فى مجال الحوار بين الأديان، زار الحاخام سيرات قبل سنة ونصف الأردن، وشارك فى منتدى ديني، برئاسة الأمير الحسن بن طلال. وخلال زيارته لأحد مخيمات اللاجئين فى الأردن، قال الحاخام: "قلت للشباب الفلسطينى على الجانب الآخر من الأردن إن هناك مئات الآلاف من الشباب الذين يرغبون فى السلام معهم، وهو ما لاقى استحسان".

تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر مستقبل الشعب اليهودى سيختتم أعماله اليوم بعرض التوصيات التى توصلت إليها مختلف مجموعات العمل وبخطاب رئيس الدولة الجديد شمعون بيريس.

وقد أوصى المشاركون فى المؤتمر بالانسحاب الإسرائيلى من يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وتوطيد العلاقات بين إسرائيل ويهود الشتات، والإنفاق المكثف على دعم الهوية اليهودية. وقد شارك فى المؤتمر الذى نظمه معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودى ساسة، وأكاديميون، وموظفون كبار وصحفيون ناقشوا خلال ثلاثة أيام التهديدات على مستقبل الشعب اليهودى واستغلال الفرص المتاحة. وفى ختام المؤتمر ذكر رئيس المعهد، السفير الأمريكى السابق دينيس روس، أن أعضاء مجموعة عمله اتفقوا على أن التسوية الإقليمية هى السبيل للتوصل لوفاق إسرائيلى - فلسطيني. وفى ختام المؤتمر، تقرر إنشاء إدارة تحت رعاية رئيس الدولة لمناقشة آليات تطبيق هذه التوصيات.

حان الوقت لتخطيط شيء ما هنا

هاآرتس ٢٠٠٧/٧/١٣
بقلم: يائير شيلج

فاجأ رئيس الحكومة "إيهود أولمرت" المشاركين فى المؤتمر، الذى تم عقده الأسبوع الجارى فى القدس، لمناقشة مستقبل الشعب اليهودى - فاجأهم حينما استهل حديثه بأنه غيَّر مصدر هويته الذاتية: "إذا كنت فى الماضى أصف نفسى بأننى إسرائيلى بالسليقة، ففى السنوات الأخيرة أشعر بأننى يهودى فى المقام الأول".

ومن المؤكد أن المشاركين من يهود الشتات - الذين لا يقبل معظمهم الفرضية القائلة بأن إسرائيل هى مركز الشعب اليهودى - شعروا بالراحة من كلام أولمرت.. فإذا كان فى الماضى من الواضح لهم أن إسرائيل هى مركز الشعب اليهودي، كما كان رئيس الحكومة السابق، آريئيل شارون، يطالبهم بالهجرة إلى إسرائيل فى كل لقاء كان يجمعهم معه، فقد غيَّر أولمرت الصورة تماماً. صحيح أنه تحدث عن الطابع "الخاص" (وليس الطابع المركزي) لإسرائيل فى النسيج اليهودي، إلا أنه تطرق لهذا الطابع الخاص بنغمة دفاعية.

لكن الأذن الإسرائيلية، فى المقابل، تعتبر كلام أولمرت بمثابة تغير فى نظرة القادة الإسرائيليين لقضية العلاقة بين إسرائيل ويهود الشتات.. ويبدو أن الخطاب تمت صياغته حسب الصيغة التى يعتقد أولمرت أنها ستمس قلوب يهود أمريكا: الاعتراف بأهمية مكانتهم فى النسيج اليهودي، وبعض العبارات عن أهمية القدس.. بوجه عام، كانت هذه صيغة جيدة، غير أن أولمرت هذه المرة لم يجهز الدروس، لأن المشاركين فى المؤتمر الحالى حضروا لإسرائيل من أجل إجراء حوار هادف حول الحلول التى ستدفع مستقبل الشعب اليهودى للأمام (يقصد أن أولمرت اكتفى هذه المرة بالإيماءات التى وردت فى خطابه).. ورغم ذلك، لم يسهم الخطاب بشيء - لا من حيث الأفكار الفعلية، ولا من حيث الخطوط المبدئية. ومع ذلك كانت هناك بشارة واحدة فى هذا الخطاب: أولمرت استهل الخطاب بالاعتذار أمام وسائل الإعلام بأن "الخطاب سيكون مملاً" وقد أوفى بعهده.

◆ العام هو ١٩٣٨:

إذا كان حتى وقتنا هذا كل مؤتمر يتناول مستقبل الشعب اليهودى يركز على مشكلة الانصهار، فإن البشارة التى يزفها المؤتمر الذى عقد هذا الأسبوع مفادها أن تناول قضية الانصهار الآن هو بمثابة أمر مبالغ فيه ولا يجب أن يسمح اليهود لأنفسهم بالانشغال به. فالشعب اليهودى مذعور من المخاطر التى تتربص بوجوده المادي، وليس بحجمه وبحصانته.

وقد كانت هناك مجموعة تناولت مسألة "الهوية والديموجرافية" ضمن مجموعات العمل التى طولبت بتقديم توصيات، ولكن إذا حكمنا على الأمور بموجب الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، سنجد أن المخاوف الرئيسية لم تكن من مشكلة الانصهار، إنما كانت تتمثل فى الخطر الإيرانى الذى يهدد إسرائيل ومخاطر الإرهاب الدولى الذى يتربص بالجاليات اليهودية فى العالم.

وقد ركز جزء من النقاش على الشعار الذى ابتدعه زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو: "العام هو ١٩٣٨" (فى إشارة إلى تشبيه إيران ٢٠٠٧ بألمانيا النازية عام ١٩٣٨

- كلاهما خطر يهدد الشعب اليهودي). ومن جانبه، ذكر إيروين كوتلر، وزير العدل الكندى السابق ومن رؤساء "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي" (الجهة التى نظمت المؤتمر)، زعم أن "عام ٢٠٠٧ يشبه حقاً عام ١٩٣٨ بمفاهيم معينة". ولم يوضح ماهية هذه المفاهيم. ولكن وفقاً لاستمرارية الحديث، اتضح أنه يقصد مخططات أعداء اليهود. وفى المقابل، استطرد قائلاً: "بمفاهيم أخرى (قوة الشعب اليهودى ذاته) يختلف الوضع تمام، لأن الآن أصبحت هناك دولة يهودية، وشعب يهودى يمتلك موارد جوهرية سياسية وثقافية".

وقد ذكر شاؤول زينجر، محرر باب الآراء فى صحيفة "جيروزاليم بوست" أن "الأمر لا يتعلق بما إذا كنا فى عام ١٩٣٨ أم لا، وإنما بما نفعله حتى لا نكون هناك". وهو يعتقد أن وجه الشبه يكمن فى الصمت اليهودى أمام الخطر، الذى ينبع من المخاوف من جعل هذا الخطر "قضية يهودية" ومن الظهور كمن يدعو لشن الحرب. "ولكن إذا لم نبعث برسالة مفادها أن هناك خطراً وجودياً فلماذا سيتحرك الآخرون..؟".

فى المقابل، طلب عيران لرمان، رئيس الفرع الإسرائيلى "للجنة اليهودية الأمريكية"، التركيز على نصف الكوب المملوء بقوله: "إننا نخاف من بعض المنظمات التروتسكية فى بريطانيا، التى تطالب بمقاطعة إسرائيل، وفى الوقت نفسه ننسى مكانتنا غير المعهودة فى الدولتين العظميين الصاعدتين، الصين والهند، كما أن الكنيسة الكاثوليكية، من أكثر المؤسسات تأثيراً فى العالم، أعلنت أن المعاداة للصهيونية هى نوع من المعاداة للسامية".

◆ تفوق العولمة:

رغم الاهتمام الكبير بالخطر الإيراني، إلا أنه كان من غير الممكن انتهاء مؤتمر يهودى دون الحديث قليلاً عن مشكلة الانصهار.. وقد ساق زينجر فكرة مثيرة بهدف التصدى لهذه المشكلة. وهو يعتقد أنه لا يوجد ما يدعو للتعاطى مع من يرغبون فى هجر الشعب اليهودي، فمن يرغب فى الرحيل، سيكون من الصعب إقناعه بعكس ذلك. ولكن فى المقابل، يقترح التركيز على بديل للانصهار، ألا وهو "التهويد الجماعي". وعلى حد قوله، فإن هناك الكثيرون بالعالم الغربى يرغبون فى التعرف على الديانة اليهودية، ولو لم نكن نضع صعوبات كبيرة للغاية أمامهم، ربما كانوا سيقومون بالتهود.

خلال كتابة هذا المقال، لم يكن من الواضح ما إذا كان سيتم تبنى هذه الفكرة كتوصية رسمية من جانب المؤتمر أم لا. وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نكون بصدد ثورة جديدة فى تاريخ الشعب اليهودي.

وفيما يتعلق بمسألة النضال ضد الانصهار، أشار البعض إلى تفوق العولمة. وقد ذكر بعض المشاركين أن عصر العولمة، وبخاصة الثورة الاتصالية، قادر على توفير التعليم اليهودى عبر الإنترنت وبتكلفة ضئيلة.

◆ أين الشباب..؟

فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، ترددت النغمة التالية: "لا يوجد هنا شباب". وهناك من ذكروا مطالب رئيس المعهد البروفيسور يحزقئيل درور بأن يكون ثلث المدعوين فى كل مؤتمر يهودى فى سن تقل عن ٣٥ عاماً. ولم يبال أفراهام فوكسمان، المدير العام الأبدى لمنظمة "مكافحَة التشهير" بذلك. وعلى حد قوله: "إننا وصلنا إلى هنا، لأننا قبل ٤٠ سنة كنا الشباب الذى بدأ التعاطى مع قضايا الشعب اليهودي. وهذا ما سيحدث الآن مع شباب اليوم".

هناك صعوبة لا تقل فى الأهمية، فيما يتعلق بالتنوع المهنى للمشاركين، ولم يتم طرحها خلال المناقشات، ولكنها بالقطع موضوعية: فالوفد الإسرائيلى لم يتضمن فقط رؤساء منظمات يهودية، وإنما أساتذة، صحفيون، خبراء اقتصاد وممثلين عن الحكومة. أما الوفود الأجنبية فقد تضمنت رؤساء منظمات فقط. ولم يتوقف الأمر على غياب المفكرين اليهود، وإنما لم يحضر أيضاً الباحثون المعروفون فى مجال الشعب اليهودى (على سبيل المثال، جاك فرتهايمر، ستيفان كوهين، يوناتان سرنا، وآرنى أيزان).

ويعتقد ملكولم هونلاين، مدير عام مؤتمر الرؤساء بالمنظمات اليهودية بالولايات المتحدة، أن السبب يتمثل فى أنه "لا يوجد المزيد من الزعماء اليهود الذى يمكن أن يحضروا بشكل فردي، وأن كل نشاط يهودى يتم عبر هذه المنظمات". وفى حديث لصحيفة "هاآرتس"، أوضح أفينوعام بار يوسف، مدير عام المعهد، أن السبب هو الجداول الزمنية المشغولة للمدعوين المحتملين.. بينما ذكر أحد رؤساء المعهد الآخرين، دون ذكر اسمه، أن السبب يكمن فى الاهتمام المتزايد من جانب الأجانب بهذه المسألة.

◆ كوتلر يبدو مؤيداً لفريدمان:

تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر لم يتطرق لمسألة مهمة للغاية، أثارها إيروين كوتلر، أحد أكبر خبراء القانون فى العالم وناشط محنك فى مجال حقوق الإنسان، حينما هاجم فى خطابه مسألة إضفاء طابع القضاء على الحياة فى إسرائيل، سواء من حيث عدد الالتماسات المقدمة لمحكمة العدل العليا، أو من حيث حقيقة إحالة القضايا إلى محكمة العدل العليا لحسمها.. بعبارة أخرى: ينضم كوتلر على ما يبدو لمدرسة جبيزون - فريدمان التى ترغب فى تقليص الصلاحيات الواسعة لمحكمة العدل العليا.

وفى حوار أكثر تفصيلاً، طلب كوتلر إبداء المزيد من

الحذر (حتى لا يبدو كتوأم وزير العدل الإسرائيلي دانيئيل فريدمان).. لكن الكلام الذى أدلى به ينضم بلا شك لمدرسة القاضية روت جيبزون. وعلى حد قوله: "إننى كواحد من واضعى الثورة الدستورية فى كندا (الذى بلور فى عام ١٩٨٢ وثيقة حقوق الإنسان هناك)، أيَّدتُ الدور المهم للمحكمة فى النظم الديموقراطية الدستورية ودورها كضامن لحقوق الإنسان، لكن هناك اختلافات بارزة بين النموذج الإسرائيلى والكندي: فالنموذج الكندى نشأ بعد نقاش عام طويل، حيث مر ٢٢ عاماً منذ تعريف حقوق الإنسان وعرضها على الشعب (الكندي) للمرة الأولى إلى أن تمت الموافقة النهائية عليها. وخلال هذه السنوات تم إجراء مئات من جلسات الاستماع، تم خلالها استدعاء الجمهور للمشاركة، وكانت النتيجة النهائية مختلفة تماماً عن الاقتراح الأصلى للحكومة.. أما الجمهور فى إسرائيل، فى المقابل، فلم يكن شريكاً فى وضع صياغة للثورة الدستورية".

يضيف كوتلر: "الفارق الثانى يتعلق بحق القضاء والتقاضي. إننى أدرك أن المحكمة ترغب فى تيسير الأمور على الجمهور العريض، لكن هذا يخلق وضعاً يتمثل فى إضفاء الطابع القضائى على السياسة العامة، ويؤدى للإخلال بالتوازن بين السلطات والمساس بمكانة البرلمان".

ونظراً لأن الكنيست يعكف حالياً على وضع دستور، يقترح كوتلر أن تقبل محكمة العدل العليا بتقييد صلاحياتها، حتى يصدر الدستور الذى سيحدد قواعد اللعبة بين السلطات ويحدد صلاحيات البرلمان وصلاحيات المحكمة.

تربية من أجل الحيلولة دون الانصهار

هاآرتس ١٥/٧/٢٠٠٧
بقلم: هيئة تحرير الصحيفة

كان من الأفضل تنظيم مؤتمر مستقبل الشعب اليهودي، الذى انعقد الأسبوع الماضى بالقدس، قبل ذلك بكثير، لأنه تناول قضايا مشتعلة تتعلق بالوجود اليهودي: فمن جهة، تناول التهديدات العسكرية والديموجرافية التى تعرِّض مستقبل دولة اليهود للخطر. ومن جهة أخرى، اعتبر استيعاب اليهود فى المجتمعات التى يعيشون بها تحدياً ليس هيناً من أجل الحفاظ على الهوية اليهودية.

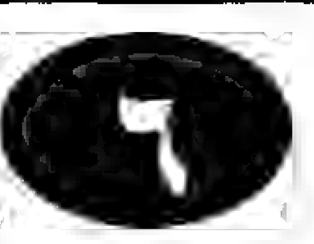
وفى ضوء كل هذا، تظهر الحاجة إلى سياسة طويلة الأمد. ويجب تهنئة "معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي"، الذى بادر بعقد هذا المؤتمر، واختتمه بمبادرة لإنشاء إدارة تعمل على تطبيق المبادرات والتوصيات التى تم طرحها خلال المؤتمر.

مع ذلك، يجب التحذير من الخطر الذى يتربص بواضعى السياسة: فمن منطلق الاعتراف بالطابع الخاص لهذه الفترة، فقد ينساقون ويتبنون حلولاً "خاصة"، كتلك التى تبدو موضوعية فى الظاهر، لكنها لن تقدم بالضرورة الحل الرئيسى للمشكلة، مثل الاتكال على زيارات قصيرة لإسرائيل، كالتى ينظمها برنامج مثل "تجليت" أو برنامج "مساع".. صحيح أن هذه البرامج أثبتت جدواها فى دعم الصلة بين المشاركين بها من الشباب وبين إسرائيل والديانة اليهودية، إلا أن قوة هذه الصلة لم تتأكد بعد بمرور الوقت. حتى النشاط المكثف الذى تقوم به بين الطلاب اليهود، وهو أمر حيوى الآن، يحمل طابع مشروع الإنقاذ، فمعظم الذين يحضرون للجامعات للحديث مع الطلاب يجلبون معهم معلومات يهودية فقيرة أو تكاد معدومة.

فى المقابل، تفيد التجارب التاريخية أن الحافز الأهم للحفاظ على الهوية اليهودية هو قيمة قديمة وليست جديدة، ألا وهى تربية يهودية مكثفة (ولاسيما تربية أرثوذكسية)، وفى إطار التعليم الرسمي، الأساسى والثانوي. وتفيد بيانات صدرت العام الماضى أن نسبة الزواج المختلط بين الشباب اليهود فى الولايات المتحدة، التى يتعلم بها ٢٩٪ فقط من الأطفال اليهود فى مدارس يهودية، تصل إلى ٥٤٪. فى المقابل، يتعلم فى المكسيك المجاورة ٨٥٪ من الشباب اليهود فى إطار تعليمى يهودي، وتصل نسبة الزواج المختلط بين الشباب إلى ٦٠٪.

إذا كان عوائل الطائفة اليهودية فى الولايات المتحدة صادقون فى نواياهم بشأن محاولة كبح العملية التى تضعف جماعتهم، فمن الأفضل أن يعيدوا النظر فى معارضتهم القوية لأى دعم دولى أو فيدرالى للتعليم الدينى فى البلاد التى يعيشون فيها، لأن هذا الدعم فى النهاية يضر ضرراً بعيد المدى باليهود.. فى غضون ذلك، من الأفضل ترجمة ثراء يهود الولايات المتحدة ليس فقط من أجل تمويل مشروعات يهودية "خاصة"، وإنما من أجل دعم التعليم اليهودى الرسمى فى المقام الأول.

ترجمات عبرية



إعلام إسرائيلى جديد

صحيفة "يسرائيلي" .. صحيفة يومية مجانية توزع فى مترو الأنفاق

المصدر:
www. he.wikipedia.org

أسس الصحيفة رجل الأعمال "شلومو بن تسفي" ومجموعة "هيرش ميديا"، ثم اشترت شركة نيوزكو، التى يملكها ملك القمار اليهودى الأمريكى شلدون أدلسون، نسبة ٥٠٪ من الصحيفة فى نوفمبر ٢٠٠٦ . وفى يناير ٢٠٠٧ أعادت المحكمة إدارة الصحيفة إلى مجموعة "هيرش ميديا".

توزع الصحيفة مجاناً فى المحطات الرئيسية لهيئة سكة حديد إسرائيل، وشركة النقل العام "إيجيد"، وفى الأماكن العامة، حيث تصدر منها طبعتان صباحية ومسائية.

صدر العدد الأول فى ٣ يناير ٢٠٠٦، تحت عنوان "يسرائيلى نيوز"، وفى منتصف فبراير من نفس العام تم اختصار اسم الصحيفة إلى "يسرائيلي"، وقد فسر الناشر تغيير الاسم "بالرغبة فى إبراز الطابع الإسرائيلى والاستغناء عن كلمة "نيوز"، بعد أن أدركنا من ردود الأفعال التى تلقيناها أن الكثيرين يعتقدون أنها صحيفة ناطقة باللغة الإنجليزية".

وخلال الفترة الأولى لتأسيس الصحيفة تولى جونين جينات، رئيس تحرير صحيفة هاتسوفيه سابقاً، منصب رئيس تحرير مؤقت للصحيفة. وفى وقت لاحق، أصبح رئيس التحرير آفى راتسون. وخلال شهر أغسطس ٢٠٠٦ تم تعيين الصحفى عاموس ريجيف رئيساً لتحرير الصحيفة. وفى أواخر عام ٢٠٠٦ شهدت الصحيفة نزاعاً بين الملاك، وهما رجلى الأعمال شلومو بن تسفى، وشلدون أدلسون، وقد وصل النزاع إلى المحكمة. ويهدد النزاع استمرار نشاط الصحيفة، بل وتسبب فى إغلاقها لمدة يوم، وبعد سلسلة طويلة من المواجهات والنزاعات بين ملاك الصحيفة، ترك ريجيف منصبه، ومنذ بداية ٢٠٠٧ يتولى باراك سرى فعلياً تحرير الصحيفة.

فى هذه المرحلة، تحتوى الصحيفة على ٣٢ صفحة، ومن أبوابها الثابتة الأخبار والاقتصاد (بالتعاون مع صحيفة جلوبس)، والآراء، والثقافة والترفيه والتليفزيون والرياضة والإعلانات المبوبة (بالتعاون مع موقع مداس الإعلانى).

هل صدرت صحيفة "إسرائيل اليوم"..؟ يبدو أنها صدرت منذ ١٤ عاما

بقلم: شيرلى شتريت
المصدر: www.ice.co.il
٢٠٠٧/٧/١٦

خلال عامى ١٩٩٣ - ١٩٩٤ صدرت صحيفة بهذا الاسم، وكانت مخصصة للمهاجرين الجدد، ومنذ ذلك الحين تراجعت الهجرة، ولكن الناشر فكر فجأة فى إعادة إصدارها؛ فليس هناك ما يدعو للقلق من تسميتها "نيوزكو". هذا الاسم وارد فى سجل العلامات التجارية، ضمن أنشطة "شلدون أدلسون".

ومن يتابع الأنشطة الإعلامية لصحيفة شلدون أدلسون "يسرائيل هايوم" (إسرائيل اليوم) التى توزع مجاناً، يشعر بالحنين للوطن. وفى البيان الذى أصدرته هذا الصباح مؤسسة "جوب - كرتين للصحافة والإعلام"، جاء أن هناك تفكيراً فى إعادة إصدار صحيفة بنفس الاسم خلال الأيام القادمة، والتى كانت توزع خلال عامى ١٩٩٣ - ١٩٩٤ فى الأكشاك والمدارس الابتدائية ومدارس القطاع العربى ومعاهد تدريس اللغة العبرية، والمؤسسات اليهودية فى الخارج.

كانت صحيفة "إسرائيل اليوم" تصدر بلغة عبرية بسيطة، بحيث يُكتب جزء من الكلمات بالتشكيل وفقاً لقواعد التشكيل العبرية، وكانت مخصصة للمهاجرين الجدد ودارسى اللغة العبرية فى المستويات الأساسية، وقد وزعت فى حينه عشرات الآلاف من النسخ، وتناولت الموضوعات الإخبارية والأحداث الجارية، بما فى ذلك مجالات مثل السياسة والاقتصاد والاستهلاك والرياضة.

أجرت شركة جوب - كرتين بحثاً، ووجدت أن "هناك آلاف المهاجرين يريدون تنمية قدرتهم على قراءة اللغة العبرية، ولكنهم غير قادرين على عمل ذلك عبر الصحف العادية التى توزع فى إسرائيل، ولذلك فإننا نفكر فى إعادة إصدار وتوزيع صحيفة تصدر باللغة العبرية البسيطة، مثل صحيفة "إسرائيل اليوم".

ويقول آفى كرتين، ودانيئيل جوب، مُلاك الصحيفة، إن لمثل هذه الصحيفة طاقة تسويقية كبيرة كامنة، وكذلك جمهور مستهدف، كان فى وقت ما فقيراً، ثم أصبح ميسور الحال اقتصادياً، وقادراً اليوم على تحمل نفقة صغيرة لشراء صحيفة. "حسب تقديراتنا فإن آلاف المهاجرين يريدون بشدة تنمية قدرتهم على قراءة اللغة العبرية، ولكنهم غير قادرين على تحقيق ذلك عبر الصحافة العادية التى توزع فى إسرائيل".

وقال كرتين لموقع ice الإلكترونى أن "الإصدار مقترن باستثمار مالى نبحث له عن مصادر حالياً. ولكننا ندرس ذلك الأمر بجدية تامة". وبالنسبة للصحيفة المجانية المستقبلية، أضاف كرتين: "لم نقم فى حينه بتسجيل الاسم لدى سجل العلامات التجارية، حيث إن ذلك لم يكن مألوفاً، ولذلك لن نستطيع على ما يبدو أن نمنعهم من مهاجمتنا، ولكن القضية هى: هل يستطيعون هم أن يمنعوننا عن ذلك".

وقد رفضت شركة نيوزكو، ناشر صحيفة أدلسون، التعقيب على الخبر، ولكن التحقيق الذى أجراه موقع iceالإلكترونى أظهر أن الموقع الإلكترونى لسجل العلامات التجارية عليه منذ شهر فبراير من العام الجارى طلب من "شركة صحيفة إسرائيل اليوم" التى تنتظر الخطوة الأولى من إجراءات اعتمادها.

أردين: "يجب بث الإرسال التليفزيونى للجمهور مجاناً"

بقلم: حانى يوديل
المصدر: www.ice.co.il
٢٠٠٧/٧/١٨

طلبت اللجنة الاقتصادية فى الكنيست من وزارة المالية، خلال المناقشات التى أجرتها صباح اليوم (الأربعاء)، بالعمل على وجه السرعة لطرح مناقصة لبث الإرسال التليفزيونى للجمهور العريض مجاناً، وبدون دفع رسوم اشتراك فى الكوابل أو القمر الصناعى.

ويدور الحديث بصدد القنوات ١ و٢ و١٠ و٣٣ وقناة الكنيست، حيث ذكرت اللجنة أنه فى حالة استمرار الحكومة فى "المماطلة"، فسوف تسعى اللجنة إلى استصدار تشريع خاص يلزم الكوابل والقمر الصناعى ببث برامج هذه القنوات مجاناً، وأكد رئيس اللجنة عضو الكنيست جلعاد أردين أن المواطن يدفع الآن ثمناً باهظاً مقابل الباقات الأساسية التى تبث عبر الكوابل أو القمر الصناعى. ويهدف الإصلاح المقترح- حسب أقواله- إلى تمكين كل مواطن يرغب فى ذلك من استقبال القنوات التى تمول بأموال الجمهور أو الإعلانات بعد دفع نحو ٤٠٠ شيكل مرة واحدة مقابل البث.

ونظراً لأن القناة ٢٣ التعليمية غير تابعة لهيئة الإذاعة أو للقناة الثانية فقد حُذفت من الباقة الرئيسية. وقد طلب من مراقب الدولة التدخل فى هذا الشأن قبل شهرين، والذى قام بدوره بمطالبة التليفزيون التعليمى ببذل كل جهد ممكن حتى يصل بثه إلى الجماهير العريضة. وقالت مدير عام التليفزيون التعليمى الإسرائيلى يافا فيجودتسكى إن القناة ٢٣ التى تخاطب أيضاً الطبقات الفقيرة يجب أن تكون جزءاً من البث المجانى المخصص للجماهير العريضة. وأضافت أنها مقتنعة بأن المشرِّع، شأنه شأن مراقب الدولة، سوف يعترف بالضرورة والمنطق ببث القناة ٢٣ لكافة الجماهير كجزء من البث الرقمى. وقالت: "ليس هناك ما يدعو إلى مطالبة مواطنى إسرائيل - بكافة قطاعاتها التى تستفيد من البرامج التعليمية - بدفع مقابل ما تبثه القناة طالما يمكن استقبال ما تبثه مجاناً حسبما ينص القانون. وأن القناة التى تمول من المال العام يجب أن تكون جزءاً من البث المجانى المخصص للجماهير العريضة.

وأكد أورى ساسون، ممثل وزارة المالية، أن ١٥٪ من المواطنين فقط غير مشتركين فى التليفزيون الذى يعمل بالكوابل أو بالقمر الصناعى (من بين ٩١٪ من السكان الذين يملكون أجهزة تليفزيون فى منازلهم). ووفقاً لقرار الحكومة هناك لجنة شُكلت منذ عام ونصف العام من المقرر أن تتناول هذا الأمر، وأضاف: "نحن من جانبنا على استعداد لطرح المناقصة، وننتظر الاتفاق بين الهيئات، مثل هيئة الإذاعة والقناة الثانية".

وأكد ران إيلون مدير عام قناة العام Yesأن إنشاء قناة ثالثة أمر مقبول لدى الشركة، شريطة أن يسمحوا لـ Yes بإذاعة إعلانات خلال ساعات البث وتخفيف التزامات الشركة فيما يتصل بالإنتاج المحلي. وقال دافيد كمينيش مدير عام Hot إن شركته تقبل قرار الحكومة بشأن الإصلاحات، ولكنها تطالب بعدم زيادة عدد القنوات التى تشملها الباقة، سواء الآن أو مستقبلاً. وقال: "إن الخوف الذى يراودنا يكمن فى إمكانية أن يتوجه صاحب حق البث إلى الحكومة ويذكر المشكلات الاقتصادية التى تعرض لها، وفى ضوء ذلك يحصل على تسهيلات من المنظم، الأمر الذى يتسبب فى زيادة عدد القنوات بما لا يسمح للكوابل بالاستمرار فى العمل".

وتقول نوريت دافوش، مدير عام مجلس الشبكة الثانية:"إن الإصلاحات المقترحة سليمة من الناحية الاقتصادية سواء للمستهلك أو للسوق، وأن النظام الرقمى سيعمل على تحسين جودة الإرسال وتخفيض التكلفة التقنية. ويجب أن نذكر أنه عندما دخلت الكوابل والقمر الصناعى كان الجميع يعرفون أن القنوات المفتوحة سوف تصل بحرية إلى كل بيت".

واختتم عضو الكنيست أردين النقاش بتوجيه طلب إلى الحكومة بأن تنفذ التزاماتها، وأن تطرح المناقصة فى أقرب وقت ممكن دون أية علاقة بضرورة دراسة قضية السماح بإذاعة الإعلانات فى التليفزيون الذى يعمل بالكوابل أو القمر الاصطناعى أو عدد القنوات التى ستشملها الباقة.

وطلبت اللجنة من وزارة المالية أن تقدم حتى الخامس عشر من أغسطس ورقة موقف تحدد تفصيلاً الجداول الزمنية لطرح المناقصة. وقيل إنه فى حالة استمرار وزارة المالية فى التهرب من الإصلاحات ستعمل اللجنة على استصدار تشريع فى هذا الشأن على وجه السرعة.



شئون حزبية

اللجنة المركزية لحزب العمل توافق على ترشيح باراك لرئاسة الحكومة

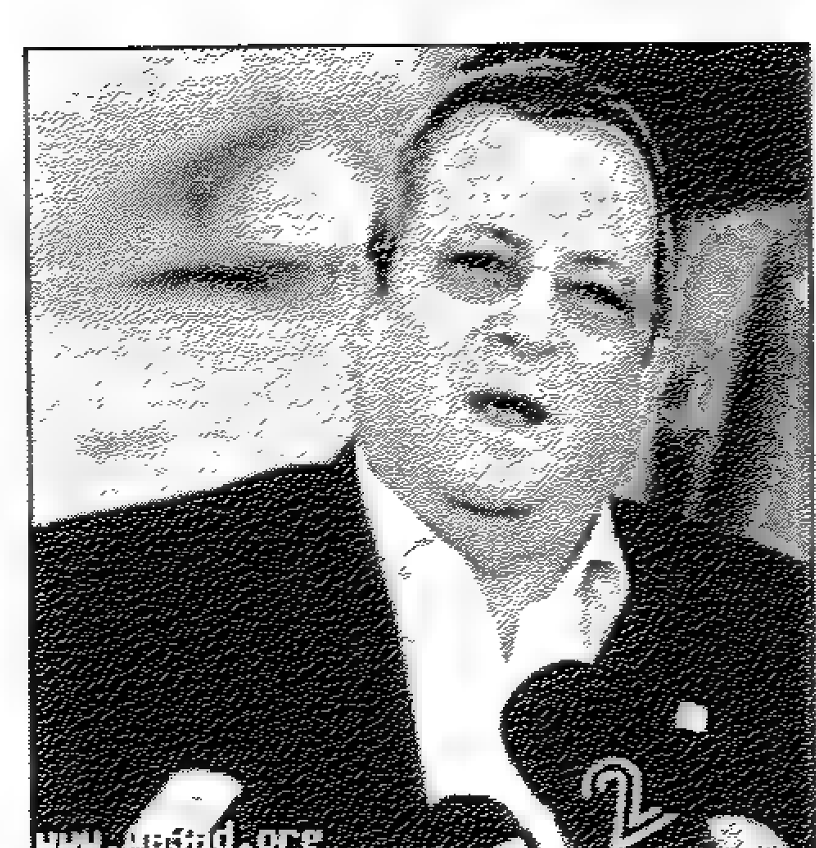
معاريف ٢٠٠٧/٧/١
بقلم: هدأس شيبر

وقف إيهود باراك، رئيس حزب العمل، أمام أعضاء اللجنة المركزية لحزب العمل، ليعرض عليهم نظريته السياسية.. وقد انتهز هذه المناسبة من أجل تقوية مسألة ترشحه لمنصب رئيس الوزراء عن حزب العمل قبيل الانتخابات القريبة، خاصة أنه تقرر خلال اجتماع اللجنة المركزية لحزب العمل عدم إجراء انتخابات تمهيدية داخلية أخرى قبيل الانتخابات العامة، وأن يكون باراك هو المرشح الذى سيقود الحزب خلال هذه الانتخابات.

فضلاً عن ذلك، هاجم باراك رئيس الدولة المستقيل موشيه كتساف وقال: "إن أمامنا مشواراً طويلاً جداً حتى تستطيع النساء الشعور بالأمان".

وخلال اجتماعها وافقت اللجنة المركزية لحزب العمل على اقتراح باراك بعدم إجراء انتخابات تمهيدية أخرى داخل الحزب قبل الانتخابات العامة للكنيست. ومع ذلك، لا يزال من الضرورى موافقة المؤتمر العام للحزب على ذلك. تقول مصادر مختلفة فى الحزب إن الأمر لا يعدو كونه إلا ضربة خاطفة من باراك، نظراً لأن الموضوع لن يكون مطروحاً على جدول الأعمال.. ويبدو أنه سيتم غداً تقديم التماسات فى هذا الخصوص لهيئة الرد على الالتماسات بالحزب.

وخلال الكلمة التى ألقاها باراك، تطرق للحديث عن القضية التى عصفت بإسرائيل، وهى قضية الرئيس كتساف. قال باراك عند تطرقه لقضية الرئيس وباعثاً بإيماءة لعضو الكنيست حاييم رامون: "كشخصية عامة وأب لثلاث بنات، فإن أمن إسرائيل هو أيضاً أمن



النساء اللاتى يمشين فى الشوارع المتوجهات إلى أعمالهن واللاتى يخدمن فى الجيش، واللاتى يعملن فى وزارات حكومية". وأضاف باراك قائلاً: "إننى أرغب فى دعم النساء اللاتى تقدمن بشكاوى ومن سيتقدمن فى المستقبل حيثما كنّ وأتمنى لهن جميعاً وللمجتمع الإسرائيلى كله أن يتحقق له العدل".

◆ **"إننا لسنا فى أوروبا الغربية":**

وعندما تحدث باراك بصيغة "إننى أعتقد" فى المجال الأمني، قال إنه من المهم استعادة قوة الردع الإسرائيلية إلى جانب اتصالات السلام. وأوضح باراك قائلاً: "يجب أن نجرب كافة الطرق ونحاول التوصل إلى تسوية، ولكن فقط انطلاقاً من وضع القوة والأمن الذاتي. إننا لسنا أوروبا الغربية ولسنا أمريكا الشمالية. فلا هوادة مع الضعفاء، لأنه لن تكون لنا فرصة ثانية".

وعلى حد قوله: "إن دولة إسرائيل قوية وواثقة فى نفسها، لأنه فقط عندما يدرك الجانب الآخر أنه من غير الممكن مهاجمة إسرائيل، عندئذ ستكون التسويات، وعندئذ فقط سيكون السلام".

◆ **"سنذهب معاً حتى نحقق النصر":**

وخلال هذا الاجتماع، وافقت اللجنة المركزية لحزب العمل على تعيين عضو الكنيست "ماتان فيلنائي" نائباً لوزير الدفاع ليحل محل "إفرايم سينيه".

من ناحية أخرى، تطرق باراك فى كلمته للإنذار الأخير الذى وجهه لرئيس الوزراء إيهود أولمرت خلال الانتخابات التمهيدية فى حزب العمل، وطالبه

بالاستقالة حتى يتم تقديم النتائج النهائية للجنة فينوجراد، وإلا سينسحب حزب العمل من الحكومة وسيعمل على تقديم موعد الانتخابات.

وقد أكد باراك قائلاً: "إن موقفي حيال تقرير فينوجراد هو ما عبَّرت عنه خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته مع أوفير بينيس وهو موقف حزب العمل".

وكرر باراك تصريحاته منذ تم انتخابه رئيساً للحزب ودعا زملاءه في الحزب للعمل من أجل وحدة حزب العمل. قال باراك: "لا مكان للمعسكرات في الحزب، ولا مكان للمجموعات. سنذهب سوياً حتى نحقق النصر".

وفي موضوع التعليم، توجه باراك للوزيرة يولي تامير، وقال: "إن الحزب سيضع على جدول أولوياته موضوع التعليم، بدءاً من سن الثالثة وحتى الجامعة، وكذلك سيعمل الحزب على القضاء على الفجوات والفروق في المجتمع الإسرائيلي".

كما انضم إيتان كابل، سكرتير عام حزب العمل، إلى تصريحات باراك حول النية للوصول إلى كرسي رئيس الوزراء، فقال: "لن أجلس في حكومة يترأسها أولمرت. يجب أن تكون هذه الليلة بداية جديدة. إننا نبدأ اليوم مسيرة عودة حزب العمل إلى رئاسة الحكومة.. إنني لم أقف وراء إيهود باراك حتى أراه رئيساً للحزب فقط، إنني أريد أن أرى حزب العمل على رأس السلطة، وأرى إيهود باراك متوجاً على عرش الحكومة".

التحقيق في شبهة حدوث تزوير في انتخابات حزب العمل

معاريف ١٩/٧/٢٠٠٧
بقلم: طل ولفوفيتش

قرر اليوم رئيس شعبة التحقيقات الاستخباراتية في الشرطة اللواء "يوحانان دانينو"، بعد شهر ونصف الشهر من الانتخابات التمهيدية في حزب العمل، بدء التحقيق في شبهات حول حدوث تزوير في بعض اللجان الانتخابية.. وقد صدر قرار فتح التحقيق، بعد أن توجه رئيس لجنة الانتخابات المركزية لحزب العمل إلى دانينو مطالبا ببحث الاتهامات التي تمس بنزاهة الانتخابات التمهيدية في حزب العمل.

وبعد أن تم فتح التحقيق، اتضح من النتائج الأولية وجود شبهات بالتزوير تمت فيما يبدو في بعض اللجان الانتخابية في الوسط العربي.

وقد صرح مسئول في الشرطة، لموقع صحيفة معاريف على شبكة الإنترنت، بأنه من الواضح حدوث عمليات تزوير في عدد محدود من اللجان الانتخابية. وعلى حد قوله، فقد تجلت نتائج مقلقة في كل ما يتعلق بإجراءات التسجيل والانتساب. وأضاف بأن ذلك يقدر في الوقت الحالي بعشرات الحالات فقط، ومن المحتمل أن يسفر التحقيق عن تطورات أخرى.

جديرٌ بالذكر أنه أثناء الجولة الثانية من الانتخابات التمهيدية في حزب العمل، قدم المرشح "عامي أيالون" شكوى للجنة الانتخابية، من حدوث إخلال بالنظام في اللجان الانتخابية في القطاع العربي في كل من شفا عمرو، الطيرة، جلجوليا ويافيع. وفي لجنة أيالون، زعموا أنهم وجدوا هناك، قبل فتح الصناديق، أظرف مليئة بالبطاقات الانتخابية التي تحمل اسم "باراك".

◆ تاريخ التزوير:

وقد صرحت لجنة أيالون (يقصد اللجنة التي يوجد لأيالون صوت فيها) أثناء يوم الانتخابات: "نحن قلقون من معدل التزوير، لدينا أشخاص في اللجان الانتخابية يصارعون، ونحن نواجه العنف الجسدي واللفظي".

والواقع أن تاريخ الانتخابات التمهيدية في حزب العمل يمتلئ بشكاوى من التزوير، لعل أبرزها وأقربها للذاكرة ما حدث عام ٢٠٠١، حينما فاز "أفراهام بورج" في الانتخابات التمهيدية التي تنافس فيها مع بنيامين بن إليعيزر، بعد فرز الأصوات، بفارق ضئيل قدّر بـ٠,٥٪ من الأصوات، في حين زعم الوزير بن إليعيزر حدوث عمليات تزوير في الوسط الدرزي. وبعد ثلاثة أشهر من النزاعات القضائية، تقرر إعادة الانتخابات في نحو أربع لجان انتخابية. وفي النهاية، خسر بورج، وتم اختيار بن إليعيزر رئيسا لحزب العمل في ذلك الوقت.

الهدف هو رئاسة كاديما مرة أخرى

معاريف ٢٠٠٧/٧/٢٥
بقلم: مايا بنجل

يستعد رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، لخوض الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب كاديما، حيث بدأ فى حشد مريدين جدد له وللحزب. ومن المقرر أن يصوت غداً مجلس حزب كاديما على مشروع قانون وزير الداخلية، ميئير شطريت، لفتح الباب لضم أعضاء جدد للحزب، حتى ديسمبر القادم، يكون من حقهم التصويت، لأنه وفقاً لدستور الحزب، فإن كل من انتسب للحزب بعد شهر أبريل من العام الجارى لا يستطيع التصويت. ولكن بعد تمرير مشروع القانون، سيكون أمام مرشحى رئاسة الحزب - أولمرت، وشطريت، وشاؤول موفاز، وتسيبى ليفنى - نحو أربعة أشهر لحشد مريدين جدد وتدعيم مكانتهم السياسية بين أعضاء كاديما.. "تعتزم شن حملة لحشد مريدين جدد" قال أحد المقربين من رئيس الوزراء.

حتى الآن، امتنع رئيس الوزراء عن عقد اجتماع لمجلس حزب كاديما لمناقشة هذا الموضوع، إلا أنه أعلن الآن عن عدم معارضته لمشروع قانون شطريت. كما أعلن أولمرت مؤخراً أنه يعتزم ترشيح نفسه مرة أخرى لرئاسة كاديما. وقد صرح مسئول كبير فى الحزب قائلاً: "إذا كان أولمرت فعلاً يعتزم ترشيح نفسه، يجب عليه أن يحشد مريدين جداً للحزب من أجل تأييده. ليست لديه فرصة حقيقية فى ضم الأعضاء الجدد لمعسكره".

يفضل أولمرت تجاهل إمكانية أن يتعرض فى التقرير النهائى للجنة فينوجراد إلى نقد لاذع قد يمنعه من مواصلة توليه منصبه كرئيس للوزراء. وقال عنصر مسئول فى كاديما: "لقد بدأ أولمرت حملة سياسية يديرها حاييم رامون بهدف تجاوز تداعيات تقرير لجنة فينوجراد. عندما يقول إنه سيقود كاديما، وأنهم يبلورون برنامجاً سياسياً، فإنه يقول فعلياً إنه لا يعتزم الاستقالة، حتى لو كتب فينوجراد ذلك صراحة فى التقرير".

◆ قدامى الأعضاء يؤيدون أولمرت:

جمعت النواة الأيديولوجية لحزب كاديما نحو عشرة آلاف عضو تم تقييدهم كأعضاء بالحزب منذ بداية مشواره، وهؤلاء يؤيدونه (يقصد يؤيدون أولمرت) منذ ذلك الحين.. "معظم الأعضاء القدامى يؤيدون أولمرت" قال أحد المقربين من رئيس الوزراء.

والآن مقيد بالحزب نحو ٢٥ ألف عضو: الوزير شطريت يعتبر أحد مراكز القوة داخل الحزب (يقصد أن لديه معسكر كبير من المؤيدين).. كما أن وزير المواصلات، شاؤول موفاز، لديه عدد لا بأس به من الأنصار. من ناحية أخرى، لا تمتلك وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى حالياً معسكر مؤيدين، ولكن خلال الأسابيع الأخيرة تولى الوزيرة اهتماماً للشأن السياسى الداخلى أكبر مما كانت تفعل فى الماضى.

وقال مسئول بالحزب: "ربما تتغير الصورة إذا شارك إيهود أولمرت فى هذه المباراة. فرؤساء المجالس المحلية يعتبرون مقاولى أصوات فعليين، وأولمرت يتمتع بتأييد جزء كبير منهم (ربما يقصد بحكم أن أولمرت كان رئيساً لبلدية القدس نحو عشرة أعوام).. إلا أنه ربما تتعاظم أيضاً قوة شطريت الذى يتولى حقيبة الداخلية".

ترجمات عبرية



علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية

السوريون يستعدون لشن موجة إرهابية ضد إسرائيل فى الجولان

المصدر: www.debka.co.il
٢٠٠٧/٧/٤
بقلم: هيئة تحرير الموقع

لم يكن من قبيل الصدفة ما قاله محلل إذاعة دمشق، اليوم (٢٠٠٧/٧/٤)، أن المناورة الكبيرة التى نفذها الجيش الإسرائيلى فى هضبة الجولان، والتى انتهت هذه الليلة، تدل على أن إسرائيل تعتزم الدخول فى حرب ضد سوريا. وقد أفادت مصادرنا العسكرية أن الجيش الإسرائيلى أجرى مناورته بعد مرور أسبوع بالتحديد على إتمام السوريين استعداداتهم لشن سلسلة عمليات إرهابية ضد إسرائيل فى هضبة الجولان.

والواقع أن إيهود أولمرت عندما أعلن، هذا الأسبوع، أن السوريين، الذين يعززون قواتهم على طول الحدود الإسرائيلية السورية، لا يعتزمون مهاجمة إسرائيل - لم يكن يقول الحقيقة. وقد انفردت المصادر العسكرية والاستخباراتية لموقع ديبكا بالكشف عن قيام السوريين يوم الثلاثاء الموافق (٢٠٠٧/٦/٢٦) بفتح الطريق الرئيسى بين دمشق والقنيطرة لعبور المدنيين القادمين من دمشق إلى هضبة الجولان، دون الإفصاح عن ذلك علانية. وقد أزيلت عشرات الحواجز العسكرية المنصوبة على امتداد الطريق، الذى يبلغ طوله نحو ٦٠ كم، باستثناء حاجزين، أحدهما منصوب عند المدخل الشرقى للقنيطرة، ويفتح أمام القادمين من دمشق لهضبة الجولان، والآخر منصوب عند المخرج الغربى باتجاه الحدود السورية الإسرائيلية وهضبة الجولان الإسرائيلية. كما لم يعترض الجنود السوريون، المنتشرون عند هذين الحاجزين، المواطنين القادمين إلى القنيطرة. وإلى جانب ذلك، لم يغير السوريون الوضع فى منطقة هضبة الجولان السورية، ومازالت معلنة كمنطقة عسكرية، تحتاج فيها العناصر المدنية إلى تصديقات خاصة من قيادة الأركان السورية.

واضح أن المغزى من فتح الطريق هو أن السوريين يخططون لإرسال وحدات انتحارية إلى الجانب الإسرائيلى فى هضبة الجولان، من أجل تنفيذ عمليات إرهابية ضد المستعمرات، والمنشآت العسكرية، وشرايين المواصلات الرئيسية فى هضبة الجولان.

وقد ذكرت المصادر العسكرية لموقع ديبكا أن هذا الحادث يبدو أنه لا يحظى باهتمام من جانب شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، كما أنه لا يضيء أى ضوء أحمر لدى القيادة العامة الإسرائيلية، رغم أن هناك ملحوظة لافتة، وهى أن الطريق كان مغلقاً على مدى الأربعين عاماً الماضية منذ نشوب حرب الأيام الستة (حرب ١٩٦٧) أمام أى تحركات مدنية سورية. وكان كل من يحاول التوجه بسيارته من دمشق إلى القنيطرة، يتعين عليه مسبقاً استخراج ما لا يقل عن ثمانية أنواع من التصريحات المختلفة، وبدونها كان لا يمكنه الانتقال عبر الحواجز العسكرية السورية.

وقد أشارت مصادرنا إلى أن مفتاح الإجابة على أسئلة: لماذا الآن..؟ ولماذا بهذه الصورة المفاجئة..؟ يدل على أن فتح الطريق فى ٢٠٠٧/٦/٢٦ لم يكن من قبيل الصدفة.

جديرٌ بالذكر أن السوريين كانوا قد احتفلوا فى نفس اليوم بمرور ٣٣ عاماً على تحرير القنيطرة من أيدى الإسرائيليين، بعدما وُقِّعت اتفاقيات وقف إطلاق النار بين دمشق والقدس. وقد نشرت صحيفة "تشرين" السورية فى نفس اليوم أن الرئيس السورى بشار الأسد، على استعداد لدفع الثمن بالشروط الحالية (يقصد فى ظل سيطرة إسرائيل على هضبة الجولان)، نظراً لأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لا تستطيع

اتخاذ قرارات تدفع المسيرة السلمية للأمام. وقد وردت بعد ذلك عبارة مثيرة للانتباه تقول: "بهذه الشروط، عندما يواصل الإسرائيليون رفض كل المبادرات العربية للتوصل إلى اتفاق سلام عادل، فإن المقاومة ستظل الطريق الشرعي الوحيد الذي يؤدي إلى تحرير الأراضي العربية المحتلة واستعادة حقوقنا المسلوبة".. بعبارة أخرى، فإنه لا يوجد أمام سوريا أي خيار سوى "المقاومة"، أي عن طريق القوة لاستعادة هضبة الجولان.

وفي خطابات أخرى ألقاها الرئيس السوري، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، أشار بشار الأسد إلى الضغط الآخذ في الازدياد من جانب لاجئي سكان هضبة الجولان، الذين يعيشون في سوريا، ويعملون بأنفسهم من أجل تحرير أراضيهم.

وتشير المعلومة الاستخباراتية التي حصلت عليها إسرائيل إلى أن المخابرات العسكرية السورية قد جندت مئات الشباب من أبناء هضبة الجولان في شهر يونيو ٢٠٠٦ للانضمام إلى ما يسمى "جبهة تحرير هضبة الجولان"، حيث تم تدريبهم من أجل شن عمليات إرهابية، وتفجير طرق وجسور، ومهاجمة معسكرات وقوافل عسكرية، واختطاف جنود ومدنيين واحتجازهم كرهائن شريطة استعادة أراضي هضبة الجولان.

وقبل ثلاثة أشهر، نفذ أول تنظيم عمليته الأولى، عندما فجر شحنة ناسفة وضعت إلى جانب الجدار الإلكتروني الإسرائيلي على الحدود، في الوقت الذي كانت تسير فيه دورية عسكرية إسرائيلية هناك.

وتقول مصادر عسكرية واستخباراتية إسرائيلية، تتابع ما يحدث على الحدود السورية الإسرائيلية، إن فتح طريق "دمشق - القنيطرة" أمام حركة المدنيين يهدف إلى أمر واحد، يتمثل في إيجاد حجة لدمشق تمهيداً لإدخال خلايا إرهابية تنتمي لـ"جبهة تحرير الجولان" إلى الأراضي الإسرائيلية، والبدء في شن عمليات إرهابية ضد أهداف إسرائيلية عسكرية ومدنية داخل هضبة الجولان.

وأفادت المصادر العسكرية لموقع ديبكا أن كل التلميحات الواردة تدل على أن إسرائيل لن تتسامح إذا ما وقعت أي عملية إرهابية ضدها في هضبة الجولان، مثلما يحدث للأمريكيين على أيدي العصابات التي تدخل العراق عبر سوريا، وأنها سترد بضربة عسكرية قوية داخل سوريا.

وزير الخارجية البريطاني لإيتسيك: "المقاطعة الأكاديمية أمر خاطئ"

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٧/٦
بقلم: حاجيت كليمان

وصلت اليوم (الجمعة) "داليا إيتسيك"، رئيسة الكنيست، في زيارة رسمية إلى بريطانيا، التقت خلالها بوزير الخارجية البريطاني الجديد دافيد ميليباند، الذي عارض المقاطعة الأكاديمية التي أعلنها اتحاد الأساتذة البريطانيين. كما التقت إيتسيك مع ولي العهد البريطاني، الأمير تشارلز، ورئيس الوزراء السابق توني بلير، الذي عُين مبعوثاً للجنة الرباعية الدولية لشئون الشرق الأوسط.

قالت إيتسيك إن ميليباند بادر بالحديث عن قضية المقاطعة الأكاديمية، وقال إن الدعوة إلى فرض المقاطعة كانت خطأ فادحاً ألحق أضراراً بمواطني دولته. كذلك، دعا وزير الخارجية الجديد إلى التوصل لحل سريع بين إسرائيل وأسر البريطانيين الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي، وهما جيمس ميلر وتوم هورندل. وقد طرحت إيتسيك خلال اللقاء قضية الجنود المختطفين، وطلبت من ميليباند المساعدة في إطلاق سراحهم.

كما ذكرت إيتسيك أن توني بلير تطرق خلال لقائهما إلى الحديث عن منصبه الجديد كمبعوث اللجنة الرباعية لشئون الشرق الأوسط، وأوضح أن الأمريكيين هم من سيجرون المفاوضات في المنطقة. وقالت إيتسيك: "إن هدف بلير هو المساعدة في إقامة مؤسسات القانون، والسلطة والقضاء والاقتصاد في المنطقة. وهو يعرف مدى تعقد الصراع التاريخي، ولكن هذه المهمة المستحيلة تعطيه حافزاً للقيام بذلك".

وقد أشار بلير إلى أنه يعلم مدى حساسية الوضع في المنطقة، إلا أنه على قناعة بأن هذا الأمر سيساعده عندما يحين الوقت المناسب. وأضاف بلير قائلاً: "أحد أهدافي الرئيسية هي تأييد المعتدلين وعلى رأسهم أبو مازن، وأنني على قناعة بأنهم سيمنحونني تأييدهم". وقد أوضحت إيتسيك لرئيس الوزراء السابق أنها تأمل أن يتمسك هو والولايات المتحدة بشروط الرباعية الدولية، وألا يجروا مفاوضات مع حركة حماس.

وقد أكدت إيتسيك في حضور بلير على رغبة إسرائيل في التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، حيث قالت: "إذا حققوا لإسرائيل أمن حقيقي، سيكون الجمهور على استعداد لتقديم تنازلات كبيرة، كما حدث مع الأردن ومصر".

◆ ولي العهد يمنحها شرف مقابلته:

وقد حظيت إيتسيك بشرف خاص، عندما وافق ولي العهد البريطاني، الأمير تشارلز، على مقابلتها. وهو الشرف الذي لا يُمنح سوى لرؤساء الدول فقط.

وقالت إيتسيك: "دَعَوت الأمير إلى الاحتفال الذى سيُنظَم العام المقبل بمناسبة مرور ٦٠ عاماً على إقامة دولة إسرائيل، فأشار إلى أنه سيحتفل هو أيضاً بعيد ميلاده الستين فى نفس العام". وأضافت أن تشارلز كان سعيداً عندما علم أنها كانت تشغل فى الماضى منصب وزيرة البيئة، وذلك نظراً لاهتمامه الكبير بهذا المجال.

وقد تحدثت إيتسيك والأمير حول "صندوق شيمش لتشجيع صغار المستثمرين"، والذى يدعمه الأمير، ويساعد هذا الصندوق رجال الأعمال الشباب من اليهود والعرب. وقد طرح تشارلز أيضاً، فى حديثه مع إيتسيك، موضوع المواطنين البريطانيين الذين قتلهم الجيش الإسرائيلى ودعا إلى إنهاء القضية وإيجاد حل، خاصة فيما يتعلق بالتعويضات.

وعلاوة على ذلك، التقت إيتسيك بخمسة وعشرين لورداً بمبادرة من البارونة "هيلان هامين"، المعروفة بتأييدها لإسرائيل، وكان من بينهم اللورد "خالد حميد"، وهو مسلم من أصل باكستاني. وتقول إيتسيك إن حميد وعدها بزيارة إسرائيل. ومن المقرر أن تلتقى إيتسيك يوم الاثنين بعشرات الأعضاء من مجلس العموم البريطاني.

وقالت إيتسيك إنها شعرت خلال زيارتها بأن الحكومة البريطانية ودودة تجاه إسرائيل. وأضافت: "إن الزيارة كانت تهدف إلى الربط بين البرلمان البريطانى والكنيست.. نلتقى أحياناً بأعضاء برلمان لديهم وجهة نظر معادية لإسرائيل، ولكن خلال المحادثات معهم نشعر بتغير مواقفهم".

كندا: "القدس ليست عاصمة إسرائيل"

معاريف ٢٠٠٧/٧/١١
بقلم: يهوناتان داحوَّح هاليفي

المحكمة العليا فى كندا قررت عدم ذكر دولة إسرائيل فى خانة محل الميلاد فى جوازات السفر الكندية، والمبرر هو أن "القدس مدينة محل خلاف بين إسرائيل والفلسطينيين".

رفضت المحكمة العليا فى كندا التماس قدمه شاب يهودي، من مواليد القدس، طلب فيه تسجيل كلمة إسرائيل فى خانة محل الميلاد بجواز سفره الكندي.

وجاء فى قرار المحكمة أن عدم ذكر محل ميلاد الملتمس، إلياهو يهوشوع ويفر، لا يعتبر تمييزاً.. وقد رفض القاضى ادعاءات ويفر، وذكر أن جواز السفر الكندى ليس إلا وثيقة سفر تمثل إثباتاً للجنسية، ولا تعبر عن جذور حاملى جواز السفر، وتراثه أو عقيدته.

وجاء فى حيثيات الحكم: "من حق مقدم الطلب أن يؤمن بأن القدس هى عاصمة إسرائيل، والإعراب علانية عن هذه العقيدة وتعليمها ونشرها... ولكن هذا لا يعنى أن من حق طالب الحصول على جواز السفر إجبار الحكومة الكندية على التعبير عن هذه العقيدة فى علاقتها مع حكومات أخرى".

وفى الالتماس، زعم ويفر أن سياسة الحكومة الكندية، فيما يتعلق بالبيانات الواردة فى جوازات السفر، تنطوى على تمييز ضده، بسبب عدم مراعاة عقيدته الدينية، التى تقضى بأن القدس هى عاصمة دولة إسرائيل.

وقد انتقد ديفيد مطاس، أحد محاميى ويفر، حكم القاضي، بأن الضرر الواقع على الملتمس تعبير عن التدخل العلمانى فى عقيدة دينية.

جديرٌ بالذكر أنه منذ تقديم الالتماس عام ٢٠٠٦، أجرت الحكومة الكندية فحصاً لجوازات السفر التى صدرت لمواليد إسرائيل، وأصدرت تعليمات بتعديل ١٤٦ جواز سفر كتب فيها محل الميلاد "القدس، إسرائيل". وتجدر الإشارة إلى أن تلك السياسة التى تنتهجها الحكومة الكندية تحددت عام ١٩٧٦، وأنها لا تنطبق على مواليد القدس قبل عام ١٩٤٨ .

يهود إيران يرفضون الهجرة لإسرائيل

معاريف ٢٠٠٧/٧/١١
بقلم: عومر كرمون

لقد رفض زعماء يهود إيران بغضب اقتراح مجموعة من اليهود من أصول إيرانية بالهجرة لإسرائيل مقابل الحصول على عشرات الآلاف من الدولارات وامتيازات أخرى. وفى بيان أذاعته وسائل الإعلام الإيرانية، ذكر عضو البرلمان الإيرانى اليهودى "موريس معتمد"، وزعيم الطائفة اليهودية الإيرانية "سيامك مر تسادق" أن "اليهود فى إيران هم أكثر الإيرانيين أصالة". وأضاف الاثنان: "إننا نحب الثقافة الإيرانية، والتهديدات والإغراءات السياسية غير الناضجة لن تنجح فى زعزعة هويتنا الإيرانية.. إننا لن نغير جنسيتنا مقابل أى مبلغ من المال أبداً".

كما أوضح معتمد وتسادق أنه "لو كان هناك أيضاً يهود يفضلون الهجرة لإسرائيل، فهذه ليست بظاهرة، وإنما قرار فردى بمغادرة إيران، كما يحدث بين أى طائفة إيرانية أخرى".

◆ مطاردون على أيدى أجهزة الأمن:

جاء هذا البيان من جانب زعماء الطائفة اليهودية فى إيران، إثر تردد أنباء فى وسائل الإعلام بإسرائيل، تفيد بأن مجموعة من المتبرعين اليهود من أصول إيرانية يعرضون ٦٠ ألف دولار لكل عائلة يهودية ستهاجر لإسرائيل، وذلك فضلاً عن سلة الاستيعاب.

ورغم أن معظم يهود إيران هاجروا لإسرائيل أو للولايات المتحدة عقب إقامة دولة إسرائيل، إلا أن الطائفة اليهودية هناك ظلت كبيرة الحجم نسبياً. ويعيش الآن فى إيران ما يقرب من عشرين ألف يهودي، يتمتعون بحرية العبادة والتمثيل البرلماني، لكنهم مطاردون من قِبل أجهزة الأمن.

تحذير لإسرائيل من مغبة اختطاف ممثلي حزب الله في باريس

معاريف ٢٠٠٧/٧/١٤
بقلم: هيلا رابوبورت

نشرت اليوم السبت (٢٠٠٧/٧/١٤) صحيفة "السياسة" الكويتية، أن فرنسا وجهت تحذيراً لإسرائيل من مغبة محاولة اختطاف ممثلي حزب الله المشاركين في مؤتمر سينعقد في باريس نهاية الأسبوع الحالي لبحث حل الأزمة السياسية الداخلية في لبنان. وقد أوضح الفرنسيون أن أي عمل إسرائيلي على الأراضي الفرنسية سيهز العلاقات بين الدولتين.

وتزعم الصحيفة أن أجهزة الأمن الفرنسية تلقت معلومات من إسرائيل تفيد بأن الموساد يعتزم ارتكاب عملية اختطاف أو اعتداء على ممثلي حركتي حزب الله وأمل اللبنانيتين المؤيدتين لسوريا، أثناء حضورهم المؤتمر في باريس. وقد جاء أن هدف إسرائيل هو استغلال رجال حزب الله المزمع اختطافهم كأوراق مساومة لإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين إيهود جولدفاسر وإلداد ريجيف المختطفين ومحتجزين لدى حزب الله. وقد أفادت الصحيفة أن مسئولين في الحكومة الفرنسية نقلوا رسالة تحمل تحذيرا لإسرائيل من مغبة ارتكاب عملية اختطاف كهذه.

وسينعقد المؤتمر في باريس في ظل ترتيبات أمنية مشددة. وقد أرسلت منظمة حزب الله ممثلين للمشاركة في المؤتمر في باريس - الذي دُعي إليه ممثلو ١٤ منظمة لبنانية مختلفة ذات صلة بالصراعات الداخلية في لبنان للمشاركة في المؤتمر - رغم التصريحات التي أدلى بها هذا الأسبوع الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، التي وصف فيها حزب الله بأنه منظمة إرهابية.. وكان ساركوزي قد أدلى بهذه التصريحات يوم الاثنين الماضي أثناء لقاء عقده مع مندوبي أسر جنود الجيش الإسرائيلي المختطفين، إيهود جولدفاسر وإلداد ريجيف. وقد أثارت تصريحات ساركوزي الدهشة، خاصة في ظل أن فرنسا قامت في وقت سابق بدعوة حزب الله للمشاركة في المؤتمر.

فتح الجبهة الإلكترونية ضد أحمدى نجاد

بقلم: شارون نوفيك
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٧/٧/١٥

لم تكُف وزارة الخارجية الإسرائيلية عن بذل جهود حثيثة من أجل تحسين صورة إسرائيل فى نظر العالم، لدرجة أن وزارة الخارجية أطلقت اليوم موقعاً إلكترونياً جديداً باللغة الفارسية. وسيتم إطلاق الموقع بحضور وزيرة الخارجية، تسيبى ليفني، وأهارون أفراموفيتش، مدير عام الوزارة، بعد عام من العمل المتواصل.

ولم تتوقف وزارة الخارجية عن السخرية، حيث أطلقت على الموقع اسم "حـمـدامى"، الذى يعنى "الصداقة" باللغة الفارسية. وقد تم إطلاق الموقع مؤخراً وأصبح متاحاً أمام جميع الإيرانيين من محبى الإطلاع.. وقد جاء فى بيان وزارة الخارجية: "إن إطلاق الموقع يعد بمثابة جزء من الجهود الدبلوماسية المعلنة التى تبذلها وزارة الخارجية من أجل تعريف الشعب الإيرانى بإسرائيل، خاصة بعد أن اكتشفنا أن معلومات الشعب الإيرانى عن إسرائيل ملفقة وغير حقيقية".

اللقاء الرسمى الأول بين ليفنى ونظيرها المغربي

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧/٧/٢٠
بقلم: رونى سوفير

التقت اليوم (الأربعاء) وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبى ليفني، للمرة الأولى علانية، بوزير الخارجية المغربي، محمد بن عيسى، فى باريس. وقد ناقش الوزيران العملية السياسية مع الفلسطينيين واتفقا على استمرار الحوار بينهما.



كانت المغرب قد هدَّأت من علاقاتها مع إسرائيل بشكل ملحوظ منذ بداية الانتفاضة الثانية.. ويأتى هذا بعد سنوات حافظت خلالها المملكة المغربية على علاقاتها القريبة مع إسرائيل، لاسيما بعد توقيع اتفاقيات أوسلو. لذا، يُعد لقاء الوزيرين فى باريس بمثابة صعود لمنحنى العلاقة بين الدولتين.

كانت ليفنى قد التقت سراً بوزير الخارجية المغربى العام الماضي، كما التقت بمسئول مغربى كبير خلال مؤتمر للاتحاد الأوروبي، ويأتى لقاء اليوم ليستكمل مرحلة أخرى فى الحوار المستمر الذى تجريه وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى مع مسئولين كبار فى المغرب من أجل بث قدر من الدفء على العلاقات من جديد. وقد أذاعوا فى المغرب نبأ اللقاء بالأمس فقط، وقد أحضروا اليوم أطقم المصورين لتصوير اللقاء.

فيما أشادت وزيرة الخارجية بالدور الذى تلعبه المغرب فى مبادرة السلام العربية، ومشاركتها فى لجنة "القدس" التى تمثل مصلحة العرب فى القدس. وقد قالت ليفنى لنظيرها المغربى إنه: "فضلاً عن المشكلات الأمنية الناجمة عن سيطرة حماس على قطاع غزة، فقد نشأ وضع من شأنه دفع عجلة العملية السياسية أمام الحكومة التى شكلها سلام فياض".

كما ناقش الوزيران عدداً من القضايا المتعلقة بالعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية وعلاقات إسرائيل بالعالم العربى. وحتى هذه اللحظة لم يوافق المسئولون فى وزارة الخارجية على نشر مضمون تصريحات الوزيرين كاملاً. ومن المقرر أن تلتقى ليفنى اليوم أيضاً بوزير الخارجية الفرنسي، برنارد كوشينر، كما ستجتمع فى وقت لاحق مساء اليوم مع الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى.

وما الخلاف بين إيران وسوريا..؟

هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٢١
بقلم: تسفى برئيل

ينبغى قراءة التقرير الذى كتبه الدكتور رضا نورى زاده، فى صحيفة الشرق الأوسط، حول الصفقة التى أبرمت بين إيران وسوريا بحذر كبير.

ولنبدأ بالأرقام: من أجل شراء الأسلحة والمعدات الواردة فى التقرير، وبخاصة طائرات الميج A-31 و٤٠٠ دبابة من طراز T-72، تحتاج سوريا إلى مبلغ كبير يوازى أربعة أو خمسة أضعاف ذلك الذى ستحصل عليها شكلا من إيران، خاصة أن سوريا مازالت مدينة لروسيا بمبلغ ٣,٦ مليار دولار (بعد أن ألغت روسيا ٧٥٪ من الديون السورية عام ٢٠٠٥) فمن أين ستأتى سوريا بأربعة مليارات دولار من أجل تمويل بقية الصفقة..؟ ليست هناك إجابة على ذلك.

هل المقصود عامة صفقة جديدة..؟ أم الصفقة التى نشرت عنها صحيفة "كومرسنت" الروسية فى شهر يونيو..؟ فقد قيل فى ذلك الموضوع إن روسيا بدأت فى تزويد سوريا بطائرات من طراز ميج ٣١ (وهو الطراز الذى توقف إنتاجه عام ١٩٩٤، والآن تم إجراء أعمال تحديث بها، وقد تم بيع هذه الطائرات من مخزون الجيش الروسي). كما قيل وقتها أيضاً أن حجم هذه الصفقة فقط، التى تتضمن طائرات ميج A-31وميج M-92، يبلغ مليار دولار، وأن الهدف الحقيقى لهذه الطائرات هو إيران، التى تمول الصفقة، وأن سوريا هى مجرد مشترى وهمي، سوف تحتفظ ببعض من هذه الطائرات، والباقى سيُنقل إلى إيران.. وقد نفت روسيا فى حينه وجود مثل هذه الصفقة، ولكن عندما قام وزير الخارجية الروسى "سرجى لافروف" بزيارة لإسرائيل، أكد أن جميع صفقات السلاح التى تقوم بها روسيا تتم وفقا للقانون.

وفقا لاتفاقية الدفاع التى تم توقيعها بين سوريا وإيران، تستطيع سوريا أن تضع طائراتها فى إيران وهى تحمل العلامات السورية ومسجلة باسمها، ولكنها تحت أمر إيران. فإذا كان الأمر يتعلق بتلك الصفقة الالتفافية التى نشر عنها فى شهر يونيو، فمن الأفضل تحرى الأمر مع روسيا، لأن إيران بذلك تبدو "الرجل الشرير فى هذه القصة"، حيث أن الاتفاق على هذه الصفقة يعنى خرق العقوبات المفروضة على إيران.

إن ذلك التقرير الصحفي، فى صحيفة الشرق الأوسط، والذى كتبه رئيس مركز الأبحاث الإيرانية - العربية، المعروف بأنه من المعارضين للنظام فى إيران، جدير بتوخى الحذر فيه حتى فى كل ما يتعلق بالتفاصيل المرتبطة بالظروف السياسية المصاحبة للصفقة.. فوفقا لما نُشر، فإنه فى مقابل امتناع سوريا عن الدخول فى عملية سياسية مع إسرائيل، ستواصل إيران دعم الموقف السورى فى لبنان، وهو الدعم الذى سيتضمن ممارسة النفوذ الإيرانى لمنع انعقاد البرلمان اللبنانى من أجل اختيار رئيس جديد، ومواصلة العمل من أجل إسقاط حكومة السنيورة.

ورغم ذلك، يشير هذا التقرير إلى وجود خلافات فى الرأى بين سوريا وإيران حول لبنان، مستنداً إلى مصادر لبنانية تؤكد أن الخلافات بينهما ترتكز على مسألة المحكمة الدولية لمحاكمة قتلة رفيق الحريري، فبينما تنسق إيران المواقف فى هذا الصدد مع السعودية، فإن سوريا تشعر بأنها معزولة.

والقضية الأساسية فى هذا الموضوع هى إذا كانت إيران تستطيع أن تطرح شروطا سياسية على سوريا فى موضوع لبنان، فإنها من جانب آخر تستطيع التخلى عن سوريا ذاتها. وعندما تكون الأمور هكذا، فقد تحاول سوريا البحث عن شريك استراتيجى جديد، على حد قول التقرير.. فهل هذا من الممكن أن يحدث..؟! أم أن التقرير الوارد فى صحيفة الشرق الأوسط، تم مطه أكثر من اللازم (يقصد أن التقرير قد يكون تمادى فى تصوراته بشأن الخلاف الإيرانى السوري، الذى قد يصل إلى حد تخلى إيران عن سوريا).

المساعدة الأمريكية لا تستحق الشكر

بقلم: شاى دنوت
المصدر: www.walla.co.il
٢٠٠٧/٧/٢٢

لم يسبق لدولة إسرائيل أبداً أن امتلكت جيش بهذا الحجم أو القوة، كما لم يسبق أن امتلكت ميزانية دفاع بهذه الضخامة. ورغم ذلك، يبدو أن دولة إسرائيل لم يسبق لها أن رأت نفسها أو رآها جيرانها بهذا الضعف.. هذا التناقض ربما يجد تفسيره فى أن ضخامة ميزانية الدفاع تعكس حالة من انعدام ثقة مواطنى الدولة تجاه متخذى القرارات بشأن إمكانية إحراز تقدم ما فيما يتعلق بتخفيف حدة النزاع الإسرائيلي- العربي.. ولعل تحليل فكرة المنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ يفسر أكثر هذا التناقض، حيث يفوق ثمن الصاروخ الدفاعى ثمن الصاروخ الهجومي، وبما أن هذا الصاروخ الدفاعى لا يستطيع تحييد الأخطار، التى يمكن أن تأتى عبر الجو تهدد الجبهة الداخلية، وبما أنه لا يستطيع تحييد الصاروخ المهاجم الذى لديه القدرة على التعرف على الصاروخ الدفاعي، لذلك ينبغى أن نفهم أن هذه المنظومات الدفاعية باهظة الثمن لا يمكنها أن تكون بديلاً للمبادرات السياسية، وإنما مجرد مرحلة ضمن مراحل الردع الإسرائيلى، ومحرك محدود للمفاوضات السياسية.

ومن ثم، فإن المزيد من الاستثمارات فى مثل هذه المنظومات الدفاعية بشكل خاص والزيادة غير المحسوبة فى ميزانية الدفاع بشكل عام، لا يعود بالنفع على قدرة الجيش على المستوى الدفاعي، لأنها تجلب قيادة متغطرسة من جانب السياسيين وتزيد من الجهد القتالى من جانب خصوم دولة إسرائيل، الأمر الذى يضر فى نهاية الأمر بأمن مواطنى الدولة.

وتعد المنحة المالية (العسكرية) السنوية التى تحصل عليها دولة إسرائيل من الولايات المتحدة أحد الوجوه الهامة لمشكلة ميزانية الدفاع. فالمساعدة العسكرية والمدنية التى تحصل عليها إسرائيل لا تقلل فقط من قدرتها على إدارة سياسة خارجية مستقلة، وتؤثر على صورتها بين أمم العالم وبين مواطنيها، بل أيضاً من شأنها أن تضر بأمن الدولة.

لذا، فإن هذه المنحة الأمريكية، رغم أنها "مجانية"، إلا أنها فى حقيقة الأمر تساعد على فشل جيش الدفاع الإسرائيلى وليس تقويته وتدعيمه، كما يحدث مع جيش العراق، الذى يخضع لتمويل الولايات المتحدة، وذلك وفقاً لما جاء فى التحقيق الذى قام به البرنامج التليفزيونى ٦٠ دقيقة.. لذا، يجدر بإسرائيل أن تلغى تدريجياً المساعدة الأمريكية، وهو ما قد يساعد الجيش على تنمية جهوده التى يبذلها من أجل تحسين أدائه.

وحتى يمكن الحيلولة دون شن هجوم إسرائيلي، ينبغى أن يحدث تقليل ذو مغزى فى ميزانية الدفاع، وهو ما قد يقابله تقليل فى ميزانية الدفاع للدول المجاورة. وينبغى أن يكون ذلك (يقصد الترويج لمسألة التقليل فى ميزانية الدفاع) أحد أهم الأهداف فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية لإسرائيل مع خصومها (يقصد مع الدول العربية)، فهذا التقليل التدريجى والمدروس فى المساعدة الأمريكية سيوضح للدول العربية الجارة نوايا إسرائيل الطيبة.

(*) كاتب المقال خدم فى شعبة التخطيط فى جيش الدفاع الإسرائيلى، ودرس فى كلية تل حاي.

الحصان يكسب



ملحق يديعوت أحرونوت
٢٠٠٧/٦/٢٥
بقلم: موشيه رونان

يهزم أبطال العالم في الشطرنج، ويُصنَّف دائماً بين أفضل عشرة لاعبين على مستوى العالم.. ولكن المأساة أن أحداً لا يسمع عن بوريس جيلفاند في إسرائيل.. لماذا..؟! ربما لأنه يفضل لوحة الشطرنج على البساط الأخضر (يقصد ملعب كرة القدم، بحكم أن لاعبي كرة القدم هم الأشهر دائماً).

ظهيرة السبت من كل أسبوع، يصل بوريس جيلفاند، بصحبة مجموعة من أصدقائه، إلى ملعب كرة قدم في فناء إحدى المدارس بريشون لتسيون. وثمة شك كبير في أن من ينظر إليه، وهو يركض وراء الكرة، مرتدياً شورت وتي شيرت، يصدق أنه واحد من أفضل لاعبي الشطرنج في العالم. فالناظر إلى جيلفاند (٣٩ عاماً)، يظن للوهلة الأولى أنه عاشق متيم بكرة القدم، وبالفعل هو من كبار مشجعي فريق برشلونة الإسباني، ولو عرضوا عليه ترك لعبة الشطرنج مقابل اللعب بجوار رونالدينهو وليونيل ميسي، لترك لوحة الشطرنج كما هي بقطعها، وانتقل إلى عالم البساط الأخضر.

ورغم ذلك، لا يجب السماح للهواية التي يعشقها لاعب الشطرنج الكبير، ألا وهي كرة القدم، بأن تضر بمكانته المرموقة، باعتباره أحد كبار محترفي لعبة الشطرنج على مستوى العالم. فجيلفاند، الذي صُنِّف - في قمة مجده - في المركز الثالث على مستوى العالم، تم تصنيفه خلال السنوات الأخيرة، وبشكل دائم، ضمن أفضل عشرة لاعبين في لعبة الشطرنج على مستوى العالم، حيث يقضي جزءاً كبيراً من وقته في المشاركة في المسابقات الدولية المختلفة، وسجله زاخر بالعديد من الإنجازات التي حققها في العديد من البطولات الكبيرة، إضافة إلى فوزه على كبار لاعبي الشطرنج في العالم.

ولكن للأسف الشديد أن حال جيلفاند ليس كحال بثير شاحر (لاعبة تنس)، وآريك زئيفي (بطل جودو) ويوسي بنيون (لاعب كرة قدم محترف في انجلترا). الذين تتكالب وسائل الإعلام المختلفة على تناقل أخبارهم مسهبة في التطرق إلى كل خطوة يخطونها على طريق الاحتراف في عالم الرياضة، فجيلفاند بالنسبة لهم لا يزال مغموراً ومجهولاً بالنسبة للجمهور العريض. فحتى فوزه الباهر على بطل العالم، فلاديمير كرمنيك، قوبل في إسرائيل بصمت مُخجل. وثمة شك في أنه لو كان جيلفاند يحقق إنجازات كبيرة في لعبة رياضية أكثر شعبية، لأصبح منذ زمن بعيد شخصية معروفة ومحبوبة بين الجمهور العريض، ولتكالبت عليه وسائل الإعلام المختلفة، ولأجريت معه العديد من اللقاءات والحوارات.

ولكن إذا كان جيلفاند يشعر بالإحباط من المكانة التي تحتلها لعبة الشطرنج مقارنة بألعاب رياضية أخرى أكثر شعبية، فإنه يعرف كيف يخفي هذا الشعور جيداً. يقول جيلفاند: "تحظى لعبة الشطرنج في روسيا بشعبية كبيرة، بصورة تفوق الشعبية التي تحظى بها اللعبة في إسرائيل.. ولكن حتى في روسيا نفسها، نجد أنه إذا كانت هناك صحيفة بها ملحق رياضي يقع في ١٦ صفحة، يتم تخصيص ١٠ صفحات منه بالكامل لأخبار كرة القدم المحلية.. لقد ألقى رئيس الدولة، موشيه كتساف، كلمة، خلال افتتاح بطولة العالم للشطرنج، التي نُظمت منذ عام ونصف العام تقريباً في بئر سبع، أعرب فيها عن أمله في أن تحظى لعبة الشطرنج بنفس الشعبية التي تحظى بها لعبة النرد. عندئذ، انتابني شعور داخلي بالمهانة، وكم كانت سعادتي

عندما أدركت أن الضيوف الوافدين من الدول الأخرى لم يفهموا ما قاله الرئيس باللغة العبرية".

◆ **ملك شاطئ البحر:**

ولد جيلفاند في مينسك عاصمة بيلاروسيا، التي كانت حينها جزءاً من الاتحاد السوفيتي (سابقاً). كان والداه يعملان مهندسين، ولم يلعبا الشطرنج أبداً، إلا أن أباه اشترى له ذات يوم كتاباً لتعليم الشطرنج، فأخذ بوريس، الذي لم يكن قد تجاوز الخامسة آنذاك، يستكشف الكتاب، حتى إنه كان يقضي ساعات طويلة في تعلم قواعد اللعبة من الكتاب. وعندما بلغ السادسة، سافرت الأسرة لقضاء إجازة على شاطئ البحر الأسود. وقد جلس على الشاطئ أناس كبار في السن، وأخذوا يقضون الوقت في لعب الشطرنج. وقد طلب بوريس الصغير أن يتحداهم في اللعب. في بادئ الأمر، لم يعيروا ذلك الطفل الصغير اهتماماً، ولكن بعد أن هزم الطفل بعض كبار السن، أصبح حديث المنتجع بأسره.

يحكي بوريس: "كان أحد الكبار الذين لعبت معهم على ذلك الشاطئ صديقاً لوالدي. وقد قال لي أنني أتمتع بموهبة كبيرة، وأرسلني إلى مدرب للشطرنج. ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم لم أتوقف عن التدريب. وفي سن السابعة عشرة وصلت إلى المركز الأول في بطولة الاتحاد السوفيتي حتى سن ١٨ عاماً. وفي سن التاسعة عشرة فزت بالميدالية الذهبية في بطولة أوروبا للشطرنج تحت سن ٢٠ سنة. وفي عام ١٩٩٠، عندما بلغت الثانية والعشرين، حصلت على المركز الأول في عدد من المسابقات الكبيرة، وصُنفت في المركز الثالث عالمياً بعد كاسباروف وكاربوف".

إن التصنيف العالمي للاعبي الشطرنج يتم بنفس الطريقة المعمول بها في تصنيف لاعبي التنس، حيث يجري التصنيف بواسطة "مقياس تحديد القدرات"، والذي يتم حسابه وفقاً لإنجازات لاعبي الشطرنج في المنافسات المختلفة حول العالم. ففي المركز الأول يأتي لاعب الشطرنج الهندي أناند بحصوله على ٢٧٨٠ نقطة، يليه بطل العالم الروسي فلاديمير كرمنيك في المركز الثاني بـ ٢٧٧٢ نقطة. أما النقاط التي حصل عليها جيلفاند وهي ٢٧٣٣ تضعه في المركز من التاسع إلى الحادي عشر عالمياً (رغم اقترابه إلى حد كبير من الاثنين الكبار).

◆ **هل هذا يعني أن ترتيبك عالمياً قد تراجع منذ عام ١٩٩٠ ..؟**

– "نعم" يجيب بوريس بابتسامة: "فقد كنت حينها في ريعان الشباب، فلم يكن عمري قد تجاوز الثانية والعشرين عاما بعد. أما الآن فيوجد في العالم لاعبين أقوياء بصورة تفوق اللاعبين في تلك السنوات. ففي الغالب يكون أبطال الشطرنج من الشباب صغار السن. والكثير من كبار اللاعبين تتراوح أعمارهم بين ٢٢ و٢٣ عاماً. وأنا الآن اعتبر الأكبر سناً من بين الـ٥٠ الأوائل في التصنيف العالمي للاعبي الشطرنج".

تقام في شهر سبتمبر القادم بطولة العالم للشطرنج في مكسيكو سيتي. وقد ضمن جيلفاند مكانه في البطولة، أي أنه ضمن الحصول على مركز متقدم في البطولة، وتحقيق إنجاز كبير يُضاف لإنجازاته، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار أنه سيشارك في هذه البطولة ثمانية لاعبين فقط. كان جيلفاند قد عاد الأسبوع الماضي من المسابقة المؤهلة لبطولة العالم للشطرنج التي نظمت في "مدينة الشطرنج" إليستا جنوب روسيا. وقد تأهل في هذه البطولة أربعة من بين الثمانية لاعبين الذين سيشاركون في بطولة العالم. وقد تغلب جيلفاند على عدد من كبار اللاعبين، من بينهم اللاعب الأمريكي (الروسي الأصل) جاتا كمنسكي، وحقق لإسرائيل مركزاً متقدماً في البطولة.

يعد التحاور مع جيلفاند فرصة جيدة للتعرف عن كثب عما يجري وراء الكواليس في عالم الشطرنج. كما أنها فرصة لتحطيم بعض الأساطير الخاصة بهذه اللعبة. يقول جيلفاند: "إن كل لاعبي الشطرنج الكبار تقريباً هم أنماط تعشق التنافس والتناحر. والكثيرون منهم يلعبون البوكر أيضاً. وهناك لاعبو شطرنج كبار، يضاربون في البورصة أو يترددون على الملاهي الليلية، بسبب شهوة الفوز. وهناك من هؤلاء من خسروا كل أموالهم بسبب هذه الشهوة. فعندما ألعب أريد أن أفوز، ومثلي يوجد العديد من لاعبي الشطرنج، لا يهمهم سوى الفوز في كل مباراة يلعبونها، حتى وإن كان هذا الفوز لا يعني الحصول على جائزة مالية. إننا لا نعلن التعادل في المباريات حتى وإن كان ذلك في مباراة طويلة جداً، فنحن نلعب حتى النهاية من أجل الفوز.. هذا هو المبدأ".

وإن لم يكن هذا كافياً، فإن جيلفاند يكشف عن وجود مشكلة خطيرة تعصف بعالم لعبة الشطرنج، لاسيما خلال الفترة الأخيرة، تتمثل في عمليات الغش في المسابقات الكبيرة، فيقول: "يوجد الآن الكثير من الشكوك في حدوث عمليات غش في المسابقات الكبيرة، والجميع يفكرون فيما يمكن عمله للتصدي لهذه الظاهرة".

◆ **كيف يمكن الغش في مباراة يجلس فيها متنافسون أمام بعضهما بعضاً..؟**

– "هناك منافسات تُبَث مباشرة على شبكة الإنترنت، ومن ثم متاح للمتنافسين الاستعانة بجميع أنواع المساعدة الخارجية. ففي المسابقة الأخيرة، التي شاركت فيها في جنوب روسيا، كان هناك عملية حسم إلكترونية في القاعة حتى لا تستطيع أجهزة الكمبيوتر المشاركة في خطوات اللعبة. وفي المسابقة القادمة لي

في ألمانيا، قرروا عدم بث أحداث اللقاء بالبث المباشر على شبكة الإنترنت، ولكن بتأخير ١٥ دقيقة تقريباً، حتى لا يستطيع المساعدون معرفة خطوات سير المباراة في نفس الوقت، وتقديم شتى أنواع المساعدة بالطرق غير النزيهة".

◆ **محب لوطنه:**

إن جيلفاند هو شخص متواضع، لا تبدو عليه سمات القائد ولا تتمكن منه عجرفة النجوم. فقد استقبلنا في بيته الصغير بريشون لتسيون، مرتدياً قميصاً مشغولاً، بشورت وصندل. وعندما أراد المصور أن يلتقط له صوراً بجوار لوحة الشطرنج قرر استبدال ملابسه لتبدو أكثر رسمية، وذهب ليعود بعد فترة وجيزة بنفس الملابس مع تغيير واحد فقط، فقد ارتدى بنطلون جينز قديم بدلاً من الشورت.. ولم يكف جيلفاند خلال اللقاء عن الاعتذار لنا، نظراً لأن جهاز التكييف قوي جداً، وأنه لا يتحدث العبرية بطلاقة، وأن بيته ليس منظماً كما ينبغي.

منذ نحو تسع سنوات، قرر جيلفاند أن يهاجر إلى إسرائيل، بينما هاجر والداه وأخته إلى الولايات المتحدة. يقول جيلفاند: "كان والدي متديناً. وقد قال لي إن اليهود يجب أن يسكنوا أرض إسرائيل.. كان بمقدوري أن أعيش في أوروبا بشكل أفضل من الناحية الاقتصادية، فهناك الكثير من المسابقات، والمشاركة فيها لا تكلفني الكثير من المال. فليس هناك حاجة مثلاً للسفر بالطائرة كثيراً. ورغم ذلك، فقد آثرت الهجرة لإسرائيل، وأنا مقتنع جداً باختياري".

سيطردون الجميع

هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٤
بقلم: نوريت فيرجفت

يعيش فى إسرائيل اليوم نحو ٢٠٠٠ لاجئ من أفريقيا، وتشير تقديرات الخبراء والمتخصصين إلى أن السنوات القادمة ستشهد تدفق المزيد من اللاجئين. وعلى الرغم من ذلك، لا يوجد حتى الآن لدى إسرائيل سياسة واضحة فى التعامل مع مسألة اللاجئين، عدا اتفاقات عفوية مع مصر فيما يتعلق بطرد "المتسللين".

لقد حاول بعض اللاجئين من ساحل العاج أن يفهموا، أول أمس، البيان الذى أدلى به رئيس الوزراء، وقوله إنه من الآن فصاعداً سوف تتم إعادة جميع المتسللين إلى مصر.. هل هؤلاء اللاجئين من ساحل العاج الذين وصلوا إلى إسرائيل قبل أسبوعين ينطبق عليهم ما جاء فى بيان رئيس الوزراء الإسرائيلي..؟. يراود الأمل أحدهم فيقول: "ربما سيعيدون السودانيين فقط". ويقول آخر: "هذا غير منطقي. فهل تظن أن الجنود على الحدود لديهم الوقت ليسألوا مَنْ السودانى ومَنْ غير السوداني..؟.. إنهم سيطردون الجميع".

حسب بيان رئيس الوزراء، فقد "تم الاتفاق على أن يقوم الجيش الإسرائيلى بالتحفظ على المتسللين، وإعادتهم بسرعة لمصر عن طريق المعابر الحدودية، مع أخذ تعهد من المصريين بضمان سلامتهم". وفى نقاش خاص، بمشاركة عدد من الوزراء وممثلى وزارات، تقرر أن تقوم وزارة الدفاع ببلورة جهاز تنسيق خاص مع المصريين لهذا الأمر.

تقول المحامية "عنات بن دور"، رئيسة مشروع حقوق اللاجئين فى كلية الحقوق بجامعة تل أبيب: "جرت فى الماضى محاولات لإعادة لاجئين على الحدود إلى مصر، الأمر الذى أطلق عليه عودة فورية. وحسب ميثاق اللاجئين، فإن أى شخص وصل إلى الحدود الإسرائيلية، ويقول إن ثمة خطراً يحدق به، من حقه أن تتم دراسة مزاعمه والتحقق منها، ولن نسمح بعودة هؤلاء اللاجئين بدون التوصل إلى اتفاق مفصل وكاف يضمن سلامتهم فى مصر، ويضمن عدم إعادتهم من هناك إلى بلادهم".

وقد أشار "يوناتان برمان"، المحامى من "مركز مساعدة العمال الأجانب"، إلى أن الدعوى التى تقدم بها المركز لمنع عودة الأجانب لمصر، حيث من المتوقع أن يواجهوا هناك عقوبات بالسجن، لا تزال قيد الدراسة فى محكمة العدل العليا.

وأعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى "إيهود أولمرت" أن "كل ما يتعلق بالمتسللين غير الشرعيين من مصر، يتم بالتنسيق مع ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، والذى يساعدنا فى وضع المعايير المتعلقة بمختلف المتسللين".. وأنه "حسب ميثاق الأمم المتحدة، ليس هناك ما يمنع إعادة الأشخاص الحاصلين على وضع لاجئ إلى مصر، لأنهم جاءوا من هناك، وليس هناك أية خطورة عليهم فى مصر. فضلاً عن ذلك، فإنه قد تقرر بالتنسيق مع المصريين، ألا يتم نقل اللاجئين، الذين سيتم نقلهم من إسرائيل، إلى المناطق التى قد يتعرضون فيها لخطر على حياتهم".

ولكن هذه الإيضاحات لم تطمئن ران كوهين، عضو الكنيست عن ميريتس، وهو ما جعله يدعو الكنيست في غضون أسبوعين لنقاش خاص يشارك فيه رئيس الوزراء تحت عنوان "فشل الحكومية في العناية باللاجئين". ومن شبه المؤكد أنه سوف تطرح خلال هذا النقاش أكثر من رؤية ووجهة نظر حول ماهية هذا الفشل.

كان اللاجئون الـ٣٣ من ساحل العاج الذين استقروا بشكل مؤقت في الكنيسة البنتكوستالية في جنوب تل أبيب في حالة نفسية صعبة. فمنذ أن وصلوا إلى إسرائيل قبل أسبوعين، وهم في حالة انطواء وعزلة في انتظار موافقة مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين على حقهم في الحصول على حماية مؤقتة في إسرائيل من الحرب الأهلية المندلعة في بلادهم.. جدير بالذكر أن هذه الحماية تمنح كثيراً لجميع مواطني ساحل العاج بناءً على طلب الأمم المتحدة، ولكن مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في تل أبيب تقع تحت وطأة عبء كبير من الطلبات، ولذلك لم تتم حتى الآن مقابلة هؤلاء اللاجئين الـ٣٣ ولم يحصلوا على الوثيقة التي تحميهم من الاعتقال في إسرائيل. ولكي يتجنب هؤلاء القبض عليهم، حكموا على أنفسهم بالحبس طواعية في الكنيسة. إنهم لا يبحثون عن عمل أو مكان للسكن، بل ويقللون حتى من الخروج إلى الشوارع، حيث ينتابهم خوف كبير من اعتزام قيام إسرائيل بطردهم إلى مصر. يقول أحدهم: "سمعنا أنهم في مصر يتعاملون بشكل سيء للغاية مع اللاجئين من أفريقيا. إننا نرجو أن يسمحوا لنا بالبقاء في إسرائيل حتى تنتهي الحرب في بلادنا، وحتى لا نضطر للانضمام إلى الحركات المسلحة".

ونظراً لأن الكنيسة مكان غير مناسب للمبيت والسكن تم تأجير شقة أخرى قريبة من الكنيسة بالتعاون مع "مركز مساعدة اللاجئين الأفارقة" حتى يكون هناك مكان لهؤلاء الرجال ليستحموا فيه. وفي ساعات المساء، يقف طابور طويل نحو الحمام ولا يكفيهم جميعاً. يقول رئيس مركز مساعدة اللاجئين الأفارقة "يوهانس لاما بايو": "استطعنا اصطحابهم إلى شقق الأصدقاء والمعارف، ولكن رجال الشرطة يحاصرون المنطقة".

كانت شرطة الهجرة قد توقفت خلال الأشهر الأخيرة عن اعتقال اللاجئين، لأنه من غير الممكن طردهم، فعلى الرغم من أن إسرائيل لا تعترف بالسودانيين كلاجئين لكونهم جاءوا من أرض تعتبر عدواً لإسرائيل، لكنهم لم يطردوهم إلى السودان، حيث تتعرض حياتهم للخطر هناك.. ولكن سرعان ما اكتشفت ذلك المعبر الآمن لإسرائيل مجموعات أخرى: فجاء لاجئون من إريتريا وساحل العاج..إلخ بحثاً عن عمل. ولو كان الهروب عبر الحدود في يوم من الأيام عملية في غاية الصعوبة والتعقيد، فما أسهل القيام بذلك اليوم.

لقد أدى الإحساس، بأن الأمور خرجت عن زمام السيطرة، بالعديد من المسئولين ذكر أرقام مبالغ فيها عن اللاجئين، كالقول بأن آلاف اللاجئين يعيشون اليوم في إسرائيل.. في حين أن الرقم الحقيقي، حسب بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، يزيد قليلاً عن ألفي لاجئ، موزعين على النحو التالي: نحو ألف سوداني، وبضعة مئات من اللاجئين من دول تشهد حروباً مثل الكونغو وساحل العاج، سيطلبون المغادرة عندما تنتهي الحرب في بلادهم، وعشرات من طالبي حق اللجوء.. أما عدد اللاجئين الذين تم الاعتراف بهم كلاجئين في إسرائيل، حسب معاهدة اللاجئين، ولن يطلبوا المغادرة، نحو مائة لاجئ، وذلك بعد أن غادر نحو خمسين لاجئاً ممن تم الاعتراف بهم كلاجئين إلى دول أخرى.

الحريديم ضد تدريس الإنجليزية والعلوم

المصدر: موقع والا www.walla.co.il
٢٠٠٧/٧/٥
بقلم: أمير تيفون

صدّق الكنيست، أمس (٢٠٠٧/٧/٤)، في قراءة تمهيدية على مشروعي قانون، قدمتهما الأحزاب الحريدية، يقضيان بإلغاء المناهج الأساسية لوزارة التعليم. وتحدد "المناهج الأساسية" للوزارة المواد الدراسية التي ينبغي أن تقوم المدارس بتدريسها من أجل الحصول على ميزانية من وزارة التعليم – مثل اللغتين الإنجليزية والعبرية، والعلوم والتربية الوطنية وعلم الاجتماع. ووفقاً لمشروعي القانون، اللذين تم التصديق عليهما بتأييد من الائتلاف الحكومي، لن تلتزم المدارس في الوسط الحريدي بتدريس هذه المواد، ولكنها ستستمر، رغم ذلك، في الحصول على تمويل كامل من أموال دافعي الضرائب.

وقد تمت الموافقة على مشروع القانون رغم معارضة وزيرة التعليم يولي تامير (عضوة حزب العمل). وكان من

المقرر فى بداية الأسبوع القادم أن تعقد اللجنة الوزارية للشئون التشريعية جلسة فى هذا الشأن، إلا أنها تأجلت بناءً على طلب يولى تامير، إلا أنها علقت أمس بأن مشروع القانون، الذى اقترحه حزبا شاس ويهدوت هاتوراه، "سيزعزع وضع التعليم الحكومي".

◆ **الائتلاف خضع للحريديم:**

وكما قال وزير التعليم السابق "يوسى ساريد"، فى حديث مع موقع walla الإخباري، فإن مشروع القانون الذى يعفى الحريديم من المناهج الأساسية سيضر بشكل أساسى بالتلاميذ الحريديم. وعلى حد قوله، فإن الأمر يعنى أن عشرات الآلاف من التلاميذ لن يتعلموا الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية والتربية الوطنية. إنهم بذلك يتسببون فى تعاسة التلاميذ، لأنهم يحرمونهم من التزود بما ينفعهم لمواجهة المستقبل، ويحكمون عليهم بالطرد من سوق العمل، ويبعدونهم أكثر عن المجتمع الإسرائيلي.. ويؤكد ساريد أن مئات الآلاف من التلاميذ سيتحولون بعد هذا القرار إلى عبء اقتصادى على المجتمع الإسرائيلي.

وأضاف ساريد: "فى ظل الوضع السياسى الحالي، تبذل حكومة أولمرت قصارى جهدها من أجل البقاء، ولذلك سيحظى أى مشروع قانون يطرحه الحريديم بتأييد الائتلاف. وإذا طرح الحريديم الأسبوع القادم مشروع قانون يقضى بأن الشمس تدور حول الكرة الأرضية، أو أن نظرية التطور لا أساس لها من الصحة، وأن الإنسان خُلق فى ستة أيام، أعتقد أن الائتلاف سيؤيده".



وقال البروفيسور "إيلان جور زئيف"، الخبير التعليمى فى جامعة حيفا، إن مشروع القانون يشكل خطرا على مستقبل إسرائيل كدولة ديموقراطية. وإذا كان المجتمع الإسرائيلى يرغب فى أن يكون مجتمعا ديموقراطيا وإنسانيا لابد أن يكون لديه مناهج أساسية تعتمد على مثل هذه القيم. وإنه إذا حصل الحريديم على إعفاء من المناهج الأساسية، من المتوقع أن تمتد الظاهرة لتصل إلى التعليم الإسلامى الدينى فى الدولة (يقصد التعليم فى القطاع العربي. أى أن يتمسك هذا القطاع بتعليم يستبعد هو الآخر المناهج الأساسية، ليصبح التعليم فى الوسطين الحريدى والعربي دينياً).. إن مشروع القانون هذا يحاول أن يخلق تعليماً دينياً متطرفاً فى إسرائيل على حساب دافعى الضرائب".

كيف أصبح الموظف مليونيراً..؟

هاآرتس ٢٠٠٧/٧/٦
بقلم: سامى بيرتس

أمضوا سنوات داخل الدواوين الحكومية، وحضروا مناقشات لساعات طويلة، وكانوا موظفين مجهولين لم يسمع الجمهور عنهم، لكن كبار رجال الأعمال كانوا يعرفونهم جيداً. فقد حصلوا فى سن صغيرة على فرصة إدارة خزانة الدولة، ونقل مليارات من مكان لآخر، واتخاذ قرارات تؤثر علينا جميعاً، وحينها غادروا وأصبحوا مليونيرات.

قامت عائلة عوفز (من أغنى عائلات رجال الأعمال فى إسرائيل) بتعيين نير جلعاد، المحاسب العام السابق، فى منصب مدير عام مجموعة إسرائيل للصيانة، ومنحته امتيازات قيمتها ١٤ مليون شيكل. كما يمتلك عوزى يمين، موظف سابق بوزارة المالية، أسهماً قيمتها ٦٦ مليون دولار من أسهم مجموعة الملياردير يتسحاق تشوفا. ومن المتوقع أن يحقق أفشالوم فلبر، موظف آخر فى وزارة المالية، يشغل حالياً منصب مدير كبير فى مجموعة تشوفا، أرباحاً تقدر بـ ١٠٠ مليون شيكل فى حالة طرح أسهم شركة هندسة تحلية المياه - التى يديرها - للبيع.. وهناك المزيد من أمثالهم.

يرجع السبب فى تذكر هؤلاء الأشخاص، هذا الأسبوع، إلى التوقيع الذى تم على اتفاق الأجر الجديد فى بنك إسرائيل.. فبعد سنوات من الصراع بين وزارة المالية وبنك إسرائيل، تم التوصل لتسوية تتيح لعشرات المديرين فى البنك المركزى الحصول على راتب بحد أقصى ٣٥ ألف شيكل شهرياً - أى ما يزيد على راتب مدير عام فى القطاع العام. علماً بأن بنك إسرائيل نفسه ينتمى إلى القطاع العام، وهنا يظهر التساؤل عن سبب السماح له بتجاوز سقف الراتب المعمول به فى هذا القطاع. ويفسر محافظ بنك إسرائيل، ستانلى فيشر، ذلك بأنه فى كل البنوك المركزية فى العالم يحصل الموظفون على راتب يزيد على نظرائهم فى القطاع العام. وهناك تفسير آخر، وهو أن البنك المركزى هو مؤسسة مالية تهتم بتشغيل موظفين أكفاء،

ومن ثم ترتفع مستويات الأجور بشدة داخل هذه المؤسسة.

ويشعر فيشر بقلق، فهو يلاحظ مؤشر استقالة موظفين ممتازين من البنك المركزى فى الأشهر الأخيرة، لاسيما من قسم مراقبة البنوك.. ويرجع السبب فى ذلك إلى انتعاش سوق المال. ولمن لا يعرف، فإن سوق المال الإسرائيلى فى حالة غليان، حيث لا يتوقف الأمر على ارتفاع الأرباح، وإنما تشتد المنافسة على القوة البشرية والاستثمار فى الدعاية والتسويق. لذا، قفزت الرواتب فى سوق المال العام الماضي، ويحظى مديرو الاستثمارات والمستشارون على رواتب خيالية، حتى إن الإحساس السائد داخل هذا القطاع يذكرنا بالإحساس الذى ساد صناعة "الهاى تك" (التكنولوجيا المتقدمة) قبل خمس سنوات.

ويعتقد فيشر أن العاملين فى وزارة المالية يختلفون عن موظفى بنك إسرائيل، فإذا كان موظفو وزارة المالية يمكنهم الاستقالة من مناصبهم والانتقال للعمل فى القطاع التجاري، إلا أن هذا أمر مرفوض فى البنك المركزي، نظراً للحاجة لوجود موظفين متخصصين على المدى البعيد.. فهل إضافة الثلاثة آلاف شيكل، التى سيحصل عليها كبار موظفى البنك المركزى مقارنة براتب مديرى العموم فى وزارة المالية، سيحدث اختلافاً..؟! يصعب تصديق ذلك.

الدعارة الحرة

معاريف ٢٠٠٧/٧/١٩

بقلم: رونى آلونى سدوفنيك (❖)

تخيلوا أن دولة ما سنّت قانونا يبيح للفقراء بيع أعضائهم، كقرنية العين أو الرئة أو الكلى، من خلال إخضاع هذا الإجراء للرقابة الطبية.. فإن كنتم تعتبرون ذلك استغلالاً وحشياً لضائقة اقتصادية ألمت بإنسان، وإن كنتم تنظرون إلى أمر كهذا على أنه انتهاك للقيم الإنسانية والأخلاقية واستغلال يمارسه أصحاب رؤوس الأموال للفقراء المدقعين، فلماذا لا تنظرون بنفس الطريقة إلى محاولة تقنين سوق الاتجار بأجساد النساء بواسطة تشريع..؟.

لا شك أن عضو الكنيست جدعون ساعر، رئيس لجنة النهوض بمكانة المرأة فى الكنيست، رجل يتحلى بالشجاعة والاستقامة. إصراره على إجراء نقاش جماهيرى علنى حول قضية الدعارة ومحاولة جعلها سوقا للاتجار بالبشر، يؤكد أنه شخصية جديرة بالاحترام والتقدير.

أحدث البيانات الخاصة بسوق الدعارة فى إسرائيل لعام ٢٠٠٧، تبعث على القلق والفزع، حيث يتبين أن عدد النساء اللاتى يمتهن الدعارة فى إسرائيل وصل حتى الآن إلى ٣٠ ألف امرأة، وأن ٩٥٪ منهن تعرضن فى طفولتهن لاعتداء جنسي، أو غشيان المحارم، أو لمحاولات اغتصاب بشعة أو لتجارب مأساوية قادتهن إلى امتهان الدعارة. كما تبين أن ٩٠٪ منهن مهاجرات جدد من دول الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية، وأن ٧٠٪ منهن لديهن أطفال.

وحسب بيانات جمعية "عيلم" (جمعية خاصة لرعاية الشباب المعرض للخطر)، يتبين أن ما يزيد على ١٤٠٠ طفل وفتاة يعملن فى مجال الدعارة، وأن واحدة من كل أربع نساء، وواحد من كل سبعة رجال، قد تعرض لاعتداء جنسى فى الطفولة. كما أن واحدة من كل سبع نساء، وواحد من كل ١١ رجلاً، كان ضحية لغشيان المحارم. وحتى عام ٢٠٠٦، توجهت نحو ٢٨ ألف امرأة لمراكز المساعدة، أى ارتفاع بنسبة ٢٠٪ عن عام ٢٠٠٥ . ٥٪ من الحالات كانت تتعلق بالتعرض لاغتصاب جماعي، و٤٣٪ تتعلق بالاغتصاب أو محاولة الاغتصاب، و٢٥٪ تتعلق بالتعرض لاعتداءات جنسية داخل الأسرة. كما تبين أن ثلث الأطفال، الذين تقدموا ببلاغات عن تعرضهم لاعتداءات جنسية، كانوا من الذكور. وثمة ظاهرة مقلقة أخرى، وهى أبناء الزنا، الذين يعملون أيضاً فى الدعارة، ليس فقط الجيل الثاني، وإنما أيضاً جيل الأحفاد والحفيدات.

◆ الإرادة الحرة:

يقول المحامى أورى كيدر، من النشطاء الرئيسيين فى "جمعية مكافحة الاتجار بالنساء"، إنه حان الوقت لإلقاء بعض المسئولية الجنائية على الزبون، فهو الذى يغتصب المرأة البائسة، وهو المحرك الرئيسى لسوق الدعارة. ويرى المحامى كيدر أن "الخطوة المطلوبة هى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الزبائن الذى يستغلون السيدات ويغتصبونهم.. إننى أوصى بتجريم كل العناصر الثانوية التى تدعم سوق العبودية الجنسية هذا: الصحف، والفنادق، ومواقع الإنترنت وما إلى ذلك".

إن جمهور الزبائن الذى يستهلك هذه البضاعة البشرية، هو جمهور لديه عدد لا ينتهى من الذرائع التى يبرر بها أسباب عدم وجود أى مشكلة فى استمرار هذه الظاهرة. إننى أسمع عبارات خطيرة مثل "إنهن يفعلن ذلك بإرادتهن"، "الدعارة كانت وستظل أبدا"، "إن لم يكن هناك دعارة، فسوف نغتصبكن"، وما إلى ذلك من

العبارات التى تعكس الجهل، وتبلد الحواس، وتنم عن الوحشية وانعدام الحس الإنساني.

هل النساء تمتهن الدعارة بإرادتهن الحرة حقاً..؟ الإجابة على هذا السؤال تكمن فى التحقيقات التى أجريت حول هذه المسألة، والتى تربط بوضوح بين المشتغلين بالدعارة، وتعرضهم لاعتداءات جنسية فى طفولتهم، أو تعرضهم لتعذيب جسدى أو نفسى لسنوات طويلة، الأمر الذى يسبب لهم بعد ذلك مشاكل نفسية، أو يقودهم إلى براثن الإدمان. وبالنسبة للنساء الجائعات اللاتى لا تجدن ما يسد رمقهن، واللاتى تضطررن رغماً عنهن إلى الهجرة من أجل كسب المال - فإن المسألة لا علاقة لها بالإرادة الحرة. فعندما يتم بيعهن فى سوق الرقيق ويصنع طرف آخر ثروة على حسابهن، لا يكون هناك مجال للحديث عن إرادة حرة، وإنما عن يأس.

صحيح أن أيام الخليقة الأولى كانت تتميز أكثر بالوحشية، وباعتماد قانون البقاء للأقوى، وباستعباد الشعوب لبعضها بعضاً، وبالقتل والاغتصاب وغشيان المحارم، وما إلى ذلك من الظواهر المفزعة.. ولكن كلما تزايد الجانب الروحى لدى الإنسانية، كلما قلت هذه الظواهر البشعة. وكما قمنا بصياغة مواثيق دولية أكثر آدمية لحماية الإنسان وكرامته، بل وحماية الطبيعة، يجب علينا أن نفتح باب النقاش أيضاً حول ضرورة تجريم كل العناصر الضالعة فى سوق الدعارة وسلب الشرعية عنهم.. إنها مسألة ضرورية لضمان المزيد من تقدم البشرية.

(◆) كاتبة المقال رئيسة وحدة مكافحة الاتجار بالنساء فى جمعية "عتسوم" لأعمال البر والاستشارات القانونية، وناشطة فى مجال حقوق الإنسان.

زواج مدنى ولكن لغير اليهود

هاآرتس ٢٠٠٧/٧/١٩
بقلم: يائير إتينجر ويهوناتان ليس

للمرة الأولى منذ قيام الدولة، تعطى المؤسسة الدينية الضوء الأخضر لإجراء مقتضب للزواج المدني.. فبعد مفاوضات مضنية، وقع أمس وزير العدل "دانييل فريدمان" والحاخام السفاردى الأكبر "شلومو عمار" على مسودة قانون تبلورت من أجل تنظيم مسألة الزواج والطلاق المدنى لغير اليهود. وسوف يتيح القانون للزوجين إقامة مراسم الزواج فى إسرائيل وفقاً لإجراءات مدنية، شريطة ألا يكون الاثنان يهوداً حسب الشريعة اليهودية (بقصد المهاجرين الذين تجنسوا فى إسرائيل خلال السنوات الأخيرة بمقتضى قانون العودة ولكنهم غير معترف بهم كيهود وفقاً للشريعة اليهودية). وقد حظيت تلك التفاهمات بتأييد رئيس الوزراء.

وحسب التفاهمات التى جرت بين الاثنين، فإن تسجيل الزواج سيتم فى محكمة مدنية، بينما ستجرى الإجراءات القانونية للطلاق فى محكمة الأسرة.. وهذا الإجراء لن ينطبق على الزيجات التى تجمع بين زوجين من اليهود، حتى لو كان أحد الزوجين يهودياً حسب الشريعة، والآخر غير ذلك.

ذكرت وزارة العدل أن "رئيس الوزراء ووزير العدل يوليان أهمية خاصة لهذا القانون ويريدان أن يلقى قبولاً من جانب قطاعات عريضة من الجمهور الدينى والحريدي، وعلى رأسهم الحاخام شلومو عمار". خاصة أن الحاخام يحظى بمباركة أستاذه ومعلمه الحاخام عوفاديا يوسف، وبالتالى سيحظى القانون بتأييد كتلة شاس.

القانون الحالى كان لا يسمح بالزواج المدنى داخل إسرائيل، فقد كان احتكار مؤسسة الحاخامية الكبرى منذ قيام الدولة لمسألة الزواج، يُجبر المهاجرين - الذين تجنسوا فى إسرائيل خلال السنوات الأخيرة بمقتضى قانون العودة ولكنهم غير معترف بهم كيهود وفقاً للشريعة اليهودية - على الزواج فى الخارج حتى تسمح وزارة الداخلية بقيدهم كأزواج.

جديرٌ بالذكر أن عدد السكان الإسرائيليين الذين لا يندرجون تحت بند أى ديانة فى عام ٢٠٠٤، حسب بيانات مركز التعددية اليهودية، بلغ نحو ٢٦٤ ألف نسمة، معظمهم مهاجرون من دول الاتحاد السوفيتى سابقاً. ولكن حسب بيانات منظمة حقوق الأسر المختلطة، فإن القانون تبلور خصيصاً من أجل ٣٠٠ حالة زواج سنوياً فقط.

وقد صرح المسئولون فى مكتب الوزير فريدمان بأنه "رغم محدودية تطبيق قانون الزواج والطلاق المدني، فإن رئيس الوزراء ووزير العدل يعتبرانه إنجازاً حقيقياً، لأنه للمرة الأولى سيتمكن قطاع عريض من السكان من الزواج المدني".

وقد ذكر أمس الحاخام عمار لصحيفة هاآرتس أن "هذا حل حقيقى وإنسانى يتماشى مع الشريعة اليهودية، ويحل أزمة مئات الآلاف".

وفى مقابل موافقة الحاخام عمار، ستوسع الحكومة صلاحيات مؤسسة الحاخامية الكبرى، وستعمل على

تقنين دور المحكمة الخاصة بشئون التهويد، التى تتولاها مؤسسة الحاخامية، فى إطار القانون.. وقد أوضح المسئولون فى وزارة العدل أن: "الأمر لا يحمل تغييراً كبيراً، وإنما مجرد تقنين لوضع مؤسسات تعمل بالأساس بمقتضى قرار حكومي، ولا يتضمن ذلك تغيير قوانين التهويد القائمة".

عند انضمامه للائتلاف منذ نحو سنة ونصف السنة، تعنت حزب شاس بألا يتم إدخال أى تعديل على قانون الزواج إلا بعد موافقة مؤسسة الحاخامية الكبرى. وقد أشاد عضو الكنيست يعقوف مارجى (شاس) بهذه التفاهمات مشيراً إلى أنه "لولا شجاعة الحاخام عمار لما توصلنا إلى حل لهذه المشكلة. ربما يتشدد بعض الحاخامات الأشكناز، ولكن هنا تكمن عظمة الحاخامين عوفاديا يوسف وعمار اللذين يسعيان للتخفيف عنا كلما أمكن ذلك".

وقال رئيس حزب ميريتس - ياحد، عضو الكنيست يوسى بيلين: "إن الأمر مجرد خدعة تهدف إلى تكريس نبذ المهاجرين الجدد الذين لا يوصفون بأنهم يهود. وبدلاً من إيجاد حل يتيح لهم الاندماج فى المجتمع الإسرائيلي، يتشئون لهم جيتو يستطيعون الزواج فى إطاره فقط، بحيث يتم عزلهم عن الجمهور".

"يوم النكبة" فى وزارة التعليم

معاريف ٢٠٠٧/٧/٢٢
بقلم: آريك بندر

هناك حالة من الغضب تجتاح الساحة السياسية تجاه موافقة وزيرة التعليم على تدريس "النكبة" الفلسطينية داخل المناهج الدراسية فى المدارس العربية بإسرائيل. وقال رئيس حزب المفدال، عضو الكنيست زفولون أورليف، الذى طالب رئيس الوزراء إيهود بأولمرت بإقالة وزيرة التعليم من منصبها: "إن هذا هو يوم النكبة لوزارة التعليم"، مؤكداً أن هذا قرار معادى للصهيونية يهدف إلى محو التاريخ اليهودي، وينكر وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية، ويمنح للعرب شرعية عدم الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

وبينما أكدت عضوة الكنيست رونيت تيروش على أن هذا القرار "سيصاحبه كراهية ورغبة فى الانتقام"، طالب عضو الكنيست جلعاد أردين (الليكود) أولمرت بالعمل ضد قرار الوزيرة يولى تامير. أما نظراؤهم فى الأحزاب العربية، فقد أثنوا على هذا القرار، بل وطالبوا أيضاً بتدريس الرواية الفلسطينية - العربية فى المدارس اليهودية.

حتى عضو الكنيست آرييه إلداد (المفدال - الاتحاد القومي) أعرب عن غضبه الشديد من الموافقة على تدريس النكبة الفلسطينية فى المناهج الدراسية. وأشار إلى أن "محاولة تدريس النكبة الفلسطينية فى المناهج الدراسية، وفقاً لرواية هؤلاء الذين أرادوا إبادة إسرائيل، يشبه تدريس الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لرواية منظمات "كو كلوكس كلان" (❖)".

كما هاجمت عضوة الكنيست رونيت تيروش (كاديما) - مديرة عام وزارة التعليم سابقاً - وزيرة التعليم قائلة: "إن وزيرة التعليم تواصل التدخل فى المضامين الدراسية، وهذا بعيداً عن صلاحياتها.. كما أن تدريس مضامين النكبة (الفلسطينية) فى سن صغيرة، من الصف الدراسى الثالث، يذكرنا ببرامج أطفال حركة حماس التليفزيونية التى تفسد الطفل الفلسطيني.. وهذا الأمر، فى النهاية، لا يصحب معه سوى الكراهية والرغبة فى الانتقام".

وقال عضو الكنيست جلعاد أردين (الليكود) إنه يوجد تجاهل فى الكتاب الجديد لحقيقة أن العرب حاولوا إبادة إسرائيل. وأضاف قائلاً: "يجب وضع طرفى النزاع فى مجموعة واحدة وعدم تجاهل حقيقة أن العرب هم الذين رفضوا خطة التقسيم وحاولوا إبادة إسرائيل. وكل الأحداث التى وقعت بعد ذلك كانت نتيجة مباشرة لرفض العرب قبول خطة التقسيم ورغبتهم فى إبادتنا". وأضاف أردين قائلاً: "للأسف الشديد أن هوس ما بعد الصهيونية، الذى أصاب جزءاً من السلك الأكاديمى فى إسرائيل، لم يكن بمنأى عن وزيرة التعليم يولى تامير. يجب الإشارة إلى أن لدينا، وكذلك فى العالم، من لديه استعداد لإبداء تفهم تجاه الإرهاب ودوافع الإرهابيين، ولكن لا يجب أن يعجب عندما يجد مزيداً من الإرهابيين يحاولون التأثير على موقف الغرب".

من جانبه، أعلن عضو الكنيست تسفى هندل (المفدال - الاتحاد القومي) أنه يعتزم تقديم مشروع قانون ينص على أن كل من يعتبر عيد الاستقلال يوم نكبة للفلسطينيين، فإن إسرائيل تنظر إليه كمن تخلى عن جنسيته. وقال هندل: "إن تامير تثبت أنها تستحق رئاسة حركة (السلام الآن) فى منطقة رامات أفيف، ولا تكون وزيرة للتعليم".

◆ الكتاب يعمق الفوارق بين اليهود والعرب:

قال نائب رئيس لجنة المعلومات بالكنيست، عضو الكنيست أليكس ميلر (يسرائيل بيتينو)، إننا بصدد كتاب معاد للصهيونية يعمق الفجوات بين اليهود والعرب. وأضاف قائلاً: "إن دور وزيرة التعليم هو تدريس الصهيونية والسعي وراء السلام. وفى توقيعها على كتاب مضمونه معاد للصهيونية ويعمق الفوارق بين عرب إسرائيل والدولة، فإنها بذلك تخون رسالتها، وبالتالى لا مكان لها فى الحكومة".

وفى مقابل الأقوال اللاذعة لأصدقائه فى الحزب، قال عضو الكنيست يسرائيل حاسون (يسرائيل بيتينو)، نائب رئيس الشاباك سابقاً: "إن محاولة حجب النكبة الفلسطينية مثل محاولة حجب الشمس، وهذا الأمر يلحق مساساً صارخاً بمصداقية هذه المنظومة. صحيح أننى لست ممن لديهم صلاحية للقول مباشرة 'لا'، ولكننى أعتقد أن جزءاً هاماً فى التعليم يجب أن يعتمد على المصداقية".

وأوضح حاسون أن "كل طفل فى أم الفحم يعلم جيداً النكبة الفلسطينية، وقد تربى على ذلك منذ نشأته، وهو يعلم جيداً أن دولته تتجاهل ذلك.. ومن ثم، من أجل تقديم صورة متزنة، لا يوجد داعى لعدم تدريس الرؤيتين فى المدارس العربية وكذلك اليهودية".

◆ استقلالية ثقافية للعرب:

رحب عضو الكنيست أحمد الطيبي، "رعم- تاعل" (القائمة العربية الموحدة - الحركة العربية للتغيير)، بقرار وزارة التعليم الرامى إلى تقديم الرواية الفلسطينية لحرب الاستقلال فى المناهج الدراسية بالوسط العربى وطالب بإلحاقها أيضاً بالمناهج الدراسية المخصصة للوسط اليهودي. وعلى حد قوله، فإن التلاميذ اليهود يستحقون أيضاً "معرفة الحقيقة". وأضاف الطيبى إنه "يجب تدريس الرواية الفلسطينية - العربية فى المناهج اليهودية أيضاً".

كما رحب جمال زحالقة، رئيس كتلة بلد (التجمع الوطنى الديموقراطي)، بالقرار.. ولكنه أضاف أن ما نحتاجه هو حكم ذاتى ثقافي، يحدد من خلاله العرب المناهج الدراسية فيما يتعلق بتاريخهم وثقافتهم. وطالب بتدريس "النكبة" الفلسطينية فى المدارس اليهودية، على غرار النموذج الذى يدرس فيه اليابانيون الاحتلال اليابانى للصين.

وقد أعرب عضو الكنيست حنا سويد (حداش) عن سعادته البالغة من هذا القرار، موضحاً أننا بصدد خطة إيجابية لبناء الثقة بين اليهود والعرب. وقال: "هذه خطوة إيجابية ستؤدى إلى مزيد من الثقة بين السكان العرب ووزارة التعليم، وإيجاد مكان لثقافة وتاريخ المواطنين العرب فى جهاز التعليم الإسرائيلي". وطالب سويد وزيرة التعليم باتخاذ مزيد من الإجراءات حتى يتعرف التلاميذ اليهود على الثقافة العربية، من خلال تدريس الشعر العربى، على سبيل المثال.

(◆) منظمات كو كلوكس كلان: عبارة عن عدد من المنظمات الأخوية فى الولايات المتحدة الأمريكية، منها القديم، ومنها من لا يزال يعمل حتى يومنا هذا.

تؤمن هذه المنظمات بالتفوق الأبيض ومعاداة السامية والعنصرية ومعاداة الكاثوليكية، وكراهية المثلية Homophobia وأخيراً بالقومية Nativism . وتعمد هذه المنظمات عموماً لاستخدام العنف والإرهاب وأساليب التعذيب، كالحرق على الصليب، لاضطهاد من يكرهونهم مثل الأمريكيين الأفارقة وغيرهم.

ترجمات عبرية



الرأى العام فى إسرائيل

إعادة استخدام المعدات الطبية

بقلم: إيلى دورون
محامى
معاريف ٢٠٠٧/٧/١

منذ بضعة أشهر، تملَّك الجمهور فزع شديد عندما علم بوفاة عشرات المرضى بعد إصابتهم بجرثومة الكليبسيلا (❖) فى العديد من المستشفيات داخل إسرائيل. وهناك حقيقة معروفة من البداية هى أن المستشفيات ليست بيئة محصنة ضد الأمراض نظراً لظروفها وطبيعتها. ولكن عندما ينشأ وضع خارج عن المألوف ويشكل خطورة كبيرة، تثار التساؤلات حول كيفية التأنى فى إبلاغ الجمهور بالمعلومات.

وتنشأ حالة من الدهشة فيما يتصل بتسبب المستشفيات فى تعريض صحة المريض للخطر، دون علمه، وذلك لاعتبارات اقتصادية فقط، خاصة عندما يتعلق الأمر بإعادة استخدام المعدات الطبية المعدة للاستخدام مرة واحدة بما يتنافى مع تعليمات مصنعيها، وهى حقيقة يبدو أن كثيرين يجهلونها، فقد دأبت المستشفيات فى إسرائيل على إعادة استخدام المعدات الطبية المعدة للاستخدام مرة واحدة. وبعبارة أخرى، بدلاً من استخدام معدات جديدة معقمة فى إجراء جراحة، على سبيل المثال، تقوم المستشفى بتطهير هذه المعدات أى إعادة تعقيمها مرة أخرى. والمستشفيات تستهدف من إعادة استخدام هذه المعدات الطبية توفير المال.

وقد كشفت نتائج الدراسات، التى تضمنها تقرير مراقب الدولة، حول مسألة إعادة استخدام المعدات الطبية المخصصة للاستخدام مرة واحدة، عن البيانات المفزعة الآتية: ما يقرب من ٥٠٪ من المعدات التى أعيد استخدامها، على اعتبار أنها معقمة وصالحة للاستخدام، تبين أنها ملوثة.. كما اتضح أن ٣٥٪-٤٥٪ من إجمالى المعدات التى تم فحصها لم تكن معقمة، وأن نحو ٥٠٪ من إجمالى المعدات كانت بها عيوب ظاهرة، وما يقرب من ٥٠٪ من المعدات لم تف بالشروط الواردة فى القائمة.. الملحوظة الهامة هى أن المرضى ليس لديهم علم بهذه الحقائق حتى يومنا هذا، وذلك على الرغم من النقد اللاذع الذى وجهه مراقب الدولة فى عام ٢٠٠٥ .

ويعد إخفاء معلومات بشأن إعادة استخدام المعدات الطبية المعدة للاستخدام مرة واحدة، بمثابة مؤامرة ضد "قانون حقوق المرضى"، والذى يقضى بأنه يحق للمريض الحصول على معلومات حول العلاج الطبى الذى يتلقاه، خاصة عندما تتأثر سلباً نوعية العلاج باعتبارات تتعلق بالميزانية.

وقد طرح مؤخراً أربعة عشر عضواً من أعضاء الكنيست مشروع قانون يقضى بتعديل قانون حقوق المريض فيما يتعلق "بالموافقة على إعادة استخدام المعدات الطبية المخصصة للاستخدام لمرة واحدة"، وسيقضى مشروع القانون بإلزام المستشفيات بإعطاء معلومات للمرضى حول استخدام هذه المعدات. إذ يحق للمريض أن يعرف الضرر الطبى - الذى لا يمكن تجنبه - والذى قد يحدث له نتيجة إعادة استخدام المعدات الطبية لأسباب شتى، مثل عدم تعقيم المعدات الطبية التى يعاد استخدامها، والتلوث الناجم من التعقيم المعيب أو عيب فى الجهاز الطبى، أو عطل تقنى فى الجهاز نتيجة للاستخدام المتكرر، وذلك حتى لا يفاجئ المريض بالأمر بعد حدوثه. ولذلك، من الضرورى أن تكون هناك تسوية قانونية تنظم هذا الأمر، والأفضل التعجيل بها.

ولكننى أعتقد أن هذا لن يكفي.. ففى ضوء ما

سبق، يبدو أن حل مشكلة إعادة استخدام المعدات الطبية المعدة للاستخدام مرة واحدة سوف يبوء بفشل طبي ومالي في آن واحد، ليس فقط لأنه لن يلبي الاحتياجات الصحية الملائمة للمريض، بل أيضاً لأنه لن يحقق هدف التوفير في الميزانية، إذ إن كثرة المساس بالمرضى سيؤدي إلى المطالبة بتعويضات ضخمة، ونتيجة لذلك ترتفع مبالغ التأمين، وترتفع أسعار المعدات الطبية الأصلية، كل ذلك دون الوضع في الحسبان أهم المعطيات، ألا وهي سلامة المريض وحقه في الحصول على علاج مناسب وحقه في المعرفة.

(◆) يوجد في جسم الإنسان أجناس متعددة من البكتيريا تعيش بشكل طبيعي في البيئة وفي الأنسجة المخاطية للثدييات، وأحد هذه الأجناس هو بكتيريا "الكلبسيلا – Klebsiella" التي تعيش في الأمعاء الغليظة للإنسان وبالتحديد في منطقة القولون. ولا يحدث التأثير المرضي لهذه البكتيريا إلا عند خروجها من منطقة القولون، فتسبب التهابات خطيرة في مناطق متعددة من الجسم تؤدي إلى الوفاة. واحتمال الإصابة مرتفع لدى الأشخاص الذين تكون لديهم المناعة ضعيفة، مثل الأطفال أو كبار السن أو المدمنين على الكحول، وكذلك مرضى السكر والمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة في الجهاز التنفسي. وتحدث الإصابة عادة أثناء وجود المريض في المستشفى للعلاج من مرض آخر.

احتراماً وليس سلاماً

بقلم : أودي هيرش
المصدر: www.walla.co.il

ماذا سيكون تأثير شمعون بيريس على حياتكم خلال السنوات القادمة..؟ لا شيء..!! من السهل نسيان المراسم، والمقالات المؤيدة له ومحاولات التجميل التي تقوم بها داليا إيتسيك (رئيسة الكنيست)، ولن يبقى في ذاكرتنا إلا أن رجلاً مسناً، يبلغ من العمر ٨٤ عاماً، لم يقدم شيئاً خلال السنوات الأخيرة للسياسة الإسرائيلية، حتى عندما تولى منصباً تنفيذياً – هذا الرجل دخل بالأمس مقر الرئاسة.

ربما يؤثر على حياة ناعومي بلومنتال، وربما أيضاً على حياة بعض الأطفال المزعجين الذين عربدوا خلال فك الارتباط (المقصود المستعمرون).. هذا هو المجال الذي يمكن أن يترك تأثيره عليه.

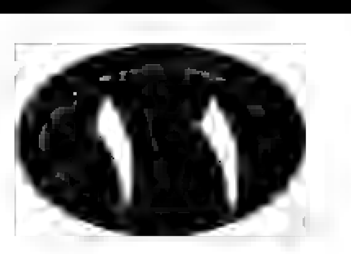
صحيح أنه سيعيد الكرامة للمؤسسة الرئاسية، تلك الكرامة التي دُهست بالأقدام بسبب موشيه كتساف، وصحيح أن انتخاب رجل مناسب، وليس شخصاً أحمق، للمؤسسة الرئاسية، قد يجعلكم ترفعون هامتكم بفخر، وألا تخجلوا من كونكم إسرائيليين – إلا أن بعد بضع ساعات من السعادة، سيسافر شمعون بيريس لمقابلة نبلاء العالم، وأنتم ستعودون إلى روتين حياتكم، أما هو فقد يلوح لكم ذات مرة من نافذة سيارته، بينما سيقوم رجال قافلته بتفريقكم من الطريق بصورة وحشية.

ما الجديد الذي أتى به بيريس عندما قال في يوم أدائه يمين الولاء لهذا المنصب: "يجب على إسرائيل أن تتخلى عن المناطق (الفلسطينية)..؟" لا شيء. تصريحاته أثارت الضجة المطلوبة، وتحدثت وسائل الإعلام عن التصريح الناري الرئاسي الأول، وعلق أعضاء الكنيست من اليمين على ذلك التصريح بأسلوب حاد.. هذه مسرحية مضحكة يقوم فيها كل ممثل بدوره: بيريس هو داعية السلام، وأتباع اليمين هم من يضرب ويبكي، ووسائل الإعلام تقوم فقط بتغطية هذا الحدث.

المشكلة هي أننا الآن في عام ٢٠٠٧ وحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ابتعد عن الأفق المرئي خلال السنوات السبع الأخيرة، كما أن غزة تسودها فوضى عارمة، وبيريس ليس في مركز نفوذ، حتى لو كان يتردد على مكاتب نبلاء العالم. ثم ماذا فعل بيريس لدفع السلام خلال السنوات الأخيرة..؟! لا شيء. إنه يتحدث، ويجري لقاءات ويطلق تصريحات هنا وهناك، ولكنه لا يفعل شيئاً. لم يفكر ذات مرة في التخلي عن منصبه خوفاً من خيانة مبادئه، مثلما فعل أوفير بينيس على سبيل المثال، عند انضمام أفيجدور ليبرمان للحكومة.

لقد أيَّد بيريس سياسة الاغتيالات، كما وقف مكتوف الأيدي عندما خرجت إسرائيل لحرب لبنان، وبادر بضم حزب العمل للحكومة لضمان تنفيذ خطة فك الارتباط التي جرت في ظل تجاهل تام للفلسطينيين، وانطلاقاً من الشعور باليأس من مسيرة السلام. لقد انسحب من حزب العمل وانضم لحزب وسط (يقصد كاديما) ليست له ركيزة أساسية، يجمع بين اليسار واليمين، ويدعو إلى الجمود وعدم العمل. كانت كل خطواته تقريباً تهدف إلى ضمان مكانة مرموقة ومكتب فاخر، وليس إحراز تقدم في المسيرة السياسية.

خلال العام الأخير، أطلق بيريس تصريحين واضحين أعرب فيهما عن تأييده للسلام ومعارضته للحرب: المرة الأولى أمام لجنة فينوجراد، والمرة الثانية أمس. وفي الحالتين، لم يُسمع صوته في الوقت الحاسم، عندما سقطت القنابل على لبنان وغزة.



حوارات

حوار مع وزيرة الخارجية "تسيبى ليفني"

المصدر: القناة الثانية بالتلفزيون الإسرائيلي ٢٠٠٧/٧/١

برنامج "بجوش إت هعتونوت" (واجه الصحافة)

تقديم: دانا فايس وأودى سيجَل

المذيعة: بعد مرور عام على حرب لبنان الثانية لازالت الوزيرة تسيبى ليفنى وزيرة الخارجية فى حكومة أولمرت بعدما دعته للاستقالة، لكنها ظلت تمارس عملها بجواره بعدما أفادت أمام لجنة فينوجراد أنه لم يأخذ برأيها.. وبعد انتهاء أسبوع من العمل داخل الحكومة من أجل دفع العملية السياسية، كان النجاح الأكبر لها على مسار السياسة الإسرائيلية هو أنها وجدت صورتها على غلاف جريدة "نيويورك تايمز" الشهيرة.. وهى توضح للجميع أنها ترغب فى أن تكون رئيسة حكومة، والآن تحضر للمشاركة فى برنامجنا "واجه الصحافة"، بعد أيام طويلة من الصمت على مستوى وسائل الإعلام.

مرحبا بك تسيبى ليفنى نائب رئيس الحكومة ووزيرة الخارجية. تسيبى ليفني: مرحباً.

المذيعة: ومرحبا بك زميلى أودى سيجَل.

أودى سيجَل: مرحبا بك دانا.

المذيعة: تسيبى ليفني، لماذا لازالت فى حكومة أولمرت..؟

تسيبى ليفني: لقد انضممت للحياة السياسية، وكنت أرغب أن أكون وزيرة خارجية بالحكومة لوجود قضايا أعتبرها مهمة قومية على المستوى السياسى الخارجى والمستوى الداخلي، وأن هناك ما يجب فعله فى تلك القضايا. وأعتقد أنه ينبغى مواصلة ذلك حتى النهاية. وأنا أرغب أن أكون شريكة فى الحكومة التى تعمل على حل هذه القضايا والتأثير على حلها، فالجواب بسيط للغاية.

المذيع: ولكن ما هو تعليقك على عدم حدوث تقدم على الساحة السياسية بعد مرور أكثر من عام على تشكيل الائتلاف الحكومى وعام على اندلاع حرب لم يكن لها لزوم..؟

تسيبى ليفني: انظر، حتى لو كنا بصدد حرب، فإن النتيجة السياسية لحرب لبنان كانت ناجمة عن نشاطى الشخصي، نشاط مشترك بالطبع، ولكن من المؤكد أننى قمت بهذا النشاط أيضاً خلال اندلاع الحرب.. وهناك قضايا أعتقد أنه يجب حلها سريعاً، وهناك قضايا أخرى أحاول حلها من وراء الستار من أجل إقناع رئيس الحكومة وباقى الأعضاء، ولكن الأمور لا تحل بين عشية وضحاها، فهناك أمور يتطلب حلها بعض الوقت.

المذيعة: ولكنك قلت أمام لجنة فينوجراد إنهم فى الأوقات الحساسة لم يستمعوا إليك..؟

تسيبى ليفني: على المستوى الشخصى اعتقدت فى اليوم الثانى للحرب أنه لا ينبغى تصعيد الموقف، وأنه ينبغى اللجوء للسبل السياسية واستغرقت بعض الوقت لإقناع المسئولين....

المذيع: ما هى المدة بالتحديد..؟
تسيبى ليفني: يومين.
المذيع: إذن هذه الحرب استمرت أكثر من ثلاثين يوماً.
تسيبى ليفني: ليست المسألة هكذا بالضبط....
المذيع: ولكن ما الذى حدث..؟! هل كانوا (يقصد أولمرت وأنصاره المؤيدين للحرب) يعتقدون أن الوزير (يقصد ليفني) ضعيف بالقدر الذى لا يمكنه من تنفيذ الأهداف التى حددها بنفسه..؟
تسيبى ليفني: أولاً، لم أعتقد ذلك، وهذه التصريحات أدليت بها وأنا فى طريقى لرئيس الحكومة، وأعتقد أننى وأنا فى طريقى إليه نجحت فى إقناعهم بماهية السبل السياسية السليمة.
المذيعة: دعينا نطلع على جزء من شهادتك أمام لجنة فينوجراد.. (تسيبى ليفني: فى هذه الجلسة شعرت أنهم يستمعون إلى بلامبالاة، فعندما بدأت الحديث، كان رئيس الحكومة يتحدث إلى رئيس الأركان. فتوقفت عن الكلام.... وقلت: إننى لم أنهى كلامى بعد، وأطالبكم بالاستماع إلىَّ.. وحينها قال رئيس الحكومة: إننى أستمع إلى كل كلمة وحتى إلى أى حركة....).
تسيبى ليفني: لقد كان هذا مجرد نقاش فى اليوم الثانى للحرب الموافق يوم الجمعة بعد اتخاذ قرار بقصف حى الضاحية ببيروت، وقد عارضت هذا القرار.. ولكن ليس من المهم أن تعارض قراراً ما أثناء الحرب، حيث كانت كل العناصر الأمنية تجمِّع على تنفيذ هذا القرار.
المذيعة: لماذا لم يستمعوا إليك..؟ هل هذا تعصب للرجولة، حيث كان الرجال متحمسين للحرب ولا يرغبون فى الاستماع لسيدة.
تسيبى ليفني: الشيء الأقل أهمية فى هذه المسألة هو التحليل النفسى لأسلوب اتخاذ القرارات.. ولكن إذا نظرنا إلى النتيجة على المستوى العام، أعتقد أننى بأسلوبى الشخصى نجحت بعد عدة أيام فى جعل كافة الأطراف تجمع على فكرة إحضار قوات دولية وفرض الجيش اللبنانى سيطرته على المنطقة الجنوبية وفرض حظر على نقل الأسلحة من سوريا للبنان، وهذه هى النتيجة السياسية لهذه الحرب....
المذيع: النتائج التى وردت فى هذا القرار (قرار الأمم المتحدة ١٧٠١) كانت شكلية فقط، حيث لم يتوقف نقل الأسلحة، ولم يتم إعادة الجنديين المختطفين كما ورد فى القرار، ولازال حزب الله كما هو.. هل تعتقدين أن القرار الذى عملت من أجل استصداره داخل الأمم المتحدة هو قرار جيد..؟
تسيبى ليفني: نعم، هذا قرار حتمى وجيد ويخدم مصالح دولة إسرائيل، ودعنا نحلل بتعمق ما حدث وما لم يحدث.. وسوف أبدأ بالأمور التى لم يتم تنفيذها حتى الآن وهى أمور شائكة، الأول هو عدم إعادة المختطفين، حيث إن هذا يشكل جرحاً لازال مفتوحاً، ويجب علينا بذل المزيد من الجهود لمداواته...
المذيع: هل يعتبر ذلك فشلاً..؟
تسيبى ليفني: سوف أجيب على كل الأسئلة، ولكن هذه مسألة لم يتم حلها بعد،.. عندما تحلل القرار السياسى الذى تم اتخاذه، يجب أن تأخذ فى الحسبان الخيارات الأخرى، والخيار الآخر هنا كان استمرار العملية العسكرية، أى استمرار الحرب، وكان من الواضح فى أول يوم للحرب أن العملية العسكرية لن تعيد أبناؤنا إلى ديارهم، ولكن لم يكن هناك بديل آخر جيد أمامنا فى هذا الصدد...
المذيعة: لم نسمعك تقولين هذا الكلام من قبل. لقد كنت هنا فى هذا الأستوديو قبل انتهاء الحرب بيومين وتحدثت عن ضرورة الانتظار لمدة ستين ساعة أخرى..؟
تسيبى ليفني: كلا، لقد شاركت فى أول جلسة للحكومة صدر خلالها قرار شن الحرب، وبالمناسبة توقعت أن تستمر العملية العسكرية من أجل إنقاذ الجنديين لمدة شهر، وكان الهدف صائباً، ولكن كان لدى بعض التحفظات على قرارات معينة فيما بعد.. ولكنى لا أعتقد أنه ينبغى على وزير ما أن يأتى إلى هنا فى الأستوديو لكى يعرب عن اعتراضه على قضايا حساسة...
المذيعة: ولكنى أود أن أخبرك بشيء فى هذا الصدد: لو كنت قد قلت إنه كان يمكن العمل بصورة مختلفة، فلماذا لم يتم ذلك، خاصة ونحن بصدد حرب ومسألة تتعلق بحياة المواطنين والجنود.. ربما كان بمقدورك فعل شيء ما، فالجميع يدرك أن تسيبى ليفنى تتمتع بتأييد جماهيرى كبير.
تسيبى ليفني: لقد عملت داخل مراكز اتخاذ القرارات من أجل تطبيق القرار السياسي... وفيما يتعلق بالوضع فى لبنان حالياً، وما إذا كان هذا القرار تم تنفيذه أم لا.. أولاً لقد أدليت برأيى فى مسألة الجنديين المختطفين، أما فيما يتعلق بفرض الحظر على نقل الأسلحة، فإننا أضفنا فكرة حظر نقل أسلحة لحزب الله إلى القرار السابق، وهو ما لا يُطبق كما ينبغى على أرض الواقع، ونحن نسعى لتطبيقه بالتعاون مع الأمم المتحدة.. وفى أغسطس القادم من المقرر أن يجرى مجلس الأمن نقاشاً جديداً فى هذا الصدد، وهناك تقرير خطير لدى الأمم المتحدة ستقدمه إلى المجلس. ولكن هناك نتيجة سياسية لهذه الحرب لا يمكن إغفالها، وهى أن جنوب لبنان أصبح حالياً عالماً مختلفاً تماماً عما كان عليه.. وفى النقاش الأخير الذى

شاركت فيه كوزيرة خارجية فى حكومة رئيس الوزراء السابق آريئيل شارون كان الوضع فى قرية الغجر مختلف تماماً، وكانت المطالب (الإسرائيلية) بأن تقوم الحكومة اللبنانية بإرسال بعض جنودها إلى الجزء الجنوبي، وقد تحقق ذلك الآن، حيث توجد قوات من الجيش اللبناني وقوات دولية فى الجنوب، كما يعد حزب الله مسلحاً فى هذه المنطقة ولا يمكنه العمل فيها كما أنه انتقل جهة الشمال... ولكن هناك أمور لم يتم تنفيذها حتى الآن ويجب العمل من أجل تطبيقها، وأعتقد أن هذا هو الأمر الذى ينبغى علينا إدراكه.

المذيع: حسناً، ولكن دعينا نستمع إلى ما قاله رئيس الحكومة إيهود أولمرت بعد مرور عام على الحرب الأسبوع الجارى (أولمرت: ... وأنا أقول لكم إننا لم نشهد هدوءً كهذا منذ أربعين سنة فى شمال إسرائيل وجنوب لبنان، كما حدث فى العام الماضي)... فى هذه النقطة تتفقين معه بأن الحرب كانت ناجحة..؟

تسيبى ليفني: إن الوضع الآن فى جنوب لبنان أفضل بكثير مما كان عليه فى الماضي.

المذيع: أنت لا ترغبين فى القول بأن الحرب كانت ناجحة.

تسيبى ليفني: لقد سألتمونى مسبقاً عن النتيجة على أرض الواقع حالياً، وأنا أقول صراحة إن الوضع الآن فى جنوب لبنان أفضل بكثير لإسرائيل مما كان عليه فى السابق، ولكن هذا لا يعنى أنه لا يجب علينا مواصلة العمل.. فقد كان اعتراضى خلال الحرب على بعض الخطوات التى اتخذت بعد أيام من اندلاع الحرب، وطلبت الاستماع إلى مقترحاتي السياسية...

المذيعة: أنت تقولين إن الوضع الآن أفضل، ولكن ماذا حدث مع رئيس الحكومة..؟

تسيبى ليفني: إننى أود أن أقول شيئين بشأن الحرب، وهم ليسا سراً ولكن ينبغى معرفتهما، الأول أن الوضع فى جنوب لبنان حالياً أفضل، ولكن لا شك أنه خلال الحرب وقعت أخطاء، واتضحت أخطاء جسيمة تتعلق بأداء الجيش الإسرائيلى يصعب على المجتمع الإسرائيلي، وليس الحكومة فقط، تقبلها.. ولا شك أن صورة إسرائيل من حيث قدرتها على الردع تراجعت بسبب هذه الإخفاقات فى نظر بعض الدول، وهناك أمر آخر ينبغى التصدى له....

المذيعة: وماذا عن التداعيات السياسية لهذه المسألة..؟

تسيبى ليفني: هناك الكثير، وينبغى إيجاد حل لها.

المذيعة: حسناً، فبماذا تطالبين رئيس الحكومة، طالما أنه نجح أخيراً فى أن يتفق معك بأن الوضع فى جنوب لبنان أفضل، وأنك كنت توافقين على ضرورة القيام بعملية عسكرية خلال الحرب.. إذاً فلماذا طالبتيه بالاستقالة..؟

تسيبى ليفني: لقد أفرز التقرير المرحلى للجنة فينوجراد الحاجة إلى اتخاذ موقف، وقد أعربت عن موقفى بوضوح...

المذيعة: دعينا نستمع إلى موقفك فى هذا الصدد (تسيبى ليفنى خلال مؤتمر صحفى يوم ٢٠٠٧/٥/٢: لقد طالبت رئيس الحكومة بالاستقالة، لأنى كنت أظن أن هذا أمر صائب، وقد أعربت أمام رئيس الحكومة عن رأيى بأن الاستقالة هى الأمر الصائب).

تسيبى ليفني: حسناً، كنت أظن أن تقرير فينوجراد يتطلب اتخاذ موقف ما، وأن الصمت ليس أمراً جيداً وليس من اللائق الاعتراف بأن كل شيء على ما يرام. وأنا أدرك أن بعض المحللين كانوا يتوقعون أن أتخذ قراراً سياسياً بالاستقالة وهو ما كان سيحظى بصدى كبير، ولكننى رأيت أنه قرار غير صائب، لأنه مازالت هناك أمور كنت أرغب فى حلها وأنا قادرة على حلها. ولذلك فقد قلت هذا الكلام أمام المجلس الوزاري المصغر للشئون السياسية والأمنية وأنا راضية عنه تماماً، وأوضحت أن هذا القرار غير صائب، كما أعلنت أننى سأتعاون مع أولمرت ولن أعمل من أجل الإطاحة به، وأوضحت قواعد العمل، ومنذ ذلك الحين وأنا أعمل بالضبط وفق هذه القواعد.

المذيعة: نحن بصدد مشكلة هنا، فإذا كنت تقولين إنك لا تثقين فى شخص ما، وهذا يعنى أنك لا تثقين فى رئيس الحكومة، وإنه يجب عليه الاستقالة، وأنت القائمة بأعماله والشخصية الثانية بالحكومة، ودورك بالحكومة تطبيق سياستها وأنت وزيرة خارجيتها، فليس هناك حل وسط.

تسيبى ليفني: أولاً، إن الاختيار فى مثل هذه المواقف مختلف تماماً، لأن كل موقف كان له مشاكله الخاصة، وهذا لم يكن قراراً سهلاً بالنسبة لي.. وكنت أظن أن هناك جمهور من المحللين السياسيين يرغبون أن أتخذ هذه الخطوة، وأن هذه هى الخطوة السياسية السليمة بالنسبة لي، وربما يكون كذلك حقاً. وقد علمت أننى سأدفع ثمناً شخصياً إذا لم أتخذ مثل هذه الخطوة، لكننى كنت أفكر فى الخيار....

المذيعة: هل تشعرين بالندم على ذلك..؟

تسيبى ليفني: قطعاً لا. إننى راضية تماماً عن هذا القرار... لم يكن لدى خيار آخر، وكنت أدرك أننى سأدفع الثمن، ولكن الاستقالة من وجهة نظرى لم تكن ستسهم بشيء لدولة إسرائيل.

المذيع: أنت لست سياسية عادية، أنت سياسية ذات قيم ومبادئ، وإذا قلت لرئيس الحكومة أولمرت، وإذا قلت للجمهور (إننى تسيبى ليفنى وزيرة الخارجية أعتقد أنه يجب على رئيس الحكومة الاستقالة)، وهو يقول إنه سيظل فى الحكومة، ألا يوجد هنا شيء ما ليس على ما يرام..؟

تسيبى ليفني: لقد قلت إننى لست سياسية عادية، وربما يكون ذلك السبب فى صعوبة فهم نواياي.. وسأخبرك بشيء ما وهو أننى لم أتحدث من وراء رئيس الحكومة، لقد التقيت به وأخبرته بما قلته بعد ذلك للجمهور، لقد طلبت منه الاستقالة، ولكنه اتخذ خطوة تخالف وجهة نظري.

المذيع: والآن هل تثقين به..؟

تسيبى ليفني: نعم بقدر ما. وطالما بقيت فى الحكومة فإن هذا يتطلب قدر أكبر من الثقة. هناك أمور محل خلاف بيننا، وأخرى نتفق فيها. لقد صرحت بأننى سأؤيد الحكومة، وأننى سأعمل بالتعاون مع رئيس الحكومة، وهذا ما أفعله، وأنا راضية تماماً عن كل ما أدليت به منذ شهرين تقريباً. ومنذ ذلك الحين وأنا أتعاون مع الحكومة بصورة تفوق ما سبق. وأقول لكما إننى سأبذل قصارى جهدى حتى تنجح هذه الحكومة وينجح رئيس الحكومة فى القيام بدوره، وأعتقد أن دورى كوزيرة بالحكومة أن أبذل قصارى جهدى من أجل نجاحها، ونجاح رئيس الحكومة فى تحقيق أهدافه، وأعتقد أن الأقوال التى أدليت بها فى تلك الجلسة انتهت فى ذات اليوم.

المذيع: دعينا نتحدث عما يحدث اليوم. هل هناك تعاون بينك وبين رئيس الحكومة..؟

تسيبى ليفني: نعم.

المذيع: هل كنت تعلمين، على سبيل المثال، بأمر سفره السرى للأردن يوم الأربعاء..؟

تسيبى ليفني: ليس فى الوقت المحدد.

المذيع: وهل هذا جزء من التعاون..؟

تسيبى ليفني: انظر، إننى أدرك كيف أقيس الأمور، وأنا أتعاون مع رئيس الحكومة بشفافية تامة، ولازالت هناك قضايا محل خلاف، وأنا أحاول أن أقنعه بوجهة نظري.

المذيع: ربما يجرى مفاوضات مع سوريا دون أن يكون لديك علم بذلك.

تسيبى ليفني: إننى أدرك أموراً ما، والمرء لا يمكنه أن يدرك أكثر من قدراته، وأنا أنتظر تعاون مثمر لأن هذا هو الشيء المطلوب. ومن جانبي، فأنا أتعاون مع رئيس الحكومة، ويمكن تحسين العلاقات بالطبع. ولكن هناك قضايا لدى علم بها وليس بالإمكان إطلاع الجمهور عليها على الهواء مباشرة.

المذيعة: حسنا، دعينا نتحدث عن مسألة تقلقنا للغاية، لقد أوردت صحيفة فرنسية تصريحات لك تفيد بأن سوريا تلعب دوراً خطيراً بالمنطقة، وهناك عنوان آخر فى صحيفة "معاريف" بالأمس يبشر بحدوث تقدم فى المباحثات السرية مع سوريا.

تسيبى ليفني: إننى أود أن أطرح وجهة نظرى فى هذه المسألة، وبالمناسبة تصريحاتى للصحيفة الفرنسية صحيحة، فسوريا عنصر سلبى بالمنطقة لأنها مرتبطة بحزب الله وحماس وإيران. وأعتقد أن المشكلة فى كل ما يتعلق بالمسار السورى بيننا وبين السوريين هو حول ماهية السلام، أى أننا حتى الآن أجرينا نقاشاً علنياً بشأن إعادة هضبة الجولان، وفى هذا الصدد يظهر السؤال التالي: هل السوريون على استعداد لوقف دعمهم للمنظمات الإرهابية، ولاسيما فيما يتعلق بقضية الجندى الإسرائيلى المختطف جلعاد شاليط والجنديين المختطفين فى لبنان..؟ ثم ماذا عن التأثير السورى وعلاقته بحزب الله..؟ يجب أن يدرك السوريون أن هذا هو أول موضوع سيكون محل نقاش بيننا وبينهم...

المذيع: سيدتى وزيرة الخارجية، هل هناك مفاوضات الآن بين إسرائيل وسوريا..؟

تسيبى ليفني: مجرد رسائل فقط، والموضوع الذى ذكرته سابقاً هو الذى ينبغى أن يكون أساساً للحوار، وهذه هى وجهة نظري.

المذيعة: ربما يكون كل هذا بمثابة دعاية من أجل عدم سقوط الحكومة.

تسيبى ليفني: إننى لا أهتم بالدعاية، وهذا رأيي. إن الكلام الذى أبلغه لنا مبعوث الأمم المتحدة هو كلام صائب. وأنا أوضح هنا كيفية إدارة الحوار وماهية الموضوع المحورى الذى ينبغى أن يرتكز عليه. وأعتقد أن هذه مسألة جادة.

المذيعة: دعينا نتحدث عن قضية أخرى وأنت نشطة بها وهى المفاوضات مع الفلسطينيين.. فى ديوان رئيس الحكومة يتحدثون عن قناة موازية تفتحينها مع وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس مما سبب لهم مفاجأة، بما فى ذلك الرئيس بوش شخصياً.. ما حجم التعاون بينك وبين رئيس الحكومة فى هذا الصدد..؟

تسيبى ليفني: أولاً إننى أعمل بشفافية مع رئيس الحكومة، وأعتقد أنه من الصواب العمل فى هذا الصدد، فدور وزير الخارجية هو دور محورى ومتعلق بتطورات كثيرة وبعلاقات إسرائيل الخارجية. وفيما يتعلق بالمسار الفلسطيني، أعتقد أن الوقت لا يسير فى صالحنا، وأن هناك فرصة ينبغى علينا استغلالها، ولذا فإنه بعد تشكل حكومة فلسطينية جديدة تمثل المواقف المعتدلة للجمهور الفلسطيني، رغم أن غزة تشكل لنا خطراً أمنياً جديداً بعد ما حدث بها فى الفترة الأخيرة.. ومن ثم أعتقد أنه يجب علينا العمل فى ثلاث دوائر: الدائرة الأولى، هى الدائرة الثنائية، أى بيننا وبين الحكومة الفلسطينية الجديدة، ويجب التعاطى معهما ودعمهما فى مسارين، المسار الأول هو القضايا المطروحة على طاولة الحكومة وقرارنا هنا يرتبط بدواعى أمنية. أما المسار الثانى الذى لا يقل فى

الأهمية فهو - وأعتقد أنه لا يشكل خطراً أمنياً فحسب، وإنما يمثل المصالحة القومية الإسرائيلية - الحوار بشأن التوصل إلى حلول بعيدة المدى مع هذه المجموعة.. حتى وقتنا هذا وطوال السنين، كنا نتعامل مع جماعات معتدلة ولكنها غير قادرة على تطبيق ما يتم التوصل إليه، أو أننا نتعامل مع جماعات متطرفة، مثل حركة حماس، وقلنا إنهم غير قادرين على التطبيق ولا يمكن التوصل معهم لحلول، وأنا أرغب اليوم أن نتوصل لاتفاقات بعيدة المدى قدر الإمكان مع هذه المجموعة شريطة التعهد بتطبيقها.

المذيع: حسنا، هل أنت على استعداد للحديث معهم عن قضايا جوهرية مثل الحدود (الدائمة) وعن قضية القدس، وعن مفاوضات من أجل التوصل لتسوية دائمة..؟

تسيبى ليفني: إننى أرغب فى التوصل لاتفاقات بشأن القضايا التى يمكن التوصل فيها لحلول، فهناك قضايا لا يمكن التوصل لاتفاقات بشأنها بسبب مدى حساسيتها.

المذيع: ولكن ماذا ترغبين..؟

تسيبى ليفني: إننى أرغب فى التوصل إلى سلام وهذا هو هدفنا. ويجب علينا أن نتحلى بالحكمة الكافية التى تمكننا من التوصل لسلام.. وأنا أقول إنه فى الماضى وبسبب عملية غير صائبة تتمثل فى البدء من النهاية، من قضية القدس ومن قضايا حساسة أخرى، تفجر الموقف واندلعت الانتفاضة، إننى أرغب فى التوصل إلى تفاهمات فى كل القضايا القابلة لذلك، وأعتقد أن ذلك مطلوب إنجازه خلال فترة زمنية قصيرة، وأعتقد أن ذلك سيخدم المصالح الإسرائيلية ويمنح الأمل للفلسطينيين.. ولكن هناك شيء آخر وهو أن الأمر سيكون مرهون بالتنفيذ، فإذا لم يقدروا على التنفيذ، إذاً فسيظل الوضع كما هو عليه.

المذيع: هل هذا هو رأى رئيس الحكومة..؟

تسيبى ليفني: انظر هذا رأيى الشخصى منذ وقت بعيد، وقد شاركت فى الكثير من المناقشات مع رئيس الحكومة وأبلغته به.. وحالياً يدور حوار فى هذا الصدد بين رئيس الحكومة وأبو مازن.

المذيعة: ولكن رؤية إقامة دولتين لشعبين قد تغيرت الآن.

تسيبى ليفني: لا على العكس، فعندما نتحدث بمفاهيم مثل المبادرة السعودية، يجب أن ندرك أننا فى النهاية سنصل إلى هذا الهدف، ولكن ذلك يلزمنا بدراسة ما إذا كان تغير الظروف يتطلب تغيير آليات العمل أم لا.

المذيعة: ولكن كيف يمكن أن ينتظر الجميع اليوم من أبو مازن الكثير..؟

تسيبى ليفني: أنا لا أنتظر منه الكثير.

المذيعة: حسناً، فما الذى تغير..؟

تسيبى ليفني: إن المسئولية تلزمنا الآن بأن نتأكد مما إذا كان الوقت الحالى هو الوقت المناسب للتوصل لتفاهمات أم لا.. ومن المقرر أن يكون التطبيق مرهون بقدرتهم (الفلسطينيين) على التنفيذ، وهذا ما طرحته خلال لقائى مع رئيس حكومة الطوارئ سلام فياض. والرسائل التى تبعثها الحكومة الجديدة فحواها أنهم يدركون أن هذا الأمر لم يعد يتعلق بهم وبإسرائيل وإنما بمصيرهم أيضاً.. والآن ليس لدى ما أخسره، فأنا لا أعرض أمن بلادى للخطر بل على العكس، وأنا أشترط ذلك بالقدرة على التنفيذ، وأنا أدعم العناصر المعتدلة. وهناك شيء آخر وهو أننا إذا ضيعنا هذه الفرص فإننا قد نواجه عناصر لن نكون قادرين على التوصل معهم لأى اتفاق.

المذيعة: هل ستخوضين المنافسة على رئاسة الحكومة..؟

تسيبى ليفني: إن حزب كاديما هو حزب ديموقراطي، وقد قلت فى السابق إننى أفكر فى المشاركة عند إجراء الانتخابات.

المذيع: ومتى ستجرى الانتخابات..؟

تسيبى ليفني: لا أعرف.

المذيع: وهل تعتقدين أن إجراء انتخابات سيؤدى لانهيار حزب كاديما..؟

تسيبى ليفني: إن كاديما هو منزلي، ويجب أن يعلم الجميع أن قرار الانضمام لأريئيل شارون لم يكن مجرد قرار عابر. لقد تركت حزب الليكود وتعاونت مع شارون من أجل تأسيس حزب كاديما، وهو مهم للغاية بالنسبة لي.. وأنا أشعر بالضيق عندما يتحدثون عنه وكأنه مات، لأنه لازال على قيد الحياة وينبض وسوف ينتصر فى الانتخابات المقبلة.

المذيع: هل أنت مناسبة لشغل منصب رئيس الحكومة..؟

تسيبى ليفني: لو لم أكن مناسبة، لما قلت إننى أفكر فى خوض الانتخابات على رئاسة الحكومة. وقد أوضحت سابقاً من خلال قراراتى أن هذا المنصب لا يشغل بالى على المستوى الشخصي، فعندما دخل شارون المستشفى، ورغم استطلاعات الرأى التى كانت تؤيدنى آنذاك، قررت تأييد القائم بأعمال رئيس الحكومة بالإنابة إيهود أولمرت، لأننى كنت أرى أن الجمهور يرغب فى الاستقرار، ولم أكن أرغب فى انهيار حزب كاديما.

المذيعة: إذاً، فماذا تغير الآن من وجهة نظرك..؟

تسيبى ليفني: إننى كنت أرغب أن أكون وزيرة خارجية لأن هذا المنصب له دور مهم فى الحياة السياسية. والآن أيضاً الأهداف التى أرغب فى تحقيقها سواء على الصعيد السياسي، أو الصعيد

الداخلي، تدفعنى للإدلاء بهذه التصريحات. وأنا أتعامل الآن بشفافية تامة داخل الحكومة، ولا أرغب فى التآمر أو إحداث انقلابات، وسوف يحين موعد الانتخابات، وحينها سنرى النتائج.

المذيعة: ولكن ما الذى يميزك عن إيهود أولمرت..؟

تسيبى ليفني: لقد أوضحت مسبقاً أننى لم أشارك فى هذا البرنامج بهدف الدعاية، وإنما من أجل إشراككما وإشراك الجمهور فى الأفكار السياسية، والخطوات التى نعتزم اتخاذها.. وهذا سؤال مشروع ولكن عندما يحين أوانه أعتقد أنه يتعين على الجمهور الحكم على الإنسان خلال الانتخابات من منطلق وجهة نظره وما يمكنه فعله وخبراته والمبادئ التى يرغب فى تحقيقها، وقدراته على تنفيذها. وسيكون الحكم حينها للجمهور، وأنا لم أشارك فى هذا البرنامج بهدف الدعاية.

المذيعة: لقد قال سكرتير عام الحكومة يسرائيل ميمون إنك تتمتعين بقدرات كثيرة، ولكنك لا تتمتعين بتلك التى تؤهلك لتكونى رئيسة حكومة..؟

تسيبى ليفني: إننى أرغب فى أن يختار الجمهور قادته بموجب ما يمكنهم تحقيقه.. لقد انضممت للحياة السياسية من أجل القيام بالعمل الذى أؤمن به، وقد فكرت أن الحاجة لدعم الحكومة، ودخول شارون المستشفى، وعدم هدم حزب كاديما، تلزمنى بعدم خوض المنافسة على رئاسة الحكومة. ولكن هناك ظروف أخرى أعتقد أن الرغبة فى إنجاز قضايا معينة تلزمنى بالمنافسة، ومن هنا فإن الحديث عن الأسباب التى تجعلنى أناسب هذا المنصب، ليس مجدياً من وجهة نظري.

المذيع: قبل صدور استنتاجات لجنة فينوجراد، كانت هناك محادثات بينك وبين الوزير آفى ديختر من أجل إحداث انقلاب داخلى بحزب كاديما، كما حاولتما تجنيد الوزير موفاز أيضاً.

تسيبى ليفني: إننى لم أتحدث قط مع موفاز فى مثل هذه الأمور، وقد أوضحت أنه عندما تجرى الانتخابات سأشارك بها.

المذيعة: حسناً، إذا نظرنا لاستطلاعات الرأى حالياً فهى تشير إلى انهيار حزب كاديما، ولكن هناك استطلاع رأى داخلى أجراه معهد "داحف" برئاسة الدكتورة مينا تسيمح لحساب شخصيات من داخل الحزب استقصى آراء الجمهور حول مستقبل الحزب إذا توليت رئاسته، ولن تصدقى النتائج، حيث تفيد نتائج الاستطلاع أن الحزب سيحصل على (٢٦) مقعد، مقابل (٢٥) لحزب الليكود، و(١٨) لحزب العمل.. أما إذا ظل أولمرت رئيساً للحزب سيحصل على (٨) مقاعد، مقابل (٣٣) لحزب الليكود و(٢٥) لحزب العمل.. وبناء على ذلك لو كنت عضواً فى حزب كاديما أقول لك عليك أن تنتبهي.

تسيبى ليفني: إن حزب كاديما مهم فى نظري، ومن السيئ أن يحصل الحزب الآن على عدد قليل من المقاعد. فهو مهم بالنسبة لى ليس فى السياق الحزبى فقط، فقد كانت هناك أسباب جيدة لتأسيسه، ولازالت هناك أسباب جيدة لاستمراره، فهو حزب الوسط الوحيد، ولديه سمات خاصة، وأنا أرغب فى تحقيق كل الأمور السابقة عبر كاديما وليس بوسائل أخرى. لكننى أعتقد أنه عندما سيحين موعد الانتخابات فالسؤال سيكون من ذا القادر على إعادة حزب كاديما إلى مكانة الحزب الرائد فى إسرائيل، وتحقيق الأهداف الموضوعة.. فهناك اعتبارات سيأخذها فى الحسبان كل من سيشارك فى هذه الانتخابات.. وعندما يحين موعد الانتخابات ربما تتغير نتائج استطلاعات الرأي.

المذيع: هل ستظلين بالحكومة تحت قيادة موفاز أو ميئير شطريت..؟

تسيبى ليفني: إننى سأحترم أى قرار.

المذيع: دعينا نتحدث عما يحدث فى هذه الحكومة من قضايا تحرش جنسي. لقد عاد حاييم رامون ليشغل منصب نائب رئيس الحكومة بعد إدانته فى قضية تحرش جنسي، غير أن المحكمة حكمت بأن ذلك لا ينطوى على فعل فاضح، ثم سمعنا عن تورط شقيق زوجته فى قضية مضايقة الشاهدة فى قضيته.. هل تواجهين مشكلة فى عودة رامون للجلوس بجوارك فى هذه الحكومة..؟

تسيبى ليفني: إننى منذ البداية كنت أؤيد قرارات المحكمة، كما قلت عند صدور حكم المحكمة أنه ينبغى احترام كافة قراراتها. أما فيما يتعلق بمسألة الفعل الفاضح فقد حسمته المحكمة وسمحت بعودته للحياة السياسية.

المذيعة: إنهم يتحدثون عن التحرش الجنسى كظاهرة، أود أن أسألك هل تعرضت لتحرش جنسى خلال فترة عملك..؟

تسيبى ليفني: كلا. ليس بالمفهوم الذى حدث فى قضايا مثل قضية الرئيس كاتساف.

المذيعة: وما رأيك فى هذه القضية..؟

تسيبى ليفني: فيما يتعلق بهذه القضية هناك ثلاثة أمور أود أن أوضحها: أولاً يحظر على الساسة التدخل فى قرارات المستشار القانونى للحكومة فى قضايا شخصية، فهذا أمر سيئ، لأنه فى النهاية يسفر عن تدهور سياسي.. والأمر الثاني، هو أنه فى القضايا العامة لا ينبغى إبرام صفقات ادعاء وإنما ينبغى تقديم لائحة اتهام وفقاً للأدلة المتوافرة. والأمر الأخير الذى يسبب لى غضب شديد هو أن معارضة الجمهور كله للمستشار القانونى أظهرت الرئيس على أنه شريف، ولكن الأمر ليس كذلك. لقد اعترف بما نسب إليه وهى أمور لا تطاق وغير مقبولة على الإطلاق.

هاآرتس ٢٠٠٧/٧/١٧

حوار مع رئيس الوزراء الفلسطيني "سلام فياض":

"القيادة الشجاعة يجب أن تكون مستعدة للموت من أجل الهدف"

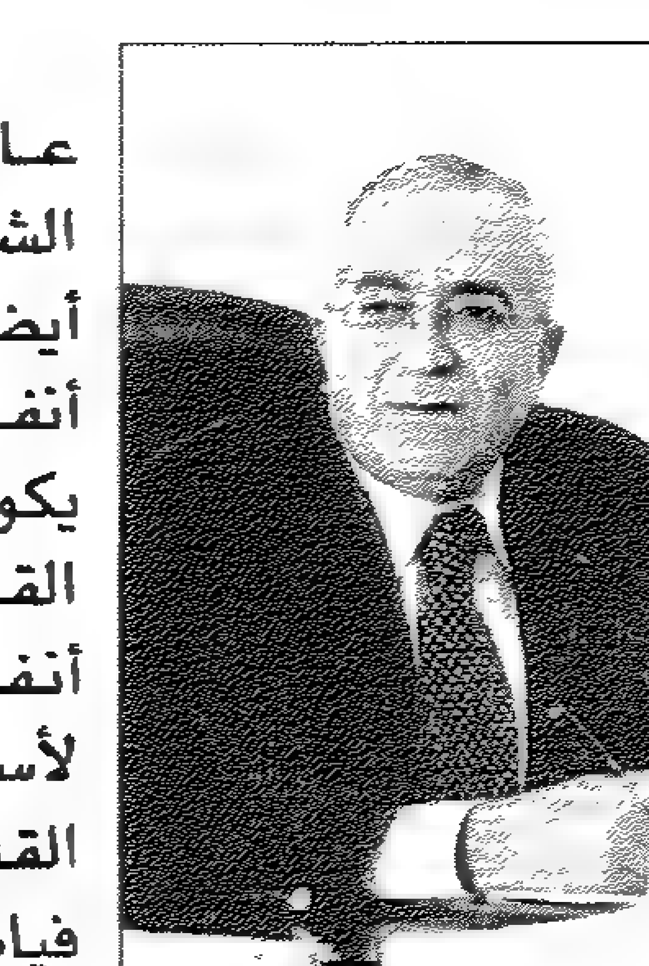
أجرى الحوار: عكيفا إلدار

ربما يوجد شيء ما رمزي في أن رئيس الحكومة الجديد ووزير المالية القديم، سلام فياض، طلب إجراء المقابلة في مكتبه، في المبنى الجديد لوزارة المالية الفلسطينية. كما أنه عندما تحدث في شئون سياسية، بل وأمنية، لوحظ أنه يفكر بلغة اقتصادية.

المكتب المتواضع والحاشية الصغيرة يوحيان هما أيضاً بالتوفير الموضوعي.. إن الحديث إلى فياض برئ من دبلوماسية الساسة، وبعيد كل البعد عن أن يكون احتجاجاً سياسياً فلسطينياً على التدمير الذي سببه الاحتلال.. إنها تشبه مقابلة مع رجل أعمال موضوعي، تولى إدارة مشروع فاشل ومنافسين من الأعداء، وقرر أن يجعله قصة نجاح وليكن ما يكون. يسمون مشروعه دولة فلسطينية مستقلة، آمنة ومزدهرة. وهاهو رجل الاقتصاد فياض يستطيع اليوم أن يبيح لنفسه اللهو بالسياسة، فاليوم يحل ضيفاً على رئيس الولايات المتحدة ويهاتف وزيرة الخارجية الإسرائيلية بهاتفها المحمول كأمر روتيني.

جديرٌ بالذكر أن فياض، الذي وُلد قبل ٥٥ سنة في قرية دير الغصون قرب طولكرم، تخرج في نهاية السبعينيات من جامعة بيروت بعد حصوله على درجة البكالوريوس في الكيمياء. أما شهادة الماجستير فقد أعدها في جامعة هيوستن، وبقي هناك ليحصل أيضاً على ماجستير ودكتوراه في الاقتصاد. وفي عام ١٩٨٧، بدأ يعمل في مقر البنك الدولي في واشنطن.

بعد وقت قصير من إقامة السلطة الفلسطينية، عاد فياض إلى المناطق (الفلسطينية) ممثلاً عن صندوق النقد الدولي. وهو لا يندم لأنه ترك الحياة الرغدة في الولايات المتحدة من أجل العودة إلى المستنقع الفلسطيني. يقول فياض: "عندما بدأت عملية السلام، لم أشعر بالراحة. وعندما قرأت الصحيفة، وأنا أحتسي القهوة في الفناء، شعرت بحاجة إلى أن أكون جزءاً من القصة، فالقصة بدت لي آنذاك أكبر من الراحة والحياة المهنية".



يؤكد فياض أنهم يهددونه، وأن أفراد عائلته يخافون على حياته: "القيادة الشجاعة والقوية يجب أن تكون مستعدة أيضاً للموت من أجل الهدف. عندما نشغل أنفسنا بمستقبل شعب وبمسألة هويتهم، يكون تعريض الحياة للخطر جزءاً من القضية. علينا أن نغير المبدأ، وأن نفصل أنفسنا عن الماضي وننظر إلى الأمام. لأسفي الشديد، عندما أنظر إلى الوراء أجد القليل من القادة فعلوا ذلك" - هكذا قال فياض دون أن يوضح ما يقصد.

قبل ست سنوات، بضغط من كونداليزا رايس، التي كانت آنذاك مستشارة الأمن القومي الأمريكي، عيَّنه ياسر عرفات وزيرا للمالية. ولكن عرفات لم يتقبل جهود فياض من أجل فرض النظام والشفافية في الجهاز المالي في السلطة، بدءاً من مسألة الانتقال من دفع الأجور نقداً إلى صرفها من خلال البنوك (يقصد أن عرفات كان معترضاً على أبسط الإجراءات). يجمعه مع محمود عباس قدر من اللغة المشتركة، وإن كانا لا يتفقان دائما في الآراء. فياض ليس عضوا في فتح، وعشية انتخابات المجلس التشريعي - التي أجريت في مطلع عام ٢٠٠٦ - أسس فياض مع حنان عشراوي وياسر عبد ربه حزب "الطريق الثالث"، الذي فاز بمقعدين.

حسب الأقوال التي قالها في المقابلة، يتحفظ فياض على نية أبي مازن تعيين حكومة دائمة مع الالتفاف على المجلس التشريعي وقرار الناخبين الذين أعطوا حماس الأكثرية. يرفض فياض تحطيم كل الأدوات (يقصد أدوات الحوار) مع حركة حماس، ويصر على إبقاء الباب مفتوحا أمامها إلى الحكومة، وهو لا يُولي أهمية خاصة لقبول شروط الرباعية، ومستعد للاكتفاء بحل الميليشيات المسلحة في غزة والضفة - التي يراها "السبب الرئيسي في كارثة يونيو" (يقصد سيطرة حماس على قطاع غزة).

يقول فياض إنه من أجل العودة إلى الوضع الذى كان، يجب على حماس أن تعلن أنها تتخلى عن طلب السيطرة على غزة: "لقد كانت غزة وما تزال جزءاً من رؤيا الدولة الفلسطينية. لكن بناء الدولة لا يمكن أن يتم فى ظل فوضى السلاح السائدة فى الشوارع. لن يكون هناك أى تسامح إزاء السلاح الخارج عن إطار السلطة ومؤسساتها".

ورغم أنه يتحفظ بكل حزم على ميثاق حماس، فإنه لا يراه عقبة أمام التقدم السياسي: "الطريق مفتوح أمامنا. نتائج الانتخابات فى ٢٠٠٦ لم تغير الواقع، الذى يرى أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الجهة الوحيدة التى تمثلنا (يقصد أن المنظمة هى المرجعية)، كما لم تمح الاتفاقات التى وقعت منظمة التحرير عليها. لقد وقعت كوزير للمالية على عدد لا يحصى من الاتفاقات باسم منظمة التحرير الفلسطينية لمصلحة السلطة، ولا يمكن إعادة كتابة التاريخ، لا من ناحية سياسية، ولا من ناحية قانونية. نحن نحاول الآن جعل الوضع يستقر فى الضفة وغزة، لكى نستطيع التوجه إلى الشعب ونطلب تأييده"، وهو لا يريد مساعدة من إسرائيل، لأنه يرى أن كل تدخل لها يلعب لمصلحة الخصوم.

◆ أتخاف أن تصبح غزة نموذجاً للضفة..؟

- "السؤال ليس فى محله، لأننى لا أقبل غزة كنموذج. فالوضع فى غزة قابل للتغير. يمكن تغيير الواقع فى جميع المناطق الفلسطينية. لست من أولئك الذين يتهربون من المسئولية. علينا أن نقيم حكومة صادقة، وأن نعالج الفساد، لكن لا يمكن أن يُلقى علينا الذنب كله. نحن موجودون تحت احتلال، والجندى فى الحاجز يملك سلطات تفوق سلطات أى وزير فى حكومتي. لا أطلب من أى شخص شيكا مفتوحا. أقول إننا مستعدون وجادون، دعونا فقط نؤدى عملنا. فالشعب الفلسطيني، من جهة، يرى أنكم تواصلون البناء فى المستعمرات، ومن جهة ثانية لا يستطيعون التنقل بحرية فى مناطقهم. هذا عارض مرضي، ولا عجب أن يفقد الناس الثقة فى المسيرة السلمية".

◆ التقيت فى الآونة الأخيرة بوزيرة الخارجية تسيبى ليفنى عدة مرات. فهل تؤيد توجهها بأنه من أجل إحداث تغيير فى الوضع، فإنه يجب أن يكون إطلاق سراح السجناء ورفع الحواجز مقرونا ببدء التفاوض حول التسوية الدائمة..؟

- "السجناء والحواجز أمور مهمة، لكن جدول الأعمال أصبح أسير هذه الموضوعات منذ وقت طويل جداً. لو كانت هذه الأمور مجدية، لقلنا لا بأس، لكن الأمر لم يحقق هدفه. هذه الموضوعات ليست لب النزاع، بل هى ثانوية فيه. مع ذلك، لن يكون من الواقعى أن نشغل أنفسنا بالأمل البعيد فقط ونتجاهل المشكلات الحالية. علينا أن نواجههما معاً. عندما تفشل المسيرة، تحدث أمور سيئة تسبب ضرراً للجانبين وللمجتمع الدولى أيضاً. علينا أن نحصن المسيرة من ضروب الخلل، ويمكننا أن نفعل ذلك ببناء ثقة متبادلة، من خلال التأكيد على أن هدفنا فعلا هو دولتان تعيشان بسلام.. منذ وقت طويل وحياة الإنسان أصبحت حبيسة العبارات الفارغة - يوجد شريك أو لا يوجد شريك، نحن ضعفاء أو غير ضعفاء.. يكررون عندكم العبارات مرات كثيرة حتى أصبح من الصعب عليكم التحرر منها. نحن شركاء وأضعنا الكثير جدا من الوقت. أجل، كنا ضعفاء ومازلنا ضعفاء اليوم أيضاً. إذا كنتم تتوقعون أن نصبح قوة عظيمة، فستنتظرون وقتا طويلا جدا. يجب أن يستقر الرأى على نحو قاطع: هل نريد التوصل إلى حل أم الاكتفاء بالحديث عن أفق سياسي..؟ خاصة أنه يمكن التوصل إلى اتفاق خلال فترة زمنية معقولة على أساس المبادرة العربية".

◆ كيف تحلون مشكلة حق العودة والقرار ١٩٤ المشار إليه فى مبادرة الجامعة العربية..؟

- "هل قرأ أولئك الذين يتحدثون عن حق العودة بيان الجامعة..؟! كتبوا هناك أن الحل يجب أن يكون متفقا عليه. متفقا عليه مع مَنْ..؟ مع إسرائيل بالطبع. معنى ذلك أن الاتفاق لن يتم بغير الطرف الثاني. أفضل أن أشغل نفسى بإيجاد الحلول. يجب علينا أن ننتقل من إدارة النزاع إلى تحريك العملية بشكل جدي. لا أريد أن يحك الناس بعد بضعة سنين رؤوسهم، ويسألون لماذا لم نفعل هذا أو ذاك، قائلين إنه من الخسارة أننا لم نستغل الفرصة. أخشى أن يتدهور بنا الحال عائدين إلى حياة اللامبالاة. إن أعداء السلام لا يجلسون مكتوفى الأيدي، ومن المؤكد أن الوقت لا يعمل لصالحنا".

◆ لا يمكن إنهاء المقابلة مع خبير اقتصادى مرموق دون أن نسأله سؤالا اقتصاديا يشغل كثيرين: هل ستستطيع الدولة الفلسطينية الصغيرة أن تعول نفسها..؟

- "إسرائيل هى البرهان الأفضل على أن كِبر الدولة لا يقرر. انظر إلى المعجزة الاقتصادية التى أحدثتموها هنا. تستطيع كل دولة أن تزدهر شريطة أن تكون مفتوحة على العالم، لا من الناحية الاقتصادية فقط، بل من الناحية الثقافية والاجتماعية أيضا. رؤيتى هى وطن للفلسطينيين ذو اتصال جغرافي، دولة يفخر سكانها بأن يكونوا جزءاً من الأسرة الدولية".

◆ ترجمات عبرية ◆



استطلاعات

مقياس السلام لشهر يونيو ٢٠٠٧ (*)

هاآرتس ٢/٧/٢٠٠٧
أجراه: إفرايم ياعر وتمار هيرمان

◆ تشاؤم على كل الجبهات:

لم تؤثر سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالسلب على تأييد معظم الجمهور اليهودي - الإسرائيلي لحل "دولتين لشعبين" كأساس لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ومع ذلك، لا يعتقد الإسرائيليون أن هذا الحل قابل للتنفيذ في المستقبل القريب، لاسيما في ضوء الاعتقاد السائد بأن حكومة أبو مازن غير قادرة على الحيلولة دون سيطرة حماس على الضفة الغربية، حتى لو حصلت على مساعدة من إسرائيل ودول أخرى.

ورغم هذا الاعتقاد، وربما بسببه، هناك أغلبية تؤيد تقديم مساعدة إسرائيلية لحكومة أبي مازن من أجل تقويتها أمام حماس، ولكن شريطة أن تلبي المطالب السابقة لإسرائيل، على أن يتم ذلك بالتفريق الواضح بين المجالات التي يجب أو لا يجب تقديم المساعدة فيها. وبالتوازي مع تأييد الأغلبية لمنح مساعدة مالية، هناك معارضة ساحقة لنقل أسلحة ولإلغاء الحواجز، كما أن نسبة المعارضين للإفراج عن سجناء (فلسطينيين) تفوق بقليل نسبة المؤيدين. وفيما يتعلق بمسألة منح مساعدات إنسانية لسكان قطاع غزة، هناك أغلبية واضحة للمؤيدين، حتى على افتراض أن هذه المساعدات ستدعم حكم حماس.

وفيما يتعلق بالمسار السوري، لازالت هناك معارضة واسعة النطاق لاتفاق سلام شامل مقابل الانسحاب التام من هضبة الجولان.. وهذه المعارضة ترجع إلى الاعتقاد القائل بأنه في إطار هذا الاتفاق لن تكون سوريا مستعدة لقطع علاقاتها مع إيران وحزب الله ولوقف دعمها لحماس ولسائر المنظمات الإرهابية.

ويُظهر السؤال: من مِن بين رؤساء الأحزاب الثلاثة الكبرى يستطيع الآن الحفاظ على المصالح الأمنية لإسرائيل بصورة أفضل، عن طريق دفع فرص التوصل لسلام مع العرب إلى الأمام، وتفوق واضح لبنيامين نتنياهو على إيهود باراك، في حين يأتي إيهود أولمرت في ترتيب بعيد جداً.

◆ أؤيد المساعدات الإنسانية:

يؤيد اليوم ٧٠٪ من الجمهور الإسرائيلي - اليهودي اتفاق سلام مع الفلسطينيين يقوم على حل دولتين لشعبين (٢٦,٥٪ يعارضون، والباقي لا يعرفون). ولكن رداً على سؤال حول ما إذا كان يمكن أم لا يمكن التوصل في المستقبل القريب لاتفاق قائم على هذا الحل..؟ أجاب ٣٩٪ بالإيجاب، مقابل ٥٥٪ أجابوا بالسلب.. هذا الاعتقاد التشاؤمي السائد فيما يتعلق بفرص نجاح الحل القائم على إقامة دولتين مرتبط على ما يبدو بأن نحو نصف الجمهور يعتقدون أن حكومة أبو مازن غير قادرة على الحيلولة دون سيطرة حماس على الضفة الغربية، حتى لو حصلت على مساعدة من إسرائيل ودول أخرى (٤٣٪ يعتقدون أنها ستنجح في ذلك، والباقون لا يعرفون).. وبينما يؤيد ٥٤٪ تقديم مساعدات لحكومة أبو مازن (مقابل ٤١٪ يعارضون و٥٪ لا يعرفون)، إلا أن السواد الأعظم من الإسرائيليين (٦٧٪) يشترطون تقديم المساعدات بأن تنفذ حكومة أبي مازن المطالب السابقة التي طرحتها الحكومة الإسرائيلية، مثل الاعتراف بإسرائيل ووقف الإرهاب.. أما خيار تقديم مساعدات بلا شروط فيؤيده ٢٢,٥٪، بينما يعتقد نحو ٤٪ أنه لا ينبغي تقديم مساعدات على الإطلاق، والباقون لا يعرفون.

من ناحية أخرى، تؤيد أغلبية الجمهور الإفراج عن الأموال الفلسطينية المجمدة (٥٤,٥٪ يؤيدون، ٣٩٪

يعارضون)، لكن أغلبية أكبر تعارض نقل أسلحة (٧٩٪) وإلغاء الحواجز (٧١٪). وكذلك الحال فيما يتعلق بالإفراج عن سجناء، حيث تفوق نسبة المعارضين (٥٤٪) نسبة المؤيدين (٣٩٪). وفى كل ما يتعلق بمنح مساعدات إنسانية للسكان المدنيين فى قطاع غزة، عن طريق تقديم تصاريح عبور للأدوية، والأغذية والسلع الضرورية الأخرى، تعتقد أغلبية واضحة تبلغ ٥٨٪ (مقابل ٤٠٪ يعارضون) أنه يجب على إسرائيل المساعدة فى ذلك، حتى لو كانت هذه المساعدة ستدعم حكم حماس هناك.

◆ معارضة الانسحاب من الجولان:

يبدو أن الأنباء التى تتردد من حين لآخر بشأن استعداد الرئيس السورى بشار الأسد للتوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل، لم تؤثر على المعارضة الدائمة من جانب الجمهور اليهودى للانسحاب التام من هضبة الجولان مقابل اتفاق سلام شامل، حيث تصل نسبة المعارضة إلى ٦٣٪ والتأييد إلى ٢٠٪ (١٤٪ منقسمون فى الرأى والباقون لا يعرفون).. ويبدو أن جزءاً من هذه المعارضة يعزو إلى الاتفاق فى الرأى (٨٥٪) على أن سوريا لن تكون على استعداد لقطع علاقاتها مع إيران ووقف دعمها لحزب الله وحماس وسائر المنظمات الإرهابية الفلسطينية التى يقيم قادتها فى دمشق، مقابل استعادة هضبة الجولان.

◆ مَنْ سيدافع عن إسرائيل..؟

فى ضوء اختيار إيهود باراك رئيساً لحزب العمل، تحرينا رأى الجمهور فى من مِنْ بين قادة الأحزاب الثلاثة الكبرى يستطيع الحفاظ على المصالح الأمنية لإسرائيل بصورة أفضل مع دفع فرص السلام للأمام..؟ وقد أوضحت نتائج الاستطلاع أن ٣٨٪ من الجمهور الإسرائيلى - اليهودى يفضلون بنيامين نتنياهو، ٢٤٪ يفضلون إيهود باراك، و٥.٥٪ يفضلون إيهود أولمرت. بينما يبدى ٢٤٪ تحفظاً على الثلاثة، والباقون (٨,٥٪) لم يكن لهم رأى فى هذا الشأن. أى أن زعيمى الحزبين الكبيرين والشريكين الكبيرين فى الائتلاف الحاكم، لا يحققان مستوى الثقة الممنوحة لزعيم حزب المعارضة الرئيسى (نتنياهو) على الصعيد السياسى - الأمني.

وعن طريق تقصى هذه الإجابات، فى ضوء التصويت فى الانتخابات الأخيرة للكنيست، يتضح أن ٧٪ من ناخبى حزب كاديما يفضلون أولمرت الآن، بينما يفضل ٣٨٪ بنيامين نتنياهو و٢٢,٥٪ يفضلون إيهود باراك (٤٤,٥٪ لا يفضلون أياً من الثلاثة).

وبين عرب إسرائيل، الذين تقترب مواقفهم فى مسألة الصراع (الإسرائيلى - الفلسطيني) بوجه عام من مواقف سكان السلطة الفلسطينية، يتضح أن ٣٥٪ فقط يؤيدون تقديم مساعدات لحكومة أبى مازن، بينما يعارض ذلك ٤٩٪ و١٦٪ لا يعرفون. وهناك نحو الثلث يؤيدون نقل أسلحة للقوات الخاضعة لأبى مازن مقابل معارضة ما يقرب من النصف.. وفى المقابل، هناك بين عرب إسرائيل إجماع واسع النطاق للإفراج عن سجناء (٩٦٪)، ولإلغاء الحواجز (٩٢٪) ونقل الأموال المجمدة (٨٦,٥٪)، أى أن أغلبية الجمهور الإسرائيلى - العربى يعارض المساعدات الهادفة لدعم حكومة أبى مازن فى نضالها ضد حماس، سواء لاعتقاده بأنه لا ينبغى على إسرائيل التدخل فى شأن فلسطينى داخلى أو لتضامنه مع حماس.

(◆) مؤشرات السلام لهذا الشهر:

بلغ مؤشر أوسلو فى إجمالى العينة: ٣٥,٠، وبلغ فى العينة اليهودية: ٣٢,٩ .

بلغ مؤشر المفاوضات فى إجمالى العينة: ٤٨,٥، وبلغ فى العينة اليهودية: ٤٦,٦ .

بلغ مؤشر سوريا فى إجمالى العينة ٣٦,٤، وبلغ فى العينة اليهودية: ٣٢,٠ .

يجرى مشروع مقياس السلام فى مركز تامى شتاينمتس لأبحاث السلام وبرنامج إيفنس Evens فى جامعة تل أبيب لبحوث النزاعات وتسويتها، برئاسة البروفيسور إفرايم ياعر والبروفيسور تمار هيرمان. أجرى الاستطلاعات الهاتفية معهد ب.ي. كوهين فى جامعة تل أبيب فى يومى ٢٦ - ٢٠٠٧/٦/٢٧، وشملت ٥٨٠ مشاركاً يمثلون السكان الراشدين من اليهود والعرب فى إسرائيل (بما فى ذلك يهودا والسامرة "الضفة الغربية" وقطاع غزة والمستعمرات التعاونية "الكيبوتس"). وتبلغ نسبة الخطأ فى العينة نحو ٤,٥٪.

المواجهات الداخلية أخطر من الاحتلال

معاريف ٢٠٠٧/٦/٢٨
بقلم: إيتمار عنبري

يعتقد أكثر من نصف السكان الفلسطينيين أن النزاع الداخلى فى السلطة الفلسطينية هو أخطر ما يهددهم، بينما يعتقد ١٢٪ منهم أن الاحتلال هو الأخطر.. هذا ما كشف عنه استطلاع رأى إسرائيلى فلسطيني، نشرت نتائجه اليوم. كما أظهر الاستطلاع أن نصف الإسرائيليين تقريباً يرجحون احتمالية اندلاع حرب فى الصيف الحالي.

أعد الاستطلاع "د. يعقوف شامير"، الأستاذ بالجامعة العبرية بالقدس، و"د. خليل الشقاقي"، رئيس المركز الفلسطينى للسياسات واستقصاء الرأى العام (بي. إس. آر)، فيما استهدف الاستفتاء، الذى أجرى فى الفترة من ١٢ إلى ٢٠ يوليو الحالى على عينة شملت ١٢٧٠ فلسطينياً و٥٩٨ إسرائيلياً من الراشدين، الوقوف على مواقف الفلسطينيين والإسرائيليين فيما يتعلق ببعض المسائل، مثل مسيرة السلام بين الشعبين والتوتر فى الشارع الفلسطيني.

إحدى النتائج المثيرة للدهشة، التى أظهرها الاستطلاع، هى أن ٥٦٪ من الفلسطينيين يعتقدون أن النزاع الفلسطينى الداخلى وانتهاكات القانون هى التهديد الأخطر الذى يواجههم اليوم، بينما يعتقد ٢١٪ من الفلسطينيين أن الفقر هو التهديد الأخطر، بينما أفاد ١٢٪ بأن الاحتلال الإسرائيلى والمستعمرات هى أخطر ما يهددهم، فى حين يصف ١٠٪ منهم المقاطعة الدولية والعقوبات المفروضة على السلطة بأنها الأكثر تأثيراً فى هذا الصدد.

كما أشار الاستطلاع إلى أن التشاؤم واليأس يسيطران على مشاعر الفلسطينيين، حيث أفاد ٧٠٪ من المشاركين فى الاستطلاع بأنهم يعتقدون أن احتمالات إقامة دولة فلسطينية خلال السنوات الخمس القادمة تكاد تكون ضئيلة أو معدومة، بينما اعترف ٢٣٪ بأنهم لا يشعرون بالفخر لكونهم فلسطينيين.

× البرغوثى كان سيفوز بالانتخابات:

يرى ٥٤٪ من الفلسطينيين أن الديموقراطية فى السلطة الفلسطينية أسلوب فاشل لا يناسبهم، بينما ارتفعت النسبة لدى الجانب الإسرائيلي، حيث أفاد ٨٥٪ من الإسرائيليين، المشاركين فى الاستطلاع، بأن الديموقراطية فى السلطة الفلسطينية هى أسلوب فاشل لا يناسب الفلسطينيين.

فيما أشار الاستطلاع، الذى وضع ترتيباً للشخصيات الأكثر شعبية فى الشارع الفلسطيني، إلى تأييد بالغ لأمين سر حركة فتح السابق فى الضفة الغربية، السجين فى إسرائيل، مروان البرغوثي.. حيث أظهر الاستطلاع أن ٥٩٪ من الفلسطينيين كانوا سيصوتون لصالح البرغوثي، فى حالة قيام الأخير بترشيح نفسه لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية، فى مقابل ٣٥٪ من الفلسطينيين كانوا سيصوتون لصالح رئيس الحكومة المخلوع، إسماعيل هنية.. وفى قطاع غزة، كان البرغوثى سيحصل على نسبة تأييد تصل إلى ٥٥٪، وهنية ٤١٪.

أما إذا ما أجريت الانتخابات بين رئيس السلطة الفلسطينية الحالي، أبو مازن، وهنية، سيحصل رئيس السلطة الفلسطينية الحالى على نسبة تأييد ٤٩٪، وهنية على ٤٢٪. فى المقابل، ذكر ٤٠٥ من عينة الفلسطينيين المشاركين فى الاستطلاع أنهم ما كانوا سيشاركون فى الانتخابات لو أن المرشحين كانا هنية وأبا مازن. على صعيد آخر، قال ٣١٪ من المستطلعة آراؤهم إنهم كانوا سيشاركون فى الانتخابات لو أن المرشحين لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية هما البرغوثى وهنية.

وفيما يتعلق باحتمالية نشوب حرب، أظهر الاستطلاع، الذى استقصى آراء الإسرائيليين، أن ٤٦٪ من الإسرائيليين يعتقدون أنه من المحتمل أن تندلع حرب خلال الصيف الجاري، فى حين يعتقد ٤٩٥ شخصاً من عينة الإسرائيليين المشاركين فى الاستطلاع، (حوالى ٨٢,٧٪)، أن شن عملية عسكرية برية فى قطاع غزة قد يفضى إلى حرب، بينما يعتقد ٤٦٪ أن المفاوضات مع سوريا من الممكن أن تمنع وقوع حرب دامية بين الطرفين.

ثلث المؤيدين: "فك الارتباط كان خطأ"

معاريف ٢٠٠٧/٧/٢٦
بقلم: يوآف كيرن

بعد عامين من فك الارتباط مع قطاع غزة، يتضح من استطلاع للرأي، أجرته صحيفة معاريف، أن غالبية الجمهور تعتقد أن هذه الخطوة كانت خاطئة، بينما يعتقد أكثر من نصف الجمهور أن الوضع الأمنى قد ازداد سوءاً.

لقد كان هذا أصعب قرار اتخذه آريئيل شارون فى حياته.. فقد وقع الرجل - الذى بات رمزاً للمشروع الاستيطانى - على قرار الإخلاء بقلب منفطر، ولكنه كان عنيداً، حتى إنه قال، فى اليوم الذى صدقت فيه الحكومة على خطة فك الارتباط: "إن فك الارتباط يعزز من أمننا ويزيد من فرصة تحقيق السلام".. وها نحن اليوم، بعد مرور عامين على إخلاء قطاع غزة والسامرة (شمال الضفة الغربية)، يعتقد معظم الجمهور أن شارون كان مخطئاً.

وفقاً للاستطلاع الذى أجرته صحيفة معاريف و(TNS - تليسيكر) الأسبوع الجاري، يعتقد ٥٩٪ من الجمهور أن الانسحاب أحادى الجانب من قطاع غزة كان خطأ، فى حين يعتقد ٢٩٪ فقط من الجمهور أنه بالنظر إلى الوراء، يتبين أن قرار فك الارتباط كان قراراً صائباً. بينما اعترف نحو ثلث المشاركين فى الاستطلاع، ممن أفادوا بأنهم أيدوا تنفيذ فك الارتباط منذ نحو عامين، بأنهم أخطأوا.

يعتقد ٥١٪ من الجمهور أن الوضع الأمنى قد ازدادا سوءاً نتيجة تنفيذ فك الارتباط، فيما يعتقد ٣٠٪ أن هذه الخطوة لم تؤثر على الوضع الأمني، فى حين يعتقد ١٢٪ فقط من المشاركين فى الاستطلاع أن نبوءة شارون بأن فك الارتباط من شأنه تعزيز أمن الدولة قد تحققت بالفعل.

◆ **٧٤٪ يعارضون إخلاء مستعمرات فى السامرة (شمال الضفة):**

من الصعب التقدير ماذا كان سيحدث لو لم تخرج خطة فك الارتباط إلى حيز التنفيذ: هل كان الجيش الإسرائيلى سينجح فى التصدى لإطلاق صواريخ القسام..؟ هل كانت حماس ستخسر فى الانتخابات..؟ هل كان ذلك سيحول دون اندلاع حرب لبنان الثانية..؟ ليست هناك إجابات على هذه الأسئلة، ويبدو أنه لن يكون. ولكن الجمهور يرى احتفالات حماس بالنصر فى شوارع غزة، ويسمع صراخ سكان سديروت، ويبتهل للرب من أجل سلامة الجندى المختطف (يقصد جلعاد شاليط).. ومن ثم، يتوصل إلى استنتاج مفاده أنه لولا فك الارتباط، لكان الوضع أفضل مما هو عليه الآن بكثير.

وفى المقابل، من الصعب أيضاً التقدير بأن الواقع الحالى كان سيتغير لو تم فك الارتباط فى إطار اتفاق. ولكن من المؤكد الآن أن الجمهور ليس مستعداً لسماع أى شيء عن فك ارتباط أحادى الجانب من مستعمرات أخرى، حيث يؤيد ١٨٪ فقط إخلاء مستعمرات فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) دون أن يكون ذلك بموجب اتفاق (من بينهم ٨٪ يوافقون على ذلك شريطة أن يظل الجيش الإسرائيلى فى المنطقة التى سيتم إخلاؤها)، بينما يعارض ٧٤٪ ذلك. وتبدو الصورة مغايرة تماماً، عندما نتحدث عن إخلاء مستعمرات بموجب اتفاق، حيث يؤيد ٤٢٪ ذلك (من بينهم ١٤٪ يوافقون على ذلك شريطة بقاء الجيش الإسرائيلى فى المنطقة التى سيتم إخلاؤها)، بينما يعارض ٤٨٪ خطوة كهذه.

استقصى الاستطلاع أيضاً آراء الجمهور فيما يتعلق بالاهتمام بالأشخاص الذين تم إخلاؤهم. وقد جاءت الإجابات قاطعة: فقد أفاد ٧١٪ بأن الدولة قد تخلت عن سكان مستعمرة جوش قطيف سابقاً.. فماذا كان سيقول الشخص الذى قاد هذه الخطوة بخيرها وشرها..؟ هل كان ليعترف بخطئه..؟ يبدو أن هذا لن نعرفه أبداً (يقصد شارون، ويقصد بقوله "أن هذا لن نعرفه أبداً" أن شارون قد لا يجيب عن هذه الأسئلة لأنه مازال فى غيبوبة تامة منذ يناير ٢٠٠٦).

تراجع شعبية حماس في استطلاعات الرأي

معاريف ٢٠٠٧/٧/٢١
بقلم: هيلا رابوبورت

أشار استطلاع للرأي، أُجري في قطاع غزة، إلى تراجع نسبة تأييد الجمهور الفلسطيني لحماس في مقابل ارتفاع شديد في نسبة تأييد الجمهور لحركة فتح، عقب سيطرة حماس على القطاع.

فقد تراجعت نسبة تأييد الجمهور الفلسطيني لحركة حماس من ٢٩٪ في الاستطلاع الذي أجري الشهر الماضي لتصل إلى ٢٣٪ فقط في الاستطلاع الحالى، بينما ارتفعت نسبة تأييد الجمهور الفلسطيني لحركة فتح من ٣١٪ في الاستطلاع السابق لتصل إلى ٤٣٪ في الاستطلاع الحالي.

يُعد هذا هو الاستطلاع الأول من نوعه والأوسع نطاقاً، الذي أجري منذ أن سيطرت حماس على مقاليد الأمور في قطاع غزة.

أظهر الاستطلاع الذي أجراه معهد الشرق الأدنى للاستشارات (نير إيست كونسلتينج)، أن زعيم حركة حماس "إسماعيل هنية" يحظى بنسبة شعبية بلغت ٣٧٪، بينما يحظى رئيس السلطة الفلسطينية وزعيم حركة فتح محمود عباس (أبو مازن)، بنسبة شعبية بلغت ٦٦٪. وقد أفاد ٦٦٪ من المشاركين في الاستطلاع، ممن قدموا أنفسهم على أنهم من مؤيدي حركة حماس، بأنهم سيصوتون لصالح حركة فتح (حال إجراء انتخابات مبكرة) إذا ما قامت الأخيرة بإجراء إصلاحات في السلطة الفلسطينية.

وقد صرح جميل رباح، رئيس معهد الشرق الأدنى للاستشارات بأن نتائج الاستطلاع قد أصابته بالذهول. وذكر رباح أنه يعتقد أن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في غزة، ونقص المواد الغذائية، وكذلك الشعور السائد بأن حماس تحولت إلى نظام ديكتاتوري، هو ما ساهم في التراجع الشديد لشعبية حماس في استطلاعات الرأي.

وعلى حد قولهم، فقد أفاد عدد كبير من المشاركين في الاستطلاع "بأنهم يقدرون هنية ويحترمونه، إلا أنهم كانوا يفضلون اختيار أناس يستطيعون تحقيق نتائج على أرض الواقع.. أناس يعملون أكثر مما يتكلمون".

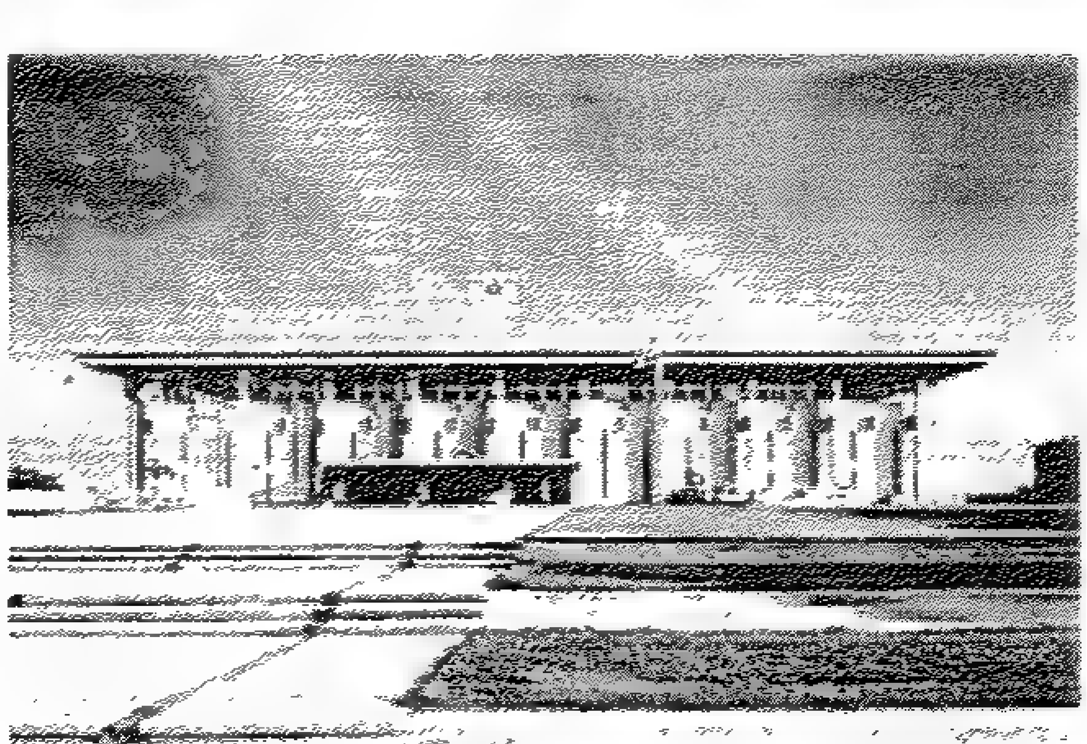
انعدام الثقة فى أعضاء الكنيست

معاريف ٢٠٠٧/٧/٢٩
بقلم: آريك بندر

لا يعلم أحد كيف يتقبل أعضاء الكنيست ذلك الاستطلاع المثير للقلق، الذى يكشف أن ٢٪ فقط من الجمهور يثقون فى أعضاء الكنيست ثقة مطلقة، بينما أفاد ما يقرب من ٤٥٪ من المشاركين فى الاستطلاع أنهم لا يثقون فى نواب الجمهور على الإطلاق.

وقد قال أمس، عضو الكنيست حاييم أورون: "إن شرائح كبيرة من الجمهور لا تثق فى الكنيست، مما يمثل خطراً حقيقياً يهدد ركائز الديموقراطية". فى حين بدا عضو الكنيست ميخائيل إيتان أكثر تشاؤماً، وقال محذراً: "نحن على وشك أزمة كبيرة". وعلى خلاف زملائها، حظيت رئيسة الكنيست داليا إيتسك تحديداً بشعبية كبيرة.

كشف الاستطلاع، الذى أجرته شركة "أسواق بانوراما"، والذى نشرت "الإذاعة الإسرائيلية" نتائجه أمس، أن شعبية الكنيست وصلت إلى الحضيض بشكل لم يسبق له مثيل. ويبدو أن قضايا الفساد وثقافة النقاش المتواضعة والإدارة الشخصية المثيرة للمشاكل من جانب نواب الجمهور تظهر آثارها فى بعض الأحيان. كشفت بيانات الاستطلاع، الذى أجراه د. يوسى فادنا، أن ما يزيد عن ٨٠٪ من الجمهور ليس لديهم ثقة فى الكنيست، وأن ما يقرب من ٣٥٪ ممن شملهم الاستطلاع يعتقدون أن أعضاء الكنيست ليس لديهم أى دور، سواء فى المجتمع أو بالنسبة للديموقراطية (يقصد ترسيخ الديموقراطية).



وفى تعقيبه على نتائج الاستطلاع، قال ميخائيل إيتان عضو الكنيست عن حزب الليكود، وهو عضو بالكنيست منذ عام ١٩٨٤، ومعروف بأنه محارب قديم

من أجل الفضيلة، إن البيانات التى كشف عنها الاستطلاع ليست جديدة ولا تشكل مفاجئة بالنسبة لي. وأضاف قائلاً: أتذكر أننى قرأت ملخصاً لأحد الاجتماعات السابقة، فإذا بإحدى وسائل الإعلام تصف هذا الملخص بأنه ملخصاً من حديقة الحيوانات.. إننا على وشك مواجهة أزمة كبرى اندلعت فى أعقاب حرب لبنان الثانية، وتتجلى أصدائها الآن فى المنظومة السياسية والكنيست".

وقد أوضح عضو الكنيست حاييم أورون، رئيس لجنة القيم فى الكنيست، أنه ليس هناك ما يدعو إلى الدفع ببعض الذرائع أمام الجمهور، مشيراً إلى أنه يجب تقبل نتائج الاستطلاع ببساطة، لأن الأمر لن يختلف كثيراً إذا كان الحديث يدور عن نسبة تتراوح ما بين ٧٠٪ إلى ٨٠٪ ممن لا يثقون فى الكنيست. وأنا أحاول طيلة الوقت، ولم أنجح حتى الآن، فى إقناع الجمهور بأن الكنيست ليس ملتقى للأصدقاء. فالكنيست يضم أناس مختلفين وأحزاب مختلفة ومواقف مختلفة ونماذج مختلفة من القيادات. فنحن فى حاجة لإقناع الجمهور بأن ينظر إلينا على ما نحن عليه".

◆ هناك أعضاء كنيست آخرين:

علقت كوليت أفيطال، عضوة الكنيست عن حزب العمل، على هذه البيانات قائلة: "إن نتائج الاستطلاع تثير قلقاً بالغاً، ولكننى أعتقد أنه إذا أجرى الاستطلاع حول أشخاص بعينهم، فإن النتائج ستكون مختلفة".

وأضافت أفيطال قائلة: "للأسف الشديد يوجد أشخاص غير مسئولين يعطون انطباعاً بأن الجميع فاسد مثلهم. ولكن مع كل الاحترام والتقدير، يوجد أعضاء كنيست أفاضل مجتهدين فى عملهم، يساهمون فى صنع القرارات فى المجتمع الإسرائيلى وسن قوانين جيدة. ومن المؤسف أن الجمهور لديه رؤية أخرى".

◆ **الجمهور يقدر داليا إيتسك:**

وما يثير الدهشة هو أن الجمهور يبالغ فى الثناء على رئيسة الكنيست، داليا إيتسك تحديداً، وعلى أدائها وأسلوب عملها محل رئيس الدولة السابق موشيه كتساف. علاوة على ذلك، يعقد الجمهور مقارنة بينها وبين بقية أعضاء الكنيست، فقد منحها ٢١٪ من الجمهور تقدير "متوسط" على أداءها، فى حين منحها ٣٨٪ تقدير "جيد" و١٧ ٪ تقدير "جيد جداً".

وقد صرح الدكتور فادنا، الذى أجرى الاستطلاع، بأن الحديث يدور عن "انهيار حقيقى فى ثقة الجمهور فى الكنيست". وأضاف أن البيانات الواردة فى الاستطلاع قد تكون من الخطورة بمكان، ولاسيما أن ٨٠٪ من الجمهور لا يعتقدون فقط أن أعضاء الكنيست لا يضطلعون بدورهم فى الكنيست على الوجه الأكمل، بل أنهم أيضاً لا يضيفون شيئًا للديموقراطية. واستطرد بقوله إن الموقف السلبى تجاه أعضاء الكنيست هو الموقف الذى يتبناه ناخبو اليمين واليسار على حد سواء.

أما فيما يتعلق بالبيانات المثيرة للدهشة، والتى تشير إلى الشعبية التى تحظى بها رئيسة الكنيست، قال الدكتور فادنا: "إننا نكتشف بذلك أن هناك زعيمة أخرى فى حزب كاديما، وهو ما يشير إلى أن تسيبى لفنى وداليا إيتسك هما أفضل مرشحتين لتمثيل هذا الحزب".

الاحتفال بذكرى أحداث النازى ليس قاصراً على الأشكناز وحدهم

بقلم: أمير تيفون
المصدر: موقع والا www.walla.co.il
٢٠٠٧/٧/٣

وفقاً لاستطلاع رأى أجرته جمعية ياد فاشيم، تتطابق أهمية أحداث النازى بين اليهود من ذوى الأصل الأشكنازى ومن ذوى الأصل الشرقى (السفاردي).. حيث أفاد ٥١٪ من المشاركين الأشكناز فى الاستطلاع أن الاحتفال بذكرى أحداث النازى أمر "له تأثير كبير" على هويتهم، وهو ما قاله أيضاً ٤٨٪ من المشاركين الشرقيين فى الاستطلاع، فيما أفادت نسبة ٨٪ فقط من المشاركين الأشكناز و١٤٪ من الشرقيين بأن أحداث النازى "ليس لها أى اعتبار" فى هويتهم.

كما أظهر الاستطلاع أن حوالى ٧٥٪ من الشباب فى أعمار (١٤ وحتى ١٨ عاماً) يرغبون فى دراسة ومعرفة المزيد عن أحداث النازى "أكثر من أى فئة عمرية أخرى"، بينما قال ٥٧٪ من كبار السن، المشاركين فى الاستطلاع، إنهم يرغبون فى دراسة ومعرفة المزيد عن أحداث النازي. وقد علق المسئولون فى متحف ياد فاشيم على ذلك بقولهم إنه "كلما صغرت السن، تزداد الرغبة فى التعلم ومعرفة المزيد عن أحداث النازي".

تم عرض نتائج الاستطلاع بالأمس خلال مؤتمر قطرى للمدرسين تحت عنوان "أحداث النازى وتشكيل الهوية".

◆ ترجمات عبرية ◆

١٢٣

شخصية العدد

رحيل الصحفى والمحلل العسكرى "زئيف شيف"

ترجمة وإعداد:
أسامة أبو رفاعي

رحل "زئيف شيف"، المحلل العسكرى لصحيفة هاآرتس، عن عالمنا يوم الثلاثاء الموافق (٢٠٠٧/٦/١٩)، عن عمر يناهز ٧٤ عاماً. وقد ذكرت صحيفة هاآرتس أن شيف، الذى عاصر كل الحروب الإسرائيلية، قد وافته المنية، وهو فى قمة مجده المهني، تاركاً وراءه زوجته وأبناءه الاثنين. كان شيف قد احتجز فى مستشفى "تل هاشومير" عندما شعر بتدهور فى حالته الصحية وبعض المشاكل القلبية قبل أن توافيه المنية.

هاجر شيف من فرنسا إلى إسرائيل عام ١٩٣٥، تخرج من جامعة تل أبيب، أدى خدمته العسكرية، حيث كان ضابطاً فى سلاح الاستخبارات. وخلال عمله الصحفى فى صحيفة هاآرتس، شارك فى أول وفد إسرائيلى يزور الإتحاد السوفيتى (سابقاً) والتقى باليهود الذين كانوا يعيشون وراء الستار الحديدي.

عمل شيف كمراسل عسكرى منذ عام ١٩٦٠ وغطى معظم الحروب الإسرائيلية، ومن بينها حرب الأيام الستة (حرب ٦٧)، وحرب عيد الغفران (حرب أكتوبر ٧٣)، وحرب لبنان الأولى والانتفاضة. وإلى جانب الكتابة فى صحيفة "هاآرتس"، نشر مقالات عديدة فى صحف ذائعة الصيت فى سائر أنحاء العالم، كما أجرى عدة أعمال بحثية تتعلق بالقضايا الأمنية، حيث عمل فى معهدى كارينجي وواشنطن إنستيتيوت، وأجرى بحثاً حول طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط. وأثناء حرب الخليج الثانية (١٩٩٠)، اعتاد الجمهور مشاهدة شيف بعدما كان يظهر كل ليلة فى برنامج "عيرف حداش" (مساء جديد)، الذى يذاع على القناة الأولى الإسرائيلية. وبعد انتهاء الحرب، فجر شيف خبراً خطيراً، وهو أن بعض الأقنعة الواقية التى وُزِّعت على الجمهور الإسرائيلى لم تكن صالحة للاستخدام.

وقد نشر شيف مقالات عديدة وأقوال مأثورة نتذكر منها على سبيل المثال، مقالاً نشرته صحيفة هاآرتس بتاريخ (٢٠٠٥/١٢/٣٠) تحت عنوان "قطاع صواريخ القسام" قال فيه: "فى حربنا ضد صواريخ القسام ثبت عدم صحة بعض التوقعات، ومنها أنه فى أعقاب تطبيق خطة فك الارتباط والانسحاب من غزة سيتوقف إطلاق صواريخ القسام، أو يقل إلى أدنى مستوياته، ولكننا وجدنا أنه قد أطلق على إسرائيل ٣٠٩ صواريخ فى عام ٢٠٠٤، بينما سقط ٣٦٦ صاروخاً فى عام ٢٠٠٥ . وردت القيادة السياسية على ذلك قائلة: "إن سيطرة إسرائيل على قطاع غزة ستكون بمثابة مزارع شبعا للفلسطينيين، وهذه ذريعة لمواصلة القتال، حتى إن كان واضحاً أن مطلقى صواريخ القسام يعتبرون كل إسرائيل مزارع شبعا كبيرة".. كما نشرت صحيفة هاآرتس مقالاً له بتاريخ (٢٠٠٦/٣/٤) تحت عنوان "مَنْ يردع مَنْ..؟" قال فيه: "لا يجب على إسرائيل الاستخفاف بقوة إيران الآخذة فى الازدياد كقوة عظمى فى المنطقة، وبالخطر الذى تمثله بسبب نظام حكمها المتطرف. لقد ارتكبت إيران بالفعل عدة أخطاء، ولكنها حققت إنجازات واضحة. فحينما كان العالم ينشغل بالجهود التى تبذلها لامتلاك سلاح نووي، استطاعت إيران - بواسطة عملية محكمة بالتعاون مع سوريا وحزب الله - إنشاء منظومة صواريخ طويلة المدى فى جنوب لبنان يمكنها أن تكبد إسرائيل أضراراً فادحة".

إضافة إلى عمله الصحفي، أصدر شيف مجموعة كتب تتعلق بأمن إسرائيل، من بينها "المعجم الأمنى الإسرائيلي"، و"حرب الخدعة" عام ١٩٨٤ (حول حرب لبنان الأولى) وكتاب "الانتفاضة" عام ١٩٩٠ (حول الانتفاضة الأولى).

حصل شيف على ست جوائز عن أعماله الصحفية، من بينها جائزة "عاموس ليف" لعام ١٩٦٠، وجائزة روبنشتاين عن أفضل حديث صحفى لعام ١٩٦٩، وجائزة سوكولوف لعام ١٩٧٥، وجائزة تيد لوريا لعام١٩٨٠، وجائزة عليزا شجرير لعام ١٩٨٢، وجائزة صحفى هذا العام لهيئة الإذاعة عام ١٩٨٣ .

وقد أصدر وزير الدفاع الإسرائيلى بياناً خاصاً أعرب فيه عن حزنه الشديد على وفاة شيف، قال فيه إنه كان صديقاً، إنساناً، ومحللاً مشهوراً على الصعيد الدولي، ولم يحدث يوماً أن وُجِّه له أى نقد من جهاز الأمن الذى كان يحبه.

كما حاز شيف على إعجاب وتقدير الجمهور الإسرائيلي، وهذا ما انعكس فيما كتبه أصحاب التعليقات على مواقع الإنترنت. فقد وُصف بأنه كان محللاً ومفكراً من عالم آخر، كانت الحقيقة فقط هى التى تقوده، وأنه كان رجلاً بكل معنى الكلمة، وكان يعتبر فرداً من أفراد كل أسرة فى إسرائيل. وقال عنه شاؤول موفاز: "لقد تعرفت عليه حينما كنت قائد فرقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) منذ خمسة عشر عاماً، وقد أجرى معى عشرات، بل وربما مئات، الأحاديث. ومضينا سوياً ساعات كثيرة، طرح خلالها كافة الأسئلة الصعبة.. فقد كانت تقوده خبرته، وتجاربه الكثيرة وذكاؤه الخاص. كان زئيف صحفياً يندر وجوده الآن.. كان له بريق يطل من عينيه فى أيامه الأخيرة، ويمسك بمفكرة صغيرة فى يديه، كما كانت البسمة ترتسم دائماً على شفتيه. كان زئيف رجلاً ذا استراتيجية، يهتم بأدق التفاصيل، ولم يكتف مطلقاً بالحديث مع طرف واحد، فقد كان يجرى أحاديثه مع كافة الأطراف، بما فى ذلك الأمريكيين والعرب، حتى يتسنى له الإلمام بكل شيء وبلورة صورة كاملة وشاملة ودقيقة".

يضيف موفاز: "كان زئيف صحفياً وأديباً فى الوقت نفسه، وكان رجلاً عالمياً عرفه العالم وقدَّره.. وقد خدم إعلامياً سياسة الأمن الإسرائيلية داخل وخارج البلاد على مدى سنوات عديدة.. كما فتحت أنظمة حكم كثيرة أبوابها أمامه وحظى بفائق الاحترام والتقدير. إننى أكتب باسمي، ولكني بالتأكيد أعبِّر عن مشاعر كثيرين. لقد فقدنا شخصاً غالياً. صديقى زئيف لقد فعلت الكثير من أجل أمن دولة إسرائيل ومنحت تقديراً لمهنة الصحافة. إننى أفتقدك ويفتقدك الجميع فى مجال الإعلام الإسرائيلي".

وقال عنه شمعون بيريس: "لم يقدم زئيف شيف أى تنازلات، سواء لنفسه أو للآخرين. فقد آل على نفسه بذل أقصى ما فى وسعه من أجل البحث عن الحقيقة، وكشفها، وإخبار الناس بها دون أى تنازلات. وكانت رؤيته لأمن إسرائيل والجيش الإسرائيلى تتسم بالإخلاص، والصوت الهادئ، والإنصاف المهني، دون أى محاولة للتجميل أو التقبيح. لقد حظينا بقراءة تعليقات زئيف دون حاجة للتشكيك فى مصداقية أقواله، وتقديراته المتزنة، ورغبته فى خدمة هذه القضية العظيمة، دون الاستسلام لأى شيء والتخلى عن ضميره المهني".

وقال رئيس هيئة الأركان السابق يسرائيل طال: "لقد تعرفت على زئيف منذ أن عمل فى المجال الصحفى خلال الخمسينيات.. وكان القادة العسكريون والمدنيون داخل وخارج جهاز الأمن يقرأون كتاباته دائماً بحرص شديد.. وينتظر الجمهور ما سيقوله وما سيكتبه عن أى قضية. وقد امتاز بالنواحى الإنسانية والليبرالية، وانعكس ذلك فى كتاباته عن علاقتنا مع جيراننا، وعلاقتنا مع بعضنا بعضا.. فقد كان ظهوره بمثابة بوق للديموقراطية والليبرالية والإنسانية. لا يوجد لدينا اليوم صحفى مثل زئيف شيف، ولكنى أتمنى أن يكون هناك من يذكرنا به فى المستقبل".

رؤية عربية



عام على حرب لبنان.. الدروس المستفادة

د. أشرف الشرقاوي

مدرس الأدب العبري الحديث - كلية الآداب، جمعة المنصورة

بعد مرور عام على حرب لبنان، يبدو للبعض أن الوضع الميداني في جنوب لبنان قد تغير كثيراً، بما لا يسمح بتكرار حادث اختطاف أو أسر الجنود الإسرائيليين الذي أشعل فتيل الحرب، ظاهرياً على الأقل. ولكن نظرة سريعة إلى العناصر الأساسية، التي تلهب الصراع بين إسرائيل وجيرانها عامة وبينها وحزب الله بشكل خاص، توضح أن الصورة لا تكاد تكون تغيرت على الإطلاق. ويرجع ذلك للأسباب التالية:

١ - لا يزال الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا - التي كانت ولا تزال نقطة الخلاف التي منعت حزب الله من الاعتراف بتنفيذ إسرائيل للقرار ١٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن بشأن الانسحاب من جنوب لبنان. حيث تزعم إسرائيل أن هذه المنطقة هي أرض سورية، بينما يزعم حزب الله والحكومة اللبنانية، بل والحكومة السورية أنها أرض لبنانية. وسواء كانت هذه الأرض لبنانية أم سورية فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لها لا يحظى بأي شرعية. أضف إلى هذا أن إسرائيل - من خلال وسائل إعلامها - تواصل استفزاز السوريين واللبنانيين فيما يتعلق بمزارع شبعا، من خلال تسميتها باسم عبري هو "هر دوف"، وهو ما يوحي بأنها تعتبرها أرضاً إسرائيلية لاتنوي الانسحاب منها. وبغض النظر عن الدوافع التي تحرك كافة أطراف الصراع بشأن مزارع شبعا فالخلاصة هي أن هذه المنطقة محل النزاع لا تزال محتلة، ولا تزال بؤرة للنزاع، ولا تزال كفيلة بإثارة حرب أخرى لأجلها.

٢ - شكلت إسرائيل لجنة تحقيق لبحث أسباب ما وصفته بالإخفاقات التي تعرض لها الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية. وقدمت هذه اللجنة تقريراً مبدئياً. غير أن الإطلاع على هذا التقرير يوضح أن إسرائيل - ولجان التحقيق التي تشكلها - لا تتعلم أبداً من دروس الماضي. فلجنة التحقيق لم تتعرض لجذور المشكلة وهي استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا - ناهيك عن الحديث عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية والضفة الغربي وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية الذي يمكن أن يتسبب في أي لحظة في اندلاع حرب أخرى. وقد اقتصرت تحقيقات اللجنة على الأسباب التي أدت إلى فشل الجيش الإسرائيلي في حسم الحرب عسكرياً في فترة قصيرة، على النحو الذي كان يتوقعه الشعب الإسرائيلي من جيش يصفه بأنه من أقوى جيوش العالم(١). وفي هذا الصدد كان من الجدير باللجنة أن تركز في مناقشتها لأسباب المشكلة على الجذور التي أفرزتها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا على الرغم من زعم إسرائيل أنها انسحبت من كافة الأراضي اللبنانية.
- الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة (رغم زعم إسرائيل أنها انسحبت من القطاع).
- الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان.

ولن يكون من الممكن في تقديري حل أي من هذه المشكلات بمعزل عن الأخرى. وحتى لو تم التوصل إلى حل لإحداها فإنه سيكون حلاً مؤقتاً، لن يكفل منع الحرب بشكل نهائي.

٣ - لم تتعلم إسرائيل الدرس الرئيسي من الإخفاق الأمريكي في العراق، وهو أن القصف الجوي غير قادر على حسم معركة. فالقصف الجوي مهما كان مركزاً لن يكون في استطاعته تدمير إرادة المقاومة للقوة الغازية. وحتى لو اختفت هذه الإرادة لفترة معينة لظروف خاصة فإنها لابد أن تعود، نظراً للميل الفطري لدى البشر إلى الدفاع عما يعتقدون أنه ملك لهم.

٤ - رغم زعم إسرائيل أنها نفذت قرار مجلس الأمن، وأن هذا الأمر من المفترض أن ينهي حالة الحرب بينها وبين لبنان، إلا أن الحكومة الإسرائيلية لم تبحث حتى الآن إمكانية إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين،

المعتقلين في السجون الإسرائيلية منذ سنوات. وبغض النظر عن أسباب استمرار احتجاز هؤلاء الأسرى، وبغض النظر عن الأوصاف التي تطلق عليهم، فإن إبقاءهم قيد الأسر كفيل باستمرار العمليات العسكرية التي تسعى لضمان إطلاق سراحهم. وبالتالي فإن استمرار وجودهم في الأسر هو ضمان أكيد باستمرار التوتر العسكري في جنوب لبنان. ولن يسهم وجود القوات الدولية في الحد من هذا التوتر سوى لفترة محدودة، سيعود الوضع بعدها إلى التصعيد، نظراً لأنه لا أحد يترك أسراه دون السعي لإطلاق سراحهم سواء بالطرق الدبلوماسية أو العسكرية.

٥ – لا تزال القيادة الإسرائيلية تتناسى أن استمرار الاحتلال- أي احتلال- يترتب عليه استمرار مقاومة الاحتلال وسواء كانت هذه المقاومة ستوصف بأنها عمليات عنف أو إرهاب أو ستوصف بأنها مقاومة مسلحة، فإن استمرارها هو الشيء الطبيعي حتى لو خفتت حدتها لفترة محدودة. فالطرف القائم بالاحتلال يمكنه الانسحاب بينما ليس في استطاعة الطرف الواقع تحت الاحتلال سوى المقاومة، نظراً لأنه ليس له مكان آخر يترك أرضه ليذهب إليه.

٦ – لم يكن اختطاف الجنديين الإسرائيليين هو السبب المباشر في الحرب. فقد تم اتخاذ قرار الحرب في وقت سابق حسبما أكده أكثر من مصدر إسرائيلي. ولكن إسرائيل كانت في انتظار التوقيت المناسب.

٧ – تم اتخاذ قرار الحرب من أجل تحقيق أهداف أمريكية وليس إسرائيلية، ولكن عدم تحقيق هذه الأهداف ألحق ضرراً بالغاً بمكانة إسرائيل في واشنطن، وهو ما يجعلنا نتوقع حتمية قيامها بشن حرب أخرى للقضاء على حزب الله. ويبدو من أحاديث القيادة السياسية والعسكرية، بل ومن الخطاب السياسي المنتشر في إسرائيل أن الحرب قادمة لامحالة، وأن المسألة مسألة توقيت واستعداد.

٨ – لم تتمكن إسرائيل من خلال هذه الحرب من تحييد الخطر الإستراتيجي، المتمثل في وجود صواريخ بعيدة المدى لدى حزب الله، تهدد العمق الإسرائيلي، وتمثل قوة ردع إستراتيجي تمنع إسرائيل من قصف العمق اللبناني. وفي هذا الصدد جاءت الحرب بنتيجة عكسية على مستوى قدرة الردع الإستراتيجي. فبعد أن كان المعتقد أن إسرائيل يمكنها متى أرادت أن تدمر قدرات حزب الله العسكرية في لحظات من خلال قصف جوي مركز، تبين أن لدى حزب الله قدرات خاصة، لن تتمكن إسرائيل من تصفيتها بالوسائل العسكرية، ولا سيما بعد أن فشلت في فعل ذلك عن طريق حرب استغرقت أكثر من شهر.

٩ – لم تتمكن إسرائيل من تحقيق أي من أهدافها المعلنة من هذه الحرب، والتي تغيرت كثيراً على امتداد الحرب. حيث بدأت الحرب بهدفين معلنين وهما تحرير الأسرى الإسرائيليين، والقضاء على القدرات العسكرية لحزب الله، ولم يتحقق الهدفان. وتبنت الحكومة الإسرائيلية في وقت لاحق أهدافاً أخرى تمثلت في الضغط على الجمهور اللبناني حتى يضغط على حزب الله لإطلاق سراح الأسرى. ولم يتحقق هذا الهدف أيضاً. بعدها تبنت الحكومة الإسرائيلية هدفاً آخر وهو إبعاد حزب الله عن الحدود الإسرائيلية، غير أن هذا الهدف لم يتحقق هو الآخر. فرغم ابتعاد القوات العسكرية المعلنة لحزب الله إلى ما وراء الليطاني، إلا أن مقاتليه موجودون في جنوب لبنان.

١٠ – لا تزال إسرائيل تتبنى أساليب محرمة دوليا في مواجهة المدنيين. ويتضح ذلك من مئات الآلاف من القذائف العنقودية التي زرعتها في جنوب لبنان بهدف الانتقام بعد صدور قرار وقف إطلاق النار، ورغم إدراكها أن القوات الإسرائيلية سوف تنسحب من لبنان في غضون أيام. وهذه الأساليب كفيلة بتعزيز الكراهية وإدخال عناصر جديدة كانت محايدة إلى الصراع، ولا سيما بعد مرور فترة من الوقت تتعرض خلالها هذه العناصر لخسائر بشرية نتيجة لانفجار بعض هذه القذائف العنقودية.

١١ – أوضح وقع الحرب على الجبهة الداخلية الإسرائيلية مدة هشاشة هذه الجبهة، حيث فر مئات الآلاف من المدنيين من منازلهم ليصبحوا لاجئين في المناطق الجنوبية من إسرائيل. وقد حدث هذا نتيجة لضعف الترتيبات الأمنية الخاصة بحماية الجبهة الداخلية في زمن الحرب.

١٢ – تصرفت وسائل الإعلام الإسرائيلية بنفس الطريقة التي تتصرف بها وسائل الإعلام في دول العالم الثالث، فحجبت عن الجمهور الإسرائيلي مشاهد الدمار التي خلفتها الحرب، بعد أن منعت الرقابة العسكرية نشرها. غير أن من الممكن إدراك حجم الدمار الذي خلفته الحرب من تكلفة خطة إعمار المنطقة الشمالية التي صدقت عليها الحكومة الإسرائيلية. والخلاصة في هذه النقطة أن عدم وجود إعلام قوي يوضح الحقيقة للجمهور يتسبب في استمرار الحكومات في خداع الجمهور وحجب الحقيقة عنه، وهو ما قد يسهم في اندلاع حرب أخرى.

١٣ – وأخيراً – وهو ما لا يقل أهمية عن العناصر السابقة – فإن مفتاح حل المشكلة موجود في دمشق. ورغم أن القيادة الإسرائيلية تعرف ذلك، إلا أنها تفضل تجاهله، وتفضل خداع الشعب الإسرائيلي من خلال التأكيد مرة بعد أخرى على أن سوريا لاتنوي الحرب، وعلى أنه لا توجد لدى إسرائيل نية لمهاجمة سوريا (٢).

غير أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان السورية وللأراضي الفلسطينية سيتسبب في استمرار الصراع، أياً كان الشكل الذي سيتخذه هذا الصراع. وإذا كانت تقديرات المخابرات الإسرائيلية تفيد بأن سوريا لا تنوي الحرب، فإن هذه التقديرات من المفترض أنها تتحدث عن نية الحرب المباشرة الآن. أما في المستقبل غير المنظور فإن سوريا من المفترض أن تسعى لاسترداد أراضيها المحتلة. وإذا لم يحدث هذا بالوسائل السلمية فلن يكون هناك من سبيل آخر سوى حرب أخرى- مباشرة أو غير مباشرة- ستكون نتائجها أكثر تدميراً بعد أن تعلم السوريون الدرس من حزب الله.

والخلاصة أن حرب لبنان الثانية كانت جولة في حرب من المتوقع أن تشهد جولات أخرى قريباً، ربما قبيل حلول الربيع القادم وذلك لتحقيق عدة أهداف سواء على المستوى الإسرائيلي المحلي أو على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي. وفيما يلي أهم هذه الأهداف.

◆ أولاً: على المستوى الإسرائيلي المحلي

١ - أدت الحرب إلى فقدان رئيس الوزراء إيهود أولمرت وحكومته لشعبيتهما، وتعالت الأصوات في الساحة السياسية تطالب باستقالة الحكومة. غير أن إيهود أولمرت أصر على عدم الاستقالة، ووعد بالعمل على تصحيح الأخطاء التي شهدتها الحرب (٣). وربما لا يكون في استطاعة أولمرت استعادة شعبية حكومته سوى بحرب جديدة يحقق فيها نصراً حاسماً، وإن كان تحقيق مثل هذا النصر حتى الآن غير مؤكد.

٢ - بعد انتخاب إيهود باراك زعيماً لحزب العمل نظراً لماضيه العسكري المعروف، جدير بنا أن نفترض أنه سيجهز الجيش على النحو الذي يعتقد أنه مناسب، ثم سيسعى بعد ذلك للضغط على الحكومة لاتخاذ قرار الحرب، وذلك ليثبت أن انتخابه كان في محله، وأنه جدير بأن يصبح رئيس الوزراء القادم.

٣ - أدت الحرب إلى خفض الروح المعنوية في إسرائيل، ولا سيما في المناطق الشمالية منها التي تعرضت لصواريخ حزب الله حتى آخر أيام الحرب. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للقيادة الإسرائيلية أن ترتفع الروح المعنوية عن طريق حرب أخرى تثبت لمواطني الشمال وللشعب الإسرائيلي عامة أنه حتى لو حدث قصف صاروخي فإنه لن يكون بنفس التأثير بعد الإصلاحات التي من المفترض أن تشهدها المخابئ والتجهيزات الخاصة بحماية الجبهة الداخلية في الشمال قبل الحرب.

◆ ثانياً: على المستوى الإقليمي

١ - تسعى إسرائيل إلى القضاء على التهديد الذي يمثله وجود حزب الله في جنوب لبنان كمنظمة عسكرية، هدفها المعلن هو تحرير الأراضي اللبنانية والدفاع عن جنوب لبنان ودعم الفلسطينيين. فمجرد وجود هذه المنظمة على الحدود الإسرائيلية كفيل باستمرار التوتر وتعرض إسرائيل لقصف عند حدوث أي مشكلة مع لبنان أو سوريا.

٢ - سوف تنقل الجولة الجديدة من الحرب في حالة وقوعها رسالة إلى القيادة السورية مفادها أن سوريا لن يكون في استطاعتها بأي حال من الأحوال أن تجرب ما فعله حزب الله، وبالتالي ستسهم في دعم موقف إسرائيل في حالة بدء مفاوضات سلام مع سوريا.

٣ - يهدف القضاء على حزب الله - والذي أشك في إمكانية حدوثه - إلى بعث رسالة إلى إيران تفيد بأن إسرائيل لا تزال قوية وقادرة على الرد على أي تهديد من إيران في حالة تعرض المنشآت النووية الإيرانية لقصف أمريكي.

٤ - بعث رسالة للفلسطينيين تفيد بأن ما حدث مع حزب الله غير قابل للتكرار في المناطق، وأنهم ليس أمامهم سوى قبول سلام بالشروط الإسرائيلية.

٥ - من خلال كل ما سبق سيكون في استعادة إسرائيل قدرتها على الردع بعد أن فقدتها نتيجة للحرب.

◆ ثالثاً: على المستوى الدولي

١ - تهيئة الظروف لقيام شرق أوسط جديد، ينعم بالديموقراطية بالشروط الأمريكية والإسرائيلية، وهو هدف تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه، نظراً لأن الإدارة الأمريكية تعتبر لبنان نقطة الضعف الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي يمكنها منها البدء في السعي لتحقيق هذا الهدف.

٢ - استعادة ثقة الولايات المتحدة في الآلة العسكرية الإسرائيلية وفي ذراع إسرائيل الطويلة، بعد أن ضاعت نتيجة الحرب.

---

١ - لا تزال الاحتجاجات على الحرب من جانب حركات مثل حركة يش جفول وغيرها موجودة على موقع: http://www.tv.social.org.il/lebanon-war2/kele-6-12-8-06.htm

٢ - نشرت صحيفة هاآرتس حديثاً للواء أوري ساجي - رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية الأسبق - بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٠٦ بعد أيام من بداية الحرب، يؤكد فيه أن مفتاح الحل في يد سوريا ويدعو للتفاوض معها. غير أنه قوبل في ذلك الوقت باستهجان من جانب كافة المحللين الذين يصفون أنفسهم بالإستراتيجيين، وأغلبهم من العسكريين.

٣ - ورد في الفقرة رقم ١٣ الفصل الأول من تقرير لجنة التحقيق في حرب لبنان ما يلي: "وتمسك رئيس الوزراء بالرأي القائل إن الحرب من الناحية المبدئية أديرت كما ينبغي، وأسفرت عن نتائج إيجابية، وطلب السماح للحكومة وللجيش بإصلاح الأخطاء التي ظهرت، غير أن الإجراءات السياسية المعتادة لم تنجح في حسم الموضوع".

رؤية عربية



مصر والصراع الفلسطيني / الفلسطيني

طلعت رضوان
كاتب وباحث

الحرب الدموية التي وقعت بين أبناء الشعب الفلسطيني في شهري مايو ويونيو ٢٠٠٧، لم تكن الأولى ويبدو أنها لن تكون الأخيرة، إذ تجددت الاشتباكات من جديد يوم ٢٠٠٧/٧/١١ بين طلبة جامعة بيرزيت المنقسمين بين الولاء لحماس والانتماء لفتح. إن هذه الحرب الدموية بين أبناء الشعب الواحد تؤكد غياب مفهوم (الوطن) وأن إسرائيل نجحت في أن تكون تصفية القضية الفلسطينية يتولاها الفلسطينيون أنفسهم. والدليل على ذلك تلك الحقيقة التي يتعامى كثيرون عنها وهى أن حماس صناعة إسرائيلية، وهى حقيقة ألمح إليها ياسر عرفات (أهرام ٢٠٠١/١٢/٢١ ص ٣، أهرام ٢٠٠٢/١/١٦ ص٢٠) وكيف نصدق أن الفلسطينيين يعتبرون إسرائيل دولة احتلال، وفي نفس الوقت تطلب السلطة الفلسطينية معدات مقاومة الشغب من إسرائيل (نقلا عن سلامة أحمد سلامة أهرام ٢٠٠١/١٠/١٣) وفي عدد ١٩٩٨/٣/٦ نشرت صحيفة الهيرالد تربيون أن ضباط مكافحة الإرهاب والعمليات السرية في المخابرات الأمريكية يقومون منذ عام ١٩٩٦ بتدريب ضباط الأمن الفلسطينيين على فنون التجسس. وإن إسرائيل تعرف ذلك. وأن رجال مكتب الـ (إف بي آي) يساعدون في هذه المهمة، وكشف هنري كسينجر في مذكراته عن علاقة المخابرات الأمريكية بالفلسطينيين وأن عمر هذه العلاقة يعود إلى عام ١٩٧٣ (نقلا عن محمد أبو الحديد - كتاب آخر الأسبوع - هيئة الكتاب المصرية عام ٢٠٠١ ص ٢٥٩، ٢٦) وكيف يقتنع العقل أن تنظيما كبيرا مثل حماس، يحصل على الدعم المالي من أنظمة عربية ومن الاتحاد الأوروبي وأعضاء هذا التنظيم يسلحون المخالفين لهم في الشوارع وكيف نصدق أنهم يستهدفون (تحرير فلسطين) كما يزعمون وفي نفس الوقت يصدرون فتوى تنص على عدم جواز سير المرأة الفلسطينية في المظاهرات التي تندد بالاحتلال الإسرائيلي إذا كانت غير محجبة، أي أن ما يشغل عقول أعضاء حماس هو شعر المرأة وليس الوطن، وإذا كان الفلسطينيون يرون أن الحجاب أهم من فلسطين، فإن إسرائيل في المقابل كانت تعلن عن نجاحها في إنتاج قنابل عنقودية أكثر تطورا من القنابل الأمريكية (أهرام ٢٠٠١/٧/١٥ ص٢٤) وأكثر من ذلك فإن إسرائيل أصبحت الدولة النووية السادسة في العالم عام ١٩٧٠ (نقلا عن د. فوزي حمادة مجلة الهلال يوليو ٢٠٠٢) ويبدو الفرق بين الفلسطينيين الذين يحرمون اشتراك المرأة في المظاهرات إلا إذا كانت محجبة وبين إسرائيل التي تسمح بمظاهرات الإسرائيليين الذي خرجوا بمئات الألوف يدينون الاعتداء على الشعب اللبناني وعلى القمع الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين. بل وصل الأمر إلى درجة السماح بمظاهرة قام بها إسرائيليون لتأييد الرافضين (من الإسرائيليين) للخدمة العسكرية بالأراضي الفلسطينية (أهرام ١١ يناير ٢٠٠٤ ص ٤).

إسرائيل التي لا يعترف بها العروبيون والاصوليون المسلمون ويحلمون بإبادتها، تركت للفلسطينيين مهمة تصفية بعضهم البعض، لتتفرغ للعلوم وتطبيقاتها ووصل الأمر إلى درجة مشاركتها في مشروع (الجينوم البشري) وفي نقل الرائحة عن طريق الكمبيوتر. بل أنها زودت طائرات الحلفاء في حملة البلقان بأنظمة توجيه كمبيوترية. وتشارك في شبكة الردع الصاروخي (د. هشام الحديدي - أهرام ٢٠٠١/٦/٤ ص١٠) وبينما العرب والأصوليين الإسلاميون يحلمون بـ(هداية) الأمريكان والأوروبيين للدخول في الإسلام وتصدير

المصاحف، نجد أن السلطة الأفغانية (بعد رحيل طالبان عن السلطة) تتصل بإسرائيل وتقدم لها طلبين رسميين لحصول على مساعدات إسرائيلية في مجالي الطب والزراعة (صحيفة معاريف الإسرائيلية نقلا عن الأهرام ٢٠٠٤/٣/٩ ص٦).

لقد آمن الفلسطينيون أعضاء حماس بأن (الوطن) مفهوم (وثني) فكان من بين أهدافهم المقدسة وهم يحاربون الفلسطينيون (الكفرة) أعضاء فتح، إنزال الأعلام الفلسطينية. وهذا الفعل إنذار لكل الأنظمة التي مولت ودعمت كل تنظيم يعتمد المرجعية الدينية ويرفض مفهوم الوطن، إنذار يقول أن الزحف (المقدس) قادم لإقامة إمارات إسلامية، كما أن إنزال الأعلام الوطنية درس لكل الأحزاب والكتاب الذين غازلوا التنظيمات ذات المرجعية الدينية، هذا إذا كان الإنذار سيجد من يسمعه والدرس سيجد من يفهمه.

أما أن يوجه الرصاص الفلسطيني إلى صدور فلسطينيين فهو دلالة على أن عقلية البداوة لها السيادة، وفوق أي اعتبار، العقلية التي حكمت سلوك العرب مع بعضهم البعض، قبل وبعد الإسلام، وهى ما عبر عنها الكاتب الليبي أبو القاسم حميدة فكتب "إن العرب لم يتخلصوا من ثقافة داحس والغبراء، ولم ينسوا تقاليد حرب البسوس وسلوكيات الثأر والسلب" (الأهرام ٢٠٠٣/١١/١٦ ص١١) وجعلت الشاعر فاروق جويدة يكتب إن "تاريخ العروبة سيف بطش أو دماء" (من قصيدة كتبها عام ٢٠٠٠ وأعاد نشرها في أهرام ٢٠٠٧/٦/٢٢ ص ٢٩) ودفعت الشاعر نزار القباني أن يكتب "أنا منذ خمسين عاما أحاول رسم بلاد تسمى - مجازا - بلاد العرب" بل إن المجازر الفلسطينية / الفلسطينية جعلت أ. أحمد بهجت الذي لا يمكن أن تدور الشكوك حول إيمانه بالعروبة وبالمرجعية الدينية يستجيب لصوت ضميره فكتب أن "المارد العربي يتوزع أشلاء مثل خروف العيد" (أهرام ٢٠٠٧/٦/١٩ ص٢).

وإذا صح ما أعلنته حماس من العثور على وثائق تدين قيادات فلسطينية تتعاون مع الموساد الإسرائيلي، فهو يعيد إلى الأذهان الرقم الصادم الذي قرأناه منذ سنوات عن وجود ثمانية عشر ألف فلسطيني يعملون لصالح إسرائيل. وفي حوار مع مثقف فلسطيني (رجاني عدم ذكر اسمه) قال لي أن ربع الشعب الفلسطيني يعملون مع الموساد. وأن الفلسطينيين منقسمون بين الولاء للعشيرة والقبلية والفخذ والبطن، وعندما قلبت في أرشيفي وجدت تصريحات لعرفات قال فيه "إن الجيش الإسرائيلي يهاجم منشآت السلطة الفلسطينية دون مقار ومكاتب حماس والجهاد، وبالرغم من أن إسرائيل تعرف كل شيء عن هذه المنظمات بما في ذلك أماكن إقامة وعمل ناشطيها بل أيضا مراكزها ومنشآتها ومقارها" (أهرام ٢٠٠١/١٢/٢١ ص٣) وقال أيضا بعض التنظيمات العاملة على الساحة الفلسطينية صناعة إسرائيلية. ولدينا وقائع ووثائق ومستندات" (أهرام ٦ يناير ٢٠٠٢ ص٢٠).

إن ضحية الصراع الفلسطيني/ الفلسطيني هو الشعب الذي يشهد بداية النهاية لحلم إقامة دولة فلسطينية. وهذا العداء الفلسطيني/ الفلسطيني يؤكد طوباوية الحلم، والى أن يكذب المستقبل الحاضر فإنني أناشد الإتحاد الأوروبي والأنظمة العربية بعدم تقديم أية مساعدة مالية لأي تنظيم فلسطيني وابتكار آلية تحقق وصول أي دعم إلى الشعب الفلسطيني مباشرة بعيدا عن أيدي من صدقوا أنهم رؤساء وزعماء فركبوا السيارات الفاخرة وجلسوا على المكاتب الأنيقة يولولون في طلب المساعدة. إن الحرب الفلسطينية / الفلسطينية تؤكد أنه لا حماس ولا فتح يؤمنون بفلسطين، وإنما يؤمنون بالسلطة للاستحواذ على أموال المساعدات (معركة فتح مع أرملة عرفات للحصول على الأموال المودعة باسم عرفات في بنوك أوروبا نموذجا) قد أبدو متشائما، ولكن هذه هى قراءاتي للمجزرة (التي ليست الأولى) بين أبناء الشعب الواحد. مجزرة السحل في الشوارع وقتل الجرحى وإلقاء الخصوم من الأدوار العليا (الجندي محمد السواركي نموذجا) وقذف المنازل بالصواريخ واقتحام المستشفيات والتمثيل بالجثث في الشوارع وإطلاق الزغاريد ابتهاجا بالمذبحة الخ. ولذلك فإنني أناشد الشعب الفلسطيني أن يعيد النظر في كل قياداته ويؤمن بان حلم الدولة الفلسطينية لن يتحقق إلا إذا آمنوا بالعقل كمرجعية وبالوطن كقبلة أولى.

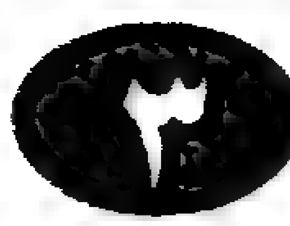
أما ما يخصنا نحن المصريين من المجزرة، فهو تدمير تمثال الجندي المجهول الذي هو رمز للشهداء المصريين. إن هذا الفعل أيقظ من بئر الذكريات مشهد القائد الفلسطيني الذي داس العلم المصري بحذائه في الجزائر بعد زيارة السادات لإسرائيل، ورسام الكاريكاتير الفلسطيني الذي كان يحلو له سب المصريين إلى درجة انه يرسم ثلاثة أهرامات وحبل غسيل عليه ملابس نسائية داخلية وتحت الرسم عبارة "هذه هى مصر" والأمثلة عديدة على الإساءة لمصر التي قدمت الشهداء ومليارات الجنيهات وآلاف الأطنان من الغذاء والدواء للشعب الفلسطيني، فيكون المقابل عداء

ليس له أي تبرير إنساني أو عقلاني. لعل تدمير تمثال الجندي المجهول، ومحاولات إسرائيل ترحيل كل الفلسطينيين إلى سيناء والأردن، أن يكون بداية لإعادة النظر في أكذوبة العروبة برمتها، إن العاطفة مشروعة في العلاقات الشخصية، ولكنها مدمرة في العلاقات الدولية. لأن الأخيرة (سواء عروبية أو دينية) لا تعني التفريط في الكرامة الوطنية، ولا تعني أن يستمر الشعب المصري في تحمل نفقات الرؤساء والزعماء، هل يعيد المسئولين والثقافة السائدة النظر في أكذوبة العروبة التي كانت السبب في مأساة الشعب الفلسطيني، عندما جعلته طرفا ثانويا في صراعه مع إسرائيل..؟ وكانت (العروبة) السبب في تراجع معدلات التمية وتصاعد أعمال القمع والتعصب.

إعادة النظر تتطلب التفرقة بين مساندة الشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافه المشروعة، وبين إساءات المنظمات الفلسطينية لمصر والتي ترفضها كل الأعراف الدولية، أن تدخل مصر لصالح الشعب الفلسطيني "دفع لجنة في الكونجرس الأمريكي للقيام بحملة صهيونية للمطالبة بمعاقبة مصر، بدعوى مسؤوليتها عما يسمى (غض الطرف) عن التسليح واسع النطاق الذي حصلت عليه حماس" وتعليقا على هذا الموقف كتب أ. أسامة سرايا أن "هذا الادعاء يأتي في وقت تحرص فيه مصر على منع اندلاع أي محاولة للاقتتال الداخلي، كما عرضت سمعتها ومكانتها لمخاطر جمة عندما بادرت بتكليف فريق أمنى لمدة أكثر من عام ونصف على أعلى مستوى للإقامة الكاملة في غزة والتفرغ التام لنزع فتيل كل أزمة يمكن أن يحدث، وتحملت مصر التجاوزات التي مست مكانة الوفد المصري، في الوقت الذي حرض فيه التيار الانقلابي في حماس بعض التنظيمات المرتبطة به من الباطن لافتعال مشكلات مع السفارة المصرية، وتكررت محاولات اختراق الحدود (المصرية) ووصل الأمر إلى درجة قتل جنود مصريين على الحدود في رفح (أهرام ٢٢/٦/٢٠٠٧ ص٥) هل أغالي عندما أطالب بإعادة النظر في مسألة العروبة برمتها..؟ إذا كان أ. احمد بهجت في لحظة صدق مع النفس، رأي أن "المارد العربي يتوزع أشلاء مثل خروف العيد" فلماذا نرضي على أنفسنا – ونحن مصريون – أن نكون ضمن هذا القطيع..؟ وهل يمكن أن يأتي يوم يكون في مصر ثقافة سائدة نؤمن بالعلم وتطبيقاته وبالليبرالية وآلياتها..؟ هل يمكن أن يأتي يوم تتفتح فيه عقول المصريين وتنتبه إلى حقائق الواقع، التي تكذب أوهام وأكاذيب العروبة..؟.



رؤية عربية



أبعاد الدور الإيرانى فى أحداث غزة

لواء أ. ح. متقاعد/ حسام سويلم

- البعد الإقليمى للصراع الفلسطينى - الفلسطيني.
- الزهار يعترف بتلقى حماس ٤٢ مليون دولار من إيران ويؤكد نية حماس فى إقامة دولة إسلامية فى غزة.
- تقرير أوروبى يكشف عن تلقى كتائب القسام ٣ مليون يورو من إيران.
- أنشطة إيران لنشر الفكر الشيعى فى الأراضى المحتلة.
- ١٢ تنظيما فلسطينيا يتلقون دعما مادى شهريا من إيران.
- دور مكتب التحرير الإيرانى فى إثارة الفتنة داخل الدول العربية.
- انتشار فكر "القاعدة" التكفيرى فى قطاع غزة.

لا يمكن أن نفصل ما حدث فى غزة من اقتتال داخلى بين حماس وفتح، ووقوع خسائر بشرية ومادية جسيمة بين الفلسطينيين، وهو ما يعد بكل المقاييس جريمة فى حق الشعب الفلسطينى خاصة والأمة العربية عامة، عن إطاره الإقليمى الأوسع، بما يجرى فى لبنان من قتال بين فصيل فلسطينى (فتح الإسلام) والجيش اللبنانى فى مخيم نهر البارد، والأزمة السياسية الطاحنة التى تعصف بلبنان وما يجرى على أرضه من اغتيالات وتفجيرات، أيضاً لا يمكن أن نفصل ما حدث فى غزة عما يجرى فى العراق من حرب أهلية وتصاعد النفوذ والتدخل الإيرانى بشكل سافر خاصة فى مدن جنوب العراق، ودعم فيلق القدس التابع للحرس الثورى الإيرانى فى تنظيم القاعدة ومحاولة سيطرته على إقليم الانبار لإقامة دولة العراق الإسلامية، بل وتسلل العائدون من العراق إلى عدد من البلدان العربية وغزة والضفة، وارتباط كل ذلك بالأهداف والمخططات الاستراتيجية لأطراف إقليمية فى مقدمتها إيران، التى تسعى إلى تصدير ثورتها الخومينية إلى البلدان العربية لبسط نفوذها السياسى والأيديولوجى فيها من خلال قوى سياسية عربية جندتها طهران لخدمة أجندتها السياسية، مستغلة القضية الفلسطينية باعتبار إيران الدولة الإسلامية الوحيدة - كما يزعم أحمدى نجاد - المتبنية هذا القضية، والمدافعة عن المقدسات الإسلامية فى القدس، بعد أن تخلت عنها الدول العربية، وأقامت علاقات سياسية مع إسرائيل وأصبحت "تدور فى الفلك الأمريكي" على حد تعبير الرئيس الإيرانى وتستثمر طهران فى ذلك شراكتها الاستراتيجية مع دمشق ورغبة سوريا فى استعادة نفوذها فى لبنان بعد انسحاب قواتها من هناك بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، وقراره الأخيرة بتشكيل محكمة دولية للتحقيق فى اغتيال رئيس وزراء لبنان الراحل رفيق الحريرى فى إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما تسعى دمشق إلى عرقلته، وهدد الرئيس السورى بشار الأسد فى حالة إقراره "باشعال المنطقة من البحر المتوسط إلى بحر قزوين" وهو ما نرى تجسيده حاليا فى اشتعال بؤر التوتر من حولنا، وتسعى الاستراتيجية الإيرانية إلى استخدام أذرعتها الممتدة فى لبنان (حزب الله) وفى غزة (حماس) وفى العراق (الميلشيات الشيعية) فى إثارة هذه الإضطرابات لمساومة الولايات المتحدة من خلال التفاوض على ملفات أهم بالنسبة لإيران، أبرزها الملف النووى وملف أمن الخليج ودور إيران فيه، ولا يخفى قادة إيران هذه الأهداف والمخططات الاستراتيجية، حيث سبق لرئيس مجلس الشورى الإيرانى أن صرح بوضوح أن لإيران دورا فى صنع القرارين الفلسطينى واللبناني، بل زاد وأوضح أن لإيران وجود عسكريا فى البحر المتوسط، مشيرا فى ذلك إلى المناورات البحرية الدورية التى تجريها إيران مع سوريا فى إطار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

ومن المؤسف أن تسمحا كلا حماس وفتح لأنفسهم

بالوقوع فى دائرة الاستقطاب الإقليمي، حيث أصبح من الواضح أن حماس تعمل لصالح الأجندة الإيرانية - السورية، وبتوجيه أيدلوجى دينى يسعى لإقامة دولة إسلامية - على حد تعبير عدد من مسئولى حماس، فى حين تتبنى فتح أيديولوجية قومية تسعى من خلالها لاستكمال عملية السلام مع إسرائيل من خلال التعاون مع الدول العربية المعترفة بإسرائيل والمجتمع الدولي.

× السعى الإيرانى لإشعال الجبهات مع إسرائيل:

لم يعد خافيا على أحد أن عملية اختطاف الجنديين الإسرائيلى فى شمال إسرائيل بواسطة عناصر من حزب الله فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ كان بموج قرار إيرانى غداة فشل مفاوضات على لاريجانى - أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى مع خافير سولانا مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى حول الملف النووى الإيراني، كما كانت أيضاً عملية خطف الجندى الإسرائيلى جلعاد شاليط بواسطة عناصر من حماس والجهاد الإسلامي، من مستعمرة سديروت شمال غزة قبل ذلك بشهر بموجب قرار إيران، والهدف الإيرانى كان من وراء العمليتين إشعال جبهتين مع إسرائيل فى وقت واحد، وتوريطها فى حرب استنزاف طويلة، تستقطب إيران من خلالها دعم الشارعين العربى والإسلامى الرافض للعربدة الإسرائيلية والأمريكية فى المنطقة، وإثارة شعوب المنطقة ضد المصالح الأمريكية داخلها، وبما يفسد المبادرة العربية التى تتبناها السعودية ومصر، ووافقت عليها القمم العربية والقائمة على مبدأ انسحاب إسرائيل من كل الأراضى العربية مقابل الاعتراف بها، وإيران فى ذلك تستغل العاطفة العربية تجاه القضية الفلسطينية، والكراهية العربية لإسرائيل والولايات المتحدة الداعمة لها، وضامنة فى ذات الوقت أنه لن يجرؤ مسئول عربى على الوقوف فى وجه المقاومة العربية ضد إسرائيل حتى وإن كان ذلك على حساب تدمير لبنان وغزة كما حدث بالفعل بعد ذلك.

أما الهدف النهائى الذى تسعى إليه إيران من وراء ذلك فهو إجبار الولايات المتحدة على الجلوس معها ومع سوريا لبحث جميع الملفات (النووى والعراق والمحكمة الدولية.. الخ) فى مقابل تهدئة الأوضاع فى المنطقة.

ولأن المبادرة العربية لحل القضية الفلسطينية تسلب إيران ورقة تفاوضية مهمة تتاجر بها سياسيا وأيديولوجيا، كرست إيران جهودها لإيقاع أكبر قدر من الاضطراب فى المنطقة. فراهنت على حركة حماس بدعمها سياسيا وماديا بعد أن رفضت اتفاقية أوسلو والمبادرة العربية، ولكنها شاركت فى الانتخابات المنبثقة عن أوسلو لأنها ضمنت لها فوزا يتيح لها نسف هذه الاتفاقيات من داخل السلطة، وحافظت على موقف ملتبس من جميع الاتفاقيات التى أبرمتها السلطة الفلسطينية، وشاركت فى اتفاق مكة من أجل تعزيز موقفها العربى والسيطرة على الوضع الفلسطينى كله، وهو ما يتطلب القضاء على سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى المستندة إلى شرعية منظمة التحرير، ومنذ نجاحها كانت دائمة السعى لوضع السلطة الفلسطينية موضع الاتهام بالفساد والتفريط فى القضية الفلسطينية من أجل مصلحتها الحزبية، مستغلة شكوى الفلسطينيين من استشراء الفساد فى مؤسسات السلطة وتغول أجهزتها الأمنية وهو ما أدى إلى صعوبة الأحوال المعيشية فى مدن قطاع غزة والضفة.

أما على الساحة اللبنانية، فقد كان واضحا بعد توقف العمليات الحربية فى جنوب لبنان، سعى إيران وسوريا إلى تضخيم ما حققه حزب الله من نتائج فى ضرب العمق الإسرائيلى بالصواريخ على حساب تدمير لبنان وخسارتها أكثر من ١٣٠٠ شهيد، وهو ما أطلق عليه حزب الله "الانتصار الإلهي" وتوظيف ذلك سياسيا بتحكم حزب الله فى القرار السياسى اللبناني، واختيار كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب بما يتفق والمصالح الإيرانية واستعادة سوريا نفوذها فى لبنان، ألا أن قرار مجلس الأمن ١٧٠١ بنشر القوات الدولية والجيش اللبنانى فى الجنوب حجم انتصار حزب الله هناك بعد أن اقفل خط التماس بين جنوب لبنان وإسرائيل، وأصبح من الصعب على حزب الله تحريك الجبهة الشمالية لإسرائيل طبقا لمصالح وأهداف سوريا وإيران، فقام حزب الله بتحريض من دمشق وطهران بالالتفاف على الحكومة اللبنانية محاولين إسقاطها من خلال تحريك جماهير المعارضة للاعتصام فى وسط بيروت، إلى جانب أحداث عمليات تفجير واغتيالات لعدد من الوزراء والنواب المؤيدين لحكومة السنيورة التى تمثل الأغلبية اللبنانية بهدف إسقاطها، فلما صمدت هذه الحكومة بتأييد الأغلبية اللبنانية وجميع الدول العربية باستثناء سوريا، والمجتمع الدولي، بدأت المرحلة الثالثة فى المخطط الإيرانى السورى بإثارة المجتمعات الفلسطينية (شمال لبنان بدءا بمخيم نهر البارد بواسطة حركة فتح الإسلامية) التى تشكلت فى سوريا وانتقلت إلى مخيم نهر البارد، وأثبتت التحقيقات بعد ذلك أن تمويلها وتدريبها وتسليحها وتحركاتها كانت برعاية من سوريا وعبر حدودها مع لبنان، وكان الهدف واضحا فى إقامة إمارة إسلامية منفصلة فى شمال لبنان تمتد من طرابلس إلى جميع المخيمات الفلسطينية الثلاث عشر بدءا من مخيم نهر البارد وحتى مخيم صيدا، وبذلك تفتح على حكومة السنيورة أكثر من جبهة مما يعجل بسقوطها وسيطرة

فريق المعارضة الذى يتزعمه حزب الله وتدعمه دمشق وطهـران، إلا أن هذه المرحلة من المخطط الإيرانى - السورى فشلت أيضاً فى تحقيق أهدافها، بعد أن نجح الجيش اللبنانى فى احتواء الموقف فى مخيم نهر البارد، وهزيمة تنظيم فتح الإسلام، ومنع المنظمات الفلسطينية الأخرى فى المخيمات - مثل جند الشام، وعصبة الأنصار، والجبهة الشعبية الخ، من دعم فتح الإسلام، حيث منعت الأجهزة الأمنية التابعة لمنظمة التحرير فى المخيمات هذه المنظمات المعارضة من التحرك من مخيم عين الحلوة لدعم فتح الإسلام، ووقعت عدة اشتباكات بينهم. وبفشل هذه المرحلة من المخطط الإيرانى السوري، بدأت المرحلة الرابعة بنقل ميدان الصراع إلى غزة، وذلك بدفع حماس لأحداث انقلاب على السلطة الفلسطينية، وتدمير الأجهزة الأمنية التابعة لها ولحركة فتح، وأحكام سيطرتها بمفردها على القطاع. وكان من المفترض لو نجح المخطط أن تحكم منظمات فلسطينية متطرفة - مثل فتح الإسلام وعصبة الأنصار وجند الشام - سيطرتها عل الساحل اللبنانى من طرابس فى شمال لبنان وحتى صور فى الجنوب عبر سيطرتها على المخيمات الفلسطينية فى هذه المنطقة، مقيمة "دولة شمال لبنان الإسلامية"، وتوفر حماس عبر سيطرتها على قطاع غزة غطاءا معنويا وسياسيا للمخيمات الفلسطينية فى شمال لبنان والتى تسيطر عليها فتح الإسلام، وكذلك المخيمات الفلسطينية فى البقاع والتى تقع تحت سيطرة حزب الله فى الجنوب. وعلى أن تؤيد أحزاب المعارضة اللبنانية ما تقوم به فتح الإسلام فى شمال لبنان، وبذلك يتم عزل حكومة السينورة فى وسط لبنان بيروت بعد أن يحكم حزب الله سيطرته على الجنوب وعلى البقاع.

ولقد جاء قرار إيران وسوريا بتكليف حماس بحسم الموقف عسكريا فى غزة بعد وصول رعاة الحوار بين حماس وفتح - وهما السعودية ومصر - إلى قناعة بأن الطريق إلى حل المشكلة الداخلية الفلسطينية أصبح مسدودا بفعل الضغوط الإيرانية والسورية على حماس، حيث القرار ليس بيدها ولكن بيد طهران ودمشق، وكلاهما يسعى إلى استخدام حماس لتسخين الجبهة الجنوبية مع إسرائيل، بعد أن أغلق قرار مجلس الأمن ١٧٠١ جبهتها الشمالية مع حزب الله، رغم محاولة بعض العناصر التابعة لسوريا وإيران فى إطلاق عدة صواريخ ضد المستعمرات الإسرائيلية، والعملية الإرهابية التى جرت فى ٢٥ يونيو ضد الوحدة الأسبانية فى قوات اليونوفيل بتفجير سيارة مفخخة تسببت فى مقتل خمسة من الجنود الأسبان وإصابة آخرين.

إلا أن إسرائيل - كما يقول خبراؤها الاستراتيجيون - أدركت خطورة الذراع العسكرية الإيرانية الممتدة فى حدودها الجنوبية من خلال حماس، إلى جانب ذراع إيران الممتدة على حدودها الشمالية من خلال حزب الله، لذلك جاء تعيين ايهود باراك وزير الدفاع إسرائيل بعد فوزه برئاسة حزب العمل، ليواجه هذه التهديدات الإيرانية ويرد عليها عندما تسنح أول فرصة له بسقوط صواريخ القسام على المستعمرات الإسرائيلية فى الجنوب، أو صواريخ حزب الله على المستعمرات الإسرائيلية فى الشمال، ليس فقط من خلال عمليات القصف الجوى ضد الهياكل العسكرية لحماس كما حدث فى الغارات الإسرائيلية على غزة يوم ٢٧ يونيو الماضي، ولكنه قام أيضاً بتشكيل قوة برية من القوات الخاصة قوامها ٢٠ ألف جندى استعدادا لعمليات برية تستهدف تدمير البنية العسكرية والقيادية لحركة حماس فى عزة، وكذلك المنظمات الفرعية للقاعدة التى تسللت إلى القطاع - مثل جماعة "الجيش الإسلامي"، و"كتائب التوحيد والجهاد فى فلسطين وأراضى الرباط، و"سيوف الحق" التى خطفت الصحفى البريطانى جونستون وطالبت بمبادلته بمفتى القاعدة (ابو قتادة) الفلسطينى المسجون فى لندن، والعراقية (ساجدة الرشادي) المتهمة بتفجيرات الفنادق فى عمان، كما قامت جماعة (سيوف الحق) فى غزة بإحراق ٤٨ محل انترنت، وهاجمت بالقنابل مدرسة مختلطة، وهددت مذيعات التلفزيون الفلسطينى بالقتل والتشويه إذا لم يلتزمن بارتداء الحجاب.

◆ تدفق الأموال الإيرانية على حماس:

كشف القيادى فى حركة حماس "محمود الزهار" وزير الخارجية السابق فى حكومة إسماعيل هنية فى حديث له لمجلة دير شبيجل الألمانية، نشرته صحيفة الأنباء الكويتية فى ٢٠٠٧/٦/٢٤ عن نية حركة حماس فى تأسيس دولة إسلامية فى غزة، حين أجاب على سؤال حول مدى صحة ادعاءات الغرب حول هذا الموضوع قائلا: "بالطبع نريد أن نفعل ذلك ولكن بدعم كامل من الشعب، ثم أوضح "لن نستطيع تأسيس دولة إسلامية حاليا، لأننا نحن الفلسطينيون لا نملك دولة، وطالما أننا لا نملك دولة فسنحاول تشكيل مجتمع إسلامي". وردا على سؤال حول احتمالات قطع الأموال عن حكومة إسماعيل هنية فى غزة، أجاب الزهار أن حماس تملك عدة بدائل موضحا "إذا أردنا يمكننا الحصول على خمسة ملايين دولار شهريا على شكل تبرعات من مصر". واعترف عن نقله شخصيا مساعدات مالية من إيران إلى غزة قائلا: "حماس تلقت فى الماضى أموالا من بلدان عدة، فليبيا دعمتنا بخمسين مليون دولار، وأنا شخصيا جلبت مرتين أموالا

من إيران، مرة ٢٠ مليون دولار فى حقيبة من إيران إلى قطاع غزة، وفى المرة الثانية ٢٢ مليونا، وعن التكتيك الجديد الذى ستتبعه حماس تجاه إسرائيل وحركة فتح قال الزهار: "إن التكتيك الجديد يقضى بعدم مهاجمة الإسرائيليين" ثم ألمح إلى أن كتائب القسام - الذراع العسكرى لحماس ستستخدم فى الضفة الغربية مع فتح نفس أساليب التفجير والهجمات التى تعتمدها ضد قوات الاحتلال، وعلل ذلك قائلا "فى هذه اللحظة لا يمكننا أن نتعامل مع عدوين فى الوقت نفسه "وذلك فى إشارة إلى الدولة العبرية وحركة فتح ثم أشار الزهار إلى أن الأسلحة والذخائر متوافرة فى الأراضى المحتلة، موضحا: "قبل سنتين كانت كلفة الرصاصة الواحدة فى غزة تبلغ ٣,٥ يورو، أما الآن فهى ٣٥ سنتا فقط، ذلك أن أموال المساعدات الأمريكية حولت إلى السلاح، فشكرا لأمريكا..!! أما "إسلام شهوان" احد مسئولى كتائب عز الدين القسام فقد صرخ عقب سيطرة حماس على غزة يوم ١٤ يونيو الماضى قائلا: "لقد حل عهد العدالة والحكم الإسلامي".

وكان تقرير أوروبى نشر فى بداية مايو الماضى - قبل وقوع الأحداث الأخيرة فى غزة - قد حذر من استئناف الحرب الدموية بين فتح وحماس فى غزة، بعدما كشف عن لجوء كل طرف لإعادة تنظيم قواته المسلحة، وفى شكل خاص عودة التمويل الإيرانى لـ"حماس". حيث ذكر تلقى كتائب القسام ثلاثة ملايين يورو جاءتها من طهران مباشرة.

أما مدير الاستخبارات الفلسطينى توفيق الطيراوي، فقد اتهم إيران بلعب "دور كبير" فى سيطرة حماس على غزة، وذلك بعد تصريحات لوزير الخارجية المصرية أحمد أبو الغيط، قال فيها "إن طهران شجعت حماس على ما فعلته فى غزة" وأوضح الطيراوى ذلك قائلا: "لقد كان لإيران دور كبير فيما جرى فى غزة سواء فى التمويل أو التنفيذ". مضيفا نعرف أن المئات من حماس خرجوا وتدربوا فى إيران وبعض الدول العربية، وإن كل البرنامج والحركة الانقلابية التى قامت فى فلسطين هى برنامج مشترك بين حماس وإيران التى كانت على إطلاع كل التفاصيل، ثم أوضح "إن قادة حماس العسكريين التقوا قادة سياسيين فى سوريا، وتمت خلال الاجتماع مناقشة جوانب العملية كافة". ولم يستبعد الطيراوى أن تقوم حماس بعمل مشابه فى الضفة الغربية.

ويشارك الرئيس الفلسطينى محمود عباس فى هذا الرأى فبعد أن اتهم فى خطابه الأخير حماس بتدبير محاولة لاغتياله بلغم أسفل مقره زنته ٢٥٠ كجم متفجرات، أكد أن ما جرى "مخطط لسلخ غزة عن الضفة وإقامة إمارة من لون واحد يسيطر عليها تيارا واحدا من ميزاته التعصب" ودلل على ذلك بإنزال العلم الفلسطينى من مقراته واستبداله بعلم حماس الأخضر لإقامة إمارتها فى غزة، مضيفا "المخطط المعد سلفا والذى توافقت عليه قيادة حماس فى المداخل والخارج مع بعض أطراف إقليمية".

◆ جهود إيران لنشر التشيع فى غزة:

كشفت مصادر فلسطينية النقاب عن أن إيران استطاعت عبر حركة "الجهاد الإسلامي" الفلسطينية القيام بنشاطات عديدة لنشر الفكر الشيعى فى قطاع غزة، ودعم عدد من الجمعيات والمؤسسات لهذا الغرض، وحددت هذه المصادر الأسباب التى تساعد إيران على نشر أفكارها فى قطاع غزة فى الآتي: (١) استغلال الفقر والحصار المر على الشعب الفلسطينى وفى ظل الأوضاع الراهنة من أجل تجنيد أكبر عدد من الشباب، (٢) استغلال قضية حرب لبنان الأخيرة وتضخيم إنجازات حزب الله فيها باعتبارها "نصر إلهي" وتصوير حسن نصر الله باعتباره المنقذ للعرب من الكيان الصهيونى للقيام بنفس نموذجه فى فلسطين، (٣) عدم مشاركة حركة الجهاد الإسلامى فى الوقت الحالى فى العملية السياسية وعدم مشاركتها فى الاقتتال الداخلي، الأمر الذى زاد من التأييد لهذه الحركة. (٤) ضعف الخطاب السنى عموما وعدم وجود برنامج واضح للقوى السياسية فى قطاع غزة. وبحسب هذه المصادر فإن هناك العديد من الشخصيات التى تتبنى الفكر الشيعي، وتقوم على نشره فى مدن قطاع غزة عبر العديد من المؤسسات والمساجد التابعة لهم ومن هذه الشخصيات عبد الله الشامى أحد قادة الجهاد الإسلامى فى قطاع غزة ومسئول جماعة "أرض الرباط"، وهشام سالم مسئول جمعية "غدير"، وعمر شلح شقيق رمضان شلح الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، ود. عبد العزيز عودة الأستاذ بكلية التربية الإسلامية بقطاع غزة، ونافذ عزام الناطق الرسمى باسم حركة الجهاد وهو من المؤيدين علنا لنموذج الثورة الإيرانية، ومحمد بيومى الذى يتبنى الفكر الشيعى ويروج له بين سكان القطاع ويتواجد حاليا فى إيران.

◆ مكتب حركات التحرر الإيراني:

كشفت تقارير عدة أجهزة مخابرات غربية وعربية أن قرار طهران بتفعيل تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول العربية، استتبع بقرار سرعة إعادة تفعيل مكتب "حركات التحرر" ووضع خطة مبرمجة لإعادة قنوات الدعم والاتصال ليس فقط مع الحركات الإسلامية الشيعية التى تدور فى فلك إيران وحزب الله، ولا حتى التنظيمات الفلسطينية المتشددة مثل حماس والجهاد، وتلك التابعة لسوريا مثل تنظيم أبو موسى والجبهة الشعبية - القيادة العامة برئاسة أحمد جبريل، ولكن

تتحدث التقارير أيضاً عن أن مكتب حركات التحرر الذى أوكلت رئاسته إلى ضابط كبير فى "فيلق القدس" الذى يرأسه الجنرال قاسم سليماني، قد ركز أنشطته الجديدة على توسيع شبكة التنظيمات المسلحة المؤهلة للتعامل مع إيران. وفى هذا الصدد أنجزت طهران ثلاثة استحقاقات خطيرة: الأول: استقطاب تنظيم "القاعدة التى يستضيفها فيلق القدس فى إيران ويصل عددها إلى أكثر من ٥٠٠ عنصر على رأسهم الرجل الثالث فى قيادة القاعدة "سيف العدل" لإعادة بناء "قاعدة" مرتبطة بالمخابرات الإيرانية، يساعده فى ذلك ثلاثة من أبناء أسامة بن لادن مقيمون فى إيران.

وعبر هذه "القاعدة الجديدة" التى أنشئت قيادتها فى إيران استطاعت المخابرات الإيرانية استمالت تنظيمات أصولية سنية متطرفة كان بعضها لا يزال على علاقات جيدة مع مكتب حركات التحرر، وكان من ثمار ذلك ولادة تنظيم "قاعدة الجهاد فى المغرب الإسلامي" على يد الجماعة السلفية الجزائرية للدعوة والقتال، "وكتائب التوحيد والجهاد فى فلسطين وأرض الرباط" فى غزة، هذا بالإضافة لتحريك الشبكات الإيرانية فى الخارج.

أما الاستحقاق الثانى فقد تميز بإعادة تنشيط الاتصالات بين مكتب حركات التحرير وجماعات وتنظيمات عربية وغربية غير إسلامية، منها ما هو يسارى متطرف مثل جماعات مقيمة فى أوروبا وأمريكا اللاتينية مستفيدة من تحالفات حزب الله مع النظامين الحاكمين فى كوبا وفنزويلا، ومنظمة "إيتا" الانفصالية فى أسبانيا والداعية لاستقلال إقليم إلباسك، وحركة ١٧ نوفمبر اليونانية التى قصفت مقر السفارة الأمريكية فى أثينا. هذا بالإضافة لاستمالة تنظيمات عربية وقومية وناصرية ويسارية معادية للأنظمة الحاكمة فى بلدانهم، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين فى مصر والأردن، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحصول قيادتها على مساعدات شهرية من طهران تقدر بـ ١٠٠ ألف دولار شهريا تنقلها حماس إلى كوادر الجبهة المقيمين فى الأراضى المحتلة، بينما يتولى حزب الله تمويل كوادر الجبهة فى لبنان، وتشير التقارير أن هناك ١٢ تنظيما فلسطينيا يتلقى مساعدات شهرية من حزب الله لحساب إيران، ويكشف تقرير مخابراتى غربى نشرته مجلة الوطن العربى فى عددها ١٥٦٢ فى ٢٠٠٦/٢/٧ أن مكتب حركات التحرير الإيرانى عقد فى الأسبوع الثانى من يناير الماضى مؤتمرا سريا فى الضاحية الجنوبية من بيروت ضم ممثلين عن كل هذه التنظيمات والأحزاب الإسلامية واليسارية والفلسطينية واليمنية المتطرفة دخلوا لبنان كسياح، وقد رأس الاجتماع أحد كبار مسئولى فيلق القدس الإيراني، وشاركه فى الاجتماع عماد مغنية مسئول العلاقات الخارجية فى حزب الله، ويعتبر أبرز المسئولين عن تنفيذ مهمة تصدير الثورة الخومينية إلى البلدان العربية، والإشراف على معسكرات تدريب لانتحاريين بالتعاون مع فيلق القدس فى منطقة البقاع، خاصة منطقة الهرمل بين بعلبك والحدود السورية، وهى عناصر أطلق عليها "الكتيبة الدولية"، التى تضم جماعات فلسطينية، ومئات من ميليشيات المحاكم الإسلامية الصومالية، وجيش المهدى بالعراق وعشرات من عناصر حزب الله الخليجي، كما يعتبر عماد مغنية مسئولا عن التنسيق مع معسكر الزبدانى فى سوريا ويتم فيه تدريب الخليجيين الذين يصدرون إلى العراق للقيام بمهام انتحارية.

ويتعلق الاستحقاق الثالث بإنشاء "فيلق الخليج" وهو فيلق تابع لفيلق القدس ومتخصص فقط فى العمليات المخطط تنفيذها فى بلدان الخليج العربية، وقد أصبح يضم أكثر من ١٥٠٠ عنصر ينتمون إلى عدة دول خليجية ويتوزعون على كتائب باسم هذه الدول مثل كتائب البحرين، وكتائب الكويت. ويتم تدريب وتسليح وتخريج مجموعات فى عدة معسكرات بعدة دول من أجل إبعاد الشبهات، حيث تتوزع دورات التأهيل والتدريب بين معسكر الهرمل فى لبنان والزبداتى فى سوريا ومعسكر آخر عند الحدود السورية – العراقية، وثكنة الأمام على قرب طهران، ومعسكر فى منطقة ديالى فى العراق والتى تسيطر عليها تنظيم القاعدة فى العراق، وتشير بعض التقارير التى كشفت عنها مجلة الوطن العربى فى عددها المشار إليه إلى أن الحرس الثورى الإيرانى افتتح مؤخرا أكثر من أربعة معسكرات فى العراق لتدريب عناصر "فيلق الخليج" على العمليات الانتحارية وتفخيخ السيارات وحرب العصابات، إضافة إلى استخدام معسكرات تابعة لجيش المهدى بأشراف ضباط من فيلق القدس، وكانت قيادة القوات البريطانية فى البصرة قد أكدت مؤخرا التقارير التى تشير إلى نقل الحرس الثورى الإيرانى مئات من عناصره إلى جنوب العراق بشكل سافر، وأشارت تقارير مخابراتية أخرى إلى أن قيادة الحرس الثورى الإيرانى نشرت أيضاً أكثر من عشرة آلاف عنصر من قوات فيلق القدس فى أكثر من سبع دول عربية، وذلك للقيام بمهمة مواجهة الأمريكيين بعيدا عن الحدود الإيرانية وفتح حرب غير نظامية معهم فى حالة تعرض إيران لعملية عسكرية من جانب الولايات المتحدة، وذلك فى شكل عمليات خطف رهائن ومهاجمة القواعد والمعسكرات الأمريكية فى بلدان الخليج وتفجير سيارات ومهاجمة السفارات وأماكن المصالح الأمريكية واغتيال دبلوماسيين سواء فى بيروت أو فى عواصم أوروبية وعربية.

◆ انتشار فكر "القاعدة" التكفيري في غزة:

يمثل إعلان ما يسمى بـ"جيش الإسلام الفلسطيني" عن مسئوليته في اختطاف الصحفي البريطاني "آلن جونسون" من أحد شارع مدينة غزة في ١٢ مارس الماضي، تأكيدا على وصول تنظيم القاعدة وبقوة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم يكن لهذا التنظيم وجودا في السابق بين المنظمات الفلسطينية المعروفة، بل برز مع بداية عام ٢٠٠٧ بزعامة ممتاز دغمش والذي اتخذ مقرا له في حي الصبرا وسط مدينة غزة، حيث تقطن عائلته وحوله إلى قلعة مسلحة، ولقد هددت قيادة حماس بتدمير معاقل هذا الحزب في غزة إذا لم يتم الإفراج عن الصحفي البريطاني، وفي المقابل هدد خاطفوه بقتله وتخريب منشآت لحماس إذ ما تعرضت الأخيرة للحزب، واشترط للإفراج عن الصحفي البريطاني أن تفرج السلطات البريطانية عن "الأسرى المسلمين" في السجون البريطانية وعلى رأسهم ابو قتادة الذي تصفه أجهزة المخابرات الأمريكية بأنه سفير بن لادن في أوروبا".

ولقد ساد منذ بداية العام الحالي ٢٠٠٧ قلق كبير في مختلف الأوساط الفلسطينية بسب تنامي جماعات متشددة في الساحة الفلسطينية تتبنى أيديولوجية القاعدة، والتي تنهض على الفكر التكفيري لكل من لا ينضم لها من المسلمين، وأتباع أساليب استخدام العنف والقوة لتغيير المظاهر الاجتماعية والسياسية المخالفة لها، مما ينذر بتكرار مشاهد الحركات المتشددة والمنتشرة في العالم الإسلامي. حيث بدأت هذه الجماعات في التعبير عن نفسها بالظهور في شكل تجمعات تطلق على نفسها أسماء متعددة، منها كتائب التوحيد والجهاد، والجماعة السلفية وكتائب سيوف الحق الإسلامية التي نشطت في الآونة الأخيرة بحملة لتفجير مقاهي الانترنت وصالونات الحلاقة والمراكز والمدارس التي ترعاها جهات أجنبية وقتل بعض النساء، بحجة ممارستهن الرذيلة وبينما كانت بعض هذه الجماعات تنسب نفسها إلى حركة حماس، كانت جماعات أخرى ينتقدونها ويتهمونها بالتفريط، وعدم تطبيق حكم الله بعد توليها الحكم، ومشاركة شخصيات علمانية وشيوعية في الحكومة التي شكلتها، واستعدادها للتخلي عن المقاومة والتفاوض مع إسرائيل. وذلك على فرضية أن تحول حماس للعمل السياسي سيخلق حالة فراغ في مجال العمل المسلح الذي يحتاج إلى قوة جديدة تملؤه، وتبدو القاعدة هي المرشحة لذلك.

ولقد ساعد أيضاً على تنامي وانتشار فكر القاعدة في قطاع غزة، بروز حالة عدم انضباط بين قيادة حماس وقاعدتها، حيث يوجد انفصال وتنازع سلطات وصلاحيات بين قيادة حماس السياسية الممثلة في خالد مشعل المقيم في سوريا، والمنفذ لتعليماتها والتي ينقلها إلى جناحه العسكري في كتائب القسام دون اعتبار لحكومة حماس التي يرأسها إسماعيل هنية، والذي لا سيطرة له على كتائب القسام وأجهزة حماس الأمنية، هذا إلى جانب انفصال الحكومة وقيادة حماس عن قاعدتها من الشباب الذين يعيشون في عزلة عن العلماء وأصحاب الخبرة، ويعتنقون الفكر المتطرف الذي ينشره تنظيم القاعدة عبر الانترنت والفضائيات ساعد بالطبع على ذلك سوء وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتشار البطالة والفقر، وهو الأمر الذي دفع الشباب إلى الولوج في الفكر المتطرف، ناهيك عن منطق العنف الذي يتربى عليه الشاب منذ صغره في المجتمع الغزاوي، وانتهاج أسلوب الردة والتكفير في وجه كل من يعارضهم أو لا يتفق معهم في مفاهيمهم الدينية والسياسية وبالتالي استحلال دمه.

◆ رؤية تحليلية:

مما لا شك فيه أن لإيران أهدافا استراتيجية بعيدة المدى ومخططات لتنفيذها تعكس إطماعها في بسط نفوذها على البلدان العربية، بدءا بالبلدان ذات البنية السياسية والأمنية الضعيفة، والتي تعاني من انقسامات وصراعات داخلية حادة سياسية وعرقية وطائفية وتغذيها إيران من خلال دعم فرق وأحزاب وتنظيمات تتبنى أيديولوجية دينية متطرفة تخدم المخطط الإيراني لتصدير الثورة الخومينية إلى الدول الإسلامية. شاهدنا ذلك واضحا في التدخل الإيراني السافر في العراق، وتصاعد نفوذها أيضاً في لبنان من خلال حزب الله، وفي أفغانستان من خلال دعمها الحزب الإسلامي الذي يتزعمه قلب الدين حكمتيار الذي عاش السنوات الأخيرة في إيران ثم انتقل فجأة إلى أفغانستان لينضم إلى طالبان في صراعها على السلطة مع حكومة قرضاي التي تساندها قوات الناتو، ثم أخيرا في المساندة والدعم الإيراني السافر لحركة حماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ما قبل حكومتها هناك وبعد ذلك. وفي إطار حرص إيران على استمرار تسخين الجبهات الشمالية والجنوبية لإسرائيل من خلال حلفائها - حزب الله في لبنان وحماس في غزة، وهو ما أنعكس في تزويدها حزب الله بصواريخ أكثر تطورا وأبعد مدى من طرازات فجر ٥، وزلزال ٣، والفاتح ١١٠، وإعادة بناء ترسانته العسكرية بشكل أقوى من السابق وخصوصا في شمال الليطاني والبقاع، ولأن حزب الله لا يستطيع في الوقت الحاضر إعادة فتح الجبهة الشمالية لإسرائيل لوجود قوات اليونوفيل، وتأكده من أن إسرائيل في عهد باراك

ستنتهز أول فرصة تسقط فيها صواريه حزب الله على مستعمراتها الشمالية ستقوم برد انتقامى صاعق ضد جميع قواعد حزب الله فى جنوب لبنان، وهو ما لن يستطع تحمله، فقد طلب حزب الله من طهران أن تنهض حماس بهذه المهمة انطلاقا من غزة، ولذلك عزز حزب الله مؤخرا شبكاته داخل غزة والضفة، ورفع حجم مساعداته للجماعات المسلحة هناك خصوصا فى صفوف تنظيم الجهاد الإسلامى وحماس بهدف العمل على تفعيل العمليات المسلحة ضد إسرائيل لذلك ليس من المستبعد إذا ما استجابت حماس أو الجهاد لمطالب إيران وحزب الله فى هذا الصدد،أن ترد إسرائيل بضربات جوية وبرية تستهدف تدمير البنية العسكرية والقيادية لحماس والجهاد فى غزة والضفة، يساعدها على ذلك وجود حوالى ٤٥ ألف عميل فلسطينى يعملون لصالح إسرائيل فى هذه المناطق.

وإذا كان النموذج الإيرانى قد تم تصديره أولا إلى العراق ولبنان لوجود تجمعات شيعية ذات ثقل فى هذين البلدين، لكن تصدير النموذج الإيرانى إلى غزة من خلال حماس يعد الأول من نوعه فى بلد عربى يتمتع بأغلبية سنية، فقد أتضح من الأحداث الأخيرة أن الاختلافات المذهبية بينهما قد تم تنحيتها جانبا أمام المصالح المشتركة والقوية جدا فى المرحلة الحالية. ولكن وجه الخطورة فى هذا الأمر لن يقتصر فقط على تطبيق النموذج الإيرانى فى الأراضى الفلسطينية، ولكنه سيستدعى بالضرورة أيضاً تدعيم تنظيم القاعدة وفروعه فى غزة والضفة، لتفتح طهران بينهما مواجهة سنية - سنية سبق أن شاهدناها ولا نزال نشاهدها فى العراق وفى المواجهة الدائرة بين فتح الإسلام - وهى أحد روافد القاعدة فى شمال لبنان - من جهة وبين الجيش اللبنانى والمنظمات الفلسطينية من جهة أخرى.

ستحرص إسرائيل من جهتها على إقامة منطقة عازلة بعمق ١٠ - ١٥ كم حول قطاع غزة لأبعاد صواريخ القسام عن مستعمراتها، ذلك أن قطاع غزة لا يشكل أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لإسرائيل، فقد صرح جميع زعماؤها بأنه عبء سكانى عليها، وقال رابين يوما أنه يود أن يراها تغرق فى البحر". ومن ثم فلا يهم إسرائيل أن يحكم غزة حماس أو فتح، ولكن يهمها بالدرجة الأولى الضفة الغربية حيث تتجمع فيها جميع مشاكل الحل النهائى للقضية الفلسطينية، والتى تشمل الحدود والمياه والمستوطنات واللاجئين. الخ. لذلك تهتم إسرائيل بأن يكون هناك تفاهمات مع الحكومة التى شكلها الرئيس عباس فى الضفة لحل هذه القضايا خاصة وأن هذه الحكومة ستكون محررة من ضغوط حماس عندما كانت تحكم غزة والضفة معا، أما حماس فى قطاع غزة فسيكون جهد إسرائيل موجها لأحكام الحصار والعزلة عليها، وستتحول إلى مشكلة فلسطينية - فلسطينية ستحرص إسرائيل على تسخينها باستمرار حتى يقتنع شعب غزة بضرورة التخلص منها.

إلا أن أحداث غزة الأخيرة كشفت عن خطورة أمنية فى جانب المنظمة الفلسطينية وحركة فتح على وجه الخصوص، وهو ما يقال عن احتمالات عالية لنجاح المخابرات الإيرانية فى اختراق فتح، وأنها اشترت بالكثير من الأموال بعض قيادات فتح، خاصة فى غزة، وربما يفسر ذلك هروب عدد من تلك القيادات وترك عناصرها تنهار أما مقاتلى حماس فى ساعات معدودة، وقد اعترف أحد قادة فتح بان اتصالات جرت بينه وبين عناصر من حماس، وأنه تلقى أموالا دون أن يدرى أنها إيرانية، وذلك فى مقابل تسريب معلومات لحماس عن مقار الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التابعة للسلطة الفلسطينية فى غزة، بل أن المعلومات تشير إلى أن إيران هى التى وضعت خطة سيطرة كتائب القسام - الجناح العسكرى لحماس - على مقار أجهزة المخابرات الفلسطينية من أجل العثور على كنز المعلومات الثمين المتواجد فيها والذى تبحث عنه إيران. حيث يضم هذا الكنز وثائق المخابرات الفلسطينية التى بها معلومات هامة تفضح الكثير من الأمور خاصة علاقات بعض مسئولى فتح بإسرائيل والولايات المتحدة وبعض الدول العربية، وعن تعاون عدة أجهزة مخابراتية عربية وغربية ضد إيران فيما يتعلق بحزب الله وحماس، وأسماء العملاء السريين الذين كشفوا عن معلومات أدت إلى إفشال وصول أسلحة إيرانية وسورية إلى حماس عبر دول مجاورة وعن طريق البحر، وجميعها وثائق تضر بالقضية الفلسطينية إذا ما وضعت إيران يدها عليها. وفى الإطار الإقليمى الأوسع تبدو اليد الإيرانية واضحة فى اشتباكات نهر البارد بشمال لبنان وتزامنت مع الصواريخ التى سقطت أخيرا على شمال إسرائيل، وفى معركة حماس وفتح فى غزة وبروز حكومتين لفلسطين أحدهما فى غزة والأخرى فى رام الله، ومع نسف مرقد الإمامين العسكريين ومسلسل تدمير مراقد الصحابة فى العراق، وهو ما يدل على أن تخطيطا شاملا وضع فى إيران مع حلفائها فى سوريا ولبنان وغزة والعراق يرتبط باقتراب ساعة الحسم مع الولايات المتحدة إزاء المواجهة المحتدمة معها بشأن الملفات العالقة بينهما وعلى رأسها الملف النووى والعراقي، ورفض سوريا إعطاء أولوية لحل الملف الفلسطينى على حساب الملف السورى تجاه قضيتى الجولان والمحكمة الدولية. لذلك وإزاء كل هذه القضايا الإقليمية لا تمثل حركة حماس سوى ورقة جوكر تلعب بها طهران فى مباراتها الإقليمية مع واشنطن، تأتمر

بأوامر مرشد الثورة الإيرانية خامئني، ولن تجد حماس فى مواجه هذا البعد الإقليمى للأزمة الناشئة، وما سيفرض عليها من حصار إقليمى ودولى سوى أن تمارس سياسية البازار التى يمارسها الإيرانيون فى عمليتهم التفاوضية، والتى تخضع كل شيء للمساومة، ولكن ذلك سيصطدم بإصرار من السلطة الفلسطينية والدول العربية على رفض الحوار مع حماس ما لم تتراجع عن موقفها المسيطر على غزة، وفك ارتباطها السياسى والأيديولوجى والبنيوى مع إيران والذى شكل خطورة على الأمن القومى العربي، ناهيك عن الرفض الدولى للتعامل مع حماس والمصنفة دوليا باعتبارها حركة إرهابية ثبت أخيرا ارتباطها القوى مع إيران، وهو ما انعكس بقوة فى عرقلة خالد مشعل جميع الجهود التى بذلتها مصر لحل مشكلة الأسير الإسرائيلى جلعاد شاليط لدى حماس، وذلك بضغط من طهران ودمشق، حيث لم يتردد خالد مشعل فى أن يصف العلاقات بين حماس وإيران بأنها ممتازة وان حماس تحتاج لها فى معركتها لإثبات الوجود.

ولإيران نفوذ كبير على خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحماس لأنه هو المتحكم فى المعونات المالية التى تتلقاها حماس من إيران وغيرها من الدول العربية، ناهيك عن إقامته فى دمشق المتحالفة مع طهران، وحيث يتم رسم استراتيجية العمل المشتركة بين سوريا وإيران وحماس وحزب الله، خصوصا ما يتعلق منها بالتعامل مع إسرائيل والولايات المتحدة ومن هنا تعرقل إيران من خلال مشعل جهود تسوية مشكلة الجندى الإسرائيلى الأسير لدى حماس، كما تعرقل محاولات الدول العربية لتسوية المشاكل بين حماس وكل من إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك لكى تفرض إيران رؤيتها لحل المشكلة الفلسطينية بما يتفق ومصالحها. ومن هنا يمكننا أن نفهم مغزى الجهود التى يبذلها مشعل لتسليح حماس بصواريخ "ارض أرض" مماثلة لتلك الموجودة فى أيدى حزب الله لتطول عمق إسرائيل من جنوبها أو أخرى مضادة للطائرات، وطلب خبراء لتدريب عناصر حماس على هذه الصواريخ، بجانب تدريب طلاب فلسطينيين فى كلية الشرطة الإيرانية كإحدى الخطوات التى تخططها حماس لبناء جهاز شرطة وأمن جديد خاص بها فى غزة ثم فى الضفة بعد ذلك عندما تسيطر عليها.

وفى الخلاصة أن حماس بعد سيطرتها على غزة كمن صعد أعلى الشجرة بسرعة وجنون، ولكنه يحتاج إلى من يساعده على النزول، أما فتح فهى كمن هبط بالبلد والناس إلى المستنقع ويحتاج إلى من ينتشله وهذه المهمة مناطة فى تصور الكثيرين بالدول العربية. إلا أنه من الواضح أنه على المستوى العربى بلغ الإحباط حد الحلقوم بسبب الاقتتال الفلسطينى الذى بلغ حدا من التوحش والإجرام يفوق جرائم إسرائيل فى حق الفلسطينيين على مدى تاريخ القضية الفلسطينية، ولذلك برزت أصوات فى النخب العربية تطالب حكوماتها بأن تنفض أيديها عن هذه القضية بعد أن تم تعريتها من معانيها النبيلة لتصبح حصان طرواده لعدد من الانتهازيين الذين يلهثون وراء مكاسب فردية وامتلاك الثروات واقتسام الغنائم بينما الشعب الفلسطينى لا يجد قوت يومه، واعتبروا أن القضية الفلسطينية دفنت بأيدى أصحابها، ولكن بالنظر إلى أن الدول العربية لا تملك رفاهية التخلى عن القضية الفلسطينية، لأنها قضية العرب جميعا مهما ارتكب فى حقها من جرائم، فأنه من المتوقع أن يتم الرهان على عامل الوقت لفترة من الزمن حتى تسكن القلوب الغاضبة، وتهدأ الأعصاب الثائرة بفعل الأحداث الدامية التى وقعت، وحتى يتبين كل فريق فلسطينى طريقة فى اليوم التالي، لأنه طريق صعب وطويل، ويراجع استراتيجيته فى ضوء الدروس التى أفرزتها هذه المحنة، وعند ذلك من الممكن أن يكون للتدخل العربى ثمرة فى رأب الصدع الفلسطيني.

مصطلحات عبرية

إعداد: وحدة الترجمة

١- كيفر راحل (قبر راحيل):

قبر يقدسه اليهود يقع في مداخل مدينة بيت لحم، حيث تقول التقاليد القديمة التي تعتمد أيضاً على ما جاء في التوراة: "وتموت راحيل وتدفن على طريق أفراتا وهي بيت لحم.. إنه يوجد هنا قبر راحيل، زوجة النبي يعقوب، التي توفيت وهي في طريقها إلى بيت لحم".. ولكن جاء في كتاب شموئيل أو شموئيل ب أن قبر راحيل يقع إلى الشمال من القدس وليس إلى الجنوب منها.

ويسمي العرب هذا القبر "قبة رحيل"، وهو مقدس بالنسبة لهم أيضاً، كما تقع بالقرب من القبر مقبرة إسلامية. وقد أقام الحاكم التركي للقدس عام ١٦٢٣ بناءً جديداً على الضريح. وفي عام ١٨٤١، أعيد إصلاح البناء على أيدي الوزير موشيه مونتفيوري.

وفي عام ١٨٧٨، اشترى اليهود قطعة أرض بالقرب من الضريح للاستيطان الزراعي، وكان اليهود يقومون بالحج لهذا الضريح في شهر مايو من كل عام، وهو الشهر الذي يُقال أن رحيل توفيت فيه.

٢- كاديما: إلى الأمام

أول رابطة وطنية من الطلبة اليهود في أوروبا في عهد حركة "أحباء صهيون". تأسست هذه الرابطة في فيينا عام ١٨٨٣ بمبادرة وتأثير من الأديب والصحفي اليهودي "بيرتس سملونسكين"، وكان من بين مؤسسي "كاديما" أيضاً الدكتور "ناتان بيرنبويم" الذي استحدث اصطلاح "صهيونية"، ولكن بعد مرور وقت غيَّر رأيه وأصبح معارضاً شديداً للحركة الصهيونية.

وكان من بين أهداف هذه الرابطة: محاربة اللاسامية والاندماج.. وكانت رابطة كاديما بمثابة معمل لتفريخ عدد من زعماء الصهيونية، وقد حمس رؤسائها هرتسل للوقوف على رأس الهستدروت الصهيونية.

٣- كوفن / يوسِف

أحد زعماء الحركة الصهيونية في انجلترا وأحد أوائل المنضمين إلى هرتسل.. وُلد عام ١٨٦٨، وشارك في الكونجرس الصهيوني الأول في بازل، وكان أحد مؤسسي "خزينة المستعمرين اليهود".

عمل عضواً في اللجنة التنفيذية الصهيونية بين عامي ١٩٢١/١٩٢٥، وعمل رئيسا للهستدروت الصهيونية في بريطانيا وأيرلندا.. وقد توفى كوفن في لندن عام ١٩٣٢.

٤- كول يروشلايم (صوت القدس):

الاسم العبري الذي أطلِق على محطة الإذاعة الحكومية في عهد الانتداب البريطاني، والتي أقيمت في مارس عام ١٩٣٦. وكانت محطة الإذاعة في رام الله، القريبة من القدس، في حين كانت استوديوهاتها في القدس.

وعندما أقيمت محطة الإذاعة "صوت القدس" دار جدل عنيف حول الاسم، فقد عارض العرب الاسم، بينما اقترحت الحكومة اسم "راديو فلسطين/ أرض إسرائيل"، ولكن بضغط من الاستيطان ومؤسساته والوكالة اليهودية، تم اعتماد اسم "صوت القدس".

الصحف الرئيسية فى إسرائيل

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً فى إسرائيل إذ يقرأها حوالى ثلثى قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعى (الجمعة)
٢	هاآرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هى كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومى (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودى الإعلامية	العدد اليومى (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الدينى القومى)	العدد اليومى (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزاليم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجررون	العدد اليومى (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعى (٥٠ ألف نسخة) (توزع يوميا طبعة دولية فى أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية فى أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	–	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت للنشر" التى تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هامودیع (يومية)	المخبر–	–	حزب أجودات يسرائيل	العدد اليومى (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الإيداع ٢٠٠٦ / ٣٠٠٣
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 229 - 6





النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها.
قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة الاف جنيه للهيئة وخمسة الاف جنيه للأفراد).



مطابع الأهرام التجارية- قليوب- مصر